الأستاذ الدكتور
عمر عبد العزيز عمر
نائب رئيس جامعة الاسكندرية السابق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ

تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر
(١٨١٥-١٩١٩)

عبد الغفار

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الازاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - ت ٥٩٧٣١٤٦

Bibliotheca Alexandrina
0095387

تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر
(١٨١٥ - ١٩١٩)

8082

تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر
(١٨١٥ ـ ١٩١٩)

الأستاذ الدكتور
عمر عبد العزيز عمر
نائب رئيس جامعة الاسكندرية السابق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ

الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية
رقم التصنيف :
رقم التسجيل ٣٨٦٨٣

٢٠٠٠

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير ـ الأزاريطة ـ ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس ـ الشاطبي ـ ت ٥٩٧٣١٤٦

« أننى لا أعرض عليكم أجرا ولا سكنا ولا مؤنا، وإنما أعرض عليكم الجوع والظلمأ والسير الأجبارى والقتال حتى الموت. فمن كان منكم يحب بلاده بقلبه لا بلسانه وحده فليتبعنى »

غاريبالدى

مقدمـــــــة

مما لاشك فيه أن أوروبا لعبت دورا مهما وخطيرا فى تاريخ البشرية ، ففيها ظهرت حركة النهضة (The Renaissance) بمالها من آثار بعيدة المدى فى مختلف النواحى ، وفيها قامت الثورة الفرنسية بمبادئها وأحداثها وتطوراتها التى شملت أرجاء المعمورة ، وأثرت تأثيرا بالغا فى أفكار الشعوب وحضاراتهم ؛ وفيها ظهرت الثورة الصناعية بعيدة المدى . ومازالت أوروبا حتى وقتنا هذا تلعب دورا واسع النطاق ، ولها تأثيرها الملموس فى مصائر البشرية وفى تطور الحضارة الحديثة .

والدراسة التى بين أيدينا تتناول تاريخ أوروبا منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وتتناول عدة موضوعات لاتقتصر على الجانب السياسى فحسب ، بل تتعرض من خلاله للعوامل والدوافع الاجتماعية والاقتصادية والدينية التى أثرت فى ظهور تلك الأحداث السياسية وتطوراتها على النحو الذى تم عرضه بشئ من التفصيل بحيث يسهل - إلى حد كبير - فهمها وتتبع آثارها

ولنتتبع تاريخ أوروبا فى الفترة الممتدة من ١٨١٥ إلى ١٩١٩ ، تم تقسيم هذه الدراسة إلى عدة فصول تبدأ بدراسة فكرة التنظيم الدولى قبل القرن التاسع عشر فى الفصل الأول ، بينما يعالج الفصل الثانى موضوع الاتحاد الأوروبى (The Concert of Europe) فى مطلع القرن التاسع عشر . ويدور الفصل الثالث حول دراسة نظام المؤتمرات الأوروبية (The Congress System) ؛ وتم تخصيص الفصل الرابع لدراسة أحوال فرنسا فيما بين عامى ١٨١٥ و ١٨٥٢ . أما الفصل الخامس فيتناول المسألة الشرقية وحرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) ؛ ويتعرض الفصل السادس لدراسة الوحدة الإيطالية والتطورات التى مرت بها حتى تم إنجازها .

ويتتبع الفصل السابع موضوع الوحدة الألمانية منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى الحرب البروسية - الفرنسية ؛ أما الفصل الثامن فيتناول بالتفصيل التحالفات والاتفاقيات الدولية فى أوروبا فيما بين عامى

١٨٧١ و ١٩١٤ . ويختتم الفصل التاسع تلك الموضوعات بمناقشة الحرب العالمية الأولى : أسبابها ومراحلها والتسويات ، والنتائج التى ترتبت عليها وتأثيرها فى تحديد شكل الأحداث والتطورات التى سادت أوروبا والعالم فى السنوات التالية من القرن العشرين . ولقد شهدت تلك السنوات لحظات تاريخية حاسمة كالثورة البلشفية ، وانفجار أول قنبلة نووية ، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية ، وقيام الأمم المتحدة ، وصعود الإنسان إلى الفضاء الخارجى ، وتفجر الثورة العالمية والتقنية والبيولوجية ، كما شهدت هذه الفترة أيضا تغييرات هائلة فى نظام حياة الإنسان على الأرض شملت تطلعاته وقدراته وتجاربه .

وإجمالا فقد أوجدت تلك الحرب نوعين من المنتصرين : حقيقيين ووهميين . تمثّل المنتصرون الحقيقيون فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان اللتين لم تمنحهما الحرب فرصة تطوير اقتصادياتهما فحسب ، وإنما منحتهم فرصة مشاركة أوروبا بشكل فعّال فى وضع إطار السياسة الدولية . أما المنتصرون الوهميون فهم الدول الأوروبية المتحالفة التى أرادت أن تعوّض بعضا من خسارتها على حساب الدول المهزومة ، فوضعت يدها على مستعمراتها وفرضت تعويضات باهظة عليها . ولم يكن الانتصار الحقيقى هو فرض الشروط على الخصم وهو ضعيف ، إنما فى المحافظة على استمرارية تنفيذ هذه الشروط وذلك بالإبقاء على وحدة جبهة المنتصرين وعلى ضعف الخصم . ومما لاشك فيه أن تلك الأمور سوف يكون لها تأثيرها الواضح والعظيم على الأوضاع الدولية فى كل من أوروبا وأمريكا ، والمحيط الهادى ، والشرق الأوسط ، وإفريقيا .

وهكذا عرف العالم فى الفترة الممتدة من ١٩١٤ إلى ١٩٤٥ حربين عالميتين أدّيتا إلى خراب البشرية وتدمير حضارتها ، وإذا كانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) أكثر اتساعا وأعظم نتائج من الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) ، فإن الحربين يحق وصفهما معا بالعالمية لما تميزت به كل منهما من جانب ، وللنتائج الضخمة التى نجمت عنهما من جانب آخر .

الفصل الاول

فكرة التنظيم الدولى قبل القرن التاسع عشر

تشمل العلاقات الدولية السياسة الدولية، والتنظيم والإدارة الدوليتين، والقانون الدولى. والمقصود باصطلاح « العلاقات الدولية » تلك العلاقات القائمة بين الدول المختلفة، وتنقسم بدورها إلى قسمين: علاقات سلم وعلاقات حرب. ففى حالة الحرب فالعلاقة علاقة عداء، أما فى وقت السلم فقد تظهر العلاقات السياسة. وفى العصور القديمة والوسطى لم يكن هناك تمثيل سياسى، وإنما التمثيل السياسى الدائم هو وليد العصور الحديثة، ووليد نشوء القانون الدولى وتطوره. وكانت العلاقات بين الدول تتم فى العصور القديمة عن طريق البعثات والسفارات، وربما تبع هذه العلاقات السياسية عقد اتفاقيات تجارية، أما نظام القناصل والسفراء فهو من نتاج العصر الحديث. وفى واقع الأمر لم تنشأ علاقات دولية منظمة إلا فى الوقت الذى أصبح فيه للدولة وزراء للخارجية، بمعنى أنه أصبح للدولة سياسة خارجية معينة.

وقد عَرفَ الفكر الغربى نهجين فى السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية : النهج الأيديولوجى والنهج التحليلى. ويفترض الأول أن السياسات التى تصطفيها الدول تجاه العالم الخارجى – هى تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة. فتصف السياسات الخارجية ديمقراطية واستبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية، وهكذا. ويفترض النهج الثانى أن للسياسة عدة مقومات منها تقاليد الدولة التاريخية، وموقعها الجغرافى، والمصلحة الوطنية، وأهداف الأمن وحاجاته، فعلى المراقب الذى يريد أن يفهم السياسة الخارجية أن يحيط بكل هذه المقومات وما هو اكثر منها.

وقد شهدت دراسة العلاقات الدولية رد فعل ضد المنهج الأيديولوجى لأنه يصور السياسة الخارجية وليدة السياسات الداخلية، فيتجاهل عناصر الاستمرار فى السياسة الوطنية، ويتناسى أن المتطلبات الموضوعية للمصلحة الوطنية

تفرض قيوداً على رجل الدولة الذى يتصدى لوضع السياسة الخارجية، أيا كانت نواياه وفلسفته الاجتماعية، ونظرته الدينية، فإن هذا لا يمكن أن يعميه عن مصالح أمته الاستراتيجية المنبعثة من وضعها الجغرافى، ودورها الدولى، ولا يمكن أن تصرفه عن مراعاة هذا الصالح إذا أراد المحافظة على استقلال بلاده.

وهكذا كونت الدول الكبرى سياستها من نتاج التفاعل بين وضعها الدولى المستمر وبين تقاليدها وأنظمتها الدائمة، وتابعت هذه السياسة لفترت طويلة من الزمن بالرغم مما تكون قد تعرضت له من تغيرات سياسة داخلية هامة. ويعنى هذا أن السياسة الخارجية تتطلب من صانعيها أن يراعوا أن المصالح التى يتعهدونها مصالح دائمة وتنظمها تسلسلية تجعل بعضها أقل أهمية من البعض الآخر. فهناك مصالح يجب الدفاع عنها بأى ثمن، ومصالح تكون المحافظة عليها فى ظروف معينة، ومصالح لا يهم الدفاع عنها أو المحافظة عليها.

وتهدف السياسة الخارجية لكل دولة عادة إلى تحقيق أحد هدفين : إما الإقناع وإما الإخضاع. فإن كانت تبغى الإقناع فوسيلتها إلى ذلك هى الدبلوماسية والدعاية، ذلك أن الدبلوماسية هى وسيلة إقناع الحكام، أما الدعاية فهى سبيل إقناع الرأى العام. وإن شاءت الإخضاع فطريقها إلى ذلك هو القوة المسلحة، والصورة القصوى لاستخدام القوة هى الحرب. وبذلك تتمثل الأساليب الكبرى لممارسة العلاقات السياسة للدولة فى : الدبلوماسية والدعاية والحرب. وتركز فى هذا المجال على توضيح لفظة الدبلوماسية Diplomatie - Diplomacy التى تطلق اصطلاحا على علم علاقات الدول الخارجية وشؤونها الأجنبية. هذا هو مدلول الدبلوماسية الواسع، أمامدلولها الضيق فهو فن التفاوض فيما بين الدول، (L'art des negcoiations- Art of Negotiations) ، وبالتالى فن

التعامل الدولى، وأساليب الدبلوماسية وغاياتها متنوعة متطور، ولقد كان إبرام المعاهدات بين الدول ولايزال فى طليعة هذه الأساليب. كما عرف تاريخ الدبلوماسية الحديثة نظام التحالف (الأحلاف) - Le Systeme d'alliance System of Alliances فى طليعة الوسائل الدبلوماسية، فلقد كان ينظر له طوال القرن الثامن عشر باعتبار كبير تدعمه مجرد فكرة الدفاع الطبيعى، أو قيام المصالح المشتركة، أو مجرد انتقال أسباب الخلاف بين المتعاقدين. فلقد كانت فرنسا ـ فى عهد فرنسوا الأول (١٥١٥ ـ ١٥٤٧) ومن بعده ـ لا تتردد كلما أتاحت لها الظروف فى الاستعانة بتركيا على النمسا وأسبانيا.

ولقد أدى نظام التحالف والوفاق هذا بأروبا إلى أعظم النظم الدبلوماسية الحديثة شأنا، ألا وهو نظام « التوازن الأوروبى » (L'equilibre Europeen)، ذلك النظام الذى كان يهدف فى ظاهرة إلى حماية الدول الضعيفة من الدول القوية، فلقد كان من مؤداه ألا تصير دولة ما على درجة من القوة تظهرها على الدول الأخرى كلها أو بعضها مجتمعة، فلا يغريها ذلك على التعدى والاستخفاف بسلام غيرها. وقد عمل مؤتمر فنيا على إعادة التوازن الأوربى إلى الصورة التى كان عليها قبل التوسع النابليونى إلى سلام دائم لأوروبا بعد حروب نابليون الطويلة. فقد كان العمل على تحقيق توازن القوى (Balance of power) فى صدارة موضوعات معظم المعاهدات الدولية السياسية وغاياتها فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

ولما كانت المشكلة الحقة فى العلاقات فى العلاقات السياسية الدولية هى مشكلة القوة، فإن العلاج التقليدى لمشكلة القوة جاء فى صورة «توازن القوى»، وهكذا فإن سياسة توازن القوى تهدف أساسا إلى حفظ السلام، أو المساهمة فى العمل على إقرار حسن التفاهم الدولى، إذ ليس من مانع أن تقوم الحروب، أو أن تستخدم وسائل الإكراه لتحقيق التوازن فى القوى، أو هى ـ على حد تعبير المؤرخ أرنولد توينى (Aenold Toynbee) ـ نظام فن الديناميكية السياسة يمارس حينما

يربط مجتمع نفسه بعدد من الدول المستقلة.

وقد أخذ مبدأ توازن القوى يلعب دوراً لا يستهان به فى السياسة الدولية منذ القرن السابع عشر وخاصة منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ . وقد أعلن للمرة الأولى فى معاهدة أوترخت (Utrecht) عام ١٧١٣ بين أسبانيا وانجلترا، ثم راح يتبوأ مكانه فى الوثائق والمحادثات الدبلوماسية فى فترة مؤتمر ڤينا. ففى معاهدة باريس الموقعة فى ٣٠ مايو عام ١٨١٤ جاء أن Une paix solide fonde sur une juste repartition des forces entre les puissances.

وظل مبدأ توازن القوى بعد مؤتمر ڤينا يعتبر قاعدة السلوك السياسى الكبير التى ينبغى على الدول التزامها بكل دقة، فما كان لدولة ما أن تجرؤ على التنكر له، ولا تكاد معاهدة من معاهدات الصلح التى أبرمت خلال القرن التاسع عشر تخلو من الإشارة إلى ذلك المبدأ أساسا على أنه من بديهيات السياسة الدولية. بل إن الناظر فى المعاهدات الكبرى التى أبرمت فى تلك الفترة، يلمس أنها جميعا قد اشتركت فى العمل على تحقيق غاية واحدة هى ضمان التوازن. وفى سبيل تحقيق التوزان الأوروبى تمسكت أوربا بمبدأين : مبدأ الشرعية (La principe de la legitimite) وفكرة التضافر الأوروبى (Le Concert Europeen).

وقبل أن نتعرض بالبحث فى الوسائل التى انتهجتها أوروبا لتطبيق مبدأ توازن القوى خلال القرن التاسع عشر، تنبغى الإشارة إلى تطور التفكير فى إنشاء منظمة دولية سياسية ذات اتجاه عالمى تختص بالعمل على حفظ الأمن والسلام فى العالم، وتجنب الحروب التى تسبب أضراراً بالغة للغالب والمغلوب على حد سواء [(١)]. وربما كان الفيلسوف الصينى كونفوشيوس Confucius (٥٥١ الى ٤٧٩ ق.م) هو أول من فكر فى إنشاء هيئة تشترك فى عضويتها الدول للتعاون من أجل الصالح الدولى العام، إذ جاء فى كتاب Li - Ki

(1) S. J. Hemleben, *plans for world peace Through six Centuries*, Chicago : Univ. of Chicago Press, 1943.

الصيني المقدس، أنه كان يرى إنشاء اتحاد كبير (Grand Union) لتحقيق التعاون الدولي، ولاستغلال ثروات البشرية لمصلحة جميع الدول .

ومنذ أوائل القرن السابع عشر وقبل أن تنتهي حروب الثلاثين عاما، بدأ بعض المفكرين في أوروبا ينادون بضرورة إنشاء هيئة دولية تقوم على حفظ السلام، وتشجع التعاون بين مختلف الدول. ومن أوائل من راودتهم هذه الفكرة الفرنسي أمريك كروشيه (Emeric Cruce de Paris) ، فقد نشر في عام ١٦١٣ مشروعا بعنوان "Le nouveau cynee, ou Discours d'Etat representant les occasions et moyens d'etablir paix generale, et la liberte de commerce par tout le monde" وتنحصر الفكرة الأساسية في هذا المشروع في المناداة بإنشاء جمعية تضم ممثلين دائمين لكافة الدول، بما في ذلك الدول غير المسيحية مثل الدولة العثمانية واليابان، تجتمع في مدينة معينة، وتختص بالفعل فيما قد ينشأ بين الدول المختلفة من منازعات. ولما كان كروشيه يكره الحرب، فقد استقصى في كتابه أسبابها، وحلّل بواعثها، وأرجعها إلى أربعة عناصر :

١) رغبة بعض الدول في إظهار شجاعتها لتخشى الدول بأسها.

٢) محاولة الملوك والأمراء أن يستردوا ما فقدوا من أقاليم أو مدن.

٣) رغبة بعض الحكام أو الأمراء في تمرين جيوشيهم خوفاً من أن يكون السلام سببا من أسباب فتور العزائم، وتفشي الجبن بين أفرادها.

٤) كراهية الشعوب لبعضها بسبب التعصب الديني.

كما نادى الدوق سلي (de Sully)، وزير هنرى الرابع ملك فرنسا، في مذاكراته المنشورة عام ١٦٣٨ ، بمشروع نسبة إلى سيده (Le grand dessein du roi Henri IV) يهدف أساسا إلى إنشاء مجلس لأوروبا (Un conseil general de l'Europe) يتمتع ببعض الاختصاصات القضائية والإدارية للقيام بفض

المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ومنع قيام الحروب. ورأى سلى أن يتكون ذلك المجلس من العناصر التالية :

١) الدول ذات النظام الملكى الوراثى مثل: فرنسا وانجلترا والدانمرك والسويد.

٢) الدول التى تخضع لنظام ملكى مثل : الولايات البابوية، والإمبراطورية الرومانية المقدسة، وبولندا، بوهيميا، ونابولى.

٣) الدول التى تخضع للنظام الجمهورى وهى : سويسرا والأراضى المنخفضة، والبندقية، وسردينيا، والولايات الإيطالية الشمالية

وقد رأى المؤيدون لسلى أنه لو طال أجل الملك هنرى لمدة سنتين لتحقّق مشروعه فعلاً. ولكن دراسة المشروع تبين صعوبة تنفيذ مثل هذا المشروع الخيالى فى مثل الظروف التى كانت تمر بها أوروبا فى ذلك الوقت. ومهما كان الأمر فلقد أبرز هذا المشروع أمرين لهما شأن كبير فى التنظيم الدولى وهما : اللامركزية، والمساواة بين أعضاء التنظيم.

ونجد كذلك فى بعض كتابات هوجو جروسيوس (Hugo Grotius)، المعروف بأبى القانون الدولى، دعوة صريحة إلى عقد مؤتمرات دولية من الدول المسيحية لفض ما قد ينشأ بينها من منازعات وخلافات، وفقا لمبادىء العدل والإنصاف. وكتب حروسيوس يقول (١)

"It would be advantageous indeed in a degree necessary, to hold certain conferences of Christian Powers, where those who have no interest at stake may settle the disputes of others, and where in fact, steps may be taken to compel parties to accept peace on fair terms"

(1)L. Claude , Jr., Swords into Plwshares, The Problems and Progress of International Organization , N.Y., 1950 . p 23 .

وقد ساعد على انتشار نظريات جروسيوس التى أثبتها فى كتابه De Jure Belli et pacis عام ١٦٢٥م وعلى قبولها فى ذلك الحين، أنه أخذ فى بحثه مواضيع القانون الدولى العام بنظريات كانت موضع احترام وقبول المفكرين فى ذلك العصر

وبعد ما يقرب من ثلاث وعشرين عاما من ظهور أبحاث جروسيوس، قضت معاهده وستفاليا على فكرة وجود رئيس أعلى للشؤون الدولية، وأحلت محلها فكره وجود عائلة دولية أعضاؤها دول مستقلة متساوية لا تخضع لأى رئيس، وإنما تربطها بعضها بالبعض المصالح المشتركة ووجوب اتباع قانون يسرى عليها جميعها. ولذلك تعتبر معاهدة وستفاليا عام١٦٤٨ النقطة التى ابتدأ منها القانون الدولى العام الحديث ويتلخص أهم ما جاء فى هذه المعاهدة من تيارات فكره حديثة فيما يلى

١) كانت معاهدة وستفاليا أول مؤتمر أوربى انعقد بمحض رضى الدول المشتركة فيه لتنظيم شؤونها، ولحل المنازعات والمشاكل الدولية التى كانت قائمة بينها، فهى التى خلقت الجماعة الدولية، وجعلت منها هيئة تشعر بوحدة المصلحة

٢) سوت معاهدة وستفاليا بين الدول جميعا الجمهورية منها والملكية، الكاثوليكية والبروتستانتينية، ولو أن الوقت لم يكن قد حان بعد لأن يسوى بين الدول المسيحية وغير المسيحية ونزعت عن الدول الأوربية نير السيادة الدينية البابوية كذلك. وبذلك قضت على فكرة وجود رئيس أعلى يسيطر على الدول جميعا، وهذا واضح من اشتراك الدول البروتستانينية والدول الكاثوليكية فى هذا المؤتمر على قدم المساواة.

٣) طبقت المعاهدة سياسة التوازن الأوروبى محافظة على السلم فى أوربا، ولكن لم يأت ذكر التوازن الدولى صراحة ضمن عبارات المعاهدة كما جاء فى

معاهدة أوترخت التى تليها . وإنما يتضح تطبيقيا للنظرية مما قرره المؤتمر من استقلال ٣٥٥ دولة كانت تكون الإمبراطورية الرومانية ، ومن منع اتحاد ألمانيا مع النمسا . ولقد سيطرت فكرة التوازن الدولى ـ كما سبق أن أوضحت ـ على السياسة الدولية منذ ذلك الوقت ، وحتى قيام الثورة الفرنسية، فهى أثارت حروب ذلك العصر، وهى أول ما كان يناقش فيه عند انعقاد مؤتمرات الصلح

٤) استبدلت معاهدة وستفاليا نهائيا نظام السفارات المستديمة بنظام السفارات المؤقتة، وكان هذا النظام الأخير هو المتبع إلى ذلك الحين، وفى إيجاد السفارات المستديمة ما يحكم الروابط بين الدول بعضها مع بعض ، ويؤكد استمرار التشاور والتفاهم بينها فى المسائل الدولية

ومن المشروعات الجديرة بالذكر فى مجال إقامة تنظيم دولى مشروع المفكر الإنجليزى وليم بن (William Penn)، وقد تعرض لشرحه فى مؤلف أصدره عام ١٦٩٢ تحت عنوان "An Essay Towards Present and Future Peace of Europe". ويشبه هذا المشروع ، إلى حد بعيد ، مشروع كروشية السابق الإشارة إليه، إلا أن يرى بن تمثيل الدول فى الجمعية أو المجلس المقترح بعدد من الممثلين يتناسب ومقدار الدخل القومى أو التجارة الخارجية لكل منها ، وقد تضمن كتابة الآراء التالية:

١) أن يقوم بين الدول الأوروبية اتحاد مصدره الإخاء والحب المتبادل بين كافة الشعوب ، ويتم ذلك بمنع التنافس فى التسليح ، على ألا يكون هذا المنع ماسا بالشؤون الداخلية لأية دولة ، أو متعارضا مع سيادتها أو ضارا باقتصاديتها .

٢) يقوم بمعاونه الاتحاد فى أداء هذه الرسالة برلمان مؤلف من الدول الأوروبية يتولى وضع القواعد العادلة التى يلزم الحكام بمراعاتها . ويتولى هذا البرلمان أمر الفصل فى كل ماينشب من خلاف بين الدول ، وتصدر قراراته بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات.

٣)يتألف هذا البرلمان من تسعين عضوا ، وتكون كل دولة ممثلة فيه بأعضاءحسب قوتها ، فيكون للإمبراطورية الألمانية إثناعشر عضوا، ولفرنسا عشرة أعضاء ولأسبانيا عشرة، ولانجلترا ستة، ولكل من السويد وهولندا أربعة وهكذا .

٤)لم يذكر فى مشروعه شيئا عن الوسائل التى يجب اتخاذها ضد كل دولة لاتنفذ قرارات برلمانه المقترح، واكتفى بأن تكون «قوةالرأى العام» هى العامل القوى فى تنفيذ قرارات البرلمان

ومن أجدر المشروعات بالاهتمام كذلك مشروع القس الفرنسى سان بيير (Saint - Pierre) المنشور عام ١٧١٣ تحت عنوان (Projet pour etablir la paix perpetuelle en Europe ، ويرمى هذا المشروع إلى منع الحروب ومحاولة حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية عن طريق التوفيق أو التحكيم وذلك بإنشاء منظمة أوربية تسمى Senat de l'Europe تقوم على تحقيق هذه الأهداف وتمكينا لهذه المنظمة من أداء مهمتها ، اقترح المشروع تزويدها بقوة بوليس دولية تتكون من كتائب تمدها بها الدول الأعضاء لتعمل بعد وضعها تحت تصرف المنظمة وفقا لأوامر هذه الأخيرة وحدها، وواضح ما فى هذا المشروع من ثورية وطموح لايتفقان البته وظروف المجتمع الدولى المعاصر لنشره . ولقد أثبت سان بيير بلباقة أن توازى القوى لا يمكن أن يؤدى إلى استتباب السلام ، لأن الدول غير متساوية ، ولذلك يكون كل توازن عرضة للاختلال بسبب مطامع بعض الملوك أو الأمراء أو بسبب الانقلابات الداخلية . وليس السلام فى رأية وليد توازن القوى، ولكنه على العكس يتولد من عدم توازن القوى، ويفسر هذه الفكرة تفسيرا معناه أن تكون كفة الدول المحبة للسلام أرجح من كفة الدول العدوانية، وبهذا تتمكن الدول المحبة للسلام من رد أى عدوان يقع عليها ، ولا يتم ذلك إلا باقامة اتحاد بين الدول الاوربية.

ولا يقل عن هذا المشروع فى الأهمية ما اقترحة الاقتصادى البريطانى

الشهير چرمى بنتام (Jeremy Bentham) فى كتاباته العديدة المنشورة خلال الفترة من ١٧٨٩إلى ١٨٢٨ من إنشاء محكمة تحكيم ذات طابع سياسى تتكون من ممثلين لكافة الدول، تختص بالفعل فى كافة ما ينشأ بين أعضاء المجتمع الدولى من منازعات، على أن يضمن تنفيذ قراراتها تعهد الدول الأعضاء سلفا بمقاطعة أية دولة لا تستجيب للقرارات الصادرة فى مواجهتها بل وبإستخدام القوة المسلحة ضدها إذا لم تجد المقاطعة السياسة أو الاقتصاديه فى حملها على الخضوع. ومن أهم ما تعرض له بنتام قضية السلام التى درسها فى كتابه Principles of international law (١٧٩٣)، وجعل عنوان الباب الرابع فى هذا الكتاب «مشروع لسلام عالمى دائم» A Plan for an universal and perpetual peace واقترح بنتام لتحقيق هذا المشروع الخطوات التالية:

١) تخفيض تسليح كافة الدول.

٢) تحرير جميع المستعمرات وجلاء المستعمر عنها.

٣) مكافحة المعاهدات السرية، والديبلوماسية الخفية لأنهما تعكران صفو السلام والحرية، ولا تتفقان مع قضايا هما.

٤) تشجيع تبادل التجارة بين مختلف البلدان

٥) إنشاء محكمة عدل دولية تفصل فى الخصومات، ولكن ليس لها أن تفرض عقوبات

٦) تكوين ما يسمى «ديت » أى هيئة دولية مكونة من نائبين عن كل دولة، وتكون المناقشات فى تلك الهيئة علنية ليكون الرأى العام العالمى على علم بقضاياه، وليدافع عن السلام والأمن.

وفى عام ١٧٩٥ نشر الفيلسوف إيمانويل كنت Emmanuel Kant بحثا أسماه Zum Ewigan Frieden ، أى السلام الدائم. وقد وضع فيه مبادىء

لحكم العلاقات بين الدول، وذكر أن مراعاة هذه المبادىء يترتب عليها إبعاد احتمال نشوب الحرب. وتتمثل هذه المبادىء فى :

(١) إلغاء جميع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التى تكون مشتملة على تحفظات أو شروط يصح أن تكون نواة الحرب، أو تتضمن مشروع إقامة حرب مقبلة

(٢) لا يجوز لأى دولة أن تتملك إقليما من أقاليم دولة أخرى ولو كان هذا التملك عن طريق الهبة أو التبادل أو الشراء.

(٣) وجوب تسريح الجيوش المنظمة لأن من شأنها الحط من قدر الإنسان وكرامته.

(٤) تحريم القروض الأجنبية نظراً لما تثيره من مشاكل وباعتبارها عقبة كبيرة فى طريق السلام الدائم.

(٥) تحريم التدخل فى شئون الدول الأخرى.

(٦) منع المحاربين من استعمال وسائل غير مشروعة قد يترتب على استعمالها فقدان الثقة بعد انتهاء الحرب وعند عقد معاهدة السلام.

ومن دراسة المشروعات السابقة يتضح أنها باستثناء مشروع Cruce يقتصر نطاقها على الدول الأوروبية، ومن ثم فليس لها الطابع العالمى الذى يميز المنظمات الدولية فى الوقت الحاضر. كما يتضح أن هذه المشروعات كانت فى مجموعها تغلب عليها الصفة السياسية، أو الدينية، أو كتبت تحت تأثيرات أحداث سياسية معينة عاصرها كاتبوها. ولذلك فإنه من الصعب الأخذ بفكرة وجود أى صلة تاريخية بين هذه المشروعات وبين المنظمات الدولية السياسية التى نجحت الدول فى إقامتها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. فلم تتعد هذه المشروعات الدائرة النظرية التجريدية، ولم تحدث أى تأثير فى سير الأحداث، أو تصرفات الدول على

نحو يمكن معه القول بأنها كانت حلقة فى السلسلة الطويلة التى مهدت لقيام المنظمات الدولية السياسية.

ولم تقتصر المدرسة المثالية الخيالية فى عالم السياسة والعلاقات الدولية على المفكرين الأوروبيين، بل ظهرت مشروعات مماثلة لها لدى فلاسفة المسلمين ومفكريهم، فنشر أبو نصر الفارابى[1]، فى منتصف القرن العاشر ، كتابة «آراء أهل المدينة الفاضلة» دعا فيه إلى ضرورة إقامة اتحاد بين دول العالم. وقد أشار فيه إلى ما بين مختلف شعوب العالم من تضامن فقال: «إن الإنسان لا يمكن أن ينال الكمال الذى لأجله جعلت له الفطرة الطبيعية إلا باجتماع جماعة كثيرة متعاونة الأفراد يقوم كل واحد منهم للآخر ببعض ما يحتاج إليه فى قوامه ». ثم قسم المجتمع الإنسانى إلى مجتمعات كاملة وغير كاملة، وقسم الكاملة إلى ثلاثة أنواع وهى: العظمى، الوسطى، والصغرى. وعرف العظمى بأنها «الاجتماعات الجماعة فى المعمورة» ، ثم قال: «والاجتماع الذى به يتعاون على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل، والأمة التى تتعاون مدنها كلها على ما تنال به السعادة هى الأمة الفاضلة. كذلك المعمورة الفاضلة إنما تكون إذا كانت الأمم التى قام فيها يتعاونون على بلوغ السعادة».

وفى أواخر القرن التاسع عشر دعا الكواكبى (١٨٤٩ـ١٩٠٢) فى كتابه «أم القرى» «إلى إنشاء اتحاد بين الشعوب الإسلامية» وقد سماه الكواكبى «أم القرى» ، لانه فرض أن هذه الآراء وضعت على بساط البحث فى مكة، وتباحث فيها المؤتمرون الذين يمثلون أقطار الأمم الإسلامية فى أرجاء العالم، وتم استعراضها فى اثنتى عشرة جلسة، تناولت أحوال المسلمين وأسباب فتورهم وانهيار قواهم، وجعل شعار المؤتمرين «لا نعبد إلا الله». وقد ناقش الكواكبى

(١) ولد بمدينة فاراب إحدى مدن البلاد التركية، واستقر فى العراق، ثم قدم إلى حلب، واتصل بسيف الدولة الحمدانى. ولقد تأثر الفارابى بجمهورية أفلاطون تأثيراً كبيرا، ومات بدمشق عام ٩٥٠ م.

تحاده المقترح فرسم مبادئه للعامة، وفصل شروط العضوية فى الاتحاد والهيئات العاملة. وإذا كانت أفكار الكواكبى لم تخرج إلى حيز التنفيذ فى وقته، فقد نفذت فيما بعد فى شكل الجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامى، والكتلة الافريقية الإسلامية.

وهكذا ظلت فكرة المجتمع الدولى فيما قبل القرن التاسع عشر مجرد آراء يدلى بها الكتاب والفلاسفة، ولم تظهر المحاولة الأولى الجادة لإقامة تنظيم دولى إلا بعد الحروب النابليونية، فمنذ ذلك الوقت طرأ تغيير كبير على العلاقات الدولية فقد بدأت الجهود المشتركة لتنظيم المرافق الدولية على النحو الذى يهيىء استغلالها على الوجه الأكمل، ويكفل انتفاع جميع الدول بها. فقد ترتب على الثورة الصناعية تقريب المسافات بين أجزاء العالم المختلفة، وازداد الترابط الاقتصادى بين الدول بحيث أصبحت كل دولة تعتمد على غيرها فى الحصول على جزء كبير مما تحتاج إليه من السلع، وأن تصدر إلى العالم الخارجى جزءاً من فائض سلعتها وخدماتها وأصبح من الصعب على أية دولة بل من المتعذر عليها أن تعيش فى عزلة عن باقى الدول، وهكذا بدأت فكرة المجتمع الدولى تفرض نفسها، فلم يخرج التنظيم الدولى إلى الوجود على يد أنبياء رأوا فيه الوارث الشرعى للدول ذات السيادة بقدر ما خرج على يد رجال سياسة بحثوا عن ترتيبات ووسائل جديدة، تستطيع الوحدات ذات السيادة بوساطتها أن تتابع مصالحها وتدير شئونها فى الأوضاع المتغيرة لعصر المواصلات والحركة الصناعية .

الفصل الثانى

الاتحاد الأوروبى فى القرن التاسع عشر

(The Concert of Europe)

- معاهدة باريس الأولى (١٨١٤).
- معاهدة ڤيينا (١٨١٤ ـ ١٨١٥)
- معاهدة باريس الثانية (١٨١٥).
- التحالف الرباعى (١٨١٥)
- الحلف المقدس (١٨١٥).

كان المؤتمر الذى عقدته الدول الأوروبية فى مدينة ڤيينا عام ١٩١٤ هو نتيجة غير مباشرة للثورة الفرنسية التى قامت فى أواخر القرن الثامن عشر، وللحروب المروعة التى أدت إليها تلك الثورة. فبوفاة لويس الرابع عشر، فقدت فرنسا الكثير، إذ تولى عرشها ملوك ضعاف ليسوا فى مقدرة لويس الرابع عشر السياسية أو الحربية. وكلما كانت الملكية الفرسية قادرة على انتزاع النصر من أيدى الدول المعادية لها، كلما أحبها الشعب وتعلق بها. ولكن حينما أثقلت الملكية كاهل الشعب بالمصروفات والضرائب الباهظة فقدت محبة الشعب لها، وكان عليها أن تسلك أحد طريقين: إما أن تغير من سياستها، أو أن تذهب إلى غير رجعة. ولم يكن فى استطاعة الملكية أن تغير من سياستها، فلويس السادس عشر كان ضعيفاً ولم يتحمل المسئولية. حقيقة أنه أظهر بعض النوايا الطيبة نحو إصلاح حال الشعب، لكن الطبقات صاحبة الامتيازات رفضت كل التنازلات. ولقد بدأت الثورة فعلا بتدمير الباستيل فى يوليو عام ١٧٨٩، وأخذ الشعب يراقب الملك، وفسروا أعماله بأكثر مما تحتمل، وازدادت الرغبة فى مجيئه إلى باريس ليكون تحت مراقبتهم. فقامت مظاهرة إلى ڤرساى فى ٥ أكتوبر عام ١٧٨٩ أجبرت الملك على العودة إلى باريس حيث أصبح فى حقيقة الأمر سجين الثورة. وحاول الملك فى عام ١٧٩١ الهروب مع عائلته من سجنه، ولكن قبض عليه عند ڤارن، وأعيد إلى العاصمة وأصبح تحت رحمة مجلس طبقات الأمة.

وقامت بعض المفاوضات نيابة عن الملك مع عدد معين من الدول الأوروبية (وهى النمسا وأسبانيا وبعض الدول الأخرى) للتعاون العسكرى مع الجيش الملكى لإعادة الهدوء إلى فرنسا. ورغم عدم اكتمال هذا المشروع فقد تكون فى عام ١٧٩٢ تحالف من الدول الأوروبية، وأعلنت دول التحالف الأوروبى الأول الحرب عليها فى عام ١٧٩٣. ويرجع تكوين هذا التحالف ضد فرنسا إلى العوامل الآتية:

(١) لم يقابل الإنجليز بعين الارتياح الهجوم على الملكية الفرنسية وقتل الملك، فوجدوا فى ذلك تناقضا لمبادىء الثورة الفرنسية.

(٢) لم تعد الثورة الفرنسية مسألة داخلية صرفة تهم فرنسا وحدها، فالثورة قد خرجت من حدود فرنسا إلى بلچيكا، واستولى الجيش الفرنسى عليها وأعلن حرية الملاحة فى مصب نهر شلت (Scheldt)، وكانت انجلترا حريصة على إغلاق مصب هذا النهر حتى لا تنافس تجارته تجارة نهر التيمز، ولذلك وجدت انجلترا ضرورة التدخل فى الحرب.

(٣) لم تعد الثورة الفرنسية محلية صرفة، فعندما أحرز رجال الثورة بعض النجاح فى صدهم لقوات الأعداء عند ڤالمى أعلنوا فى ١٩ نوفمبر عام ١٧٩٢ قراراً بتأييد فرنسا لكل أمة تطالب بحريتها، أى أن فرنسا مستعدة للتدخل فى شئون الدول الأخرى، وهذا ما لا تقره الدول الأوروبية.

لقد بدأت الحرب الفرنسية الكبرى عندما غزت قوات النمسا وبروسيا فرنسا، وتمكنت جيوش الثورة من صد هذه القوات، وتم الاستيلاء على ولاية الفلاندرز وكل ولايات الأراضى المنخفضة ماعدا (Luxemburg) ، وقام الجنرال الثورى كوستين (Custine) ببعض العمليات العسكرية الناجحة فى ألمانيا، كما استولى الفرنسيون أيضاً على ساڤوى ؛ وشجع نجاح كوستين فى ألمانيا مجلس طبقات الأمة على العمل من أجل الحصول على فتوحات أكثر. وفى النهاية انفرط عقد التحالف الأوروبى الأول بسبب انقسام الأعداء على أنفسهم بخصوص تقسيم بولندا مرة أخرى فى عام ١٧٩٣ ، فعقدت بروسيا الصلح منفردة مع فرنسا متأثرة بتقسيم بولندا دون أن يكون لها نصيب فى الغنيمة (صلح بال فى ٥ أبريل ١٩٨٥)، وكذلك أسبانيا التى خشيت من عبور القوات الفرنسية لأراضيها (٢٢ يوليو ١٧٩٥). وفى عام ١٧٩٧ عقدت فرنسا صلحا مع النمسا يعرف باسم صلح كامبو فورميو

ولما كانت فرنسا تعلم أن أوروبا لابد وأن تقوم بحرب أخرى ضدها ، بدأت تعمل على تقوية نفوذها فى البلاد المفتوحة، وعلى إنشاء جمهوريات موالية لها

في البلاد المجاورة (في هولندا وسويسرا وبيدمونت ونابولي والولايات البابوية) ورأت الدول الأوروبية ضرورة وضع حد لأطماع فرنسا، فتكوّن في عام ١٧٩٩ التحالف الأوروبي الثاني من انجلترا والنمسا والروسيا وتركيا. وانتهى هذا التحالف بتوقيع معاهدة أميان (Amiens) في ٢٥ مارس ١٨٠٢، ولكنها في الواقع لم تكن نهاية الحرب بين انجلترا وفرنسا، ففي عام ١٨٠٥ استطاع بت (Pitt)، وزير خارجية انجلترا، تكوين حلف أوروبي ثالث ضد فرنسا من الروسيا والنمسا والسويد، وتمكن نابليون بونابرت من إقناع بروسيا بالوقوف على الحياد في هذه الحرب نظير منحها مقاطعة هانوفر وكانت الأهداف المعلنة لهذا التحالف هي إعادة فرنسا إلى حدودها القديمة، ودعوة مؤتمر لتسوية المسائل الدولية المختلفة التي نشأت أثناء الحرب، وإقامة نظام فيدرالي للمحافظة على السلام في أوروبا. وهذا الهدف الأخير يسترعي الانتباه بصفة خاصة، فهو يبين لنا أنّ فكرة إيجاد أساس مستقر ما للمحافظة على النظام في أوربا قد خطرت في الأذهان حتى في تلك الفترة المبكرة أثناء الصراع مع نابليون، ولسوف نشاهد كيف أن تلك الفكرة هي التي نشأ عنها ما عرف بالحلف المقدس أثر سقوط نابليون

ولقد استمرت الحرب حتى عام ١٨١٤، وفي النهاية دخلت الدول الأربع الكبرى: النمسا وانجلترا وبروسيا وروسيا، في محالفة عظمى بموجب معاهدة شومون (Chaumont) في ٩ مارس، فقد تعهدت الدول الموقعة على تلك المعاهدة بتوحيد جهودها في محالفة مدتها عشرون عاما، واتفق رأيها أولا على اسقاط نابليون ثم الحيلولة دون عودته هو وأسرته إلى فرنسا، وأخيرا على ضمان التسوية الإقليمية التي تضعها الدول المتحالفة لمدة عشرين عاما، وقد كان أثر المحالفة مباشرا، فقد قرر الحلفاء، ولم ينقض شهر مارس، إعادة آل بوربون إلى فرنسا، واحتلوا باريس بالفعل في ٣١ مارس ١٨١٤. وفي أبريل تنازل نابليون عن حقه وحق أسرته في العرش، فجلس الحلفاء ليشكلوا خريطة أوربا من جديد وفقا لأهوائهم.

وفى ٣ مايو ١٨١٤ ، دخل لويس الثامن عشر باريس، بينما أبعد نابليون إلى جزيرة إلبا فى اليوم التالى ، وعندئذ بدأت المفاوضات بين لويس الثامن عشر والحلفاء لعقد معاهدة باريس الأولى . ولما كان الموقعون على معاهدة شومون قد اتفقوا على عقد اجتماعات دورية لتأكيد التفاهم وتوثيق الصلات الودية فيما بينهم، فإن المعاهدة قد تضمنت أيضا أساس نظام المؤتمرات التى عقدتها الدول الكبرى، وهى المهمة التى اضطلعت بالقيام بها، وكان مؤتمر ڤينا نفسه أول وأهم هذه المؤتمرات التى عقدتها الدول لهذه الغاية، وإن لم يكن أخرها.

معاهدة باريس الأولى (٢٠ مايو ١٨١٤)

وقعت معاهدة الصلح الأولى فى باريس (The First Treaty of Paris) فى ٢٠ مايو ١٨١٤ ، وقعها تاليران عن الملك الفرنسي وممثلوا النمسا وروسيا وبريطانيا وبروسيا، وأعلنت المادة الثانية أن حدود فرنسا لا بد وأن تظل كما كانت عليه فى ١ يناير عام ١٧٩٢ مع بعض التغييرات المعينة، وهكذا لم يتقرر عودة حدودها فى أوربا إلى ماكانت عليه عام ١٧٨٩ كما تعهدت المعاهدة بالاعتراف بكل الترتيبات التى يتفق عليها الحلفاء بشأن الأقاليم التى تخلت عنها فرنسا والنظام الذى سوف ينجم عن هذه الترتيبات ليكفل التوازن الحقيقى والدائم فى أوربا، وأما هذه الترتيبات المنتظرة فكان قد تم تقرير المبادىء التى تقوم عليها بحيث تتألف من الأرض المنخفضة دولة واحدة تجمع بين بلجيكا وهولندا، وأن تسترجع النمسا كلا من لمبارديا والبندقية، وأن تستقل ألمانيا، ويتألف منها اتحاد كونفدرالى، وأن تحتفظ انجلترا ببعض الجزر التى استولت عليها، وكانت جزءا من المستعمرات الفرنسية توبا جو وإيل دى فرانس وسانت لويس وسيشيل.

ودلت شروط الصلح الذى تم فى باريس إذا على أن الذى حصل لم يكن رجوع الملكية إلى فرنسا وحسب، بل كان الغرض المتوخى منها كذلك إضعاف فرنسا ذاتها. حقا لقد احتفظت فرنسا بأڤينيون Avignon (فى الجنوب على

نهر الرون) ، ومونتبليار Montebeliard،وملهوسن Milhausen) فى الشرق فى إقليم الراين الأعلى)، وشامبرى Chambery. وأننسى Annecy (فى سافوى)،وكانت فرنسا قد استولت على هذه الأقاليم قبل ١٧٩٢ وكذلك احتفظت بحقوقها القديمة فى الصيد فى نيوفوندلاند ، والجزيرة الإنجليزية فى أمريكا الشمالية ولكنها فقدت عددا من مستعمراتها، وحرمت من أن يكون لها صوت ما فى توريع الأسلاب من الإمبراطورية النابليونية

وبعقد الصلح مع فرنسا فى معاهدة باريس الأولى انتهت الحروب التى بدأت فى أوربا فى عهد الثوره الفرنسية ، ثم استمرت فى عهد الإمبراطورية النابليونية وأصبح من الضرورى عقد مؤتمر للتباحث فى شؤون أوربا العامة وتسوية المشكلات التى نجمت من هده الحروب الطويلة ووقع الاختيار على فينا لتكون مقرا لهدا المؤتمر لأنها مدينة أوربية عظيمة، وعاصمة لدولة من الدول الكبرى التى انتصرت فى الحرب، ولأن حكومتها حكومة الإمبراطورية النمسوية ـ كانت تمثل كل ما ينطوى عليه معنى المحافظة على التقاليد والقانون والنظام فى أوربا وقتئد، وهكذا فالمؤتمر لم ينعقد لإبرام الصلح لأن الحرب كانت منتهية فعلا وقانونا بين فرنسا وبين الدول المتحالفة، وفى استطاعة فرنسا كذلك عند انعقاد المؤتمر أن تطلب الانضمام إلى الأسرة الدولية. ولم يكن الغرض من عقد المؤتمر إعادة تنظيم شؤون أوربا على قواعد جديدة، باعتبار أن النظام الأوربى قد انهار فعلا من أساسه نتيجة لحروب الثورة ونابليون خلال العشرين سنة الماضية. ولكن الذى حدث أن السياسيين الذين اجتمعوا فى هذا المؤتمر اعتقدوا على العكس من ذلك أن النظام القديم بالصورة التى عرفها القرن الثامن عشر ، أى احترام السلطات الحكومية وتمجيد التقاليد والمحافظة على التوازن الدولى، هو خير نظام وجد ليضمن للشعوب حريتها وليحقق سيادة القانون.

وكان الأصل فى نشأة هذا المؤتمر أنه جاء فى معاهدة باريس الأولى، فى مادتها الثانية والثلاثين ، أن تتعهد الدولة المشتركة وقتئذ فى الحرب من كلا

الطرفين بإرسال مندوبيها فى خلال شهرين إلى ڤينا للإجتماع فى مؤتمر عام لوضع التسوية التى تضمنتها نصوص هذه المعاهده [1] على أنه لما كان يحق لفرنسا بحكم هذه المادة، ولأنها كانت فى حالة سلم مع الدول بفضل إبرام معاهدة الصلح هذه، وأن تشترك فى وضع التسوية المزمعة، فقد أراد الحلفاء أن يحرموها هذا الحق، فأضافوا مادة سرية، اضطرت فرنسا إلى الموافقة عليها، ونصت على أن يكون للحلفاء ، فيما بينهم هم وحدهم فقط ، الحق فى وضع المبادىء والقواعد التى تجرى عليها تسوية الصلح النهائية

مؤتمر ڤينا (١٣ سبتمبر ١٨١٤ ـ ٩ يونيو ١٨١٥)

تكون المؤتمر من الدول التى وقعت على معاهدة باريس الأولى، وكانت سبعة : بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا، السويد، أسبانيا، والبرتغال وعندما تبين أن العدد كبير ، انحصر النشاط بموجب اتفاق بين الدول الكبرى بين دول أربع فقط هى : بريطانيا، روسيا، النمسا وبروسيا، تألف منها ما يعرف باسم « لجنة الأربعة » . ولقد نجح تاليران عند اجتماع المؤتمر بفضل مهارته السياسة، فى أن يجعل الدول توافق على انضمام فرنسا إلى هذه اللجنة التى تحولت عندئذ إلى «لجنة خماسية» . وكانت لجنة الخمسة هذه هى المؤتمر فعلا، فأستاثرت وحدها ببحث المشكلات والمسائل الهامة، وباتخاذ القرارات الحاسمة بشأنها. وعندما انتهى مؤتمر ڤينا من أعماله ، انضمت ثلاث دول أخرى هى السويد، وأسبانيا، والبرتغال إلى الدول الخمس الأولى فى التوقيع على وثيقة أو قرار المؤتمر النهائى (Final act) فى ٩ يونيو ١٨١٥ . وأما ممثلو سائر الدول والإمارات الذين بلغ عددهم فى ڤينا المائة تقريبا، فقد اشترك قليلون منهم فى أعمال اللجان الأخرى

(1) Article XXXII ran as follows : "All the powers engaged on either side in the present war shall, within the space of two months, send plenipotentiaries to Vienna for the purpose of regulating, in General Congress, the arrangemets which are to complete the provision of the present treaty".

الفنية. ولم يعقد المؤتمر جلسة واحدة رسمية تضم جميع أعضائه، سواء عند البدء فى العمل أو عند الانتهاء منه.

بدأت أعمال المؤتمر باجتماع ممثلى الدول الأربع انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا فى ١٣ سبتمبر ١٨١٤، وبعد عشرة أيام وصل تاليران ولم ترقه عزلة فرنسا وبعدها عن لجنة الأربعة، فبذل جهداً كبيراً وتحققت رغبته عند إنشاء لجنة الخمسة التى ضمت فرنسا إليها. وإلى جانب هذه اللجنة الخماسية، أنشأ المؤتمر عدداً من اللجان الأخرى لدراسة الموضوعات التفصيلية، وإعداد البيانات اللازمة. فكانت هناك لجنة الثمانية، وهى التى وقعت على القرار النهائى، كما سبق، فى ٩ يونيو ١٨١٥، ولم تكن مهمة هذه اللجنة سوى تلقى القرارات والبحوث الخاصة بالمسائل الأوروبية الهامة ودرست هذه اللجنة موضوع تجارة الرقيق، ومسألة الاتحاد السويسرى، ثم كانت هناك «اللجنة الألمانية» لبحث شؤون ألمانيا، ووضع دستور لها، ثم «لجنة الإحصاءات»، وقد اختصت بتعداد السكان فى الأراضى التى يراد استبدالها أو إعطاؤها كتعويض كجزء من التسويات التى يتفق عليها المؤتمر ولقد تناول الموتمر مسائل تسعا تتعلق ببولندا، وسكونيا وبحدو الراين، وببلجيكا وهولندا، وبالدانمرك والسويد وبسويسرا وبإيطاليا، وبالاتحاد الألمانى، وبالأنهار الدولية، وبتجارة الرقيق.

بلغت الخلافات فى ڤينا فى بداية ١٨١٥ درجة خطيرة حدت بفرنسا والنمسا وانجلترا إلى تكوين حلف دفاعى لمقاومة مطالب روسيا وبروسيا فى ٣ يناير ١٨١٥. وقد أسفرت هذه الخطوة المتطرفة عن نتائج طيبة : فقد استسلم اسكندر فى بعض النقاط، وحذت بروسيا حذوة. وكانت جميع الأمور قد سويت فى الواقع عندما فوجىء العالم بأنباء انطلاق نابليون من أسره فى إلبا ، وفرار لويس الثامن عشر، واستقبال فرنسا من جديد للإمبراطور الذى حكمت بسقوطه بقية أوروبا. ولذلك انزعج المندوبون انزعاجاً كبيراً، وبادروا يعملون بكل سرعة لإنجاز

القرار النهائى الذى وقع بالفعل قبل معركة ووترلو بتسعة أيام فقط. وقد تضمن القرار النهائى لتسوية التى وضعها السياسيون للمسائل التسع التى سبقت الإشارة إليها.

قامت تسوية ڤينا على أساسين هما : توازن القوى (Balance of power) والتعويضات (Compensation)، قاعدتا الدبلوماسية الأوروبية فى القرن الثامن عشر. فأعاد السياسيون فرنسا إلى ما كانت عليه (Status quo ante bellum) قبل حروبها الأخيرة كى يعيدوا التوازن الدولى فى أوروبا، ثم أنهم اتبعوا خطة تعويض الدول التى أُخذت منها أراضيها لإعطائها إلى دولة أخرى كذلك صار إرجاع الأسر القديمة إلى الحكم فى الدول التى نحى نابليون أصحابها عن عروشهم وضمها إلى فرنسا. ولكن هذا المبدأ الشرعية (Legitimism) لم يتبع أيضا بحذافيره، فلم يشأ المؤتمر عودة الأسر الحاكمة التى كان يسؤه رجوعها، أو التى أراد توزيع أملاكها فى شكل «تعويضات» تعطى للدول التى تولى المؤتمر التصرف فى أملاكها.

وفى الواقع أن هذا كله إنما كان يجرى وفق المبادىء والتقاليد وما أخذ به العرف الدبلوماسى فى القرن الثامن عشر، فلم يفكر إنسان أن هناك ما يدعو لاستشارة الشعوب التى أخذ المؤتمر على عاتقه أن يفصل هو وحده فى مصيرها. ولم يلبث المؤتمر أن أضاف إلى قاعدتى توازن القوى والتعويضات اعتباراً آخر، وهو ضرورة الاطمئنان لعدم تكدير السلام من ناحية فرنسا فى المستقبل، أى اتخاذ التدابير والإجراءات التى تمنع فرنسا من الإقدام على أية اعتداءات جديدة فأحاط المؤتمر مدن فرنسا بحلقة من الدول التى أرادوا أن تكون قوية بدرجة تكفى لمنع فرنسا من استئناف الاعتداء، فضموا بلجيكا إلى هولندا، وأعطوا الأراضى الواقعة على ضفة الراين اليسرى إلى ألمانيا، بينما دعموا استقلال سويسرا التى ضمنت الدول حيادها، ثم أعطوا ساڤوى إلى بيدمونت لتقوية الحدود الشرقية الجنوبية بالنسبة لفرنسا.

ولقد أدى العمل بمبدأ توازن القوى إلى نتائج هامة، فقد كان أساس النظام الجديد طبقا لتسوية ڤينا إنشاء توازن القوى بين مجموعتين من الدول العظمى : انجلترا وفرنسا، الدولتان الغربيتان فى جانب، روسيا وبروسيا والنمسا الدول الثلاث الشرقية فى جانب آخر، ولم تكن واحدة من هذه الدول العظمى قوية بالدرجة التى تعطيها السيطرة بمفردها على شؤون أوروبا، أو القدرة على المغامرة بدخول الحرب، وإحراز النصر على الدول الأخرى. وكان يقع بين هاتين المجموعتين إقليم وسط أوروبا، ويشمل ألمانيا وإيطاليا وسويسرا والأراضى المنخفضة (بلجيكا وهولندا) .

أما ألمانيا وإيطاليا فكانت كل منها مجزأة الى دويلات وإمارات صغيرة، بينما ضمنت الدول حياد سويسرا ثم الأراضى المنخفضة، وتمكنت أسرة هابسبرج النمسوية من السيطرة على الدويلات الصغيرة فى إيطاليا وألمانيا بفضل ما كان لها من أملاك فى إيطاليا، وما تمتعت به من نفوذ فى ألمانيا بسبب أن الإمبراطور النمسوى كان رئيس الاتحاد الكونفدرالى بها، فلم تعد أسرة هابسبرج فى حاجة إلى توسيع جديد من ناحية، فى حين أنها وجدت من ناحية أخرى أن من صالحها أن تظل هذه الدويلات الصغيرة قائمة . فصارت سياسة النمسا التمسك بالوضع القائم والمحافظة عليه وإخماد كل الثورات القومية والدستورية فى المستقبل. وكان من أثر زيادة نفوذ النمسا فى كل من إيطاليا وألمانيا أن تأخرت وحدة الأولى، وتعطل اتحاد الثانية مدة خمسين عاماً تقريباً، أى حتى عام ١٨٧٠ – ١٨٧١ . كما أن حصول بروسيا على بعض الأقاليم الواقعة على نهر الراين منحها حق الدفاع عن ألمانيا عموماً، فعلا شأنها ثم انتقلت إليها تدريجيا الزعامة فى ألمانيا.

وعلى أى حال، تتكون معاهدة ڤينا الموقعة فى ٩ يونيو ١٨١٥ من عدة أقسام رئيسية ؛ أولى تلك الاقسام ما يتعلق بمبدأ إرجاع الحقوق الشرعية لأصحابها، أى بمعنى آخر تحقيق مبدأ التوازن الدولى الذى كان موجوداً فى ذلك الوقت. وقد تطلب تحقيق هذا المبدأ أن عوضت بعض الدول عن بعض المناطق التى فقدتها بمناطق أخرى ليظل التوازن الدولى معمولاً به. كانت هذه هى القاعدة المرعية إذا ما استثنينا الروسيا التى خرجت بنصيب الأسد نتيجة تشددها، ولما كانت تحتفظ به من جيش كبير العدد بلغ المليون جندى. ولذا اضطرت كل من انجلترا والنمسا مرغمتين على منح ولاية وارسو ـ بعد تنازل بروسا عنها ـ إلى الروسيا رغم كبر مساحة هذه الولاية، مما سيتيح للروسيا التفوق فى أوروبا، وما يستتبع ذلك من إخلال بالتوازن الدولى فى نظر كل من انجلترا والنمسا.

أما فيما يتعلق بمطالب بروسيا فى ضم إقليم سكسونيا بأكمله إليها فى مقابل تنازلها للروسيا عن بولندا (ولاية وارسو)، فقد عارضت النمسا وانجلترا فى منحها إياها كاملة حتى لا يتضخم حجم بروسيا فيخل ذلك بالتوازن الدولى. فاضطرت بروسيا فى نهاية الأمر إلى قبول ضم نصف سكسونيا ومقاطعة الراين الألمانية، وبذلك أصبحت مساحتها أكثر مما كانت عليه فى عام ١٨٠٥، وهو التاريخ الذى حدّد لإرجاع حدود كل دولة إلى ما كانت عليه وقتئذ.

أما بخصوص الولايات الألمانية التى اجتاحتها قوات نابليون وأقامت فيها نوعا من الوحدة، فقد تمت تسوية أوضاعها السياسية طبقا لمشيئة الدولتين الألمانيتين الكبيرتين، النمسا وبروسيا، اللتين كانتا تتنافسان حول زعامة هذه الولايات. وقد نجحت النمسا فى الجولة الأولى واستطاعت أن تشكل الولايات الألمانية تبعاً لأهوائها، وذلك للحد من سلطة بروسيا، فأقامت النمسا ولاية باڤاريا كدولة قوية تعتمد على ولائها فى مقاومة النفوذ البروسى فى الولايات الألمانية. كذلك تمكنت النمسا من إقامة اتحاد للولايات الألمانية التسعة والثلاثين تحت

زعامتها بصفتها الدولة الألمانية الكبرى، ورغم أن تسوية المسألة الألمانية قد تمت بما لا يتفق ورغبات الولايات الألمانية، إلا أنها لم تكن مجحفة بحقوق الألمان مثلما حدث فى المسألة الإيطالية.

وإذا انتقلنا إلى الولايات الإيطالية التى كانت تشبه فى وضعها السياسى الولايات الألمانية إلى حدٍ بعيد، نجد أن نظرة الدول الأوروبية إليها، وعلى رأسها النمسا، قد اختلفت عن نظرتهم للولايات الألمانية. فقد أهملت المطالب القومية للولايات الإيطالية إهمالاً شديداً فيه مساس بكرامة الإيطاليين. وتم هذا بفضل سياسة مترنيخ الرجعية الاستبدادية، ومؤازرة الدول الأوروبية له. فإيطاليا لم تكن فى نظر مترنيخ سوى تعبير جغرافى ومنطقة نفوذ لها. ولذا فقد شكل إيطاليا طبقاً لأهوائه ووفق ميوله الاستبدادية الرجعية. فقد أعاد مملكة نابولى إلى ما كانت عليه من قبل، مع وضع أحد أفراد أسرة البوربون الفرنسية ملكا عليها. وفى نفس الوقت عقد معه معاهدة سرية تمنعه (ملك نابولى) من منح بلاده حكما دستوريا إلاّ بعد موافقة النمسا، ولم تكن الأخيرة ترضى، بأى حال من الأحوال، أن يجد النظام الدستورى طريقه إلى إيطاليا حتى لا تنتقل عدواه إلى الولايات الإيطالية التابعة لحكمها. كذلك استطاعت النمسا استرجاع لمبارديا واحتلال ولاية البندقية، وبذلك تمكنت من استعادة نفوذها فى إيطاليا والضغط على الولايايت الإيطالية الأخرى لاتباع سياسة تتفق مع رغبتها ومصالحها. كذلك استرد البابا ممتلكاته (الولايات البابوية)، كما ضمت بيد مونت إليها مدينة چنوة.

أما القسم الثانى من تسوية ڤيينا فهو الخاص بإحاطة فرنسا بدول قوية تمنعها من الاعتداء على غيرها. ولما كانت كل من هولندا وبلچيكا تقع على حدود فرنسا الشمالية، ولا تستطيع بمفردها أن تقاوم التوسع الفرنسى، فقد رؤى إدماج الدولتين فى بعضهما لتكون دولة واحدة قوية على حدود فرنسا، رغم كره البلچيكيين الشديد لجيرانهم الهولنديين. كذلك اعترفت الدول الأوروبية باستقلال سويسرا وضمان حدودها، واستعادت كل من أسبانيا والبرتغال ما كان

لهما من حدود قبل الغزو النابليونى. كما كوفئت السويد على انضمامها إلى جانب الحلفاء فى الحرب ضد نابليون بمنحها النرويج التى كانت تابعة للدانمرك.

ومن التسويات الهامة التى تمت بمقتضى هذه المعاهدة وضع تنظيم دولى لاستغلال الأنهار الدولية، حتى لا يؤدى تضارب المصالح بين بعض الدول حول الاستفادة من هذه الأنهار إلى قيام نزاع دولى قد يودى إلى نشوب حرب. كذلك أعلنت الدول الموقعة على المعاهدة استنكارها لتجارة الرقيق بصفتها تجارة غير مشروعة ولا تتفق مع أبسط القواعد الإنسانية. وكان لهذا الاستنكار مداه فى تحريم ممارسة هذه التجارة فى المستعمرات الخاضعة لحكم كل من أسبانيا وفرنسا والسويد وهولندا. وقد ألحقت بالمعاهدة سبع عشرة وثيقة أخرى هى عبارة عن المعاهدات التى وقعت بين الدول المشتركة فى المؤتمر لوضع الترتيبات السابق الإشارة إليها واستكمالها[1].

ورغم عيوب تسوية ڤيينا، فقد نجحت فى تحقيق الغرض المباشر الذى هدفت إليه الدول التى وقعت على معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو ١٨١٤، وكانت تريد وقتئذ إقامة نظام حقيقى ودائم للتوازن الدولى فى أوروبا. حقيقة طرأ على هذا النظام شىء من التعديل بانفصال بلچيكا عن هولندا فى عام ١٨٣١، أو حينما خطت إيطاليا خطوة كبيرة نحو وحدتها فى عام ١٨٥٩ و ١٨٦٠، ولكن هذا النظام لم يتصدع، وعلى العكس فقد استطاعت تلك التسوية أن تجنب أوروبا حرباً أخرى لمدة أربعين عاماً، وحتى هذه الحرب (حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦) وقعت فى ميادين بعيدة. ولكن التوازن الدولى الذى أوجدته تسوية ڤيينا قد تصدع فعلاً فى عام ١٨٧٠، عندما قامت الحرب السبعينية بين ألمانيا وفرنسا، واستولت الأولى على الألزاس واللورين من فرنسا. وعموماً خضعت

---

(1) Oakes and Mowat, *The Great European Treaties of the Nineteenth Century*, pp. 95-98.

لتسويات التى أقرها مؤتمر ڤيينا بمرور الوقت لضغط شعبى أو أوتوقراطى، وهو أمر لم يكن من المحتمل التنبؤ به أو منعه فى حينه.

معاهدة باريس الثانية (٢٠ نوفمبر ١٨١٥):

بعد هزيمة نابليون فى ووترلو واجه ساسة أوروبا أمرين: الأول عقد الصلح من جديد مع فرنسا التى آزرت نابليون أثناء حكم المائة يوم، والثانى تجديد محالفة الدول العظمى على أساس الاتحاد فيما بينها بعمل مشترك الغرض منه اتقاء أية أخطار قد تهددت السلام العام من جانب فرنسا فى المستقبل، ثم المحافظة على التسوية النهائية التى تمت فى ڤيينا لعدم تكدير السلم كذلك فى أوروبا. وبالنسبة للأمر الأول، عقد الحلفاء (انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا) معاهدة جديدة مع فرنسا هى معاهدة باريس الثانية (The Second Treaty of Paris)، وقد فقدت فرنسا بمقتضاها كثيراً من المزايا التى كانت قد نالتها فى معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو ١٨١٤، فأرجعت فرنسا الآن إلى الحدود التى كانت لها عام ١٧٩٠ (أى بدلا من حدود ١٧٩٢ التى كانت قد نصت عليها معاهدة باريس الأولى). كما طلبت من فرنسا دفع تعويض قدره سبعمائة مليون من الفرنكات، يؤخذ منها جزء لتقوية الحصون التابعة للدول ذات الحدود الملاصقة للحدود الفرنسية، ويوزع بقية المبلغ على حكومات الحلفاء والدول الأخرى التى أصابتها أضرار من ناحية فرنسا. وقد قسم هذا المبلغ الضخم بصورة يتمكن بها الفرنسيون من سداده فى خلال خمس سنوات على أقساط متساوية، وبشريطة أن يحتل مائة ألف مقاتل من جيوش الحلفاء حصون فرنسا الشمالية الشرقية إلى أن يتم تسديد المبلغ بأجمعه.

التحالف الرباعى (٢٠ نوفمبر ١٨١٥):

أما بالنسبة للأمر الثانى، فقد انطوت فكرة الاتحاد الأوروبى على إنشاء تحالف بين الدول التى اشتركت فى النضال ضد فرنسا من جهة، ثم السعى من

أجل المحافظة على السلام عموماً فى أوروبا من جهة أخرى. واستطاع كاسلريه، وزير خارجية انجلترا، على وجه الخصوص أن يظفر بتحديد المبدأ الذى تضمنته معاهدة شومون السابقة، من حيث المبادرة بتقديم القوات العسكرية إذا وقع عدوان جديد من جانب فرنسا. وفى اليوم الذى وقعت فيه معاهدة باريس الثانية مع فرنسا، أبرمت الدول الأربع الكبرى فيما بينها تحالفا رباعيا (Quadruple Alliance)، كان هو الأساس الذى قام عليه نظام الاتحاد الأوروبى فى السنوات التالية.

وقد تعهدت الدول الأعضاء فى هذه المحالفة الرباعية بتأييد معاهدة باريس الثانية المبرمة مع فرنسا فى التاريخ نفسه، ثم أنها أخذت على عاتقها أن تبادر كل منها بتقديم ستين ألف مقاتل لمساعدة أى عضو من أعضاء المحالفة يقع عليه هجوم فى المستقبل. وأبرزت المادة السادسة من المعاهدة فكرة الاتحاد الأوروبى كما صورته معاهدة شومون وإنما بصورة عملية، فنصت على ما يأتى: «حتى يمكن دعم الروابط التى تجمع فى الوقت الحاضر الملوك الأربعة فى اتحاد وثيق، يوافق المتعاقدون على تجديد عقد اجتماعاتهم فى فترات معينة سواء كانت هذه الاجتماعات تحت إشرافهم شخصيا، أو حضرها وزراؤهم الذين يمثلونهم، وذلك لتبادل الرأى فيما يتعلق بمصالحهم المشتركة، ولفحص الوسائل التى يستقر الرأى فى كل فترة أو دورة من هذه الدورات على اعتبارها ذات أعظم أثر طيب فى تأمين هدوء وسكينة الأمم ورخائها ، وفى تأييد واستقرار السلام فى أوروبا»(1). وقد

(1) Article VI of the Quadruple Alliance of Paris, November 20, 1815: "To facilitate and to secure the execution of the present treaty, and to consolidate the connections which at the present moment so closely unite the Four Sovereigns for the happiness of the world, the High Contracting Parties have agreed to renew their Meetings at fixed periods, either under the immediate auspices of the Sovereigns themselves, or by their respective Ministers, for the purpose of consulting upon their common interests, and for the consideration of the measures which at each of these periods shall be considered the most salutary for the repose and prosperity of Nations, and for the maintenance of the Peace of Europe".

ترتب على هذا النص وتطبيقه قيام الاتحاد الأوروبى ، الذى أخذ يعالج المشاكل التى ظهرت فى أوروبا فى الفترة التالية.

ومما دفع روبرت ستيوارت كاسلريه، وزير خارجية انجلترا ،إلى إنشاء التحالف الرباعى هو خوفه من فرنسا وتجدد الاعتداء من ناحيتها، فاحتاط للأمر بعقد أواصر المحالفة مع الدول الكبرى من جهة، وتدبير احتلال فرنسا نفسها (وقد استمر هذا الاحتلال حتى عام ١٨١٨) من جهة أخرى، وكان تحقيق هذه الحيطة إذن فى إبرام المحالفة الرباعية. ولم يرض كاسلريه، فيما بعد، أن يخرج هذا التحالف الرباعى عن الغرض الأساسى الذى أنشىء من أجله، فيتخذ منه السياسيون الرجعيون فى أوروبا، وعلى رأسهم مترنيخ، أداة للتدخل فى شئون الدول الداخلية، بدعوى أن إخماد كل ثورة أو انقلاب قد يحدث فى داخل هذه الدول ضرورى من أجل صيانة السلام العام فى أوروبا. وهكذا تكون سياسة كاسلريه عند إنشاء التحالف الرباعى قد نجحت فى تحقيق مايلى:

(١) ضمان تنفيذ الشروط التى فرضها المنتصرون فى الحرب على فرنسا بمقتضى معاهدات الصلح.

(٢) أن إنشاء نظام الاتحاد الأوروبى قد أتاح الفرصة لتسوية عدد من المشكلات التى ظهرت فيما بعد، من غير حاجة للالتجاء إلى الحرب كوسيلة ناجحة لفضها.

الحلف المقدس (٢٦ سبتمبر ١٨١٥):

وفى الوقت الذى وضع فيه ساسة أوروبا القواعد العملية لتنفيذ شروط التسوية الأوروبية فى فيينا، أخرج اسكندر الأول (١٧٧٧-١٨٢٥) ، قيصر روسيا، إلى الوجود مشروعا آخر للسلام من ثمرات خياله الخصب يعرف باسم الحلف المقدس (The Holy Alliance). وقام مشروع القيصر على فكرة أن يصبح الملوك أخوة، وأن يسترشدوا فى معاملاتهم مع بعضهم بعضا بمبادىء المسيحية

وتعاليمها. وأراد القيصر الروسى أن يستند الاتحاد الأوروبى الذى يدعو إليه على كل المبادىء والتعاليم التى جاءت بها المسيحية، أى أنه أراد أن يتخذ من الدين أساساً تقوم عليه العلاقات بين الدول.

لقد كان القيصر رجلا تنطوى شخصيته على متناقضات كثيرة، وعندما تقدم بهذا المشروع كانت تغمره موجة من الورع والتقى، ويعيش تحت تأثير أرملة أحد السياسيين الروس هى البارونة چوليانا ڤون كرودنر (Krüdner)، كان القيصر قد قابلها فى مدينة بال بسريسرا فى خريف ١٨١٣، فى وقت كانت فيه هذه السيدة قد نبذت حياة الترف واللهو التى انغمست فيها سابقا، وصارت تأخذ على عاتقها مهمة اعتقدت أنها موحى بها إليها، وهى إرشاد الملوك والأمراء إلى الطريق السوى.

وتألفت وثيقة الحلف المقدس من مقدمة وثلاث مواد. وجاء فى المقدمة ما معناه أن إمبراطورى روسيا والنمسا وملك بروسيا صاروا يعتقدون بأنه قد بات ضروريا أن يسترشدوا فى علاقاتهم مع بعض بعضا بالمبادىء السامية التى نادى بها الدين المسيحى، والحقائق العالية التى أتى بها ؛ وأنهم لا يبغون من إعلانهم هذه الوثيقة إلا أن يطلعوا العالم أجمع على القرارات التى اتخذوها لهذا الغرض. فنصت المقدمة إذن على أنه: «ليس لهذه الوثيقة من غرض سوى أن تعلن للعالم أجمع أنه قد صح عزم الموقعين عليها ـ سواء فيما يتعلق بإدارة شئون بلاد كل منهم، أو فيما يتعلق بشئون علاقاتهم السياسية مع كل حكومة من الحكومات الأخرى ـ على أن يسترشدوا بمبادىء الديانة المقدسة (المسيحية) وحدها. وهى مبادىء العدالة والمحبة المسيحية والسلام، وتلك مبادىء لا ينبغى أن يكون الأخذ بها مقصوراً على العلاقات الشخصية وحسب، بل يجب أن تكون ذات أثر مباشر على ما يصدر من آراء عن الملوك والأمراء، وأن يسترشد بها هؤلاء فى كل خطواتهم بوصف أنها الوسيلة الوحيدة لدعم الأنظمة الإنسانية ، ومعالجة وجوه النقص بها».

وفى المادة الأولى تعهد الملوك الثلاثة المتعاقدون بالبقاء متحدين، وتجمع بينهم أواصر الأخوة الحقيقية التى لا تنفصم عراها، اهتداء بما جاء به الكتاب المقدس الذى يأمر جميع الناس أن يعتبروا أنفسهم إخوانا. ولما كانوا يعدون أنفسهم أبناء وطن واحد فإنهم يتبادلون فى كل الظروف والمناسبات (فى كل زمان ومكان) المعاونة والمساعدة والنجدة، وحيث أنهم يعتبرون أنفسهم أباء لرعاياهم ولأجنادهم فى أسرة واحدة، فهم سوف يسوسونهم بروح الأخوة نفسها التى تحفزهم إلى الذود عن الدين والسلام والعدالة، والمحافظة على هؤلاء جميعا.

وفى المادة الثانية جاء ما نصه: «وعلى ذلك فإن المبدأ الوحيد الذى يسير عليه العمل بين الحكومات أو بين رعاياها سوف يكون تأدية الخدمات من جانب كل فريق للآخر، وإقامة الدليل بفضل الرغبة الطيبة الثابتة على تبادل المحبة التى يجب أن تملأ قلوبهم ليعتبروا أنفسهم جميعاً أعضاء أمة مسيحية واحدة. أما الأمراء الثلاثة المتحالفون فإنهم يعتبرون أنفسهم مجرد وكلاء من قبل الإله ليحكموا فروعاً ثلاثة من أسرة واحدة: النمسا وبروسيا وروسيا، معترفين بذلك بأن الأمة المسيحية ، التى يؤلفون هم ورعاياهم قسما منها ، ليس لها غير سيد واحد هو الإله يسوع المسيح...». وفى المادة الثالثة والأخيرة، وجهت الدعوة إلى بقية الدول التى تريد الاعتراف بهذه المبادىء المقدسة حتى تنضم إلى الحلف المقدس.

وعند مقارنة ما جاء فى المادة الثانية من الحلف المقدس، بالمادة السادسة من التحالف الرباعى يتضح الفارق الكبير بين تفكير القيصر اسكندر، الذى طغى عليه نوع من التصوف المبهم وقتئذ، وبين الطريقة العملية الإيجابية التى اهتدى إليها كاسلريه لمحاولة المحافظة على التسوية الأوروبية. ولقد أثار الحلف المقدس دهشة رجال الدين ورجال السياسة على السواء، فمترنيخ وصفها بأنها «طبل أجوف ، وفيض من عواطف التقى والورع التى تجيش فى صدر القيصر اسكندر». ثم أن كاسلريه قد اعتبرها «خليطامن الصوفية والكلام الفارغ». ورغم ذلك فقد انضمت أكثر الدول إلى الحلف المقدس مراعاة لشعور القيصر اسكندر، وكان من

بين الدول التى انضمت إليه فرنسا، وهى التى تلمّست دائما كل الطرق للخروج من عزلتها السياسية، والعودة إلى المجتمع الأوروبى. أما انجلترا فقد امتنعت عن التوقيع على هذه الوثيقة بدعوى أن الدستور يمنع الملك أو الوصى على العرش من فعل ذلك.

ومن آثار الحلف المقدس أنه خلف آثاراً عميقة فى أذهان سواد الناس مدة جيل بأكمله عندما ساد الاعتقاد بأن قيام الحكومات الاستبدادية، ثم إخماد كل حركات أو ثورات الشعوب التحررية، إنما كان من أسباب وجود الحلف، كما كان من نتائج إنشائه. ورغم ذلك فإن الحلف المقدس لم يكن فى ذاته مسئولا عن انتشار الرجعية، ولا عن قيام نظام الحكم المبنى على الاستبداد، وعلى إخماد الحركات القومية والدستورية فى أوروبا، بل كان المسئول فى ذلك كله التحالف الرباعى وحده فقط. ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها أن تعهد أعضاء الحلف المقدس بمساعدة بعضهم بعضا فى كل الظروف والمناسبات ، كان تعهداً يتعذر تنفيذه، لأن الظروف والمناسبات لم تكن معينة ومحددة، على عكس ما حدث فى معاهدة التحالف الرباعى التى أوضحت هذه الظروف والمناسبات، ثم عينت قدر المساعدة المطلوبة ونوعها، وهى ستون ألف مقاتل يقدمها كل عضو عند وقوع الاعتداء على أحد أعضاء المحالفة. كما نصت على عقد المؤتمرات الدورية، أى أن التحالف الرباعى قد وضع القاعدة التى من شأنها أن تجمع بين الدول فى صورة عملية، وفى اتحاد أوروبى له أغراض معينة ومحددة ومعروفة.

وعلاوة على ذلك أدرك مترنيخ ما كان للتحالف الرباعى من قيمة عملية، فاعتمد عليه فى تنفيذ سياسته التى كانت ترمى إلى تأليف جبهة متحدة من الحكومات الأوروبية، هدفها إخماد الحركات والثورات التى قد تهدد النظام القائم والسلم فى أوروبا. وبرغم أن مترنيخ كان يرى فى الحلف المقدس «طبلا أجوف»، فقد أدرك أيضا إمكان الاعتماد على هذا الحلف المقدس فى الجمع بين الدول الموقعة على وثيقته، والتقريب فيما بينها للقيام بعمل مشترك ـ دائما على أساس

التحالف الرباعى ـ الهدف منه تأييد النظام القائم، ثم تحويل التحالف الرباعى إلى أداة فعالة للتدخل فى شئون الدول الداخلية إذا اقتضى تأييد النظام القائم هذا التدخل. غير أن أهداف مترنيخ اصطدمت مع السياسة البريطانية التى استنها كاسلريه وسار عليها جورج كاننج من بعده. وقد أدى هذا الاصطدام فى النهاية إلى فشل الاتحاد الأوروبى عند معالجة المشكلات السياسية التى واجهها رجال السياسة بعد ذلك ؛ ومن هذه المشاكل رغبة فرنسا فى الانضمام إلى التحالف الأوروبى ومسألة التدخل (Intervention) بسبب الثورات والاضطرابات التى وقعت فى إيطاليا، وثورة اليونان وأراضى الإمبراطورية العثمانية، ثم أخيراً شئون المستعمرات الأوروبية فى أمريكا، والتى لم يتناولها الحلفاء. وكل هذه المشاكل سنتعرض لها فى الجزء التالى الخاص بدراسة «نظام المؤتمرات».

الفصـــل الثـالث

نظـــام المؤتمـــرات
(The Congress System)

- مؤتمر إكس - لاشابـل.
- مؤتمر تروبـــــــاو.
- مؤتمر ليبـــــــاخ.
- مؤتمر ڤيرونـــــــا.

جاء فى المادة السادسة من معاهدة باريس الثانية أنه من أجل تدعيم الروابط العميقة التى توجد بينهم، سيقوم الملوك الأربعة، أو وزرائهم، بجمع مؤتمرات فى فترات محددة، يبحثون فيها الوسائل اللازمة ـ لا لمجرد ضمان استمرار السلم ـ ولكن تأكيد احترام «المصالح العامة الكبرى»، وبشكل خاص «هدوء الشعوب ورفاهيتها». ولذلك فإن مسألة العلاقات مع فرنسا لن تصبح هى الموضوع الوحيد الذى يعالج فى هذه الاجتماعات: فيمكن لحكومات الدول المنتصرة أن تثير كل المشكلات حتى تأخذ حيالها موقفاً مشتركاً.

ولا شك أن فكرة المؤتمرات الدورية كان منهجا دبلوماسياً جديداً، يمكنه أن يسهل الوفاق بين الحكومات. فبدلا من الاكتفاء بمجرد تبادل «المذكرات» سيكون لرجال الدولة المسئولين عن تسيير السياسة الخارجية مقابلات مباشرة، حيث يمكنهم تبادل وجهات نظرهم بطريقة سهلة، والبحث عن أسس لحلول وسط بين مصالحهم. وإذا كانت الحكومات فى هذه المؤتمرات ستتخذ لها هدفا يتمثل فى المحافظة على «المصالح المشتركة»، فإن هذا كان دليلا على معرفتهم بمعنى الواجب الجماعى، أو على الأقل بما يعتقدون أنه من الواجب أن يقوموا به.

ولكن، هل يمكننا أن نرى فى ذلك فكرة جديدة للعلاقات الدولية؟ وهل كان رجال الدولة يفكرون فى عام ١٨١٥ فى إقامة «اتحاد أوروبى»؟ قطعا لا، فليس هناك فى هذه النصوص ما يهدف إلى تحديد سيادة الدول فى صالح منظمة دولية، وما ينظم حماية متبادلة للسلامة الإقليمية، أو ما يعنى التعهد بالابتعاد عن الحرب، ولم يكن للحلول المقترحة أى هدف سوى تأكيد تفوق الدول العظمى المنتصرة، فكانت فى أقصاها تمثل نوعاً من «الإدارة» Directioire ولا تمثل تمهيداً لجهود تنظيم مستوحى من الفكرة الاتحادية.

مؤتمر إكس لاشابل (Aix-la-Chapelle):

عقدت الدول الأوروبية أول اجتماعاتها فى سبتمبر ١٨١٨ فى إكس لاشابل، من أعمال وستفاليا فى ألمانيا، للفصل فى موضوع فرنسا. لقد طالبت فرنسا بجلاء قوات الحلفاء عن أراضيها، دون انتظار لمدة الخمس سنوات المحددة فى معاهدة باريس الثانية، وبقبول الحلفاء بدخولها فى «المجموعة الأوروبية». ولقد استخدم دوق رشليو (Richelieu) ، رئيس وزراء فرنسا، السياسة الداخلية حجة أساسية لكى يدفع الحلفاء إلى الموافقة على الجلاء عن الأراضى الفرنسية قبل الميعاد. ولم تعترض الدول على هذه الرغبة، فكاسلريه كان قد أطمأن إلى فرنسا، وصار لا يرى ما يحول دون عودتها إلى حظيرة الاتحاد الأوروبى.

وبمجرد أن تم الاتفاق فى المؤتمر على الطريقة التى تسدد بها فرنسا فوراً بقية التعويضات المطلوبة منها، وافقت انجلترا وبروسيا والنمسا وروسيا على جلاء جيش الاحتلال فى معاهدة إكس لاشابل فى ٩ أكتوبر ١٨١٨ . أما بخصوص طلب فرنسا الانضمام إلى المحالفة الرباعية، فقد اختلفت آراء الدول حول هذا الموضوع. فاقترح القيصر الروسى بقاء التحالف الرباعى كما هو موجهاً ضد فرنسا، على أن يسمح لفرنسا فى الوقت نفسه بالانضمام إلى محالفة عامة أخرى، تعلن فيها الدول عزمها على القضاء على الثورات، ومساعدة بعضها بعضاً، وعلى الخصوص مساعدة الدول التى تتعرض حكوماتها للاضطراب، ولكن كاسلريه رفض هذا الاقتراح وامتنع امتناعا تاما عن أى تدخل فى شئون الدول الداخلية.

كانت السياسة الروسية ترغب فى إدخال فرنسا فى «المجتمع الأوروبى» لكى تستخدمها كقوة موازنة إما لإنجلترا أو للنمسا، وكانت انجلترا تفضل الاحتفاظ بالاتجاه المتفق عليه فى عام ١٨١٥ ، لا لمجرد استمرار اعتقادها فى «الخطر الفرنسى» ، ولكن لخوفها من قيام تعاون بين روسيا وفرنسا. وكانت كل من النمسا وبروسيا تشارك فى الشعور بهذا الخوف، ولكنهم اعتقدوا مع ذلك فى

أنهم سيزيدون من الأخطار برفضهم طلب فرنسا: وحين تفقد الأمل، يمكن للحكومة الفرنسية أن تتوجه صوب سياسة «التحالف الخاص» مع روسيا. وعموماً أقنع مترنيخ الدول الأربع بعقد اتفاق سرى فيما بينها فى أول نوفمبر عام ١٨١٨، تتعهد بموجبه باستخدام جيوشها مشتركة ومتحدة ضد فرنسا إذا حدثت ثورة ناجحة يترتب عليها تهديد أمن جيرانها وسلامتهم. ولقد وافقت انجلترا على هذا الإجراء ولكن فى حالة واحدة فقط، هى اعتلاء أحد أفراد أسرة بونابرت عرش فرنسا

وفى ٤ نوفمبر ١٨١٨ وجهت الدول الأربع فى مذكرة مشتركة إلى فرنسا الدعوة إلى الملك الفرنسى ليعمل من الآن فصاعدا بآرائه وجهوده للاتحاد مع الحلفاء الأربعة لتحقيق ما يعود بالنفع على الإنسانية وعلى فرنسا معا وقد وافق المؤتمر على هذا الحل الوسط فى ١٥ نوفمبر ١٨١٨، وذلك فى وثيقتين، إحداهما تتضمن المبدأ الذى وافقت عليه الدول الأربع فى الاتفاق السرى بتاريخ أول نوفمبر، فكانت هذه الوثيقة عبارة عن «بروتوكول سرى» تجددت بمقتضاه المحالفة الرباعية لمراقبة فرنسا ولحمايتها كذلك من الأخطار الثورية التى تتهددها، وعلى أن يبلغ هذا البروتوكول إلى دوق ريشيليو ويطلع عليه بصفة خاصة. وأما الوثيقة الثانية فقد قامت على المبدأ الذى ووفق عليه فى «المذكرة المشتركة» فى ٤ نوفمبر، فكانت تصريحا Declaration دعيت فرنسا إلى الانضمام إليه، وجاء فيه أن الدول الخمس، انجلترا رورسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا، تنوى توثيق عرى الاتحاد فيما بينها على أساس المعاهدات والاتفاقات المعقودة للمحافظة على السلام، وذلك كان الأساس الذى تمسكت انجلترا به دائماً، والمبدأ «العملى» الذى قام عليه التحالف الرباعى، والذى كان يجب فى نظر انجلترا أن يقوم عليه الاتحاد الأوروبى.

ولما كانت انجلترا تعارض فكرة عقد مؤتمرات دورية باعتبار أنها ترمز إلى التدخل، فقد جاء فى ختام التصريح تحديداً واضحاً وهو أنه لا ينبغى عقد

«اجتماعات جزئية» لبحث شئون الدول الأخرى، من غير أن تطلب هذه ذلك، وفى حضورها إذا لزم الأمر. وكان معنى ذلك ، بالرغم من هذه الشروط المحددة، أن تقرر فى هذا التصريح مبدأ التدخل. وهكذا تدعمت أركان المحالفة وصارت بعد انضمام فرنسا إليها محالفة خماسية (Quintuple Alliance) ضد الثورات فى أوروبا .

وفى الوقت الذى قل فيه الخوف من انفجار فى فرنسا، ازدادت المخاطر فى نقط أخرى من القارة. ففى ألمانيا نجحت الحركة التحررية فى مملكة بافاريا حيث منح الملوك والأمراء نظماً دستورية. وفى إيطاليا ظهرت الأخطار فى نابولى فى يوليو عام ١٨٢٠ ، وفى تورينو فى مارس عام ١٨٢١ . وكانت الحركة الثورية تهدف إلى إجبار الملوك والأمراء، على قبول نظام دستورى، كما أنها اشتملت على برنامج وطنى: «فمندوبى جمعيات الكاربونارى» فى نابولى حاولوا أن يبعثوا فى بقية الدول الإيطالية الأخرى حركة فى صالح اتحاد إيطاليا، وفكر سانتا روزا Santarosa ، رئيس الثوار فى بيدمونت ، فى تحرير لمبارديا والبندقية من الحكم النمسوى ، ولكنها لم تكن إلا مجرد أمنيات.

وفى أسبانيا سقط نظام فرديناند السابع المطلق فى يناير ١٨٢٠ ، وفرضت حركة ثورية تقودها مجموعة من ا لضباط على الملك نظاماً دستورياً. وحاول أنصار الملكية المطلقة أن يقوموا بحركة مضادة فى يوليو عام ١٨٢٢ ، وفشلوا أمام مدريد. ولم تكن أى من هذه الحركات الثورية تهدد الوضعية الإقليمية التى أنشأتها معاهدات عام ١٨١٥ ، بطريق مباشر، فلم يتعرض أحد للحدود، ولكنها هددت النظام الاجتماعى والسياسى. وكان هذا يؤكد المخاوف التى عبر عنها اسكندر الأول منذ أكتوبر عام ١٨١٥ . فهل كان من الضرورى العودة إلى الحلول التى كان القيصر قد اقترحها، أى التدخل المشترك فى الشئون الداخلية للدول ؟

لقد عرض الروس هذه المسألة من جديد فى أثناء مؤتمر إكس لاشابل ، واقترحت المذكرة التى قدمها القيصر فى ٨ أكتوبر عام ١٨١٨ ، بعد أن ذكرت مبادئ الحلف المقدس ، إقامة « تحالف عام » يفتح للجميع ، ويكون « أساسا لنظام ضمان مشترك لحالة الممتلكات الراهنة لدول المتعاقدة » ولكن الحكومة الإنجليزية اعترضت على ذلك ، وأعلن كاسلريه بطريقة تهكمية فى مذكرة فى ١٩ أكتوبر أن مبادئ معاهدة التحالف المقدس ، حتى إذا ما « اعتبرت كأساس لنظام أوروبى فى نطاق الضمير اليساسى ، لا يمكن الرجوع إليها فى نطاق «الالتزامات الدبلوماسية العادية التى تربط دواة بدولة أخرى » وكان معنى إعطاء تحالف بين الدول هدفا يتمثل فى « الاحتفاظ بنظام الوراثة ، والحكم ، والملكية فى كل الدول الأخرى ، وضد كل عنف أو هجوم » هو التبشير بوجود حكومة دولية يمكنها أن تفرض قانون عدالة على الجميع ، فكيف يمكن التفكير فى رقامة مثل هذه الحكومة ؟ وقال كاسلريه عن الامتداد « العالمى » لهذا التحالف ، أنه إمكانية « لم يكن أبدا مظهر عملى ولا يمكن أن يكون لها ذلك »

ورغم أن مترنيخ قدر المزايا التى مثلها المشروع الروسى بالنسبة للمحافظة على النظام الاجتماعى أو السياسى ، فإنه لم يؤيد المشروع الروسى . فما هو سبب ذلك ؟ لم يكن لمجرد أنه خضع لضغط السياسة الإنجليزية ، بل كان قبل كل شئ بسبب خوفه من مشروع تحالف « عام » . ألم يكن فى وسع القيصر أن يدخل فى هذا التحالف الدول الاوروبية « المتوسطة » والتى سيكون حضورها مضايقا للنمسا ؟ ألم يفكر فى جعله يضم أسبانيا . وبشكل يمكنه من أن يمد « الضمانات » بالنسبة لمسألة المستعمرات الأسبانية ، فيما وراء النطاق الأوروبى ؟ ألم يدع اسكندر أنه يظهر للعالم أن السلم يتوقف عليه شخصيا ويحاول إثبات سيطرة روسيا على السياسة الدولية ؟

ولذلك فقد أبعد اقتراح القيصر ، بوضعه فى صيغة الماضى فى « البلاغ النهائى » لمؤتمر إكس لاشابل . وكان هذا حلاً سهلاً ، مادامت الاضطرابات

الثورية لم تكن قد ظهرت بعد ، ولكن الاقتراح الروسى وجد من يصغى إليه ، وتقررت سياسة التدخل بالفعل جينما ظهرت هذه الأخطار كحقائق ملحة . وفى ثلاث مناسبات ، وهى مؤتمر تروبا وفى ديسمبر عام ١٨٢٠ ، وفى مؤتمر ليباخ فى يناير عام ١٨٢١ ، وفى مؤتمر فيرونا فى صيف عام ١٨٢٢ ، سارت الدول رغم ترددها ، ثم مقاومة انجلترا ، على الطريق الذى أشار إليه القيصر

مؤتمر تروباو (Tropeau) :

كان أكثر الملوك خوفاً من نتائج الثورة العسكرية فى أسبانيا الإسكندر قيصر روسيا ، الذى خشى من انتقال عدوى الثورة إلى بلاده حيث تعيش فى ظروف مماثلة لأسبانيا . فهب للمطالبة بعقد مؤتمر من سائر ملوك أوروبا لاستنكار قيام دستور ١٨١٢ ، والمطالبة بإلغائه ولو بقوة السلاح إذا لزم الأمر وقد عارض كاسلريه دعوة مؤتمر للانعقاد دون بيان الغرض مس انعقاده بصورة واضحة جليه وقد ظل مترنيخ معارضاً لعقد المؤتمر حتى شهر يونيو ١٨٢٠ ، ولكنه سرعان ما تخلى عن موقفه عندما حدث فى شهر يوليو ١٨٢٠ أن اشتعلت الثورة العسكرية فى نابولى ، واضطر ملكها فرديناند الأول إلى قبول دستور ١٨١٢ الأسبانى (أى استصدار دستور مثله) . فكان لهذا الحادث الذى هدد بالزوال النظام الحكومى النمسوى فى إيطاليا ، أعظم الأثر فى تشكيل الخطة التى اعتزم مترنيخ اتباعها

عارض كاسلريه الدعوة إلى عقد مؤتمر ، واضطر أمام التوسع المفرط فى تفسير تعهدات فينا إلى إعلان موقفه ، فأصدر فى ٥ مايو ١٨٢٠ وثيقة رسمية مطولة اتخذت أساساً للسياسة الخارجية البريطانية فى القرن التاسع عشر . وقد قال كاسلريه فى تلك الوثيقة : « لقد كانت (المحالفة بين الدول العظمى) اتحاداً لاستعادة جانب كبير من القارة الأوروبية وتحريره من السيطرة العسكرية الفرنسية . وبتحقق هزيمة الفاتح نابليون بسطت المحالفة حمايتها على أوضاع التملك التى أقرها الصلح ، بيد أنه لم يقصد بها أن تكون اتحاداً لحكم العالم ، أو للإشراف على الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وقد

تحوطت على وجه التخصيص ضد انتهاك فرنسا « لأوضاع التملك » التى تم إقرارها ، فنصت على الحيلولة دون عودة المغتصب (نابليون) ، أو أى فرد من أفراد أسرته إلى العرش ، وجعلت الحكم الثورى الذى زلزل فرنسا ودمّر أوروبا موضوع انشغال بالها دائما ، ولكن الاحتياطات التى انتوت اتخاذها كانت تنصب بصفة خاصة ضد الحكم الثورى فى طبيعته العسكرية القائمة فعلاً فى فرنسا أكثر مما تنصب على المبادئ الديمقراطية التى كانت فى ذلك الحين ، كما هى الآن ، منتشرة بصورة عامة جداً فى شتى أنحاء أوروبا

« وليس ثمة ما هو أكثر ضرراً لدول القارة من اتخاد شؤونهم مادة للمناقشة اليومية فى برلماننا ، وهو الأمر الذى سيترتب حتماً على إسراع بعض الدول باقحام نفسها فى شؤون الدول الأخرى . إذا نحن وافقنا على المضى معهم بخطى متساوية فى مثل هدا التدخل

« والواقع أن شعورنا ليس واحداً ، ولا يمكن أن يكون كذلك بالنسبة لجميع المسائل فإن وضعنا ونظمنا وطرائق تفكير شعبنا ومشاربه تجعلنا نختلف عن غيرنا اختلافاً جوهرياً

« وما من بلد يتبع نظام حكم نيابى يستطيع أن يتصرف وفقاً لهذا المبدأ (مبدأ تدخل دولة بالقوة فى الشؤون الداخلية لدولة أخرى) ـ وكلما عجلنا بإعلان إنكار أن مثل هذا المبدأ يكون ـ على أى نحو ـ أساس محالفتنا كان ذلك أفضل ...

« ونحن ـ (انجلترا) ـ سنقف فى مكاننا عندما يتهدد نظام أوروبا (الإقليمى) خطر حقيقى ، ولكن هذا البلد لا يمكن أن يتصرف ولن يتصرف وفق مبادئ الحيطة المجردة القائمة على التكهنات ... »

لقد أوضح كاسلريه أنه يعتبر الثورة الأسبانية مسألة داخلية لا تشكل خطراً على البلاد الأخرى ، وأنه لا يرى مبرراً لتأييد انجلترا أية محاولة لقمع تلك الثورة بالقوة . وأوضح لديبلوماسى القارة بأن انجلترا تدين بأسرتها المالكة الحالية ودستورها لثورة داخلية ، ومن ثم فإنها لا تستطيع أن تنكر على البلاد الأخرى هذا الحق نفسه فى تغيير شكل حكوماتها . وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة

الإنجليزية لا تستطيع أن تتصرف دون تأييد برلمانها وشعبها ، وهما لم يخطرا بأيه التزامات سوى تلك التي تم الاتفاق عليها في ڤينا على النحو الذى أوضحه ، وأكد أن انجلترا سوف تفي بتلك الالتزامات ولكنها لا تعترف بالتزامات سواها

وعلى أى حال ، كانت الثورة التي نشبت في نابولي مصدر خطرٍ كبيرٍ على نظام مترنيخ برمته في إيطاليا . وانتهز مترنيخ فرصة وجود القيصر الروسي في وارسو واقترح عليه أن يعقد مع إمبراطور النمسا اجتماعا يكون مقصورا عليهما وحدهما ، لبحث المسائل التي تشغل الآذهان وقتئذ ، ولكن القيصر اسكندر رفض أن يتم تفاهم منفصل بين الإمبراطوريتين وحدهما فقط ، ومن غير أن يشركا معهما بقية الدول التي وقعت على تصريح إكس لاشابل في ١٥ نوفمبر ١٨١٨ وقد لقى هذا الرأى أيضا كل تأييد من فرنسا ، ولكن كاسلريه رفض المساهمة في مشروع قال أن من شأنه ، وبالصورة التي يريدها مترنيخ ، إنشاء محالفة عدائية ضد نابولي وإرغام انجلترا على الاشتراك في الحرب التي سوف تكون نتيجة هذه المحالفة العدائية . وعندئذ لم يجد مترنيخ مناصاً من قبول الفكرة التي نادت بها روسيا وأيدتها فرنسا لدعوة مؤتمر للانعقاد على غرار مؤتمر إكس لاشابل

حضر هذا المؤتمر روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا ، ولما كان كاسلريه متردداً في حضور هذا المؤتمر ، فقد أرسل شقيقه لورد ستيوارت (Stewart) لتمثيل انجلترا فيه . ومنذ البداية كان مقضيا بالفشل على أمل مترنيخ في أن يجمع كلمة الدول على عمل مشترك لتأييد سياسة النمسا في إيطاليا . ولكن انجلترا سعت جاهدة لتجنب مبدأ التدخل من بداية المؤتمرات إلى نهاية عهدها ، وتمسك كاسلريه بالفكرة الأساسية التي أوجدت التحالف ، وقصر مهمته على تأدية الغرض الذى وجد من أجله . وهكذا رفضت انجلترا مبدأ التدخل وأيدتها فرنسا في ذلك . واعتمد مترنيخ حينئذ على تأييد قيصر روسيا . واستناداً على هذا التأييد استطاع مترنيخ أن يغفل معارضة انجلترا وفرنسا ، فتعددت اجتماعات ممثلي الدول الثلاث : روسيا وروسيا وبروسيا ، وأسفرت هذه الاجتماعات عن عقد

بروتوكول تروباو الذى وقعه أعضاء الحلف المقدس فى ١٩ نوفمبر ١٨٢٠ . ومع أن انجلترا رفضت التوقيع على هذا البروتوكول ، فقد انضمت إليه فرنسا خشية العزلة السياسية

ونص بروتوكول تروباو على أن « الدول التى يحدث تغيير فى حكوماتها بسبب قيام ثورة بها ، ويترتب على هذا التغيير تهديد للدول الأخرى ، تفقد بحكم الضرورة عضويتها فى التحالف الأوروبى ، وتظل خارج التحالف ومستبعدة منه إلى أن يجئ الوقت الذى يعطى الموقف الداخلى فى هذه الدول الضمانات اللازمة لتأييد النظام القانونى ، والاستقرار أما إذا نجم عن هذه التغييرات أخطار مباشرة تهدد الدول الأخرى ، فالدول المتحالفة تتعهد فيما بينها بإرجاع الدولة المذنبة إلى حظيرة التحالف (أو الاتحاد الأوروبى) إما بالوسائل السلمية ، وإما بقوة السلاح إذا لزم الأمر » ولقد نقد كاسلريه هذا البروتوكول نقداً مراً ، لأن انجلترا كما قال لا يمكنها الموافقة على نظام من شأنه إيجاد نوع من حكومة عامة فى أوروبا لها من السلطان ما تستطيع به تحطيم السيادة العليا فى داخل الدولة وكعضو من أعضاء المحالفة لا تستطيع انجلترا كذلك تحمل مسؤولية القيام بأعمال بوليسية من قبيل ما يريده أصحاب هذا البروتوكول

مؤتمر ليباخ (Laibach) :

تأجل مؤتمر ترباو من غير الوصول إلى قرار بشأن المسألة الإيطالية. على أن يجتمع المؤتمر فى يناير عام ١٨٢١ فى مدينة ليباخ ، وعلى أن يدعى لحضوره فرديناند الأول ، ملك نابولى ، لأن الدول الثلاث رفضت المفاوضة مع حكومة ثورية . وانعقد المؤتمر فيما بين ٨ يناير و ١٢ مارس ١٨٢١ وحضره إمبراطور النمسا وقيصر روسيا ومترنيخ وفرديناند الأول ملك نابولى ، وقرر المؤتمر ، أو بمعنى أصح أعضاء الحلف المقدس (النمسا وروسيا وبروسيا) إلغاء دستور نابولى ، ثم عهد ثلاثتهم إلى النمسا بمهمة تنفيذ هذا الإلغاء بالقوة العسكرية . ولذلك

أرسلت النمسا جيشاً إلى نابولى أخمد الثورة الدستورية ، وأعاد إلى فرديناند سلطته الاستبدادية . وقبل أن يختتم المؤتمر أعماله استنجد به ملك سردينيا ضد رعاياه الثائرين ، فأرسلت النمسا الجيش الذى جمعته فى لمبارديا لهذه الغاية دائماً لإخماد الثورة فى بيدمونت ، وأعيد بفضل هذا الجيش النظام القديم إلى سردينيا .

وفى مايو ١٨٢١ انفض المؤتمر بعد أن أعد منشورا جاء فيه أن الهدف من التحالف الأوروبى إنما هو تأييد المعاهدات القائمة والمحافظة على السلام العام ، وتحقيق سعادة الأمم ، والتغييرات النافعة والضرورية من الناحيتين التشريعية والإدارية، والتى تحدث فى داخل الدولة يجب أن تأتى من جانب أولئك الذين أعطاهم « الله » مسؤولية الحكم فى هذه الدول . وهكذا فإن المؤتمر لم يقنع بتأييد مبدأ التدخل (Intervention) الذى أسفر عنه مؤتمر تربارو ، بل عمل على إرجاع النظام القديم بحذافيره ، على أساس الاعتراف من جديد بالحق الإلهى المقدس للملوك فى الحكم . وقد أدت تلك القرارات إلى اتساع شقة الخلاف بين دول الحلف المقدس (روسيا والنمسا وبروسيا) وبين انجلترا بالذات ، مما عجل فى نهاية الأمر بفشل نظام الاتحاد الأوروبى . لقد أعلنت الحكومة الإنجليزية استنكارها لما حدث وعدم اعترافها به و تنصلها من تبعاته وتمسكها بما سبق أن أعلنته من قبل .

وفى أثناء انعقاد المؤتمر فى ليباخ قام اليونانيون بالثورة ضد الحكم العثمانى وطالبوا باستقلالهم عن الدولة العثمانية ، وقد نظر مترنيخ إلى هذه الثورة على أنها تهديد للحكم الملكى أياً كان نوعه بصرف النظر عما إذا كان الملك فى هذه الحالة السلطان العثمانى المسلم . فليس هناك فارق بين الملك المسلم والملك المسيحى ، فالثورات تهدد كليهما على السواء . وكان من رأيه أن قيوم بعمل من شأنه تأييد موقف السلطان العثمانى ليحول بذلك دون تدخل روسيا ضد الدولة العثمانية لنصرة اليونانيين .

أضف إلى هذا أن الثوار فى أسبانيا استطاعوا أن ينتزعوا من الملك فرديناند السابع دستورا أقيمت بفضله الحكومة الدستورية فى مدريد ، وهكذا بينما كانت الثورة مشتعلة فى مستعمرات أسبانيا فى أمريكا الجنوبية ، أعلنت الأرجنتين استقلالها منذ ٩ يوليو ١٨١٦ وأنشئت ديكتاتورية أخرى فى ڤنزويلا على يد سيمون بوليڤار منذ عام ١٨١٣ . واستطاع بوليڤار كذلك أن يحرر كولومبيا فى أغسطس ١٨١٩ ، وبعد ذلك بعامين تحررت بيرو ، وفى مايو ١٨٢٢ أعلنت المكسيك استقلالها وفى هذا الشهر أيضاً أعلن بدرو (Pedro) نفسه إمبراطورا مستقلاً فى البرازيل وإزاء انتشار الثورة فى العالمين الجديد والقديم ، والتفكير فى التدخل العسكرى فى هذين العالمين من أجل اخماد الثورة بهما ، انعقد مؤتمر ڤيرونا فى منتصف أكتوبر عام ١٨٢٢

مؤتمر ڤيرونا (Verona) :

حضر المؤتمر إمبراطور النمسا وقيصر الروسيا وملوك بروسيا وسردينيا ونابولى، وجراندوق تسكانيا ، ودوقة بارما ، ودوق سردينا ، ثم كثيرون من السياسيين وعلى رأسهم مترنيخ ومثّل فرنسا وزير خارجيتها ، كما مثّل انجلترا دوق ولنجتون ولورد ستيوارت ، شقيق كاسلريه ، ولم يحضر كاسلريه لأنه مات منتحرا منذ ١٢ أغسطس ١٨٢٢ قبل انعقاد المؤتمر ، ولم يشأ وزير خارجية انجلترا الجديد جورج كاننج الذهاب إلى ڤيرونا لأنه لا يرتاح لسياسة مترنيخ . وكان على المؤتمر أن يعالج مسألتى أسبانيا وإيطاليا ، كما كان منتظراً أن تثير اهتمام المؤتمر الثورة التى قامت فى المورة . ولكن المسألة الأسبانية استغرقت معظم نشاط المؤتمر، وتُركت مسألة إيطاليا من غير الوصول إلى حل حاسم بشأنها ، كما لم يجرؤ المؤتمر على بحث المسألة اليونانية لاختلاف الدول فى أمرها .

وفيما تتعلق بالمسألة الأسبانية فقد أظهر المندوبون الفرنسيون عزم حكومتهم على التدخل ليس فقط للقضاء على الثورة فى أسبانيا ، بل ولإخمادها فى

مستعمراتها الأمريكية كذلك . وأيدت النمسا وروسيا وبروسيا المقترحات الفرنسية، وفى ٣٠ أكتوبر قرر المؤتمر التدخل المسلح فى شؤون أسبانيا ، وفى ١٩ نوفمبر ١٨٢٢ بعثت هذه الدول بإنذار إلى مجلس الكورتيز الأسبانى ، وسحبت سفراءها من مدريد . وامتنعت عن مجاراة الدول فى هذا العمل ، فأعلن ولنجتون أن الحكومة الإنجليزية لا توافق إطلاقا على أى تدخل فى شؤون الدول الداخلية ولا تؤيده ، وانفض مؤتمر فيرونا فى ١٤ ديسمبر من نفس السنة ، وأمام هذا الإصرار فشل أعضاء المؤتمر فى أن يتدخلوا ككل لإخماد الثورة الأسبانية . ولكن فرنسا تدخلت بمفردها وعلى مسؤوليتها الخاصة لقمع الثورة ، وقد أغمضت انجلترا عينيها عن هذا التدخل المنفرد ، ونجحت فرنسا فى القضاء على الثورة وفى إعادة ملك أسبانيا الى عرشه مرة أخرى .

ولكن المسألة الأسبانية لم تقف عند هذا الحد ، بل مضى وزير خارجية فرنسا ، شاتوبريان (Chateaubriand) ، يريد إخماد الثورة فى المستعمرات الأسبانية فى أمريكا الجنوبية . ولكون هذه المشروعات لقيت معارضة من جانب كاننج الذى أراد أن يظل العالم الجديد يعيش فى حرية واستقلال ، وأن يفتح أبوابه للتجارة الأوروبية ، ولانجلترا أكبر نصيب فى هذه التجارة ، وأن يغلق أبوابه دون أى تدخل مسلح من جانب أوروبا .

ولقد كان للموقف الذى اتخذه كاننج فى المسألة الأسبانية ومستعمرات أسبانيا الأمريكية أعظم الأثر فى انحلال نظام مترنيخ بالصورة التى أظهرته بها فى هذه الآونة فكرة الاتحاد الأوروبى . حقيقة أن تمادى بعض الدول مثل روسيا والنمسا وبروسيا فى توسيع اختصاصات تلك المؤتمرات أدى إلى فشلها . ولقد برر كاننج عدم اشتراكه فى المؤتمرات بأسباب ثلاثة :

١ ـ أن الشعب الإنجليزى الذى بنى حياته الدستورية على أساس الثورة لا ينظر بعين الارتياح إلى جلوس المندوب الإنجليزى إلى جانب مندوبى الدول

الاستبدادية لعقد الاتفاقات السرية . وإذا كانت انجلترا ستتمسك برأيها وبوجهة نظرها فيما يعرض عليها من مشاكل ، فإن بريطانيا لا يمثلها إلا صوت واحد ، فهى فى هذه الحالة لن تستطيع التغلب على أصوات الدول الاستبدادية العديدة

٢ ـ إن نظام المؤتمرات على هذا النحو الذى سار فيه ، قد فرض القوة كوسيلة مشروعة للقضاء على الثورات الداخلية والتى تعتبر من الشؤون الداخلية لكل دولة ولا يجوز التدخل فيه وأن مبدأ التدخل هذا لا تقره الحكومة الإنجليزية ويأباه الشعب الإنجليزى

٣ ـ إن هذه المؤتمرات لا تمثل إلا الدول الكبرى فحسب ، ومن الضرورى أن تشمل المؤتمرات الدول الكبرى والصغرى على حد سواء ، فإهمال تمثيل الدول الصغرى فيه جعل مصالحها عرضة للضياع ولتسلط الدول الكبرى عليها

لقد صممت انجلترا على منع فرنسا ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة إذاما حاولت قوات فرنسا عبور الأطلنطى والتدخل فى مسائل أمريكا الجنوبية ، لأن مصالح انجلترا التجارية ستكون إذاً فى خطر ، ولذلك اقترح كاننج دعوة الولايات المتحدة إلى مؤتمر فيرونا وأن تشترك فى مناقشاته. وكان الرأى العام فى انجلترا فى ذلك الوقت ميالاً لمناصرة حرية الشعوب ومناهضة النظام الأوروبى القائم على ضغط آمال الشعوب والحد من حريتها ؛ ثم ما كانت انجلترا تستطيع أن تنسى أن مصالحها بحرية قبل أن تكون قارية ، وأن لها تجارة مهمة مع أمريكا الجنوبية ؛ ثم هى دولة رأسمالية تهتم بالانتاج الصناعى الكبير ومحتاجة إلى أسواق عالمية . فهى إذاً مستعدة لأن تعترف باستقلال الدول الثائرة فى أمريكا الجنوبية مهما أساء ذلك إلى عواطف أسبانيا التى كانت حليفتها بالأمس ضد نابليون .

ومن ناحية أخرى ، عرضت الولايات المتحدة الأمريكية كل تدخل يأتى من جانب أوروبا ، وبالأحرى من جانب فرنسا ، فى شئون أمريكا الجنوبية . وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية على قدر كبير من الأهمية لأنه أسفر عن وضع مبدأ عام شامل يمنع العالم القديم (أى الدول الاوروبية) من التدخل فى شؤون العالم الجديد بأجمعه ، وليس فيما هو متصل بالمستعمرات الأسبانية وحدها فقط . فقد بعث الرئيس جيمس منرو (Monroe) فى ٨ مارس ١٨٢٢ برسالة إلى الكونجرس الأمريكى يوصى فيها بضرورة الاعتراف بكل مستعمرة أسبانية استطاعت التحرر والخلاص ، أمة مستقلة .

ودارت مفاوضات بين كاننج والوزير الأمريكى فى لندن هدفها استمالة الحكومة الأمريكية إلى استصدار تصريح مشترك بينها وبين انجلترا ضد أى تدخل أوروبى فى أمريكا . ولكن الاقتراح الإنجليزى لقى معارضة من جانب وزير الخارجية الأمريكية وقتئذ جون كوينسى آدمز (John Quincy Adams) ، الذى بنى رفضه للعمل المشترك مع انجلترا على اعتبارات عدة ، مبعثها خوفه من أن تؤدى هذه المشاركة إلى دخول الولايات المتحدة ذاتها فى دائرة النظام الأوروبى الذى تسعى لانتزاع انجلترا منه ، ثم خوفه من أن التصريح المنشوذ ضد أى تدخل أوروبى فى أمريكا لا يلبث حتى يأخذ شكلاً يدل على أن الدولتين ، انجلترا والولايات المتحدة ليس غرضهما مجرد الحيلولة وحسب دون استيلاء دولة أوروبية على قسم من أملاك أسبانيا فى أمريكا ، بل إنهما تتعهدان فوق ذلك بالامتناع أيضاً عن فعل ذلك ، الأمر الذى يغل يد الولايات المتحدة فلا تستطيع فى المستقبل الاستيلاء على بعض الأقاليم التى كانت تريدها مثل تكساس (Texas) ، أو كيوبا (Cuba) . وكان آدمز يرغب على وجه الخصوص فى الاستيلاء قريبا على كيوبا . فكان رأيه إذاً أن من الضرورى أن تبتعد الولايات المتحدة كل البعد عن النظام الأوروبى ، وأن تحض على أن يبقى الباب مفتوحاً لتضم إليها ما تشاء من الأقاليم فى المستقبل ، أى أن آدمز لم يكن يريد التقيد بتصريح يغل يد

الولايات المتحدة عن العمل .

وتحت تأثير هذه الاعتبارات أصدر منرو تصريحه المشهور الذى تضمنته رسالته إلى مجلس الكونجرس الأمريكى فى ٢ ديسمبر ١٨٢٣ . وكان هذا التصريح يشمل المبادئ الآتية : وأولها أن الولايات المتحدة ليست لها أى مصلحة، ولا تريد التدخل فى شؤون أوروبا السياسية ، وأنها تريد من الدول الأوروبية وتطلب منها الابتعاد عن التدخل فى شؤون العالم الجديد السياسية ، بل إنها لن تتردد فى قتال أية دولة تحاول أن تفرض أو تبسط سيطرتها السياسية فى أمريكا ، وأخيراً ، أن الولايات المتحدة لا تتدخل فى شؤون المستعمرات والممتلكات الحالية التى للدول الأوروبية فى أمريكا ومع أن التصريح الذى تضمنته رسالة منرو إلى مجلس الكونجرس الأمريكى كان تصريحا من انب واحد (Unilateral) . فقد جاء محققاً للأغراض التى أرادها كاننج . وبينما انتصرت الرجعية فى أسبانيا أمكن أن تنجو أمريكا الجنوبية من طغيان الحلف المقدس

وهكذا تسببت سياسة كاننج فى فشل الحلف المقدس ، وتبعا لذلك فى إخفاق محاولة الدول أن تحكم أوروبا بطريق المؤتمرات . وسبب ذلك أن انجلترا ما كانت تجد فى هذه المؤتمرات ما يحقق الأغراض التى أرادتها سياستها . ولم تكن احتجاجات كاننج مجرد عبارات بليغة وحسب ، عندما أخذ يتساءل عن ذلك النفوذ الذى قيل أنه كان لانجلترا فى مشاروات التحالف الأوروبى ، والذى قال كاننج أن مترنيخ كان يحث الحكومة الإنجليزية على عدم التفريط به . ثم انبرى كاننج يقول : « لقد رفعنا صوتنا بالاحتجاج فى ليباخ ، وذهبت معارضتنا أدراج الرياح ، فإذا كان لنفوذها أن يبقى قائما فى الخارج ، فالواجب أن يعتمد هذا النفوذ على مصادر القوة فى داخل بلادنا ، وتلك تكون بالتعاطف والتفاهم بين الشعب والحكومة ، وتتم فى الاتحاد بين الشعور السائد والمشورة التى يتفق عليها الرأى العام ، ثم فى الثقة المتبادلة والتعاون الكامل بين مجلس العموم والتاج البريطانى » .

وهكذا كان معنى تحطيم سياسة التدخل إخفاق فكرة الاتحاد الأوروبى ، وعندما تمسكت انجلترا بمبدأ عدم التدخل ، كانت فكرة الاتحاد الأوروبى مقضيا عليها بالفشل كما أرادته الدول الأوتوقراطية . وانقسمت الدول إلى قسمين : قسم الدول الأوتوقراطية وهى روسيا والنمسا وبروسيا (أعضاء الحلف المقدس الأصليين) ، وقسم الدول المتمسكة بالمبادئ الحرة ، وهى الدول الغربية انجلترا وفرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، التى وقفت إلى جانب انجلترا فى مشكلة المستعمرات الأسبانية فى أمريكا ، فعطلت مطامع وأغراض الدول الأوتوقراطية الرجعية صاحبة مبدأ التدخل فى شؤون الدول الداخلية .

الفصل الرابع

فرنسا من ١٨١٥ إلى ١٨٥٢

- فرنسا وحكم البوربون الجديد .
- لويس فيليب وملكية الأورليان .
- فرنسا من الجمهورية الثانية إلى قيام الأمبراطورية .

عقد الحلفاء معاهدة شومون فى أول مارس ١٨١٤ لمواصلة الكفاح ضد نابليون ، وفى ٣٠ مارس من السنة نفسها دخلت جنودهم باريس وعاد البوربون معهم إلى عاصمة ملكهم القديمة ، فدخل لويس الثامن عشر إلى باريس فى ٣ مايو ١٨١٤ ، ثم استتب له الأمر فى فرنسا نهائيا بعد حكم المائة يوم ، وانهزم نابليون فى موقعة واترلو (يونيه ١٨١٥) وذهب إلى المنفى . ومنذ البداية كان مقضيا بالفشل على ملكية البوربون العائدة لأسباب متعددة وهى :

١) أخفق البوربون فى إيجاد حلول موفقة للمسائل والتى واجهتهم عند استلامهم الحكم .

٢) أخذ البوربون بالمبادئ والأساليب الرجعية متناسين جميع التغييرات التى حدثت فى داخل البلاد منذ بداية الثورة الفرنسية حتى عام ١٨١٤

٣) كانت المشكلة الكبرى التى ورثتها الملكية العائدة من عهد الثورة ونابليون هى محاولة التوفيق بين هدفين مختلفين : إنشاء نوع من الحكومة ترضى عنه البلاد ، واتباع سياسة خارجية ترضى عنها الدول ؛ ولكن فشل البوربون فى إقامة حكومة يرضى عنها الفرنسيون ، فانتهى الأمر بقيام ثورة ١٨٣٠ . كما أخفقت ملكية أورليان التى تولت الحكم بعد ثورة ١٨٣٠ لأن لويس فيليب اتبع سياسة خارجية كانت متعارضة تماما مع رغبات الأمة .

ويدور تاريخ فرنسا منذ عام ١٨١٥ حتى إنشاء الجمهورية الثالثة عام ١٨٧١ حول أمرين هامين : أولهما رغبة الفرنسيين فى القضاء على تسوية ڤينا التى ارتبطت فى أذهانهم بانكماش حدود بلادهم ، واصطدام هذه الرغبة بتصميم الدول الأوروبية على التمسك بالتسوية كأساس للنظام الأوروبى . وثانيهما ، رغبة الطبقة المتوسطة (البورجوازية) ، التى جنت أعظم فائدة من الانقلابات والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت أيام الثورة وعهد نابليون ، فى أن تظل محتفظة بما فى أيديها من مزايا عن طريق إنشاء حكومة

دستورية تقف حائلا أمام إتجاهين :

١) عودة النظام القديم بدعاماته الثلاث : الملكية المطلقة ، والكنيسة ذات الأراضى والأملاك الواسعة ، وأرستقراطية النبلاء الوراثية .

٢) تسرب المبادئ الاستراكية إلى طبقات الصناع والعمال ، وتغلغل هذه المبادئ فى كيان المجتمع حتى لا ينجم عن ذلك إفساح المجال لعناصر جديدة تشترك مع الطبعة البورجوازية فى الحكم عن طريق التوسع فى قواعد الانتخابات وقد أدت هذه العوامل كلها إلى قيام ثوراتى ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ .

فرنسا وحكم البوربون الجديد :

انحصرت مهمة البوربون عند عودة لويس الثامن عشر إلى عرش فرنسا فى أمرين اثنين :

(١) التوفيق بين مبدأين متناقضين : الشرعية Legitimacy ، وهو مبدأ العهد القديم وسيادة الشعب وهو ثمار الثورة .

(٢) عقد الصلح للمرة الثانية مع الحلفاء المنتصرين .

وقد رفض تاليران ، رئيس الوزراء ، إبرام المعاهدة القاسية معتمدا فى رفضه على إمكان إثارة غضب الشعب ، ولكن الملك الحذر لم يشأ إثارة أزمة بينه وبين الحلفاء ، فاستقال تاليران ، وخلفه فى الوزراة الجديدة دوق ريشيليو Richelieu فى ٢٤ ديسمبر ١٨١٥ ، ووقع ريشيليو على معاهدة باريس الثانية فى ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ .

وكان لويس الثامن عشر قد أصدر فى ٤ يونيو ١٨١٤ الميثاق أو العهد الدستورى ، وحكمت فرنسا وفق أحكام هذا الدستور منذ عام ١٨١٤ حتى قيام الثورة فى يوليو ١٨٣٠ . وكانت مآخذ هذا الدستور ونقائصه من أسباب تلك الثورة الرئيسية ، وقد تألف هذا العهد الدستورى من مقدمة وستة وسبعين بنداً ،

وجاء فى المقدمة أن كل السلطة ترتكز فى شخص الملك . ومن مواد الدستور الست والسبعين ، ضمنت الإثنتى عشرة مادة الأولى حقوق المواطنين الفرنسيين، وهى المساواة أمام القانون بصرف النظر عن الألقاب والرتب ، وحق الجميع فى شغل الوظائف المدنية والعسكرية ، ثم ضمان حرية الفرد باحترام القانون ، فلا يجوز القبض على إنسان أو أن توقع عليه عقوبة إلا بمقتضى إجراء قانونى . ولكن الدستور الذى أعطى فيه الحرية الفردية لجميع المواطنين الفرنسيين ترك الأمة فى مجموعها من غير ضمان لحرياتها ، لأن ضمان حريات الأمة إنما يكون بدعم المسؤولية الوزارية ، وذلك بأن يتولى السلطة التنفيذية مجلس وزراء يرتبط بقاؤه بثقة المجلس الذى تنتخبه الأمة ، أى البرلمان ، وذلك الضمان كان الدستور خلوا منه . فقد جاء فى المادة الثالثة عشرة : « أن شخص الملك مقدس ولا يمكن أن يمسه شئ ، ووزراه مسؤولون ، والملك وحده صاحب السلطة التنفيذية » ، ومع ذلك فقد تركت هذه المسؤولية الوزارية من غير حل . ففى حين كان للملك الحق فى تعيين وزرائه ، لم يذكر الدستور إذا كان من واجب الملك أن يختار هؤلاء من بين الأكثرية فى المجلس حتى تكون حكومته برلمانية أو دستورية ، وعلى كل الأحوال فقد صار يفسر كل من لويس الثامن عشر وشارل العاشر من بعده هذه المادة الثالثة عشرة بأنها تخولهما حق دعوة الوزارة وإقالتها حسب مشيئتها دون التقيد فى ذلك برغبة مجلس النواب .

وتألفت بمقتضى هذا الدستور الهيئة التشريعية من مجلس للأعيان ، وآخر للنواب ، وصار للملك الحق فى منح ألقاب الشرف والنبل وراثة أو لمدى الحياة فقط . أما مجلس النواب فكان يتكون من نواب ينتخبون لمدة خمس سنوات ، وقد جعل حق الانتخاب مقصورا على الذين يدفعون ضرائب مباشرة قدرها ثلاثمائة فرنك سنويا ولا تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة ، بينما اشترط فى النائب أن يبلغ الأربعين أو يزيد ، ويدفع ضريبة مباشرة قدرها ألف فرنك سنويا على الأقل ، وهى شروط فى صالح طبقة الأغنياء فقط . ولذلك فإن مجلس النواب

سرعان ما صار أداة حكومية تمثل مصالح الأغنياء . وصار عدد المتمتعين بحق الانتخاب يقلون عن مائة ألف ناخب من مجموع تسعة وعشرين مليون نسمة ، هم سكان فرنسا ، وأما الذين يصلحون للنيابة فكانوا إثنى عشر ألفا فقط . وكان يتجدد خمس عدد النواب سنويا ، وللملك الحق فى حل مجلس النواب فى أى وقت ، وإجراء انتخابات عامة جديدة .

وقد تبع عودة الملك إلى باريس فى يوليو ١٨١٥ وقوع حوادث دامية كثيرة خصوصا فى جنوب فرنسا ، وانتشر ما يعرف بالأرهاب الأربيض ، ولم تتردد الملكية العائدة فى الانتقام من رجال العهد الماضى . ولما كانت وزارة تاليران التى استمرت فى الحكم من يوليو إلى سبتمبر ١٨١٥ قد أظهرت بعض الاعتدال فى موقفها من الحوادث الانتقامية ، فقد أبعدت من الحكم وخلفتها وزارة ريشليه . وفى عهده حوكم المارشال ناى ، أحد الأبطال العسكريين فى عهد نابليون ، وأعدم فى ديسمبر ١٨١٥ . وفى وسط موجه الإرهاب هذه ، تم انتخاب المجلس الأول فى أغسطس ١٨١٥ فدخله عدد كبير من مؤيدى الملكية العائدة عرفوا باسم الملكيين المتطرفين (Ultras) ، وتزايد الإرهاب الأبيض بعد تأليف مجلس النواب ، وعندئذ اضطر الملك إلى حل المجلس فى سبتمبر ١٨١٦ . وفى الانتخابات الجديدة حصلت وزارة ريشيلييه على أكثرية من العناصر الملكية المعتدلة ، أيدت سياسة التهدئة والتسكين التى اتبعها ريشيلييه فى الداخل والخارج معا .

ولما كان خمس عدد الأعضاء يتجدد سنويا ، فقد بدأ جماعة من الأعضاء المستقلين والأحرار يدخلون مجلس النواب بعد عام ١٨١٦ ، حتى إذا كان عام ١٨١٨ ، أصبح من الميسور ملاحظة وجود اختلاف فى الرأى بين أعضاء المجلس وأمكن التمييز بين أحزاب ثلاثة ظاهرة هى :

١) **حزب اليمين** : وهم الملكيون المتطرفون وشعارهم الحرب ضد الثورة ، وأقدر

رجالهم ڤيليل وشاتوبريان Chateaubriand ، وصيفتهم الچورنال دى ديبا (Journal des Debats) .

٢) **حزب الوسط** : وهؤلاء من الملكيين المعتدلين ، ويهدفون للتوفيق بين الملكية والثورة ، وأقدر رجالهم ريشيلييه وديكاز .

٣) **حزب اليسار** : وهؤلاء من الأحرار الذين قبلوا الملكية ولكنهم أرادوا إنشاء حكومة مسؤولة على الطراز الإنجليزى .

وكان أصحاب السطوة والنفوذ عند عودة ملكية البوربون ، الملكيون المتطرفون ألد أعداء الثورة . وكان برنامج المتطرفين يستند إلى فكرة أساسية هى إحياء مصالح طبقة النبلاء والأشراف ، التى هى طبقتهم ، وإن لم تكن هذه التعديلات ملائمة لصالح الملكية نفسها . وقد وجدوا أن خير وسيلة لتحقيق هذه الغاية هى إرجاع الكنيسة الكاثوليكية إلى سابق سطوتها ، وعقد محالفة وثيقة بين الكنيسة والدولة . وحتى تتمكن الكنيسة الكاثوليكية من استرجاع سطوتها ومكانتها ، أراد المتطرفون أن تستعيد الكنيسة جميع الأملاك التى اغتصبت منها أيام الثورة وكانت لا تزال فى حوزة الدولة ، كما أنهم أعطوا رجال الدين حق الاشراف على التربية والتعليم ؛ وعلى العموم يتخلص برنامج المتطرفين فى :

أ) إقامة الملكية المستقرة والقائمة على دعائم موطدة .

ب) إنشاء الكنيسة الغنية صاحبة الأملاك الواسعة .

جـ) الاستئثار بقسط وافر من السلطة السياسية التى ظلوا حتى هذا الوقت محرومين منها .

وأما المعتدلون ـ من جماعات الوسط واليسار ـ فقد دافعوا عن الثورة ، وأرادوا استمرارها ، ولكن من غير الروح الثورية ، وتمسكوا بكل قوة بتراث الثورة، وما كانوا يرضون بعودة النظام القديم بحال من الأحوال ؛ ولذلك فقد تعذر أى

اتفاق بينهم وبين المتطرفين . وقد تمسك المعتدلون بالدستور الذى أصدره لويس الثامن عشر . لأن هذا الدستور قضى نهائيا على تقاليد النظام القديم ، وأحل مكانها تقاليد الثورة والإمبراطورية النابلوينية ، حيث قد أخذ عن الثورة مبادئ التسامح والمساواة أمام القانون وعدم التمييز بين الطبقات فى خدمة الدولة ، أى فتح أبواب الوظائف أمام الجميع ، بينما أخذ من الإمبراطورية أداة الحكومة المركزية .

وكان واضحا أن التوفيق متعذر بين حزبى المتطرفين والمعتدلين ، وأن لا مفر من سقوط أحد هذين الحزبين وخروجه من الميدان السياسى فى آخر الأمر ، لأن فرنسا لم تكن تستطيع احتمال الصراع إلى ما لا نهاية من أجل الاستئثار بالسلطة والنفوذ بين هذين الفريقين . وأما نتيجة هذا الصراع فكانت اندحار المتطرفين ، ولم يكن لويس الثامن عشر يجهل حقيقة مركزه المزعزع ، ولذلك عمد إلى حل ذلك المجلس الذى ضم متطرفى الملكيين ، وعهد بالوزارة إلى ريشيليو من المعتدلين فى الظروف التى ذكرناها (فى سبتمبر ١٨١٦) .

ونجحت وزارة ريشيلييه فى سياستها الخارجية ، عندما كسب ريشيلييه ثقه الحلفاء ، وتقرر فى مؤتمر إكس لاشابل (١٨١٨) انسحاب جيوش الاحتلال من فرنسا ، ولكن الانتخابات الجديدة أسفرت عن دخول عناصر جديدة عززت جماعة الأحرار فى المجلس ، فأجبر هؤلاء ريشيلييه على الاستقالة فى ديسمبر ١٨١٨ ، وعندئذ تولى الوزارة دوق ديكاز ، وهو كسلفه من المعتدلين . وقد اعتمد ديكاز على مؤازرة الأحرار فى المجلس ، فألغى فى أول مايو ١٨١٩ الرقابة على الصحب وتقررت حرياتها . ولكن مقتل دوق دى برى فى فبراير ١٨٢٠ سرعان ما أثار العناصر المتطرفة ضد ديكاز ، فسقطت وزارته ، وكان ذلك بداية التغيير الذى أدى إلى سيطرة الرجعيين والمتطرفين على شؤون الحكم فى فرنسا بشكل أدى فى النهاية إلى إنفجار ثورة يوليو ١٨٣٠ .

وجد المتطرفون أن الوقت غير مناسب لتولى أنصارهم الوزارة ، ولذلك فقد

عهد إلى ريشيليه بتأليف الوزارة الجديدة . وفى عهده أعيدت الرقابة على الصحف ، ثم صدر قانون الانتخاب في يونيو ١٨٢٠ ، حيث ضيق حقوق الانتخاب لمصلحة الطبقة المالكة الغنية . وقد ترتب على هذا النظام دخول أكثرية متطرفة إلى مجلس النواب ، ولم تكن ترضى عن اعتدال ريشيليه ، فلم تلبث أن اضطرته إلى الاستقالة فى ديسمبر ١٨٢١ . فألف الوزارة الجديدة زعيم المتطرفين الكونت دى ڤيليل الذى استمر فى الوزارة سبع سنوات من عام ١٨٢١ إلى عام ١٨٢٧ . وكانت سياسة ڤيليل رجعية بحته ، ولكنه اتبع فى تنفيذها أساليب دلت على المهارة والحنكة ؛ وكان ڤيليل مصمما على المضى فى تجربته الرجعية مهما كانت النتائج ، فشدد الرقابة على الصحب (١٨٢٢) ، وفرض ضرائب عالية على الواردات إرضاء لأصحاب المصالح الأغنياء ، وأعطى الكنيسة حق الإشراف على التربية والتعليم ولإضعاف الأكثرية الحرة في مجلس النواب استصدر قانونا للانتخاب عام ١٨٢٣ جعل مدة مجلس النواب سبع سنوات بدلا من خمس ، وبذلك يتجدد سبع أعضاء المجلس فقط كل سنة بدلا من خمس أعضائه . وفى عام ١٨٢٤ عظم نفوذ المتطرفين فى مجلس النواب وفى ١٦ سبتمبر من نفس العام توفى لويس الثامن عشر ، وتولى من بعده أخوه الكونت دارتوا ، باسم الملك شارل العاشر

وكان الملك الجديد عظيم الاعتقاد بأن للملوك حقا مقدسا فى الحكم ، ثم أنه كان صاحب ميول شديدة نحو الإكليريكية ، (أى لتأييد الكنيسة) حتى صار الملكيون يعرفون الآن باسم حزب القساوسة (Parti-Pretre) ولم يكن المنتظر ، وقد ناهز الملك السابعة والستين من عمره ، أن يتخلى عن معتقداته أو أن ينحرف عن ميوله . لذلك فقد استطاع ڤيليل ، الذى بقى فى رياسة الوزارة ، أن ينفذ برنامج الملكيين المتطرفين بحذافيره . ولما كانت سياسة التحالف بين العرش والكنيسة التى جرى عليها ڤيليل قد أيقظت مخاوف الأمة ، وتركزت المعارضة

الحرة ضده فى مجلس الأعيان ، فقد عمد ڤيليل من أجل التغلب على هذه العقوبات إلى خلق ستة وسبعين نبيلا جديداً فى عام ١٨٢٧ ، ثم أنه بادر بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة .

ولكن نتيجة الانتخابات جاءت على خلاف ما كان يرجوه ، فاستطاع الأحرار أن يؤلفوا أكثرية معارضة فى المجلس الجديد ، وعندئذ اضطر ڤيليل إلى الاستقالة بعد حكومة دامت سبع سنوات . وبعد شهر من استقالة ڤيليل ، اضطر شارل العاشر إلى قبول وزارة «معتدلة» فألف الكونت دى ماتيناك (Martignac) الوزارة الجديدة ، وكانت غايته الاعتماد على أحزاب الوسط فى الحكم ، ولكنه فشل فى استمالة الأحرار والمعتدلين ، ولم ينل تأييد الملكيين المتطرفين ، كما أن الملك وجده «معتدلا» أكثر مما ينبغى ، فاتحدت كلمة الأحرار والمتطرفين ضده ، وسقطت وزارته فى أبريل ١٨٢٩ .

كلف الملك البرنس چول دى بولينياك بتأليف الوزارة الجديدة ، وقابل الرأى العام الفرنسى هذا النبأ بغضب شديد ، لأن بولينياك كان أحد زعماء المهاجرين فى عهد الثورة . ثم أن بولينياك كان قد احتج فى عام ١٨١٥ ضد الدستور ، ورفض أن يقسم يمين الولاء له ، وبقى سنوات طويلة من أقرب المقربين إلى شارل العاشر . وبمجرد وصوله إلى الحكم ، أعلن بولينياك عزمه على «إعادة تنظيم المجتمع وإعادة ما كان لرجال الدين من نفوذ وشأن فى أعمال الدولة، وإنشاء ارستقراطية قوية وإحاطة هذه الأرستقراطية بالامتيازات» . ولكن بولينياك، لم يكن لضعفه وتردده ، الرجل الذى فى استطاعته حقا تنفيذ هذا البرنامج الرجعى المتطرف ؛ بل إنه صار يعتمد على كسب الانتصارات الخارجية فى استمالة الأمة إلى تأييد سياسته ، فاحتل الجزائر عام ١٨٣٠ ، واعتمد على هذا الانتصار ، فأجرى انتخابات جديدة ، ولكن نتيجتها جاءت على عكس ما كانت الحكومة تنتظره ، ومع ذلك أصر بولينياك على بقاء الوزارة على حالها ،

وعلى تعديل قانون الانتخاب وتقييد حرية الصحافة .

ولم تلبث الحكومة أن شعرت بحرج مركزها عندما أتت الانتخابات بأكثرية معارضة لها فى مجلس النواب ، وعندئذ لم يجد شارل العاشر ووزيره مخرجا من هذا المأزق إلا بحل المجلس ولم يجتمع بعد . وفى ٢٥ يوليو ١٨٣٠ صدرت « مراسيم سان كلو [١] الأربعة الشهيرة » وتعلن :

١) حل مجلس النواب

٢) إدخال تغييرات على قانون الانتخابات .

٣) دعوة الهيئة التشريعية للاجتماع يوم ٢٨ سبتمبر .

٤) تقييد حرية الصحافة

وبمجرد ديوع نبأ هذه المراسيم الأربعة ، نزلت أسعار الأوراق المالية واحتج عليها كبار العلماء ، وتوقف المصرفيون فى باريس عن إجراء الخصم ، وتعذر على أصحاب الصناعة الحصول على المال أو الاقتراض ، وطفقوا يخرجون من مصانعهم العمال فى أعداد كثيرة . وسرعان ما أقيمت المتاريس فى الشوارع ، ووقع الاصطدام بين العمال والجنود ، وسفكت الدماء ؛ وعندئذ تسلح أعضاء الحرس الأهلى القديم (وكان قد انحل منذ عام ١٨١٨) ، واستولى الثوار على مكاتب الحكومة ودواوينها وامتنع عن الحكومة المال . وتولى الجمهوريون تنظيم الثورة ، وسيطر البورجوازيون عليها ، واتحدت كلمة العمال الذين هدفوا إلى أغراض سياسية وحسب ، فلم يطلبوا تغييرات اجتماعية .

وفى ٢٨ يوليو اجتمع ثلاثون عضوا من أعضاء المجلس المنحل فى منزل المصرفى الغنى كازمير بريبه ، وكان يكره الفوضى و « حكم الغوغاء » . وتقرر تأليف حكومة مؤقتة اتخذت مقرها فى مبنى (أوتيل دى ڤيل) ، وعرضت رياسة

(١) سان كلو هذا كان أحد قصور شارل العاشر .

الحرس الأهلي على لافاييت رجل الثورة القديم ، فقبل المنصب ، وعرض التاج على لويس فيليب دوق أورليان ، وعبثا حاول شارل العاشر إصلاح الخطأ الذى ارتكبه ، فسحبت الحكومة المراسيم الأربعة فى ٢٩ يوليو ، ولكن هذا الإجراء جاء متأخرا . كما لم تفلح محاولة أخرى عندما أراد شارل العاشر التنازل لصالح حفيده ابن دوق دى برى ، وهو دوق دى بوردو Bordeau ، فدخل لويس فيليب إلى باريس يحمل شارة الثورة المثلثة لوان ، وحينئذ لم يجد شارل العاشر مناصاً من مغادرة فرنسا إلى انجلترا ثم انتقل إلى النمسا حيث مات فى عام ١٨٤٦ .

ولثورة يوليو أهمية كبيرة فى تاريخ فرنسا ، ولو أنه كان يبدو وأن هذه الثورة فى ظاهرها لم تحدث تغييرات جوهرية ، فقد بقيت الملكية نظاما للحكم بالرغم من إقصاء البوربون عن العرش ، بل إن العرش انتقل إلى أسرة أورليان ، وهى فرع من أسرة البوربون ذاتها . ورغم أن الجمهوريين هم الذين نظموا الثورة وتسلموا زمامها ، فكان من المتعذر بل من المستحيل إقامة الجمهورية فى فرنسا ، لأن أوروبا فى عام ١٨٣٠ كانت ولا شك تفسر إنشاء الجمهورية بأنه عمل عدائى تقصد فرنسا أن تتحداها به ، ولا يمكن أن ترضى أوروبا به . وعلاوة على ذلك ، فإن ثورة يوليو لم تفشل فقط فى إزالة الملكية ، بل أخفقت كذلك فى إدخال تغييرات واسعة على الدستور نفسه ، ولم تحقق سيادة الأمة . فقد اهتم مجلس النواب قبل دعوة لويس فيليب للحكم بإعداد دستور جديد حتى يقسم الملك يمين الولاء له عند تنصيبه ، ولم يكن هذا الدستور الجديد فى الحقيقة إلا دستور عام ١٨١٤ مع تعديلات بسيطة تناولت المواد التى سببت المتاعب فى الماضى ؛ فعدلت المادة الرابعة عشرة بشكل يجيز للملك استصدار المراسيم الضرورية لتنفيذ القوانين ، ويمنعه فى الوقت نفسه من وقف القوانين أو تعطيلها . كذلك لم يعد اقتراح القوانين من حق الملك وحده بل صار المجلسان (النواب والأعيان) يتمتعان بهذا الحق أيضا ، ثم جعلت جلسات مجلس الأعيان علنية مثلها فى

ذلك مثل جلسات مجلس النواب ؛ وبدلا من النص على الكاثوليكية ، أصبح الدين الذى يعتنقه أكثرية الفرنسيين هو دين الدولة الرسمى .

وعلاوة على ذلك ، فقد اختفت من الدستور الجديد تلك المقدمة التى اشتمل عليها دستور ١٨١٤ والتى أيدت نظرية حق الملك المقدس فى الحكم . ثم صدر قانون بقواعد الانتخاب الجديد فى عام ١٨٣١ ظل معمولا به حتى عام ١٨٤٨ ، ووسع بمقتضاه حق الانتخاب حتى يشمل الذين يدفعون مائتى فرنك ضرائب عقارية بدلا من ثلاثمائة فرنك . وواضح من ذلك أن ملكية يوليو كانت تعتمد على طبقة أصحاب الملاك ، أى الطبقة المتوسطة الغنية (البورجوازية) . وهكذا وجد أولئك الدين اشتركوا فى ثورة يوليو ، وخصوصا العمال الذين حرموا السلطة السياسية ، أنهم قد خدعوا فى آمالهم وأغراضهم . وكان اعتماد ملكية يوليو على الطبقة المتوسطة (البورجوازية) وعلى جماعة اليمين من هذه الطبقة ، وهم أصحاب سياسة الجمود ، من عوامل ضعف هذه الملكية التى سميت بملكية يوليو أو ملكية الأورليان

لويس فيليب وملكية أورليان :

لقد تعددت العوامل التى سببت ضعف ملكية أورليان وأدت إلى زوالها وتتمثل فى :

(١) كان من أخطر هذه العوامل تلك التى ارتبطت بنشأتها وطبيعة تكوينها ، فناقش الكثيرون ما إذا كان لويس فيليب يحكم مستندا إلى حق الملوك المقدس فى الحكم ، أو إلى رغبة وإرادة الشعب الممثلة فى نوابه . وواضح أن ملكية يوليو ــ وهى وليدة الثورة ــ ما كانت تستند إطلاقا إلى حق الملوك المقدس فى الحكم . كما أن هذه الثورة قد أطاحت بمبدأ الشرعية الذى أيده مؤتمر فينا، وتمسك به المتطرفون الملكيون ، ورغم ذلك تساءل الكثيرون إذا كان اعتلاء لويس فيليب يعنى فى هذه الظروف أن السيادة قد صارت متركزة فى الشعب .

وأما الذين خالفوا هذا الرأى ، فكانت حجتهم أن التشبث بهذا الكلام معناه أن ملكية يوليو ليست فى حقيقة الأمر إلا جمهورية ، فى حين أن الجمهورية كنظام للحكم قد رفضت تماما . وقد أفصح لويس فيليب نفسه عن نظرية الملكية هذه ، عندما قال : « **إنه يملك بفضل من الله وبناء على إرادة الأمة** » ، وهذا كان الأساس القانونى الذى استندت إليه ملكية يوليو أساسا غير ثابت ، ومن أول الأمر موضع مناقشة كبيرة .

(٢) لم تكن للملكية يوليو سيطرة موطدة فى داخل البلاد وهيمنة تامة على شؤونها ، ومرجع ذلك إلى أن الذى فصل فى عام ١٨٣٠ فى مصير فرنسا كان مجلس النواب ، وهو مجلس سبق أن حله شارل العاشر ، ولكنه اجتمع من تلقاء نفسه لتقرير مسألة إعطاء التاج إلى لويس فيليب ، فلم يكن اجتماعه إذا قانونيا . ويضاف إلى ذلك أن الذين اشتركوا فى بحث هذه المسألة كانوا ٢٥٢ عضوا فقط من ٤٣٠ ، وأن الذين أعطوا أصواتهم فى صالح لويس فيليب كانوا ٢١٩ ، أى أنه كان مشكوكا فى مركز هذه الملكية من الناحية القانونية منذا البداية . ونتج عن ذلك أن ملكية يوليو صرفت كل جهودها للعمل على توطيد مركزها ، ووجهت معظم نشاطها لبسط سيطرتها على الشعب الفرنسى ودعم جهودها لاسيما وأنها لم تكن ذات أصول بعيدة ، أو تعتمد على تقاليد عتيقة تفرض احترامها على الشعب .

(٣) كان بقاء ملكية يوليو محفوفاً بالمخاطر من كل جانب ، ومن أشد هذه المخاطر وجود الأعداء الخارجيين الذين انكروا عليها حق البقاء نفسه ، ثم وجود الانقسام فى صفوف أنصار هذا النظام الجديد الذين اختلفت آراؤهم بشأن السياسة التى وجب على ملكية يوليو اتباعها فى الداخل والخارج معا . أما الأعداء الخارجيون فهم الشرعيون الذين يطالبون بالعرش لدوق دى بوردو حفيد شارل العاشر . وإلى جانب هؤلاء الشرعيين كان هناك الجمهوريون ، وبعض

هؤلاء من الطبقة البورجوازية والبعض الآخر من العمال ، ويطالبون جميعهم بحق الانتخاب العام وهؤلاء الجمهوريون الذين استطاع لافاييت أيام الحكومة المؤقتة أن يجذبهم لإقامة ملكية يوليو بعد أن أكد لهم أنها سوف تكون « أفضل أنواع الجمهوريات » المعروفة ، تبين لهم بعد ذلك أنهم خدعوا ، فكان نشاطهم إلى جانب نشاط الشرعيين مصدر خطر كبير على ملكية يوليو .

(٤) من الأخطار التى تعرضت لها ملكية يوليو وقوع الانقسام فى صفوف مؤيدى هذه الملكية أنفسهم فقد انقسم هؤلاء إلى فريقين فريق أصحاب الحركة والتقدم ، وفريق الجمود والمقاومة من المحافظين ، وكان على رأس المتقدميين لافيت Lafitte . وهو من أغنياء المصرفيين فى باريس . ثم لافاييت وكان من رأى هذا الحزب أن ثورة يوليو ١٨٣٠ لم تنته بمجرد اعتلاء لويس فيليب العرش . بل هى باقية ومستمرة . وطالبوا فى برنامجهم الداخلى إجراء عدة إصلاحات ديمقراطية أما حزب الجمود من جماعة المحافظين . فكان زعماؤه كازمير بريبه وجيزو . ودوق دى بروجلى . وهذه الجماعة اعتقدت أن ثورة يوليو ١٨٣٠ قد انتهت ، وذلك بمجرد أن قبل لويس فيليب الدستور المعدل (٩ أغسطس ١٨٣٠) واعتلى العرش وكان فى رأيهم أن ثورة يوليو أحلت ملكا يريد المحافظة على النظام البرلمانى كما تأسس فى عام ١٨١٤ محل ملك آخر كان يريد القضاء على هذا النظام وقد كان مصير الملكية متوقفا لدرجة كبيرة على الطريق الذى سوف تسلكه فى إدارة شؤون الحكم ولقد فضل لويس فيليب الاعتماد على حزب المحافظين ، أو الجموديين ، ولو أنه لم يستطع فى أول الأمر أن يقطع كل صلته بحزب التقدم .

ولذلك فقد ظل الملك منذ أن استقام له الأمر يشكل وزارات تجريبية من الحزبين ، ولكن هذه الوزارات الإئتلافية ، بسبب طبيعة تكوينها نفسه ، عجزت عن السير على سياسة واضحة متماسكة ، مما ترتب عليه استمرار هياج الخواطر

في باريس ، ومطالبة الجماهير بإعدام وزراء شارل العاشر . ونتج عن ذلك أن ركدت الأعمال وتعطل الصناع الذين غادر منهم حوالى مائة وخمسين ألفا باريس للبحث عن عمل في جهات أخرى ، وبذلك تزعزعت الثقة في الحكومة. وشعرت الطبقة البورجوازية بالاطمئنان على مصالحها ، فانحازت إلى جماعة المحافظين الجموديين ، وبذلك تمهد الطريق أمام هذا الحزب ليصل إلى السلطة وفى ١٣ مارس ١٨٣١ عهد الملك إلى كازمير بريبه بتأليف الوزارة من حزب الجموديين المحافظين ، وهو الحزب الذى ظل يتمتع بالسلطة ، مع تغييرات طفيفة حتى نهاية عهد هذه الملكية .

وغداة تأليفه الوزارة ، أفصح كازمير بريبه Casimir Perier ، رجل الجموديين أو المحافظين الأول ، عن برنامجه في الحكم ، وهو المضى فى تنفيذ المبادئ التى جاءت بها ثورة يوليو من غير ضعف ، ودون حاجة للتطرف ؛ ووصف بريبه القواعد التى تسير عليها سياسة الحكومة الداخلية بأنها استتباب النظام ، وتنفيذ القوانين ، واحترام السلطات ، وعودة الأمن العام إلى نصابه ، واستقرار الهدوء والسكينة . وقال عن سياسته الخارجية ، أن الواجب يقتضى أن تقوم هذه على القواعد نفسها التى ذكرها ، ثم أنه وضع مبدأ عدم التدخل بمعناه المزدوج ، أى عدم تدخل الحكومة الفرنسية فى جانب الشعوب الثائرة على حكوماتها ، ثم عدم تدخل الدول الأوروبية فيما يجرى من أحداث وراء كل منها. واعتمد كازمير بريبه في سياسته الخارجية لتعزيز مركز ملكية يوليو ، على إنشاء تفاهم وثيق مع بريطانيا . ولقد ظل هذا التفاهم الودى بين انجلترا وفرنسا دعامة قوية تعتمد عليها ملكية يوليو ليس فى علاقاتها الخارجية وحسب ، بل وفى مركزها الداخلى كذلك ، إلى الوقت الذى قضى فيه على هذا التفاهم بسبب اصطدام مصالح الدولتين فى عام ١٨٤٦ فى مسألة الزواج الأسبانى . ولكن كازمير بريبه لم يستمر طويلا فى الحكم إذ أصيب بالكوليرا وتوفى فى ١٦ مايو ١٨٣٢ .

ومع أن الملك ألف جملة وزارات بعد ذلك من حزب المحافظين الجموديين، فقد بقيت المبادئ التى وضعها كازمير بريبه هى المبادئ التى استرشدت بها هذه الوزارات . إلا أن التمسك بهذا البرنامج بشقيه الداخلى والخارجى ، كان معناه فى نظر الشعب الفرنسى أن ملكية يوليو قد اخفقت فى تبرير وجودها . وفى عهد تلك الوزارات كان أول ما عنيت به الملكية ، العمل من أجل الاحتفاظ ببقائها أمام معارضة الشرعيين والجمهوريين الذين تآمروا لقلب ملكية يوليو . ففى يونيو ١٨٣٢ حرك الجمهوريون الثورة فى باريس وذلك بعد وفاة كازمير بريبه مباشرة ، ولكن أحدا من الزعماء لم يشترك فى هذه الحركة ، وامتنع العمال عن المساهمة فيها ، فقضت الحكومة على الثورة بعد قتال استمر يومين فى شوارع باريس .

ولم ييأس الجمهوريون بسبب هذا الفشل فقاموا بالثورة فى عدة أماكن ، على أن الحكومة التى قضت على هذه الثورات لم تحاول اسمالة العناصر المعادية لها ، أو أن تبحث مشاكل العمال التى كانت من أسباب هذه الاضطرابات ، بل وجهت كل اهتمامها لمجرد القضاء على الجمهوريين خصوصا السياسيين ، قضاء مبرما . وبفضل المحاكمات والأساليب الصارمة التى اتبعتها الحكومة مع معارضيها أمكن إسكات الجمهوريين فترة طويلة ، ووقعت ست جوادث اعتداء على حياة الملك فيما بين ١٨٣٥ و ١٨٤٦ واكتشفت مؤامرات كثيرة لاغتياله اشترك فيها الجمهوريون ، وتعد هذه الأعمال من الأمور التى أضعفت من شأن الجمهوريين وقيمتهم . واستصدرت الحكومة فى سبتمبر ١٨٣٥ عدة قوانين لمحاكمة الذين يهددون أمن الدولة أمام محكمة خاصة ، وكان أهم القوانين التى استصدرت «قانون الصحافة» لحماية الملك والدستور والمبادئ الأساسية التى يقوم عليها المجتمع .

كان عجز الملك عن تأليف حكومة برلمانية ثابتة من أكبر أسباب ضعف

هذه الملكية وزوالها فى النهاية ، فقد بلغت الوزارات التى تشكلت فيما بين ١٨٣٠ و ١٨٤٠ عشر وزارات ، كان رؤساؤها من المحافظين الجموديين الذين انحصرت مهمتهم فى دعم مركز الملكية وتأييد سلطانها والقضاء على أعدائها فى الداخل ، ثم المحافظة على السلام مع الدول فى الخارج . وبمجرد أن انتصر المحافظون على أعدائهم من شرعيين وجمهوريين وبونابرتيين ، انقسموا فيما بينهم إلى جماعتين كبيرتين :

أ) حزب الوسط اليسارى بزعامة تيير (A. Thiers) .

ب) حزب الوسط اليمينى بزعامة جيزو (F. Guizot) .

وكان من مبدأ تيير وجماعته أن الملك « يتولى ولا يحكم » ، أى أن الملك يجب أن يختار وزراءه دائما من بين حزب الأكثرية فى المجلس ، ولا يتدخل فى شؤون الحكم . أما جيزو وجماعته فكان مبدأهم « أن العرش ليس مقعدا خاليا » ، أى أن الملك مع احترامه لرأى الأكثرية فى المجلس ليس ملزما باتباع رأى هذه الأكثرية وليس مكلفا باختيار وزرائه من بين حزب الأكثرية .

كان لويس فيليب لا يرضى بأن تكون له رياسة الدولة فحسب كما أراد تيير ، بل عمل على أن يكون حاكما حقيقيا ، أى أنه أراد أن «يتولى ويحكم» ، وانتهز فرصة القضاء على مقاومة أعدائه من شرعيين وجمهوريين وبونابرتيين ، ثم الانقسام الذى حصل فى صفوف الجموديين ، وأخذ يشكل الوزارات التى تدين له بالطاعة . ولكن هذا العمل سرعان ما أثار المعارضة القوية ضد « سياسة البلاط وضد وزارات البلاط » ، وعندئذ اضطر الملك إلى استدعاء تيير لتشكيل الوزارة . واضطر تيير إلى الاستقالة عندما رفض الملك الانسياق إلى الحرب بسبب الأزمة بين محمد على والسلطان فى عام ١٨٤٠ وطلب الملك من جيزو تأليف الوزارة .

وفى هذه السنوات التى سيطر فيها جيزو زعيم الجموديين من الوسط اليمينى ، تجمعت الأسباب المباشرة التى أدت إلى إشعال الثورة فى فبراير عام

١٨٤٨ ، وزوال ملكية يوليو . وظل جيزو متمسكا بالدستور الصادر فى عام ١٨١٤ والمعدل فى ١٨٣٠ ، وكان برنامجه الاحتفاظ بالنظام فى الداخل والسلم فى الخارج كخير وسيلة لزيادة ثراء فرنسا ورفعة شأنها . واقتضى التمسك بالدستور أن يحتفظ جيزو بالشكل البرلمانى للحكومة ، واقتضى الاستناد إلى أكثرية فى مجلس النواب تؤيد الحكومة دائما وتوافق على تصرفاتها . واستطاع جيزو أن يحصل دائما على هذه الأكثرية ، ولذلك فقد شهدت فرنسا فى هذه الفترة (١٨٤٠ ـ ١٨٤٨) نوعا من الحكم يقوم على الجمود الشديد ، أى المحافظة على النظم الموجودة وعدم التغيير . ولقد تبين عند البحث أن الرشوة والفساد هما سبب وجود هذه الأكثرية التى أيدت الوزارة دائما فى مجلس النواب، ولذلك قامت فى الفترة ما بين ١٨٤١ و ١٨٤٨ حركة من أجل المطالبة بالإصلاح النيابى فى فرنسا على أساس تخفيض مقدار الضرائب التى يدفعها الصالحون للانتخاب والنيابة ، وإفساح المجال لهيئات وطبقات معينة لا يستطيع أفرادها دفع أيه ضريبة لممارسة حقوق الانتخاب ، ولكن جيزو كان يرفض هذه المطالب فضج المطالبون بالإصلاح الدستورى .

وبينما أغفلت الحكومة معالجة شؤون العمال ولم تهتم بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية ، كانت عناصر المعارضة تزداد قوة ضد الحكومة ، ومن أخطر هذه العناصر جماعة الاشتراكيين الذين بدأوا يظهرون فى الميدان وكانوا أكثر راديكالية من الجمهوريين أنفسهم . فقد شهدت ملكية يوليو دور الانتقال من نظام الصناعات المنزلية الصغيرة إلى نظام المصانع والورش واستخدام الآلات والبخار فى الصناعة . وظهرت نتيجة لهذا الانقلاب الصناعى عدة مشاكل كان لابد من استصدار تشريعات جديدة لتسويتها أو حلها من جهة ، ولحماية الطبقات العمالية من الأضرار والمساوئ التى اقترنت بحدوث هذا الانقلاب من جهة أخرى . ولكن ملكية يوليو وهى حكومة البورجوازية والطبقات الغنية والرأسمالية ، لم

تهتم بهذه المشاكل ، بل استمر الرأسماليون وأصحاب العمل يستغلون مصانعهم والأيدى العاملة بها أسوأ استغلال . وعلاوة على ذلك ، بقيت الطبقة العمالية محرومة من التمثيل النيابى عندما تمسكت الحكومة بالدستور دون تغيير أو تعديل؛ وأصبح من المنتظر فى هذه الظروف أن يتجه المفكرون مثل سان سيمون ، ولويس بلان إلى بحث مشاكل العمل والعمال والعلاقة بين العمل ورأس المال ، ثم يقومون بالدعوة إلى الاشتراكية ؛ فكان ذلك مبدأ ظهور الحزب الاستراكى فى فرنسا . وقد هدف الاشتراكيون إلى إنشاء الجمهورية على اعتبار أنها أفضل الوسائل التى تجعل العناصر الديمقراطية تتمكن من السيطرة على الحكومة .

وهكذا تعددت عوامل التذمر من حكومة جيزو ، وزاد من هذا التذمر سياسة الحكومة الخارجية التى كانت تحرص على المحالفة الودية مع انجلترا لدرجة التفريط أحيانا فى حقوق الكرامة الوطنية ، وتعمل على استمالة الملكيات المطلقة والرجعية فى أوروبا . فقد عابت المعارضة على حكومة جيزو موقفها من المسألة الشرقية ، وعقد اتفاقية المضايق (يوليو ١٨٤١) . ثم احتجت المعارضة احتجاجا شديدا على موقف الحكومة المتخاذل من انجلترا فى حادث بريتشارد Tahiti (١٨٤٤) ، وكان بريتشارد هذا قنصلا لانجلترا لدى بومارى ، ملكة جزيرة تاهيتى Tahiti (فى المحيط الهادى إلى الشرق من استراليا) ، وطرده الفرنسيون من الجزيرة وضموها إلى أملاكهم ، فساءت العلاقات بين انجلترا وفرنسا ، ولكن لويس فيليب لم يشأ الدخول فى حرب مع انجلترا بسبب ما أسماه « حماقات تاهيتى » ، وأعلن استنكاره لضم الجزيرة ، وحصل القنصل الإنجليزى على تعويض كبير .

وأخيرا تحطم التحالف الودى بين انجلترا وفرنسا على صخرة الزواج الأسبانى ، عندما أراد جيزو أن يتخذ من هذه المسألة وسيلة لتأييد مركز حكومته ، فأعلن فى أكتوبر ١٨٤٦ أن حكومته قد صح عزمها على عقد زواج ابن الملك

لويس فيليب دوق دى مونبانسييه Montpensieer من لويزا فرناندا Louisa Fer-nanda ، ابنه ملك أسبانيا فرديناند السابع (المتوفى عام ١٨٣٣) . وكانت هذه شقيقة لإيزابيلا الثانية ملكة أسبانيا ، ثم زواج إيزابيلا نفسها من فرنسيسكو دى أسيز Asis دوق قادش . وفى عام ١٨٤٥ كان هذا المشروع قد قطع مرحلة كبيرة، وكان معنى هذا الزواج التمهيد لاعتلاء دوق مونبانسييه عرش أسبانيا ، لأنه لم يكن متوقعا أن تنجب الملكه إيزابيلا وارثا للعرش الأسبانى ، ولم ترض انجلترا عن هذا المشروع ، فقضى إصرار جيزو على المضى فى مشروع هذا الزواج (١٨٤٦) على التحالف الودى مع انجلترا ، الأمر الذى أدى إلى عزلة فرنسا السياسية .

وبالإضافة إلى ذلك ، ظلت المعارضة تجدد مطالب الإصلاح النيابى كل عام ، ولكن جيزو تمسك برفض هذه المطالب دائما معلنا أن المعارضة إنما تبغى مجرد اثارة المشاكل السياسية فى حين أنها لا تمثل رأى الأمة الحقيقى فى شىء، وإزاء ذلك أعدت المعارضة ما يعرف باسم « مآدب الإصلاح » Reform Banquets ، وهى اجتماعات يحضرها عدد غفير من الناس يخطب فيهم زعماء المعارضة الذين يطلبون الإصلاح ، وتوزع فيها المنشورات . ومما هو جدير بالذكر أن أصحاب هذا المآدب كانوا من أحزاب المعارضة الموالية للملك والتى أرادت فقط أن تجعل الملكية تغير سياستها .

ولكن لم تلبث أحزاب المعارضة المعادية للملكية أن أقامت هى الأخرى اجتماعات شبيهة بهذه المآدب ، وكثرت هذه « المآدب الإصلاحية » خلال عام ١٨٤٧ ، فكانت بمثابة استفتاءات غير رسمية أظهرت بوضوح أن الشعب يريد الإصلاح النيابى حقيقة . وقد ندد جيزو فى خطاب تعوزه الحكمه ألقاه فى بداية عام ١٨٤٨ « بالنزعات العدائية العمياء » التى ترمى إلى القضاء على النظم القائمة ، فقررت المعارضة إقامة مأدبة كبرى فى باريس للاحتجاج على مقولة

جيزو . وهددت الحكومة بمنع إقامة تلك المأدبة التى حدد لها يوم ٢٢ فبراير عام ١٨٤٨ ، فأفزع هذا الموقف الحازم ، لأول وهلة ذلك الائتلاف غير المتجانس الذى يضم غلاة الكاثوليك والجمهوريين الديمقراطيين والاشتراكيين ، ولكن غوغاء باريس تدخلوا ليلة ٢١ / ٢٢ فبراير ، فأسفر تدخلهم عن استقالة جيزو وسقوط ملكية يوليو فى ٢٥ فبراير ، وفرار الملك وأسرته إلى انجلترا .

تنازل لويس فيليب لمصلحة حفيدة الكونت دى بارى De Paris ، ولكن المجلس لم يوافق على هذا الحل ، ولم تلبث جموع باريس أن اقتحمت فناء المجلس مما أدى إلى فض الاجتماع ، ولكن الأعضاء الذين بقوا نادوا ، تؤيدهم جموع الشعب ، بقيام حكومة مؤقته تتألف من الأشخاص الواردة أسماؤهم فى قائمة اقترحها عليهم لامارتين . وكانت القائمة تضم سبعة أسماء كلها لمصلحين وجمهوريين معروفين وأبرزها لامارتين Lamartine ، ولدرولين (Le-dru - Rollin)، وجارنييه باجس (Garnier Pages) . ولكن بينما كان ذلك يجرى فى قاعة المجلس ، شكلت حكومة أخرى فى دار صحيفة ريفورم Reform ذات الآراء الاشتراكية القوية ؛ وقد ضمت هذه الحكومة أصحاب الأسماء الواردة فى القائمة السابقة ، ولكنها ضمت أيضا بعض الأسماء الأخرى وعلى الأخص اسم لوى بلان (Louis Blanc) ، الذى يعد ممثل الاشتراكية العظيم الأوحد فى جيله . وقد أدمجت الحكومتان فى حكومة واحدة هى التى عرفت باسم «الحكومة المؤقتة» ، وكان أعضاؤها يدينون بسلطانهم للثورة وحدها ولم يكن لهم أى سند قانونى .

فرنسا من الجمهورية الثانية إلى قيام الإمبراطورية :

قامت الخلافات الحادة بين أعضاء الحكومة منذ البداية ، فلم يقبل الجمهوريون المعتدلون المنتمون إلى الطبقة المتوسطة ، وعلى رأسهم لامارتين ، مساهمة الاشتراكيين معهم فى الحكم عن طيب خاطر . فلم يكونوا على

استعداد لتأييد مشروعات لويس بلان تأييدا مخلصا . وبعد تشكيل الحكومة مباشرة اتخذت بعض الخطوات الهامة ، فأعلن حق الانتخاب العام لجميع المواطنين ، وتقرر أن يقوم الناخبون الجدد الذين يزيدون على تسعة ملايين بانتخاب جمعية تتولى البت فى أمور الدستور فى موعد قريب ، وأعلن فتح باب الانتساب إلى الحرس الوطنى لجميع المواطنين بعد أن ظل طويلا مقصورا على الطبقة الوسطى وحدها ، وأعلن لويس بلان لجماعة من أصحاب الالتماسات أن الحكومة تتعهد بأن تؤمن لجميع الفرنسيين العمل الكافى ليقيم أودهم ، وصدر على الفور مرسوم بإنشاء « الورش القومية » .

ولقد تبع مجرى الثورة نزعات العصر الفكرية ، وكانت باريس وفرنسا عامرة بالنشاط الفكرى السياسى والاجتماعى قبل عام ١٨٤٨ . وكان سان سيمون Saint Simon (١٧٦٠ ـ ١٨٢٥) هو صاحب النفوذ الأول فى هذا المضمار . وقد قدم هذا المفكر العميق للعالم حشدا هائلاً من الأفكار العلمية والخيالية ، فكان يعتقد بأن الحياة ليست سوى فترات متعاقبة من البناء والهدم وكانت الثورة الفرنسية فترة هدم للنظام القديم ، وأنه قد آن الأوان لفرنسا أن تبدأ عهد البناء ، وأنه على فرنسا إذا أرادت تحقيق هذا الهدف هو بناء اقتصاد صناعى متقدم يهيئ حياة أفضل للعامل بصفة خاصة والمواطن الفرنسى بصفة عامة . وكان من رأيه أن الارتفاع بالانتاج وبمستوى العمال يعتمد أيضا على تركيز رؤوس الأموال والسلطة الإدارية فى أيدى الفئة القادرة على الاستغلال ، أى رجال الأعمال . وحتى لا يسئ هؤلاء استخدام رؤوس الأموال هذه فلا بد من وضعهم تحت رقابة دقيقة من جانب البرلمان ، وقد نشر سان سيمون آراءه فى مجموعة من المؤلفات أهمها إعادة تنظيم المجتمع الأوروبى (١٨١٤) ، والصناعة (١٨١٧) والمنظم (١٨١٩ ـ ١٨٢٠) ، والنظام الصناعى (١٨٢١) ، والمسيحية الجديدة (١٨٢٥) . ولقد مارس سان سيمون نفوذاً عظيماً على مفكرى الجيل الذى تلاه وساسته .

وقد استرعى كذلك شارل فورييه Fourier (١٧٧٢ ـ ١٨٣٧) اهتمام الكثيرين من معاصريه، ولكنه لم يمارس نفوذا يذكر على الفكر فى الأجيال التالية. وكان يؤمن بأن الناس إن تركوا أحرارا فى تنظيم شؤونهم سينقسمون إلى مجموعات «طبيعة» لكل منها ميولها واستعداداتها الخاصة لمختلف المهن ، وبذلك تؤدى الأعمال التى يحتاج إليها العالم فى حرية وكفاءة. لقد كانت آراء فورييه أكثر واقعية من آراء سان سيمون ، ولكنها لم ترتفع إلى المستوى الذى أصبح فلسفة انتاجية اصلاحية يمكن أن تشمل كل أجزاء الدولة. ونشر فورييه أراءه فى مؤلفات عدة ولكنه يعتبر مؤلفه بعنوان «عالم صناعى جديد» (١٨٢٩) من أهم مؤلفاته قاطبة .

وثمة حركة لها أهمية مباشرة تفوق أهمية مدرستى فورييه وسان سيمون، وإن تكن وثيقة الصلة بأفكار هذا الأخير، ألا وهى الحركة الاشتراكية التى غدت لأول مرة أثناء ثورة ١٨٤٨ تمثل قوى كبرى بين شعوب أوروبا . ولقد تغير مدلولها كثيرا منذ ذلك التاريخ بتأثير كارل ماركس خاصة، وكان داعيتها الأول فى فرنسا فى تلك الحقبة لويس بلان (١٨١١ـ١٨٨٦) ، وهو كاتب غزير الإنتاج فى الشؤون السياسية والاقتصادية ، ومن أهم المبادىء التى نادى بها بلان «حق العمل» فالعمل عنده حق من حقوق الإنسان بل هو أقوى الحقوق، وكان يهدف إلى تغيير نظام المجتمع الفرنسى بالتدريج بطريقة تؤدى إلى إلغاء المنافسة على اعتبار أن المنافسة هى أحد الأسباب الرئيسية فيما أصاب العمال من بؤس وفقر. والحل الذى وضعه هو «الورش التعاونية» تتساوى فيها أجور العمال، وتوزع الأرباح على العمال. ويرجع السبب فى انتشار أفكار لويس بلان أنها وضعت برنامجا واضحا لعلاج مشكلة البطالة والفقر، وتطلع إليها آلاف العمال والفقراء على اعتبار أنها هى المنقذ لهم من التدهور الاجتماعى. ولقد تعلق الرأى العام بنقطة واحدة فقط وأساء تأويلها ألا وهى حق العمال، فباتت عبارة «سنعمل ونحيا أو نحارب ونموت» شعاراً للذين كانوا يعتبرون أنفسهم أتباعه. ولقد رأى كيف

حمله التأييد الشعبى إلى عضوية الحكومة المؤقتة، وكيف أنه أعلن عن عزم الحكومة على توفير العمل للمجتمع.

لقد فشلت الورش القومية التى صدر مرسوم بإنشائها، ولقد كان فشل مشروع لويس بلان أمرا محتوما، فإن فرصة الحصول على عمل ثابت بأجر طيب قد جذبت إلى هذه الورش كل ذوى الأعمال العارضة فى باريس، ولم تلبث أن جذبت أيضا أعدادا هائلة من الأقاليم. ففى خلال شهرين ارتفع عدد الذين يتقاضون منها أجرا - ولا نقول الذين يعملون بها - من ٢٥٫٠٠٠ إلى ٦٦٫٠٠٠. ولم يعد من المستطاع توفير عمل يزيد على يومين فى الأسبوع، فكان العاطلون ينالون فى سائر الأيام منحة سميت مرتب بطالة (Salaire d'inactivite) قدرها فرنك واحد فى اليوم. ويبدو أن موافقة الحكومة المؤقتة على إنشاء تلك الورش كان لامتصاص العمال المتعطلين ولو مؤقتا حتى لا يصبحوا قوة فى يد لويس بلان يضرب بها الحكومة المؤقتة. فالمسؤول الذى أسندت إليه الحكومة الفرنسية مهمة الإشراف على الورش القومية كان معروفا بعدائه الشديد للويس بلان وللمبادىء الاشتراكية؛ وعلى أية حال سار تنفيذ المشروع فى اتجاه يتعارض تماما مع الأهداف التى نادى بها لويس بلان.

وفى ٤ مايو اجتمعت الجمعية الوطنية أو التأسيسية التى تم انتخابها بوساطة الاقتراع العام للرجال، لتضع دستورا للبلاد. وقد بذلت شتى الجهود لكى تأتى الأغلبية من الجمهوريين إلا أن السواد الأعظم من الأعضاء كانوا غير معروفى الميول، وقد عبروا عن موقفهم من المسألة الاجتماعية بإنشاء حكومة تتألف من آراجو Arago وجارنيير - باجس ولامارتين، وليدرو - رولان، ولكن دون لون بلان. فاقتحمت مظاهرة شعبية كبرى مقر الجمعية، وحاولت حل الحكومة وإقامة أخرى برئاسة لوى بلان، ولكن المحاولة باءت بالفشل، وانسحب لون بلان من الحياة العامة منزويا فى منفاه. فما كان من الجمعية إلا أن انقلبت على الورش التى كانت ترى فيها الدعامة الكبرى للمعارضة الاشتراكية، وأغلقتها

فى ٢٢ يونيو. ولكن الحزب الاشتراكى قابل التحدى بمثله، فنصبت المتاريس فى شوارع باريس وأعلن إعادة فتح الورش، وكان ذلك إيذانا بقيام حرب أهلية. وإزاء ذلك منحت السلطة المطلقة للجنرال كافينياك (Cavaignac)، وبعد أربعة أيام آلت السلطة على المدينة للجمعية من جديد.

أصبح بوسع الجمعية الآن أن تستأنف مهمة وضع الدستور، وبدأت الجمعية عملها بإصدار إعلان مبهم لحقوق الإنسان على الطريقة التقليدية الفرنسية، ثم أقرت مبدأ الاقتراع العام أو بالأحرى الاقتراع العام للبالغين من الرجال. ومنحت السلطة التشريعية لجمعية واحدة تشكل من ٧٥٠ نائبا، وبقى مستقبل فرنسا معلقا إلى حد كبير على قرارها بشأن شكل الهيئة التنفيذية. واستبعدت فكرة إقامة ملكية أو إمبراطورية، فقد أريد لفرنسا أن تكون جمهورية وأن يكون لها رئيس. وبأغلبية ضخمة أعلنت الجمعية أن الرئيس يجب أن ينتخب بوساطة الاقتراع العام للرجال وأن يشغل منصبه لمدة أربع سنوات دون أن تجوز إعادة انتخابه، وسرعان ما أدى قرار الجمعية إلى قيام الإمبراطورية الثانية. ومن الظاهر أن ذلك الدستور وضع على غرار دستور الولايات المتحدة، ولكن نسى واضعوه أنه على حين تجد حقوق ولايات الاتحاد من سلطة رئيس الجمهورية فى أمريكا، فإن رئيس الجمهورية الفرنسية الجديد، الذى حددت مدة رئاسته بأربع سنوات لا يعاد بعدها انتخابه، سيكون سيد إدارة بيروقراطية تتدخل فى شؤون كل مدينة وكل قرية فى فرنسا.

وفى الاستفتاء الشعبى الذى عقد فى ١٠ ديسمبر ١٨٤٨ لانتخاب رئيس الجمهورية نال لويس بونابرت (ابن ملك هولندا وابن أخ نابليون الأول) أكبر عدد من أصوات الناخبين. فقد أربى ما أحرزه من الأصوات على نيف وأربعة ملايين صوت أكثر مما أحرزه منافساه فى الانتخاب: كافينياك مخلص المجتمع الفرنسى من الثوار الحمر، ولامارتين خطيب الشعب، فإنه رغم التسعة والثلاثين عاما التى قضاها لويس فى نفى مزرى غير مجيد، كان اسم بونابارت فى ذاته كافيا لتحبيب

الفرنسيين فيه وترغيبهم فى انتخابه؛ فقد كان ذلك الاسم يعد فى كل كوخ وبيت فى أرجاء فرنسا رمزاً للنظام والقوة والصيف المجيد. وتولى لويس بونابرت منصب رئيس الجمهورية فى ديسمبر ١٨٤٨، وحلف اليمين التالى «أننى سوف اعتبر عدوا للوطن كل من يحاول بوسائل غير مشروعة تغيير ما أقامته فرنسا».

ومنذ البداية واجه رئيس الجمهورية الجديد المتاعب مع الجمعية التأسيسية التى كانت تخالفه فى السياسة الخارجية ولا سيما فيما يتعلق بايطاليا. ولم يهون من الأمر شيئا يذكر إخلاء الجمعية التأسيسية (١٨٤٩) مكانها للجمعية التشريعية التى تم انتخابها وفقا للدستور الجديد. فقد تضاءل الجمهوريون المعتدلون الذين كانوا يشغلون مقاعد الجمعية التأسيسية فباتوا يعدون على الأصابع فى الجمعية الجديدة. وظهرت جماعة بلغ عددها ١٨٠ من الجمهوريين الثوريين. أما أكبر حزب فكان «حزب النظام» وقوامه الكاثوليك والملكيون الذين يرون فى «اليسار المتطرف» الخطر الأكبر على مبادئهم وعلى فرنسا. ورغم تمتع لويس بونابرت بتأييد شعبى كبير فى فرنسا فلم يظهر أى أثر تقريبا لحزب بونابرتى فى الجمعية.

وسرعان ما ظهر الخلاف بين الجمعية والرئيس خصوصا أن أغلبية الأعضاء كانوا من الملكيين. وكان هؤلاء الملكيون منشقين على أنفسهم، ففريق منهم ـ وهم الشرعيون ـ يرغب فى عودة البوربون فى شخص الكونت دى شامبور Count de Chambord ، بينما تطلع الفريق الآخر إلى قيام ملكية يرأسها أحد أبناء بيت أورليان. ولن يلبث هذا الخلاف الواسع المدى أن يؤدى إلى إقامة الإمبراطورية كما سيؤدى فيما بعد إلى قيام الجمهورية الثالثة. كان لويس بونابرت يضع سيرة عمه نصب عينيه على الدوام، وقد أخذ كعمه يفكر كثيرا فى فرنسا، وإن فكر أكثر فى نفسه وفى المركز الذى ستمكنه الأزمة من الفوز به لشخصه. إن مدة السنوات الأربع المحددة لرياسته توشك أن تنتهى، فهل تراه يذعن للقانون فيبتلعه النسيان؟ كان الدستور يسمح بتعديل مواده إذا ما أقر التعديل ثلاثة أرباع

أعضاء الجمعية. وفى يوليو ١٨٥٠، نظرت الجمعية فى اقتراح بالسماح للرئيس بالاستمرار فى منصبه لمدة أخرى، فأيدته الجمعية بـ ٤٤٦ صوتا ضد ٢٧٠، على أن هذه لم تكن أغلبية الثلاثة الأرباع المطلوبة. ولذلك فكر لويس بونابرت فى حل الجمعية واللجوء إلى الشعب ليصوت على دستور جديد يمنحه سلطات شخصية ضخمة.

وفى ٢ ديسمبر ١٨٥١ أعلن حل الجمعية وطرح دستور جديد على الشعب بأكمله ليبدى فيه رأيه، وتم احتلال قصر البوربون الذى كان مقرا للجمعية، واعتقال عدد من أعضائها البارزين، ومن هؤلاء تيير وكافينياك. وطرح الدستور الجديد على الناخبين وكان يقضى بما يلى:

(١) يتولى الرئيس منصبه لمدة عشرة سنوات وأن يعين بنفسه جميع الوزراء.

(٢) تشكيل مجلس للدولة يعينه الرئيس ومهمته إعداد القوانين.

(٣) تأليف جمعية تشريعية بطريق الانتخاب العام للتصويت على القوانين والميزانية.

(٤) تشكيل مجلس للشيوخ بطريق التعيين مهمته «السهر على الميثاق الأساسى والحريات العامة».

وقد دعى جميع الناخبين فى فرنسا للتصويت بعد أيام معدودة بـ «نعم» أو «لا» على القرار التالى: «يرغب الشعب فى الإبقاء على سلطة نابليون بونابرت ويعهد إليه بالسلطات اللازمة لإقامة دستور على الأساس المقترح فى إعلانه الصادر فى ٢ ديسمبر». وقد أيد الشعب الرئيس فى مهمته الجديدة تأييدا ساحقا، فقد صوت بالموافقة ٧٫٤٣٩٫٠٠٠، بينما لم يصوت بالرفض سوى ٦٤٠٫٠٠٠. وهكذا أصبح لويس بونابرت رئيسا للجمهورية وفقا لتلك الشروط فى ٢١ ديسمبر ١٨٥١، فلم يلبث أن استبدل لقب الإمبراطور بلقب الرئيس، ولم يمض

على ذلك التاريخ عام كامل. وقد جاء الاقتراح بإسباغ لقب الإمبراطور عليه وجعله لقبا وراثيا لأبنائه، من مجلس الشيوخ الخاضع له، ثم طرح للاستفتاء العام وكانت النتيجة التى أعلنت أن ٧٫٨٢٤٫٠٠٠ قد أيدوه ولم يعارضه سوى ٢٥٣٫٠٠٠ فقط، فحكم نابليون على الفور بلقب «الإمبراطور نابوليون الثالث»، ذلك أن ابن نابليون الدوق ريخشتادت Duke of Reichstadt المتوفى عام ١٨٣٢ كان يعد فى نظر جميع أنصار الإمبراطورية الغيورين «نابليون الثانى» رغم أنه مات دون أن يتوج.

[redacted]

الفصل الخامس

المسألة الشرقية وحرب القرم
(١٨٥٣ - ١٨٥٦)

- المسألة الشرقية فى مطلع القرن التاسع عشر
- أسباب حرب القرم
- بعثة منشكوف
- قيام الحرب وتطوراتها
- معاهدة باريس ١٨٥٦

المسألة الشرقية فى مطلع القرن التاسع عشر

تحتل حرب القرم مكانا فريدا فى تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ، وذلك لعدة أسباب :

١) أن انجلترا خاضت حروبا مختلفة دفاعا عن مصالحها وتحقيقا لمطامع توسعية، ولكن هذه الحرب دخلتها انجلترا دفاعا عن كيان الإمبراطورية العثمانية وأنفقت فيها الكثير من الأموال وضحت ، بأعداد كبيرة من جنودها دون أن تحقق شيئا .

٢) أن هذه الحرب هى آخر الحروب الأوروبية التى اتبعت فيها أساليب الحرب القديمة ، فرغم وقوعها فى منتصف القرن التاسع عشر ، وفى وقت عرفت فيه أوروبا بعض الأساليب الحربية الحديثة ، إلا أن هذه الحرب ظلت بعيدة كل البعد عن تلك الأساليب .

٣) أن حرب القرم قامت لسبب دينى ظاهر ، رغم انتهاء الحروب الصليبية وعهد الحروب الصليبية منذ أمد غير قريب .

وحرب القرم مرحلة من مراحل المسألة الشرقية التى بدأت فى الشهور حين أخذت مرجة الفتح العثمانى فى الانسحاب ، وأخذ العثمانيون يتقهقرون تدريجيا من ولاياتهم المتطرفة وخاصة من أواسط أوروبا . وترجع الأسباب التى أدت إلى ضعف الإمبراطورية العثمانية إلى ظروف داخلية، وأخرى خارجية لا تقل عنها أهمية . ومن أهم العوامل الخارجية ظهور النمسا والروسيا كدولتين حديثتين مهاجمتين متوسعتين ، فلقد عدت هاتان الدولتان فى حالة حرب تكاد لا تنقطع مع الدولة العثمانية ، حتى استفدت قوة الإمبراطورية العثمانية وحيويتها . وبدأت المسألة الشرقية تثور بشكل واضح فى الربع الأخير للقرن الثامن عشر ، حين

اضطرت الإمبراطورية العثمانية أمام الضغط الروسى والنمساوى إلى الاعتراف بنفوذ الروس فى شمال البحر الأسود ، وبسيطرة الهابسبرج على وسط أوروبا . ولم ينقذ الإمبراطورية العثمانية حقيقة من عدوتيها الكبيرتين (الروسيا والنمسا) إلا ظهور روح المنافسة بينهما . فالدولة النمساوية بصفة عامة بعد أن استرجعت المجر من الإمبراطورية العثمانية ، وأمنت حدودها فى حوض نهر الدانوب من ناحية العثمانيين ، أخذت تلحظ بعين القلق تقدم النفوذ الروس فى البحر الأسود ، وخاصة فى بولونيا ؛ وأخذت تخشى بعض الشيء صلات الجنس الصقلبى التى تربط بين روسيا وبين شعوب البلقان ، وسرعان ما شغلت بحروبها مع بروسيا ثم مع الثورة الفرنسية ونابليون فى غرب أوروبا وفى الميدان الايطالى ، فاضطرت أن تغادر بصفة عامة سياسة العداء بازاء الدولة العثمانية .

وبحكم اعتناق الروسيا للمذهب الأرثوذكسى المسيحى الشرقى كانت ترى نفسها وريثة للدولة البيزنطية ، ويحلم قياصرتها بذلك اليوم الذى يستطيعون فيه دخول القسطنطينية . وكانت مصالحها الجغرافية والمادية الاستراتيجية تقضى بضرورة تحديد علاقاتها بالدولة التى تسيطر على المضائق (البوسفور والدردنيل) ، أما عن طريق القضاء عليها ، أو السيطرة عليها ، أو على الأقل ضمان حرية المرور فى كل الأوقات لسفنها التجارية والحربية ، وإغلاق هذه الممرات أمام سفن أعداء الروسيا . وكانت سياسة الروسيا بصفة عامة فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر العمل على انحلال الدولة العثمانية ، وتشجيع شعوبها البلقانية على الاستقلال عنها وانتزاع ما يمكن انتزاعه من ممتلكاتها . وحاولت روسيا فى العشرينات من القرن التاسع عشر مساعدة اليونان الأرثوذكس فى ثورتهم ضد الامبراطورية العثمانية ، ولذلك وضعت انجلترا سياستها التقليدية بالنسبة للإمبراطورية العثمانية وهى تتلخص فى مبدأ المحافظة على كيان تلك الامبراطورية.

وأثناء الصراع بين محمد على والسلطان تدخل القيصر الروسى نيكولاس

لنجدة السلطان ضد محمد على بعد موقعة قونية وعقد معاهدة اونكيار سكلسى ، وهكذا تفوق النفوذ الروسى فى القسطنطينية فى عام ١٨٣٣ . واحتج بامستون ، وزير خارجية انجلترا على معاهدة اونكيار سكلسى ، ووقف بالمرصاد أمام محمد على، وأوضح له أن انجلترا ، ستقف ضده إذا قامت حرب بينه وبين السلطان . وكان الدافع الأكبر لبامستون فى الأزمة المصرية هو مصالح انجلترا فى الشرق . ولقد احتجت انجلترا وفرنسا على هذه المعاهدة التى كانت ترى فيها الدولتان تدميرا لاستقلال الدولة العثمانية وبسطا لحماية روسيا عليها . ومنذ الوقت الذى عقدت فيه روسيا المعاهدة مع الدولة العثمانية زاد حقد بامستون على روسيا وزاد شكه فى سياستها . ولم تكن صداقة روسيا لانجلترا فى عام ١٨٣٩ لتعنى أن انجلترا تخلت عن سياستها ، وإنما الذى حدث أن روسيا فى هذه السنه حاولت العمل على مجاملة انجلترا وتأييدها فى سياستها فى وقف محمد على عند حده. هذا فى الوقت الذى تخلت فيه فرنسا عن انجلترا وأيدت مطالب محمد على الاستقلالية . ونجح بامستون فى أن تعقد الدول الكبرى اتفاقا فى ١٣ يوليو ١٨٤١ ينص على تعهد هذه الدول والسلطان بعدم السماح لأية سفن حربية تابعة لدول أجنبية من دخول مضيقى البوسفور والدردنيل ، وبذلك قضت انجلترا على معاهدة أونكيار سكلسى السرية .

وفى ذلك الوقت بدأ القيصر الروسى يتقرب إلى انجلترا ويوضح لها بأن الدولة العثمانية مشرفة على السقوط ، وأن الاجدر بهما أن يتفقا سويا على تقسيم ممتلكاتها فيما بينهما ، فتأخذ انجلترا مصر وكريت ، وتأخذ الروسيا القسطنطينية . ولكن هذا العرض لم يجد قبولا لدى انجلترا فى ذلك الوقت لاعتناقها مبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، ولخشيتها من اقتراب الروسيا من شواطىء البحر المتوسط وما يحمله من احتمال تهديد قوات الروسيا للأسطول الإنجليزى فى هذا البحر . وإذا كانت انجلترا لم تقبل العرض الروسى فى ذلك

الوقت فقد اضطرتها الظروف فى الحرب العالمية الأولى إلى التسليم بوجهة النظر الروسية فى معاهدة سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ .

أسباب حرب القرم :

قامت حرب القرم بسبب النزاع بين فرنسا وروسيا على أمور تتعلق بالأراضى المقدسة فى فلسطين . ومسألة الأراضى المقدسة قديمة العهد ، فلقد أقر سلاطين آل عثمان فى الامتيازات التى منحوها لملوك فرنسا منذ القرن السادس عشر حق بعض الرهبان الكاثوليك فى القدس والناصرة وبيت لحم فى إنشاء الكنائس والأديرة . وأعطت معاهدة كوتشك قينارجة ، الموقعة بين السلطان عبد الحميد الأول والقيصرة كاترين فى عام ١٧٧٤ ، الأرثوذكس فى الأماكن المقدسة مثل الحقوق الممنوحة سابقا للكاثوليك ، واعترف فيها السلطان لروسيا بامتيازات دينية لايستهان بها . وتأزمت العلاقات بين الرهبان الكاثوليك والأرثوذكس فى عام ١٨٤٨ لاختفاء نجمة من الفضة تحمل عبارات لاتينية من هيكل يرعاه الأرثوذكس فى المغارة التى ولد فيها السيد المسيح . فاتهم الكاثوليك الأرثوذكس بأنهم أتلفوها ليمحوا آخر أثر يثبت أن الهيكل كان سابقا فى أيديهم ، واتهم الأرثوذكس الكاثوليك بأنهم سرقوها ليثيروا خلافا بين الطائفتين ويعملوا على استعادة نفوذهم فى الهيكل . وفى مايو ١٨٥٠ قدمت الحكومة الفرنسية مذكرة إلى الباب العالى تطالب للرهبان الكاثوليك بحق امتلاك الأماكن المقدسة عملا بمعاهدة عام ١٧٤٠ بين السلطان محمود الأول ولويس الخامس عشر .

وفى بادىء الأمر ، لاذ الباب العالى بالصمت أمام هذا النزاع ، ولكن توالى الضغط عليه ، واستمرار التهديد تارة من جانب الروس وتارة من جانب الفرنسيين ، أخرجاه على كره منه من موقف السكوت ، فشكل لجنة لتحديد الامتيازات الفرنسية الممنوحة فى معاهدة ١٧٤٠ والامتيازات الروسية المقررة فى معاهدة كوتشك قينارجة ، ولكن حلت هذه اللجنة وتشكلت لجنة أخرى لدراسة

الموضوع . وبينما كانت اللجنة تواصل عملها ، كانت هناك تطورات أخرى تجرى فى فرنسا وانتهت بتنصيب لويس بونابرت إمبراطورا على الفرنسيين باسم نابليون الثالث . وتوترت أعصاب القيصر نقولا الأول لأن نابليون الثالث سليل بيت كان مؤسس مجده العدو الألد لروسيا ، ولأنه خشى أن يقلب النظام المنبثق عن مؤتمر ڤينا كما قلب دستور بلاده . ولم يعترف به اعترافا صحيحا ، ورفض أن يقال عنه فى المراسلات السياسية الروسية إلى الحكومة الفرنسية الا « الإمبراطور لويس نابليون » ، وكلما أتى فى أحاديثه على ذكره يقول أنه دخيل لا يمت بصلة إلى ملوك أوروبا .

وكان نابليون الثالث شديد الاعتداد بنفسه متكبرا ، فكظم غيظه وانتظر الفرصة الملائمة للانتقام لكرامته وتأديب الثائرين عليه فى الخارج والداخل . وكان الخلاف على الأراضى المقدسة تلك الفرصة ، فقرر استغلالها على الوجه الذى يعلى شأنه ويرفع اسمه ويكسب عطف الأوساط الكاثوليكية المعارضة . كان نابليون الثالث يفكر فى حرب تنتصر فيها جيوشه فيفرض نفسه على أوروبا ، وشعر بسمارك بهذا الشعور وقال لأعوانه : « إن امبراطور الفرنسيين لا غنى له عن الحرب ، وهى ضرورية له ليصرف اليها تفكير شعبه ، ويهيىء لنفسه السيطرة على أوروبا » وعلى أى حال لم يكن القيصر الروسى أقل من نابليون الثالث ميلا إلى الاستعداد للحرب .

وفى أواخر يناير ١٨٥٢ أصدرت اللجنة العثمانية قرارا يرضى ، إلى حد كبير ، مطالب القيصر والأرثوذكس ، ويمنح الكاثوليك (اللاتين) حقا فى إضاءة شمعة فى هيكل السيدة العذراء ، وكان هذا الهيكل فى يد الأرثوذكس ولم يكن للكاثوليك فى بيت المقدس أى حق فيه ، وبأن يكون فى يدهم مفتاح لأحد أبواب كنيسة بيت لحم . واحتجت فرنسا ، بينما قبلت روسيا القرار وطلبت إصدار فرمانٍ سلطانى به ، فصدر الفرمان فى ٨ فبراير ١٨٥٢ . فجدد

لافاليت La Valette ، السفير الفرنسي ، في استانبول احتاجه ، وحاول الباب العالي إرضاء الفريقين معا ، فأرسل مذكرة إلى لافاليت يؤكد فيها تمسك الدولة العثمانية بمعاهدة ١٧٤٠ وحرصها على احترام حقوق الرهبان الكاثوليك في الأماكن المقدسة . ولكن القيصر الروسي طلب إلغاء اعتراف الباب العالي باستمرار معاهدة ١٧٤٠ ، فرد الباب العالي طلبه قائلا أن الاعتراف وعدمه من الشؤون العثمانية التي لا كلمة فيها لدولة أجنبية ، وأنه يعجب كل العجب لتدخل القيصر الروسي في أمور لا شأن له فيها لأنها تتعلق بسيادة السلطان وحريته المطلقة في حكم رعاياه . فأغضب هذا الرد القيصر ، وقرر أمام موقف فرنسا القوى فيما يختص بحقوقها في الأراضي المقدسة ، القيام بمناورات حربية على الحدود العثمانية ، وإرسال بعثة منشكوف Menschikov للاستانة لانتزاع معاهدة جديدة لا تقل في أهميتها عن معاهدة أونكيار سكلسي .

بعثة منشكوف :

وصل منشكوف إلى الآستانة في ٩ مارس ١٨٥٣ على سفينة حربية ومعه عدد كبير من الدبلوماسيين والعسكريين ، وكان القيصر يعتقد أن ضخامة الوفد المفاوض ستحدث أثرا عميقا في نفوس العثمانيين . وفي تعليمات القيصر لمنشكوف ، بيّن القيصر أن ليس له مطامع شخصية في الدولة العثمانية ، وإنما يريد تحقيق مطالب رعاياه . أرسل القيصر منشكوف في بعثة سليمة في الظاهر ، ولكن كان الغرض منها هو تهديد السلطان حتى لا يستجيب لمطالب فرنسا ، وكان القيصر يريد فرض حماية روسيا على رعايا السلطان الأرثوذكس . وهكذا تلخصت مهمة منشكوف ـ الذي لم يتصف بالكياسة واللباقة ـ في انتزاع فرمان من الباب العالي بارجاع الحالة في الأراضي المقدسة إلى ما كانت عليه قبل فبراير ١٨٥٢ ، وأخذ فرمان آخر أو « سند » بتأكيد حقوق الرعايا الأرثوذكس ، وحماية الروسيا لهم ، وفي حالة اعتراض فرنسا أو تهديدها للباب العالي يعقد منشكوف مع الدولة العثمانية معاهدة دفاعية سرية .

كان منشكوف رجلا متكبرا متغطرسا يرمى قبل كل شيء إلى إذلال وزراء السلطان ، ولذا وجد من مهمته العمل على طرد فؤاد أفندى من وزارة الخارجية ، فكان هذا امتهانا واضحا للسلطان والوزراء وللحكومة العثمانية . وكان لاستقالة فؤاد أفندى واستهتار الوفد الروسى بالدولة والسلطان أثر سيىء فى نفوس العثمانيين وعند حكومتى انجلترا وفرنسا ، فاعتبرتا ذلك صدمة عنيفة للسياسة الغربية ودليلا على أن الباب العالى منحرف حتما إلى جانب الروس ، وأن مهمة منشكوف ستنتهى بفوز يفوق الفوز الذى سجله أورلوف Orlov فى مفاوضاته فى اونكيار سكلسى عام ١٨٣٣ ، فطلب اللورد كلارندون Clarendon ، وزير خارجية انجلترا ، من سفيره فى الأستانة سير ستراتفورد دى رد كلف Stratford de Redcliffe أن يقطع أجازته فى لندن ويعود حالا إلى مقر عمله ، لإحباط المفاوضات بكل وسيلة ومهما كلفه الأمر . ومن ناحية أخرى طلبت فرنسا إلى قائد أسطولها فى البحر المتوسط أن يرسل بعض وحداته إلى المياه العثمانية . ونشطت الحكومتان لعزل روسيا بعد تأكدهما أن الغاية الحقيقية لمهمة منشكوف هى تحويل قضية الأماكن المقدسة من خلاف مذهبى بين الرهبان اللاتين والأرثوذكس إلى أزمة سياسية تفيد منها حكومة القيصر للإجهاز على الإمبراطورية العثمانية ، أو على الأقل لكسب امتيازات جديدة فيها .

وبينما كانت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية تتشاوران فى الأمر ، كان منشكوف وقد زاده انتصاره على فؤاد أفندى غطرسة واستكبارا ، يجمع حوله مساعديه ورجال السفارة ويتدارس معهم نصوص مذكراته إلى الباب العالى . وفى ١٦ مارس قدم إلى السلطان مذكرة أتبعها بأخرى فى ٢٢ من نفس الشهر طلب فيهما بإلحاح إنهاء مسألة الأراضى المقدسة على وجه يضمن استمرار حقوق الأرثوذكس ويضع حدا لتعديات اللاتين ، وسحب مفتاح كنيسة بيت لحم من هؤلاء ، ووضع قبر السيدة العذراء فى ذمة الروم وحدهم ، وإعطاءهم حرية ترميم

قبة كنيسة القيامة . وعلى أية حال شجع السفير الإنجليزى فى الاستانة الوزراء العثمانيين على الوقوف فى وجه المطامع الروسية مؤكدا لهم أن انجلترا لن تتركهم وحدهم ، وشرحت الحكومة البريطانية لفرنسا حقيقة أهداف بعثة منشكوف ، فاقتنعت فرنسا بوجهة نظر الحكومة البريطانية وبضرورة التساهل فى مشكلة بيت المقدس وبيت لحم لتضيع على الروس كل حجة للانتقال من الخلاف المذهبى الى مشكلة سياسية .

ونزولا على رغبة انجلترا وعملا بنصيحتها ، قبلت حكومة الباب العالى القسم الأكبر من المطالب الواردة فى المذكرتين الروسيتين المؤرختين فى ١٦ و ٢٢ مارس . وفى ٤ مايو ١٨٥٣ أصدر السلطان العثمانى فرمانا جديدا بحل الأزمة على الوجه الذى أراده المبعوث الروسى ، ووافق سفير انجلترا وفرنسا فى الأستانة على ما جاء فى الفرمان اعتقادا منهما أن ذلك سيفتح الباب فى القريب العاجل لمطالب جديدة يتقدم بها منشكوف فتكشف عن حقيقة مهمته وخفايا السياسة الروسية فى الإمبراطورية العثمانية . وفعلا جاءت تطورات مؤيدة لوجهة نظرا الإنجليز ، فبعد أن وافقت الحكومة العثمانية على مطالب منشكوف ، قدم إلى الباب العالى مذكرة جديدة طلب فيها إعلان استقلال الجبل الاسود Herzegovina، وعزل وزير الصرب الذى كانت روسيا تعتبره خصما لسياستها . وبعد مناقشة هذه المذكرة الجديدة مع السفير الإنجليزى ، كتب الباب العالى إلى منشكوف يقول له أن ما طلبه اعتداء على حقوق السلطان وتدخلا صريحا فى شؤون الدولة ، وخروجا عن مهمته التى انتهت بصدور فرمان ٤ مايو ، وأخبره الباب العالى أن المشاكل البلقانية لها حلول أخرى منها ما هو من شؤون السلطان الخاصة ومنها ما يتعلق بالتوازن الأوروبى ، وأن الباب العالى لن يقدم على أى تغيير فى الأوضاع الراهنة فى البلقان إلا بعد أخذ رأى الدول الأوروبية الأخرى وموافقتها .

جاء هذا الرد صدمة لمنشكوف ، فغضب وأرسل فى اليوم التالى (٥ مايو ١٨٥٣) إلى الباب العالى مشروع معاهدة على غرار معاهدة أونكيار سكلسى وأرفقه بمذكرة لها صفة الإنذار قال فيها أنه لا يعتبر فرمان ٤ مايو كافيا ، وطلب الاعتراف لروسيا بحماية الأرثوذكس حماية تامة مطلقة غير مقيدة بشرط ، وأعطى الحكومة العثمانية مهلة للرد على مذكرته تنتهى فى ١٠ مايو ، يكون بعدها لسيده القيصر أن يتصرف كما يشاء للقيام بواجبه وتأمين مصالحه . واعتمد السلطان على رفض الدولتين انجلترا وفرنسا ، أن تجاب روسيا إلى طلبها ، وأخبر رئيس الديوان منشكوف قبل نهاية مدة الانذار « أنه لا يعتقد أن السطان مستعد لتوقيع أى معاهدة تنال من استقلاله وتحد من سلطته الشرعية على رعاياه. أما الروم الأرثوذكس فإنهم فى ظل السلطان يتمتعون بحرياتهم كاملة ، وإذا أردت دليلا على هذا فإن التظاهرات الواسعة التى قام بها الأرثوذكس احتفاء بك يوم وصولك إلى الأستانه بدون أن تمس حريتهم بأقل سوء أنصع الأدلة وأصدقها». وحدد الديوان لمنشكوف موعدا فى ١٣ مايو ، أى بعد انقضاء المهلة بثلاثة أيام ، لمقابلة السلطان وتسلم الرد على مذكرته . وفى ذلك اليوم توفت السلطانه الوالدة، فطلب الديوان من منشكوف تأجيل المقابلة إلى يوم آخر ، ولكنه أصر على المقابلة فى موعدها ، فاستاء السلطان كثيرا وأصدر فى الحال أمرا باقالة الوزراء جميعا ، وإسناد الصدارة العظمى إلى رشيد باشا ، وأدخل فى الوزارة أشد الساسة العثمانيين عداء لروسيا . وفى ١٧ مايو بلغ منشكوف قرارا من مجلس الوزراء الجديد وهيئة العلماء برفض المطالب الروسية ورد انذار ٥ مايو ١٨٥٣ .

وهنا تدخل سفير النمسا ، وأشار على منشكوف أن يسحب إنذاره ويستعيض عن المطالبة بمعاهدة جديدة بطلب « مذكرة دبلوماسية لها صفة الإلزام» يتعهد فيها السلطان بمنح بعض الامتيازات للروس فى الأماكن المقدسة . ونزولا على نصيحه السفير النمسوى ، قدم منشكوف مذكرة جديدة بهذا المعنى

ولكنه ختمها بقوله « أن رفض الباب العالى قبول هذا الطلب يعتبره جلالة القيصر عملا عدائيا لروسيا ولدينها » . ولكن سفيرى انجلترا وفرنسا شجعا الباب العالى على رفض المذكرة الجديدة ، فردها الباب العالى ، فما كان من منشكوف إلا أن غادر الآستانة هو وأعضاء وفده وحاشيته والسفير الروسى ليلة ٢١ / ٢٢ مايو ، وكان إخفاق مهمة منشكوف نقطة تحول فى السياسة الأوروبية فى الشرق، ولطمة عنيفة لكبرياء نيقولا الأول .

كان انسحاب منشكوف من الآستانة خطوة خطيرة الشأن ، فقرر القيصر أن يضع أوروبا أمام الأمر الواقع بعمل عسكرى سريع فأذاع على شعبه فى الكنائس فى أواخر يونيو ١٨٥٣ نداء « لحرب صليبية ضد الإمبراطورية العثمانية ختمه بأن « على الروس أن يعتمدوا على الله فى الدفاع عن الدين الأرثوذكسى» وفى يوليو ١٨٥٣ عبر جيش روسى نهر بروث واحتل مولداڤيا وولاشيا (ولايتى الدانوب) ، وكانت أوساط البلاط الروسى مقتنعة بأن هذا العنف سيبلغ روسيا أهدافها فى مدة قصيرة جدا بدون أن يكون له رد فعل دولى . وكان اقتناعها هذا قائما على أن الجيش العثمانى ضعيف وأن اتفاق انجلترا وفرنسا ضد روسيا من الأمور المستحيلة ، وأن بروسيا والنمسا لن تحيدا عن واجب الولاء للقيصر الروسى لما بينهما وبينه من روابط القربى . ولكن هذه الأسس التى ركز عليها القيصر سياسته كانت وهمية ، ولم يكن صحيحا منها غير الأساس الأول ، أى ضعف الجيش العثمانى .

حاولت النمسا تهدئة الوضع ، وجمع الكونت بول (Poul) ، رئيس وزرائها ، سفراء الدول الموقعة على معاهدة ١٣ يوليو ١٨٤١ لتسوية الخلافات بين روسيا والدولة العثمانية ، وتم الاتفاق على وضع مذكرة مبهمة الصيغة وأرسلوها إلى روسيا والدولة العثمانية ليوقع عليها الطرفان . واشتملت المذكرة على فقرتين اعتقد المجتمعون أن فيهما حلاً للخلاف وهما :

١) أن أباطرة روسيا قد أضفوا فى كل العهود والأزمان عطفهم على الكنيسة الأرثوذكسية، وكانوا دائما حريصين على استمرار ما لأتباعها من امتيازات وحصانات فى الإمبراطورية العثمانية ، كما أن السلاطين لم يمتنعوا عن تثبيت هذه الحصانات والامتيازات فى وثائق رسمية ، تدل على تمساكهم بسياسة الحنو والعطف على رعاياهم المسيحيين .

٢) « أن حكومة جلالة السلطان ستبقى أمينة على روح ونص المواد الواردة فى معاهدتى كوتشك فينارجه وأدرنة عن حماية الدين المسيحى ، وعلاوة على هذا فإنها تتعهد بالسماح للمذهب الأرثوذكسى ، ضمن نطاق العدالة بأن يفيد من الامتيازات المعطاة للمذاهب المسيحية الأخرى فى معاهدات أو فى فرمانات خاصة .

وقبل القيصر نص المذكرة وأبدى استعداده للتوقيع محتفظا بحق التفسير ، ولكن الباب العالى رفضها فى ٢٠ أغسطس ١٨٥٣ ، وقدم مذكرة عثمانية رفضها الروس . وهكذا أخفق مؤتمر السفراء فى ڤينا ، وتدهورت الأوضاع وانتشر شبح الحرب ، وبدأت الدول إستعداداتها العسكرية . وفى ٢٠ سبتمبر أرسل الباب العالى إلى روسيا إنذارا بالانسحاب من ولايتى الدانوب فى مدة لا تزيد عن ١٥ يوما ، وفى ٣٠ سبتمبر طلب الباب العالى من انجلترا وفرنسا أن تأمرا الأسطولين الإنجليزى والفرنسى الراسيين عند الدردنيل بالتقدم إلى مياه الآستانة ، فأجابته الحكومتان إلى طلبه الانسحاب وعبر الأسطولان المضيق . ورفض الروس الانسحاب من ولايتى الدانوب ، ولما انتهت مهلة الانذار أعلن الباب العالى الحرب على روسيا فى ٤ أكتوبر ١٨٥٣ واضعا انجلترا وفرنسا أمام الأمر الواقع وتاركا لهما حرية الاختيار فى ضوء مصالحمها بين أن تنصراه وتدافعا عنه فيتم لهما القضاء على روسيا والتحرر من كابوسها ، أو أن يتركاه وحيدا فى الميدان يلتهمه الجيش الروسى لقمة سائغة فيسيطر على الشرق سيطرة كاملة .

قيام الحرب وتطوراتها :

لم يكن اذن بد من الحرب بعد أن هاجم عمر باشا قوات الروس فى ولايتى الدانوب ، وبدأت الحرب فعلا فى ٢٣ أكتوبر . وفى هذا الشهر نفسه ، كانت الوزارة الإنجليزية منقسمة على نفسها ، فلقد كان الخوف شديدا من جانب بعض الوزراء ، من دخول الحرب ، أو إحراج القيصر الروسى ، وكان على رأس هؤلاء الخائفين الوزير أبردين (Aberdeen) وعلى رأس المطالبين بالحرب بامستون (Palmerston) ، ورسل (Russel) ، وأخذ نفوذ ابردين يتضاءل بسرعة أمام نفوذ هذين الوزيرين . ولقد حاول استراتفورد دى ردكلف فى الآستانة محاولة أخيرة للمحافظة على السلام وذلك بناء على أوامر حكومته فلم يفلح ، وجاء الرفض من جانب العثمانيين ، فلم يكونوا مستعدين لقبول السلم بأى ثمن وخاصة بعد أن كسبت جيوشهم انتصارات على الجيوش الروسية فى أواخر شهر نوفمبر .

وكان القيصر الروسى نيقولا قد أعلن أنه لن يهاجم العثمانيين إلا إذا هاجموا قواته ، ولكن قوة بحرية روسية كبيرة قابلت قوة بحرية تركية مغيرة عند سينوب ودمرتها ، فأثارت هذه الكارثة عاصفة من السخط فى انجلترا ضد روسيا . ففى انجلترا أطلق على تلك الموقعة «مذبحة سينوب» Massacre of Sinope ، ورأى ستراتفورد دى ردكلف ضرورة دخول الأساطيل الإنجليزية والفرنسية البحر الاسود لوضع حد لاعتداءات وحركات الأسطول الروسى ، واستقال بامستون من الوزراة ، واضطرت انجلترا أن تعلن للقيصر الروسى بأنه إذا عبرت جيوشه الدانوب ستدخل انجلترا الحرب ضد روسيا . وأرسلت الحكومة الإنجليزية تعليمات واضحة الى إسطولها فى المياة التركية بحصار الأسطول الروسى . ورأى نابليون الثالث أن لا مناص من تطهير البحر الأسود من السفن الروسية الحربية ، وأن فرنسا مستعدة للقيام بهذه المهمة وحدها ، فخشيت الحكومة الإنجليزية أن تنفصل عن فرنسا ،

خطة حاسمة فى ٢٤ ديسمبر ١٨٥٣ عاد بامستون إلى الوزارة .

وحتى لا تقع كارثة الحرب ، أسرع بول ، رئيس وزراء النمسا ، إلى عقد مؤتمر فى ڤينا من سفراء الدول الكبرى ما عدا روسيا ، وقرروا فى ١٣ يناير ١٨٥٤ وضع مذكرة فى شكل بروتوكول كان لستراتفورد رد كلف اليد الطولى فى صياغتها ، تطلب انسحاب الجيوش الروسية من مواقعها ، وتعهّد الباب العالى لقاء هذا الانسحاب بما يلى :

١) تبقى المعاهدات السابقة بين روسيا والدولة العثمانية سارية المفعول إلى أن يتم بين الفريقين اتفاق جديد على أساسها .

٢) يمنح النصارى فى الإمبراطوورية العثمانية امتيازات جديدة ، ويصدر السلطان قانونا إصلاحيا فيما يتعلق بأوضاعهم .

٣) تجديد معاهدة ١٨٤١ .

وكلف المؤتمر الحكومة النمسوية تقديم هذه المذكرة إلى حكومتى روسيا والدولة العثمانية . وقبل أن تصل المذكرة إلى الدولتين كان القيصر ، ردا على دخول الاسطولين إلى البحر الأسود ، قد أمر بسحب سفيرية من لندن وباريس ، فردت حكومتا انجلترا وفرنسا على عمله بالمثل .

وفى ١٢ مارس ١٨٥٤ عقدت انجلترا وفرنسا معاهدة مع الباب العالى تعهدت فيها الحكومتان « بتقديم المساعدات العسكرية للباب العالى للمحافظة على استقلاله ووحدة بلاده ، ورد الجيوش الروسية التى اجتاحت بدون حق ممتلكاته البلقانية » . وتعهد السلطان من جهته « بأن لا يعقد أى صلح أو هدنه ، ولا يقوم بأى مفاوضة مباشرة أو غير مباشرة مع الجانب الروسى بدون علم الحكومتين وموافقتهما ، وعقب توقيع هذه المعاهدة أرسلت الدولتان إنذارا إلى روسيا بإجلاء جيوشها عن ولايتى الدانوب قبل ٣٠ ابريل ١٨٥٤ . وردت روسيا

برفض الإنذار ، فأعلنت انجلترا وفرنسا الحرب على روسيا فى ٢٧ مارس ١٨٥٤ ، وأتبعتا هذا الإعلان فى ١٠ ابريل بتوقيع معاهدة ثنائية بينهما تحدد شروط وأساليب التعاون العسكرى برا وبحرا لإرغام روسيا على الانسحاب من الأراضى العثمانية . وكان أهم ما فى هذه المعاهدة من الناحية السياسية المادة السادسة التى تعطى الدول الأوروبية الأخرى حق الإنضمام إليها ، وقد أريد بها ترك الباب مفتوحا أمام النمسا وبروسيا للانضمام إلى الحلفاء ، ولكن هاتين الدولتين قررتا الوقوف على الحياد وعقدتا فى ٢٠ إبريل معاهدة دفاع مشترك بينهما أكدتا فيها عزمهما على مقاومة كل جيش يقترب من الأراضى القريبة من حدودهما فى البلقان ، أو ينزل على السواحل المتاخمة لبلادهما .

واضطرت القيادة الإنجليزية ـ الفرنسية إلى تعديل بعض خططها ، فلم تنزل قواتها على السواحل البلقانية بل وجهت جيشا إلى شبه جزيرة غاليبولى لحماية الآستانة ، وأنزلت جيشا آخر فى بيريه ، ميناء أثينا ، لتجميد اليونان . وقابل القيصر نزول الحملتين العسكريتين فى غاليبولى وبيريه بهجوم شديد على خطوط العثمانيين ، فقطعت جيوشه نهر الدانوب وهزمت جيش عمر باشا فى معركة دامية فتحت أمامها طريق الآستانة . وفى ٢ يونيو أرسلت النمسا إلى روسيا مذكرة تحتج فيها على دخول الجيش الروسى إلى قلب البلقان وقطعه نهر الدانوب وتطالب « بسحب الجيش فورا إلى مواقعه السابقة وإلا اضطرت إلى إخراجه بالقوة» . وهنا قرر القيصر معالجة الأمر حتى يفوت على انجلترا وفرنسا فرصة انضمام النمسا إلى معاهدتهما الثنائية ، وصدرت الأوامر إلى قائد الجيش بوقف التقدم نحو الآستانة والعودة إلى ما وراء نهر بروث .

وفى ٨ أغسطس ١٨٥٤ وضعت انجلترا وفرنسا والنمسا بناء على اقتراح من نابليون الثالث مذكرة عرفت باسم « مذكرة الضمانات الأربع » خلاصتها أن السلام لا يمكن أن يعود إلى أوروبا إلا إذا توافرت له الشروط التالية :

١) وضع ضمان أوروبى لولايتى الدانوب محل حماية روسيا لهما .

٢) تقرير حرية الملاحة فى نهر الدانوب .

٣) إعادة النظر فى اتفاقية المضائق (١٣ يوليو ١٨٤١) لصالح توازن القوى فى أوروبا .

٤) ترك الروس ادعائهم حق حماية الرعايا المسيحيين للدولة العثمانية ، وبدلا من هذا تأخذ دول أوروبا وعدا من السلطان بتحسين حالة رعاياه المسيحيين.

وسلمت هذه المذكرة لجورتشاكوف ، سفير روسيا فى ڤينا ، ليرسلها إلى حكومته، وأعطى ١٥ يوما للموافقة عليها أو رفضها . ورد جورتشاكوف قائلا : «إذا كنت قد قبلت فيما مضى معاهدة للصلح فيها أكثر من تضحية فى سبيل السلام ، فأننى لن أقبل اليوم بأى شىء أجد فيه إنقاصا من كرامة حكومتى وشرف وطنى » . ونتيجة لهذا الموقف الحازم أنزل الحلفاء جيوشهم فى شبه جزيرة القرم فى ١٤ سبتمبر لمحاصرة سباستبول وتدميرها ، وإجبار القيصر على قبول الضمانات الأربع .

وبدأت المعارك عند سباستبول ، واستبسل الروس فى الدفاع عن معاقلهم ، وفى ٣٠ سبتمبر انتصر الفرنسيون على الروس فى موقعة ألما (Alma)، ولكنهم دفعوا ثمن النصر غاليا ، فقل عتادهم وزادهم وكثر عدد مرضاهم ، فطلبت قيادتهم نجدة سريعة من باريس ، فاتفقت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية على الاستعانة بالنمسا واقترحتا عليها الدخول فى الحرب إلى جانبهما لقاء اعترافهما لها بمركز ممتاز فى البلقان ، فقبلت النمسا وقررت إرسال فرقة من جيشها الى الجبهة والسماح للجيوش الفرنسية بعبور أراضيها إلى الحدود الروسية ، فعارضت بروسيا ، واحتجت لأن هذا التصرف مخالف لمعاهدة ٢٠ أبريل ١٨٥٤ الثنائية بينها وبين النمسا . وفى هذا الوقت كانت حكومة سردينيا ترقب تطورات الأزمة،

ورأى رئيس وزرائها كافور الفرصة سانحة لدخول بلده الصغير فى « التضامن الأوروبى » ، فيخطو الخطوة الأولى نحو طرد النمسا من لمبارديا والبندقية وتحقيق الوحدة الإيطالية . وأخبر انجلترا وفرنسا أن بلاده مستعدة للاشتراك معهما فى الحرب وإمداد جبهة القرم بما تحتاج إليه من رجال وعتاد . وعندما علمت النمسا بالمفاوضات الدائرة بين انجلترا وفرنسا وسردينيا اقترح بول على انجلترا وفرنسا فى ٢ ديسمبر عقد معاهدة على أساس « مذكرة الضمانات الأربع » ، تتعهد فيها حكومتة بعدم التفاوض منفردة مع الروس فى كل ما يخالف هذا الأساس . وأدرك القيصر أن النصر فى القرم لن يكون حليفة فى النهاية ، فقرر قبول « مذكرة الضمانات الأربع » والتفاوض مع الحلفاء على تحديد مفاهيم هذه الضمانات .

ازدادت معارك القرم عنفا وضراوة ، وعقدت انجلترا وفرنسا اتفاقا مع سردينيا فى ٢٦ يناير ١٨٥٥ أعلنت فيه الأخيرة انضمامها إلى المعاهدة الثنائية ، وتعهدت بإرسال ١٥,٠٠٠ جندى إلى ميادين القتال مقابل تعهد من فرنسا وانجلترا بحماية ممتلكاتها من أى أعتداء طوال مدة الحرب. وفى ١٥ مارس عقدت سردينيا مع الدول العثمانية محالفة مستقلة قوت مركزها فى البحر المتوسط. وكانت هذه التطورات قد أقلقت القيصر الروسى وتدهورت صحته وتوفى فى ٢ مارس ، وخلفه ابنه اسكندر الثانى الذى كان أكثر اهتماما بمصالح روسيا الحقيقية من اهتمامه بمكافحة الثورات، ففضل إنهاء الحرب بالطرق الدبلوماسية، وطلب من جورتشاكوف سفيره فى النمسا إستئناف المفاوضات على أساس قبول روسيا البندين الأول والثانى من « مذكرة الضمانات الأربع » . وفهم الحلفاء أن روسيا قد غلبت على أمرها ، فتشددوا فى موقفهم وأصروا على أن تكون المفاوضات حول تدويل البحر الأسود وتحديد القوة الروسية التى يجوز لها البقاء فيه وعلى سواحله ، وبالتالى تعديل معاهدة المضائق المعقودة عام ١٨٤١ ، ووضع

مندوبو انجلترا وفرنسا والنمسا مقترحاتهم فيما يتعلق بمعاهدة المضائق فى مذكرة قالوا فيها : « إن الغاية من تعديل معاهدة ١٣ يوليو ١٨٤١ هى ربط الوجود العثمانى بالتوازن الأوروبى ووضع حد لسيطرة روسيا على البحر الأسود . أما تفاصيل هذا التعديل فتحديدها متصل اتصالا وثيقا بأحداث الحرب ، ولهذا فليس من المستطاع أن توضع أسسها الآن ، ويكتفى أن يقرر مبدأها » . وقال جورتشاكوف أن روسيا لاتقبل من هذه المذكرة إلا ما جاء فيها عن « ربط وجود الإمبراطورية العثمانية بالتوازن الأوروبى » ، أما إنهاء سيطرة روسيا على بحر مغلق يكاد يكون بحيرة بالنسبة لها فهو أمر تعتبره معارضا لكل مفاهيم كرامتها الوطنية.

ولما تعقدت الأمور ، تدخلاًامبراطور النمسا وأفهم جورتشاكوف أن الدول الحليفة جادة فى إذلال روسيا فعليه أن ينقذ وطنه بأى وسيلة فى متناول يده . فوافق جورتشاكوف على البحث فى تعديل معاهدة ١٨٤١ والضمانات فى البحر الأسود ، وعقدت الدول العظمى مؤتمرا فى ڤينا استمر من مارس حتى مايو ١٨٥٥ ، ورفض الروس تحديد قوتهم البحرية فى البحر الأسود ، وأجل المؤتمر شهرا ثم عاد إلى الانعقاد فى ١٧ ابريل ، ووجد الحلفاء أن روسيا لن توافق على تفسيرهم ، وظهر أيضا أن النمسا ليست مستعدة للدخول فى حرب لفرض هذا التفسير على روسيا ، ولكنها ، أى النمسا ، وضعت مشروعا جديدا بأن يسمح لروسيا بأسطول كبير فى البحر الأسود ، وأن يسمح فى نفس الوقت لأساطيل الحلفاء بدخول ذلك البحر . وفى ٤ يونيو رفض الروس فى مؤتمر ڤينا مقترحات الحلفاء فى تحديد قوات روسيا البحرية فى البحر الأسود . ولذا انفرط عقد المؤتمر ، ولم تدخل النمسا الحرب انتصاراً لحلفائها .

فشلت الدبلوماسية إذن ، واضطرت انجلترا وفرنسا إلى العودة إلى الحرب، وهاجم الحلفاء سباستبول فسقطت فى ٨ ديسمبر ، وبذا انتصرت الدولتان فى حرب القرم ، ولكن الحلفاء كانوا فى حيرة كيف يهاجمون روسيا بعد ذلك ،

ولم يكونوا يدرون ماذا ستكون طلباتهم بعد كسب انتصارات أخرى . فكر الحلفاء فى مهاجمة قواعد روسيا الأخرى فى البحر الأسود والبحر البلطى ، وحرمان روسيا من شواطئها . وكان بامستون لا يرى بأسا من استمرار الحرب حتى تقهر روسيا تماما ، ولكن نابليون الثالث كان قد مل الحرب وأراد استصلاح روسيا . فكر نابليون فى مبدأ الأمر فى إثارة موضوع بولونيا ، ولكنه وجد أن إثارة هذا الموضوع سيضم بروسيا والنمسا ، إلى جانب روسيا ، ويعيد إحياء الحلف المقدس من جديد . وكان مورنى Morny ، أحد المغامرين المحيطين بنابليون ، يرى استصلاح روسيا وعقد حلف معها ، فحلف مع روسيا سيطلق يد فرنسا فى أوروبا . ولما علم بول رئيس وزراء النمسا بهذه المحاولة ، محاولة التفكير فى عقد حلف روسى فرنسى ، أسرع وقرر أن تفرض النقط الأربع كما فسرها الحلفاء على روسيا ، وقدم بذلك انذارا إلى روسيا ، وقرر اشتراك الدول الثلاث فى ضمان سلامة الدولة العثمانية . وقبل الإنجليز والفرنسيون ذلك الموقف ، وفسر بول النقطة الأولى فى صالح النمسا ، فتقتطع بسارابيا من روسيا ، وبذلك تبعد روسيا من مصب الدانوب . وفسرت النقطة الثالثة بحيادة البحر الأسود، فلقد اختلفت القوة البحرية الروسية فى البحر الأسود ، وقرر الحلفاء ايضا الا تكون للدولة العثمانية قوة بحرية فى البحر الأسود . وأرسل الإنذار النمسوى إلى روسيا فى ١٥ ديسمبر ، وحاول الروس المساومة فرفض بول فى ٥ يناير ١٨٥٦ ، وبين ملك بروسيا لقيصر الروسى أهمية التسليم . واقترح جورتشاكوف رفض الإنذار النمسوى ، ولكن نسلرود ، رئيس وزراء روسيا ، رأى عكس ذلك وضرورة قبول شروط النمسا . كانت النمسا تخشى من اتفاق روسيا وفرنسا ، أن يصبح الفرنسيون أحرار التصرف فى إيطاليا ، وكان هذا الدافع وراء الإنذار النمسوى الذى قدم لروسيا .

وقررت روسيا التسليم وأمضيت مقدمات الصلح فى أول فبراير عام ١٨٥٦ ،

وبذلك انتهت حرب القرم . والواقع أن روسيا لم تخسر كثيرا بقبول « مذكرة الضمانات الأربع » ، فلقد دمر أسطولها بالفعل ولم تعد لها قوة بحرية فى البحر الأسود حتى تعارض جديا فى حياده ، وقبل طلبها فى إنشاء سفن صغيرة للأعمال البوليسية فى شواطئها . وبذا قبلت النقطة التى رفضتها فينا ، أما مسألة الرعايا المسيحيين فهذه استدعت بعض المناقشة ، واتفق أخيرا على أن يصدر السلطان وعدا بالعمل على المساواة التامة بين رعاياه المسلمين والمسيحيين. وأصبحت الملاحة حرة فى نهر الدانوب ، ومنحت ولايتا الدانوب استقلالهما تحت سيادة (Suzerainty) السلطان ، وضم جزء من بسارابيا إليها . وعادت الحدود بين الدولة العثمانية وروسيا فى آسيا إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، وأصبحت الدولة العثمانية تتمتع بكل الحقوق فى ظل القانون الدولى ؛ كما اتفقت انجلترا وفرنسا والنمسا على أن أى اعتداء على تركيا سيكون معناه دخولها الحرب .

بينت حرب القرم ما عليه روسيا من وهن ، فلقد كانت الدول تظن أن روسيا أقوى بكثير من حقيقتها . كانت هذه الحرب غزوا من جانب غرب أوروبا لروسيا ، ولم يعد لروسيا بعد حرب القرم قيمة كبيرة فى مسائل أوروبا ، ولم تستعد مركزها فى أوروبا إلا فى عام ١٩٤٥ ، وتصرف فى مسائل أوروبا دول غرب أوروبا ووسطها .

معاهدة باريس ١٨٥٦ :

وفى ٢٥ فبراير ١٨٥٦ انعقد مؤتمر الصلح فى باريس ، وأمضيت معاهدة باريس فى ٣٠ مارس ١٨٥٦ ، ولكن ظل اجتماع المؤتمر إلى ١٦ أبريل ، فلقد تحول إلى اجتماع أوروبى ، وكان مؤتمر باريس أول مؤتمر أوروبى بعد مؤتمر فيرونا عام ١٨٢٢ ، فكل الاجتماعات الدولية السابقة له كانت لحل مشكلة معينة، وأما مؤتمر باريس فقد اجتمع لحل مشكلة الشرق الأدنى لا لحل

المشكلات الأوروبية العامة . وكانت معاهدة باريس أول معاهدة يوقعها السلطان لا يكون فيها أى انتقاص لممتلكاته أو أضعاف لقوته . لقد جعلت معاهدة باريس للدولة العثمانية مركزا أكثر امتيازا من ذى قبل ، وضمنت على الأقل نظريا انضمام الدول الأوروبية الغربية إلى جانبها ضد روسيا لحين من الدهر ، وجعل أمر استقلالها فى أمورها الداخلية جزءا من القانون الدولى والدبلوماسية الأوروبية . كما دمرت قوة روسيا الحربية عدوة الدولة العثمانية لمدة عشرين عاما . والغريب فى معاهدة باريس أن الدول الأوروبية نسيت أو تناست أوضاع الأماكن المقدسة فى فلسطين وحقوق الروم واللاتين ، واكتفت بالمادة السابعة منها بالمحافظة على وحدة الإمبراطورية العثمانية وقبولها عضوا معنويا فى التضامن الأوروبى . ولما قام عالى باشا ، الصدر الأعظم ورئيس الوفد العثمانى إلى المؤتمر ، يطالب بإلغاء الامتيازات الأجنبية فى الإمبراطورية العثمانية لأنها أصبحت باعتراف المعاهدة الدولية عضوا فى التضامن الأوروبى ، لأن هذه الامتيازات تعتبر خروجا على القانون الدولى العام ، والسبب الأول فى تطاحن الدول فى الشرق وعنصرا من أهم عناصر الضعف والانحلال فى الدولة ، قيل له أن معاهدات الامتيازات يجب أن تبقى لأن الدولة العثمانية لم تقم بعد بتنفيذ إصلاحاتها ومنح المساواة الفعلية بين جميع رعاياها .

ولم تسجل معاهدة باريس انتصارا سياسيا لدولة على أخرى ، ولم تضع حلولاً جذرية لأهم المشكلات الدولية . وسبب هذا أن الحرب لم تبدل شيئا من أوضاع الدول الكبرى ، فظلت مصالحها وأهدافها متضاربة ، وانتهى مع الحرب تعاونها وتفاهمها ، وبقيت أحكام معاهدة باريس قائمة على علاقاتها ودستورا للعلاقات الدولية حتى عام ١٨٧٨ . وقد نصت معاهدة باريس على بعض النقاط التالية :

١) احترام استقلال الدولة العثمانية وعدم المساس بممتلكاتها .

٢) إعلان حيدة البحر الأسود ، فلم يعد لروسيا قوة بحرية فى البحر الأسود تجعلها تعارض بشكل جدى فى موضوع الحياد . وبتسليم الروسيا بهذا المبدأ لم تعد تهتم كثيرا بالشؤون الأوروبية ، وذلك لمدة خمسة عشر عاما ، ويمكن القول بأنها قد أهملتها إهمالا يكاد يكون تاما ، وذلك لشعورها بالمرارة من موقف الدولتين الكبيرتين انجلترا وفرنسا منها . فالبحر الأسود بصفة خاصة ، والمسألة الشرقية بصفة عامة ، هى حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الروسية منذ القرن الثامن عشر ، فتحطيم المشروعات الروسية فى هذه المنطقة قد دفع الروسيا إلى الاهتمام بالشون الأوروبية ، وترتب على ذلك توسع الروسيا فى أواسط آسيا وتضخم حجم الإمبراطورية الروسية فى ذلك الوقت .

٣) تعهد الدولة العثمانية بتحسين أحوال رعاياها المسيحيين فى البلقان على ألا تتدخل أية دولة خارجية فى شؤونها الداخلية . ولكن يبدو أن السلطان العثمانى لم يف بهذا التعهد ، وظلت أحوال الرعايا المسيحيين موضع شكوى بصفة مستمرة .

٤) الاعتراف بحرية الملاحة فى نهر الدانوب ، وكان هذا نجاحا للنمسا ، فاستطاعت إبعاد الخطر الروسى عن مصب نهر الدانوب ، ولكنها فى نفس الوقت خسرت صداقة الروسيا إلى الأبد .

٥) الاعتراف بحق الدولة العثمانية فى إغلاق مضيقى البوسفور والدردنيل فى وجه السفن الحربية لسائر الدول . وهذا البند جزء متمم لحياد البحر الأسود ، ولمبدأ احترام سيادة الدولة العثمانية واستقلالها .

٦) تعديل الحدود بين روسيا والدولة العثمانية .

٧) فى حالة حدوث خلاف بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول ، يجب قبول مبدأ التحكيم لفض الخلاف قبل أن يستفحل خطره ويؤدى إلى نشوب حرب أوروبية .

الفصل السادس

الوحدة الإيطالية

(Unification of Italy)

- عوامل قيام الوحدة الإيطالية
- صعوبات ظهور القومية الإيطالية
- الثورات فى إيطاليا وظهور ماتزينى
- حركة البعث أو الإحياء
- ثورة ١٨٤٨
- إنجاز الوحدة الإيطالية

يعتبر قيام الوحدة الإيطالية من أهم أحداث أوروبا فى القرن التاسع عشر . فمنذ أن تداعت الامبراطورية الرومانية فى الغرب الأوروبى قامت التجزئة الإقطاعية فى شبه الجزيرة ، وأخذ التنافس بين المدن والأسر ذات النفوذ والسيادة فيها . وفى العصور الحديثة ظهر التناقض جليا بين أشراق الحضارة فى ايطاليا وبين ضعف السلطة السياسية والركود الاقتصادى ، وأدى هذا الوضع إلى السيطرة الأجنبية من أسبانية ونمسوية . حتى إن العناصر الموحدة فى إيطاليا كالكاثوليكية الرومانية ، والتراث الثقافى الرومانى طغت عليهما قوى داخلية فرقت شبه الجزيرة . ومع هذا فقد عاشت ايطاليا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر عهدا سعيدا يعتبر بحق من أسعد وأهدأ عهودها التاريخية .

لقد كان السلام يخيم عليها منذ معاهدة اكس ـ لا شابل (١٧٤٨) إذ قسمت إيطاليا آنذاك إلى عشر دول مختلفة النوع ، لا يوجد بينها أى رابطة سياسية ، ولكن هذه الدول وإن كانت تختلف فى نظامها السياسى ، إلا أنها كانت تتفق فى المفاهيم . لقد كانت كلها خاضعة للنظام الاستبدادى الذى يعتمد من الوجهة الاجتماعية على نظام الطبقات ، ومن الناحية الفكرية على الإئتلاف الفكرى الذى يحافظ عليه عن طريق الكنيسة والمدارس والجامعات والاكاديميات ، وعند الضرورة عن طريق السياسة . ولقد أوجد هذا الوضع فى مختلف الدول الإيطالية الهدوء والنظام . وبدا أن عهد الفوضى التى عرفتها إيطاليا، كما فى عصر النهضة مثلا ، قد مضت وانقضت لأن كل ما فيها سائر ضمن النظام السائد .

عوامل قيام الوحدة الإيطالية :

وعموماً لم يكن من الصعب تحقيق الوحدة الوطنية فى إيطاليا لأنها لم تكن « مصطلحا جغرافيا » ، وهو التعبير الذى وصف به مترنيخ (Metternich) هذه البلاد ، إلا من الناحيتين السياسية والتاريخية ، وفيما عدا ذلك كانت هنالك

قومية إيطالية محددة المعالم تضافرت على إنشائها العوامل الآتية :

١) أن شبه الجزيرة الإيطالية ذات حدود جغرافية معينة .

٢) لم تكن شبه الجزيرة الإيطالية تتألف من عناصر غريبة أو أجنبية عن الإيطالية، حقيقه وجدت اختلافات (إقليمية) محلية ، ولكنها لم تكن اختلافات عنصرية ناجمة عن اختلاف فى الجنس والعنصر، فهناك قطعا (جنس) إيطالى بمعنى أن التقاليد الجغرافية ، من جانب ، والحركات التاريخية والاقتصادية من جانب آخر ، فقد أوجدت جماعة متجانسة تشترك فى العقيدة واللغة ، وانعدم من إيطاليا وجود أدب اقليمى ينبىء بأن هناك اختلافات روحية .

٣) كان يربط أهل البلاد جميعهم شعور الزهو والافتخار بتراثهم المتخلف من أمجادهم الغابرة على أيام الإمبراطورية الرومانية فى العصور القديمة ، والبابوية العتيدة خلال العصور الوسطى . ولقد كانت هذه الأمجاد السابقة الموضوع المفضل لدى دعاة القومية والوحدة الوطنية طوال القرن التاسع عشر ، يستثيرون به حمية مواطنيهم وليدفعوهم نحو العمل .

وكان ينقص هذه العوامل العزيمة الصادقة ، والإرادة القوية ، التى تعمل على نقل هذه القومية والذاتية الإيطالية ، من عالم الفكر والروح إلى عالم الواقع وميدان السياسة .

وفى عام ١٨٣٠ فقط بدأت تشاهد فى إيطاليا حركة تهدف إلى تحقيق الوحدة القومية ، وقبل ذلك كانت عوامل التفكك تتغلب على عوامل الترابط والاندماج بسبب الأحوال الاجتماعية والسياسية السائدة فى شبه الجزيرة . لقد أدت تسوية ڤينا عام ١٨١٥ إلى تقسيم إيطاليا ، فقامت سبع دول من حجوم جعلت لها قدرا من الأهمية ، من ذلك مملكة الصقليتين وعدد سكانها سبعة

ملايين ونصف مليون نسمة ، ثم مملكة بيد مونت ـ سردينيا ، وعدد سكانها أربعة ملايين ، ثم مملكة لمبارديا ـ ڤينيسيا وعدد سكانها أربعة ملايين وربع مليون نسمة ، ثم الولايات البابوية من مليونين ونصف ؛ وفيما عدا ذلك ، فإن الدوقيات الثلاث بارما ، ومودينا ، وتسكانيا ، كانت أقل فى حجومها كثيرا . وقام النظام السياسى الذى أرسيت قواعده فى مؤتمر ڤينا على حقيقة واحدة هى إخضاع الحكومات التى أنشئت فى إيطاليا لسلطان النمسا ، سواء اكانت ، هذه تحكم أجزائه من ايطاليا حكما مباشرا ، كما كان الحال فى لمبارديا ـ فينيسيا ، أم أنه كان لها نفوذ وسلطان غير مباشر على سائر الدول والأمارات الإيطالية .

ولا شك فى أن العمل بمبدأ إرجاع أصحاب الحقوق الشرعية إلى عروشهم فى إيطاليا ، قد أيد سلطان النمسا وسيطرتها عندما رجعت الأسرات الحاكمة القديمة ـ قبل عهد الثورة ونابليون ـ مصممة على استئناف سيرة الحكم كما كان أيام النظام القديم . فتناسى الحكام العائدون قوة المبادىء التى نادت بها الثورة الفرنسية ثم تغلغلت فى ايطاليا فى عهد الامبراطورية النابليونية ، وبحيث صار أهل شبه الجزيرة الإيطالية ، والمفكرون والقادة خصوصاً ، من الطبقة البورجوازية ، ومن فريق المتنورين من النبلاء كذلك ، لا ينظرون إلى المبادىء التالية كأنها مجرد أوهام : المساواة أمام القانون ، حرية الضمير والعبادة ، حرية القول والرأى ، حرية النشر ، حق المواطنين فى الالتحاق بالوظائف العامة دون تفرقه أو تمييز ، وقبل كل شيء حق المواطنين فى تأسيس الحكومة الوطنية . وحكمت النمسا فى إيطاليا حكما رجعيا مستبدا باعتبار أن هذا النوع من الحكومة ضرورى لاستمرار سيطرتها ولدعم نفوذها فى إيطاليا .

ولكن بعد عام ١٨١٥ ، وبعد عهد الثورة الفرنسية ونابليون ، لم يعد متيسرا فى إيطاليا إغفال إرادة الشعوب أو إهانه الشعور القومى ، بل إن الاستهانة بمطلب الإيطاليين ، وبقوميتهم سرعان ما حرك الثورات فى إيطاليا ، فلم تمض

ثلاثون سنة على المعاهدات التى أبرمت والتسويات التى حصلت فى ڤينا ، حتى كانت قد بدأت فى إيطاليا حركة إصلاح كانت متعارضة تماما مع المبادىء التى قامت عليها هذه المعاهدات ذاتها والتسويات التى تمت فى ڤينا ، ولقد كانت هذه الحركة الإصلاحية موجهة فى صميمها نحو غاية واحدة : التحرير من السيطرة النمسوية ، وهى الحركة التى أفضت الى الثورات التى قامت فى عامى ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ، وكانت هجوما عنيفا على النمسا ، الدولة التى كان السياسيون فى مؤتمر ڤينا قد أرادوا أن يمكنوها من فرض سلطانها فرضا على شبه الجزيرة الإيطالية .

صعوبات ظهور القومية الإيطالية :

تتمثل الصعوبات التى واجهت قيام الحركة القومية فى إيطاليا فيما يلى :

١) السيطرة النمسوية والاساليب التى اتبعتها النمسا فى الحكم فى إيطاليا ، فقد صمم مترنيخ على أن يسود الحكم المطلق والمستبد فى إيطاليا بدعوى أن أية تنازلات من جانب النمسا لإرضاء الأحرار ، سوف تؤدى حتما الى توحيد إيطاليا فى دولة ذات نظام جمهورى .

٢) لم تكن هناك حياة اقتصادية مشتركة ، فكان بكل جهة سوقها الخاص بها ، منعزلا عن الأسواق الأخرى ، ويفصل كل إقليم عن الآخر حاجز من الضرائب الجمركية المفروضة لحماية المصالح المحلية ، أو التى كان الغرض منها كذلك منع دخول منتجات الأقاليم الأخرى إطلاقا . ولم تكن فى إيطاليا عملة مشتركة ، أو موازين ومقاييس واحدة معمول بها فى كل الدويلات والإمارات . وانعدم بسبب ذلك كله وجود الصناعات اللهم إلا إذا استثنيت بعض صناعات نسج الحرير فى لمبارديا وبيد مونت ، ولم يكن لدى إيطاليا ما تصدره إلى الخارج سوى الحرير الخام من الشمال ، وزيت الزيتون من جنوة ولوقا ونابولى ، والكبريت من صقلية .

٣) كان للحياة الاجتماعية أثر فى التفكك والعزلة الإقليمية فى إيطاليا ، كان حوالى ٦٠٪ على الأقل من الطليان يعملون فى الزراعة ، ويعيشون فى تأخر ملحوظ فلم يتبعوا نظاما زراعيا مدروسا . ولم تزد نسبة العمال الصناعيين على ١٥٪ من عدد السكان فى إيطاليا ، وكانت لا تزال الصناعة إما حرفية أو مهنية فى المصانع والورش ، وإما منزلية . ولقد انعدم بينهم أى شعور طبقى، ولذلك تعذر كسبهم الى جانب النشاط السياسى إلا بعد عام ١٨٣٠، وذلك على يد جمعية ايطاليا الفتاة. ولم تسترع الأحوال التى عاش فيها هؤلاء (العمال والفلاحين) انتباه الطبقات الأخرى إلى إدراك أن هناك مشكلة اجتماعية تتطلب معالجة وحلا .

وإلى جانب تلك الكتلة الشعبية الكبيرة ، ضم المجتمع الإيطالى كتلة ضخمة من القساوسة ورجال الدين بلغ عددهم ١٥٠٫٠٠٠ ، وتمتعوا بنفوذ عظيم على الأهالى . وتمتع الإكليروس فى إيطاليا بكل الامتيازات ، ولم يكن بإيطاليا إرستقراطية عقارية تستطيع الهيمنة على سواد الشعب وتوجيهه . على أن أهم الطبقات إطلاقا التى تألف منها المجتمع الإيطالى ، والتى كانت بمثابة القوى الاحتياطية التى اعتمدت عليها إيطاليا فى تحقيق وحدتها القومية والوطنية وتأييد المبادىء الحرة كانت الطبقة المتوسطة (البورجوازية) . وهكذا لم يكن المجتمع الإيطالى يضم إليه القوى التى تجعل منه مجتمعا واحدا ذا أغراض مشتركة واحدة، ولكن هذا المجتمع ، كما سبق الإشارة ، كان يحتوى على عناصر وقوى متفرقة مستمدة من الأحوال السائدة فى مختلف جهات شبه الجزيرة الإيطالية ، وهى أحوال الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتشابهة . ولقد كان من الطبيعى أن تستأثر الاعتبارات المحلية باهتمام الأهلين فى مجتمع مثل الذى شهدناه ، كان موزعا فى جماعات منعزلة عن بعضها بعضا ولم يكن يهتم بما يمكن تسميته بالمسائل العامة ، والتى كان من المتعذر تولد الشعور بها ، أى بأن هناك اعتبارات «عامة» تربطها تيارات عامة .

كانت المسألة الرئيسية التى شغلت الإيطاليين فى عهد الحكومات الرجعية بعد عام ١٨١٥ ، هو النضال ضد المساوىء والاستبداد . ومما تجدر ملاحظته أنه كان نضالا محليا ، فلم يكن هناك نضال فى مجهود عام مشترك ، ومن أجل إنقاذ إيطاليا من هذه الكوارث التى حلت بها بسبب النظام القائم ، بل كان الغرض من هذا النضال ، إزالة المظالم المحلية التى ناء تحت أعبائها الأهلون فى كل إقليم . كما أن هذا النضال المحلى حدث متفرقا ، أى فى كل بلد أو جهة منعزلا عنه فى البلدان والأقاليم الأخرى ، ولم يكن مستطاعا القيام بهذا النضال بواسطة الجمعيات السرية ، لأنه كان ممنوعا اللجوء لغير ذلك من وسائل . وتعذر اتصال هذه الجمعيات السرية بعضها ببعض ، فكان ذلك من أسباب بقاء النضال محليا . ولا جدال فى أن تغلغل روح الحزبية بين الايطاليين ، كان من أهم الاسباب التى ساعدت على انتشار الجمعيات السرية .

الثورات فى إيطاليا وظهور ماتزينى :

أخذت الجمعيات السرية تنتشر فى إيطاليا عندما بدأت تنهار السيطرة النابليونية فى شبه الجزيرة فتألفت قبل سقوط نابليون جمعية راجى Raggi فى بولونا ، وجمعية شينترى Centri فى مانتوا Mantua وجمعية الكاربوناى فى نابولى . وزاولت هذه الجمعيات نشاطها سرا ، وكان لكل واحدة من هذه الجمعيات أمانيها وغاياتها الخاصة بها ، ولكنها كانت متفقة على شىء واحد هو مقاومة السلطات الحكومية التى أقامها الفرنسيون فى شبه الجزيرة ، ثم ما لبثت هذه الجمعيات أن تكاثرت بعد تسوية عام ١٨١٥ . وعلى أية حال كانت أهم هذه الجمعيات وأوسعها انتشارا جمعية الكاربوناى فى مملكة نابولى ، ويبدو أنها تأسست حوالى عام ١٨٠٧ فى جبال هذه البلاد ، وتألفت من المشتغلين بحرق الخشب لانتاج الفحم فى غابات كلابريا ، وكان الغرض من تشكيلها طرد الفرنسيين من البلاد . وبعد انتهاء السيطرة الفرنسية فى إيطاليا أصبح هدف

الكاربوناى طرد النمسويين من شبه الجزيرة ، والعمل من أجل توحيد ايطاليا وتأسيس الحكومة الدستورية فيها .

وفى عام ١٨٢٠ قامت ثورة فى نابولى أرغمت فرديناند على تأدية يمين الولاء لدستور ديمقراطى ، وتلتها ثورة فى بيدمونت (١٨٢١) شارك فيها بمشاعره ولى العهد (الذى سيعرف فيما بعد باسم شارل البرت) ولم تلبث أن أخمدت على الفور تقريبا ، وأن هى إلا فترة وجيزة حتى تمكن جيش نمسوى من الإجهاز على دستور نابولى ، فساد القمع الوحشى شتى أنحاء ايطاليا . ومما تجدر ملاحظته أن العنصر العسكرى هو الذى قامت على أكتافه الثورات فى ١٨٢٠ و ١٨٢١ . ولم يكن الثوار يتمتعون بأى تربية سياسية ، وانعدم لذلك وجود أى برنامج لهم . ولا جدال فى أن هذه الثورات لم تكن تستهدف أغراضا وطنية أو قومية لأن مبعثها لم يكن العمل على طرد النمسا من إيطاليا أو تحقيق الوحدة الوطنية . كما افتقرت كل هذه الثورات إلى التنظيم والتنسيق فكان من السهل اخمادها . ولقد كانت تدابير القمع التى اتخذتها الحكومات فى غاية الشدة ، فعمدت الحكومات إلى تطهير الجيش ودواوين الحكومة من العناصر المشتبه فى ولائها للنظام الرجعى القائم . ومن ناحية أخرى إستطاع أكثر قادة الثورة ، سواء فى نابولى أو فى بيد مونت ، الهرب إلى الخارج ليتألف منهم الرعيل الأول من المهاجرين الإيطاليين فى سويسرا وفى انجلترا ، وبعد حين فى فرنسا كذلك .

أما الثورات التى قامت فى إيطاليا فى غضون ، ١٨٢٠ و ١٨٣١ فكانت إحدى نتائج الثورة التى قامت فى فرنسا فى يوليو ١٨٣٠ . فقد حدث بعد فشل الثورات الأولى فى ١٨٢٠ ـ ١٨٢١ ، أن صارت الحكومات تتعقب الجمعيات الثورية ، وقوى سلطان النمسا فى إيطاليا ، مما جعل شعور البغض والكراهية ضد النمسا يسود كل إيطاليا ، وهو الشعور الذى كانت قد ظلت تشعر به إيطاليا

الشمالية وحدها . وانتقلت الحركات الثورية من الجنوب (نابولى) أو من بيدمونت ، مسرح الحوادث فى عامى ١٨٢٠ ـ ١٨٢١ ، إلى إقليم رومانا ـ القسم الشمالى من الولايات البابوية ـ والسبب فى ذلك أن البابا بيوس السابع ووزيره كانا يتبعان سياسة هدوء وسلام فى هذه الأصقاع ، لم تلبث أن حلت محلها لوفاة البابا ووزيره فى ١٨٢٣ ـ ١٨٢٤ سياسة قائمة على الرجعية والحكم الاستبدادى الشديد على أيدى البابا التالى ليو الثانى عشر (١٨٢٤ ـ ١٨٢٩) ووزيره الكاردينال ريڤارولا Rivarola . فقد تعقب البابا ووزيره الكاربونارى ، وألقيا بالكثيرين فى السجون، وطلب من كل فرد التبليغ عن أعضاء الجمعيات السرية، فإذا قصر أحد الناس فى ذلك كان الليمان عقوبته .

وعلى ذلك فأنه سرعان ما صارت رومانا وبارما ومودينا مراكز للحركة الثورية الجديدة . وفى هذه المرة اتخذت الحركة طابعا مختلفا عن طابعها السابق فى ١٨٢٠ ـ ١٨٢١ ، فقد صارت تضم إليها عناصر من الطبقة المتوسطة (البورجوازية) أكثر من العناصر العسكرية . وثمة فارق آخر هو أن الثورة فى هذه المرة كانت تعتمد على عامل «خارجى» ، هو قيام ثورة يوليو فى باريس وإعلان حكومة باريس تمسكها بمبدأ عدم التدخل . ولكن النمسا سيرت جيوشها إلى بارما ومودينا ، وأوقعت الهزيمة بالأحرار والحكومة المؤقتة فى كل منهما فى ٢٥ فبراير و ٦ مارس ١٨٣١ على التوالى ، وأرجع النمسويون حكومة البابا فى الولايات البابوية .

والجديد فى ثورة ١٨٣٠ / ١٨٣١ الذى يميزها عن الثورات السابقة ، كانت العناصر التى تألفت منها هذه الحركة . فقد كان هناك إلى جانب المشتغلين بالقانون فئات من التجار : الأمر الذى يدل على زيادة انتشار المبادىء الحرة ، وتغلغلها فى أوساط جديدة فى المجتمع . وزيادة على ذلك فإن هذه الثورة فى عامى ١٨٣٠ / ١٨٣١ كانت على ما يبدو متحررة من المصالح الذاتية

والأغراض أو الأطماع الشخصية أكثر من الثورة السابقة فى عامى ١٨٢٠ / ١٨٢١ . فلم تكن العناصر العسكرية الدعامة التى قامت عليها الحركة ، ولم يكن تحقيق النفع الشخصى الغرض الذى أرادت تحقيقه . ومع ذلك فيجب القول أن هذه الثورات فى ١٨٣٠ / ١٨٣١ ، ومثلها فى ذلك مثل الثورات السابقة فى ١٨٢٠ / ١٨٢١ ، لم يفكر أصحابها إطلاقا فى التوجه بالدعوى إلى صفوف الشعب للاشتراك فى الحركة ، بل على العكس من ذلك أزعجت هذه الثورات أهل القرى والمدن الصغيرة الذين شعروا بالخزى والعار من حركة أعلنت سقوط السلطة البابوية ، ودلت هذه الحقيقة ذاتها على أنهم كانوا معادين للثورة ـ وبالرغم من النداءات المتكررة التى صدرت عن القائمين بالثورة فقد ظلت بقية إيطاليا دون حراك ، فلم يسهم أحد فى الثورة المشتعلة فى اقليم رومانا .

وواقع الحال أن فشل الثورات التى حدثت فى سنوات ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ثم ١٨٣٠ و ١٨٣١ لم يكن معناه القضاء على الحركة الثورية وإنهاؤها ، بل بقيت هذه الحركة ولم يقض عليها . ولكن بدأت الحركة الثورية تتحول من المحلية الى الاقليمية إلى الوطنية الإيطالية ـ أى التى تشمل كل إيطاليا . وكان من أسباب تحول الحركة الثورية ذلك الهوان الذى شعر به الطليان من جراء اخفاق جمعية الكاربونارى ، وكان طبيعيا أن يجعلهم الفشل الذى أصاب الكاربونارى ، والهوان الذى شعر به الإيطاليون ، يتحولون إلى الحياة الذهنية والفكرية ليجدوا فى هذا الحقل النظرى منفذا لنشاطهم . وتحت هذين المؤثرين : خيبة العمل الثورى ، والتأثير التربوى للحركة الرومانسية فى الأدب ، شعر الإيطاليون بضرورة العمل من أجل تطهير الحركة الثورية وإعطائها معنى روحيا يسمو بها عن مستواها النفعى والإقليمى المحدود، وقد جسد ما تزينى هذه الحركة الجديدة.

ولد چوزيبى ماتزينى Mazzini فى چنوة عام ١٨٠٥ من أسرة بورجوازية كبرى ، كان أبوه طبيبا مشهورا وأمه امرأة عظيمة بقوتها ومفهومها الصارم

للدين. تربى ماتزينى فى جامعة جنوة حيث درس الحقوق، وعندما حصل على الدكتوراة وقف نفسه لموهبته واستعداده السياسى ، فقد نشأ وتربى وتثقف فى بيئة مثالية وفكرية . لقد بدأ حياته الأدبية عام ١٨٢٨ بكتابة سلسلة من المقالات التى نشرتها صحيفة تجارية كانت تصدر فى جنوى (دليل جنوة) . وفى غليان الافكار الذى تلا ثورة ١٨٣٠ فى إيطاليا أصبح ماتزينى مشبوها ، فقد قبض عليه وسجن ستة أشهر فى سافونا ، وحكم عليه بمغادرة جنوة ، ثم فر الى كورسيكا ومنها إلى مرسيليا حيث أقام هناك . وكان أثناء سجنه فى سافونا قد استطاع تحديد العناصر التى تألفت منها عقيدته السياسية . ولما كان ماتزينى قد وصل إلى مرسيليا فى اللحظة تقريبا التى اعتلى فيها شارل ألبرت عرش بيد مونت فى ٢٧ أبريل ١٨٣١ ، فقد بادر ماتزينى بإرسال كتاب باسم « الإيطاليين » يذكر فيه الملك الجديد أنه وهو ولى للعهد كان مقتنعا بفكرة تحرير إيطاليا ويهيب به أن يصغى لصوت إيطاليا الذى لا ينتظر غير كلمة واحدة ، ولكن ماتزينى لم يظفر برد على رسالته إلى شارل ألبرت ، بل كان من أثر هذه الرسالة أن صدر الأمر بإلقاء القبض عليه اذا هو حاول العودة إلى إيطاليا ، فكان ذلك انفصام كل علاقة بين ملكيه بيد مونت وماتزينى .

وأسس ماتزينى فى مارسيليا جمعية وجريدة باسم « إيطاليا الفتاة » فى عام ١٨٣٢ ، وكانت هذه الجمعية لا تضم سوى رجال سنهم دون الأربعين عاما . وتألف أعضاؤها من رجال القانون والأطباء والأساتذة من أهل الطبقة المتوسطة بصفة عامة ، والذين كان من بينهم جوزيبى غاريبالدى (Garibaldi) ، أحد ضباط البحرية التجارية . وكانت إيطاليا الفتاة جمعية سرية ترمى إلى العمل الثورى ، وتهدف فى الوقت نفسه إلى « تربية » الشعب وتلقينه المبادىء الحرة والوطنية . وعلى ذلك لم تمض سنة واحدة على تأسيسها حتى كانت قد بدأت حياتها ١٨٣٣ بالنزول إلى ميدان العمل وتدبير المؤامرات فى إيطاليا استعداد

للثورة. ولقد أثر ما تزينى على الناس بكتاباته وجاذبيته وجماله وتعصبه المثالى ، كان بعيدا عن المنفعة ، يعيش عيشة خشنة ، وكل من لازمة أو عاشره كان يشعر بأن فيه سحرا فاتنا ، فقد كان عظيم التأثير بفصاحته ومراسلاته الأولية الجسيمة . وعمَّ تأثيره حتى أصبح زعيم الحركة الثورية فى إيطاليا والمحرك الأساسى للحركة الثورية الدولية بما أعطاها من برنامج ومذاهب .

لقد نظر ما تزينى إلى الشعب الأسبانى الذى ثار على نابليون ، ونجح فى طرد الأجنبى ، واستخلص من ذلك نتيجة وهى إن المتطوعين ، الذين يحركهم الإيمان أعلى من الجيوش المنظمة ، وأن الجيوش النظامية تمنى بالإخفاق أمام الحركة الشعبية . ولكن لإثارة الجماهير يجب أن يقدم لها مثل أعلى ، وهذا المثل الأعلى هو الأمة . لقد كان ماتزينى أول من أعطى للحركة الثورية الإيطالية برنامجا قوميا ، فحتى ذلك الحين كانت الحركة الثورية حركة محلية ، ولكنها بما تزينى أصبحت قومية . ومفهومه عن القومية مفهوم طاهر نقى ، سام متصاعد إلى عناصر روحانية تماما . ويقصد بالأمة عموم المواطنين الناطقين بلغة واحدة ، والمشتركين بالمساواة فى الحقوق المدنية والسياسية فى نية مشتركة وهى إيقاظ القوى الاجتماعية وتحسينها بالتدريج . وهو يعرِّف القومية أيضا بهذا الشكل : «القومية فكرة مشتركة ، مبدأ مشترك ، هدف مشترك . الأمة هى تجمع كل الناس الذين تجمعهم اللغة ، أو بعض الظروف الجغرافية ، أو الدور الذى فرضه التاريخ عليهم ، ويعترفون بمبدأ واحد ، ويسيرون تحت تأثير حق واحد لكسب هدف معين واحد . إن النشاط المنسجم ، وأعمال جميع القوى الفردية التى يحتويها التجمع نحو هذا الهدف الوحيد ، تؤلف الحياة القومية » . وواضح أن هذه العبارات التى عرف بها ماتزينى القومية ، إنما كانت تفسر معنى وفكرة يقظة الشعور القومى ، وبداية ظهور المبدأ القومى . وعلاوة على ذلك ، فقد أرتقى ماتزينى بفكرة القومية بدرجة تجاوز بها المعنى ليسمو بها إلى المعنى الإنسانى

فيقول : « القومية هى القسط الذى صنعه الله للشعب فى عمل الإنسانية ، هى رسالته ، هى العمل الذى يجب أداؤه على الأرض لتتحقق فكرة الله على هذه الأرض ، هى الأثر الذى يخوله طبعه ويعيد له مكانته بين الشعوب ، أخوته » .

كان من المنتظر أن يتجنب ماتزينى السير فى الطريق الذى سارت عليه الكاربونارى من قبل ، ولكن ماتزينى لم يلبث أن سلك نفس الطريق . فلم يمض عام واحد من تشكيل « إيطاليا الفتاة » حتى شرعت هذه الجمعية فى عام ١٨٣٣ تهيء لتحريك الثورة فى مودينا ، وفى مملكة سردينيا (بيدمونت) ، ولكن سرعان ما اكتشفت المؤامرة ، وألقى القبض على عديدين ، ونفذ حكم الإعدام فى طائفة منهم . وقد صدر الحكم بإعدام ماتزينى لرفضة الحضور أمام المحكمة . وفى عام ١٨٣٧ انتهز ماتزينى انتشار وباء الكوليرا فى صقلية وحصول المجاعة فى شمال شرقى نابولى لتحريك الاضطرابات فى المملكة ؛ فاتخذ الملك فرديناند الثانى (١٨٣٠ - ١٨٥٩) من هذه الاضطرابات ذريعة لإلغاء ما كان متبقيا من حقوق وحريات لأهل صقلية . وعلى العموم أثارت هذه المحاولات الفاشلة خيبة الأمل حتى أن ماتزينى لم يلبث أن اعترف أن هذه الحركات العسكرية المنعزلة عن بعضها بعضا إنما هى جهود عديمة الفائدة ، وأن من الواجب الانتظار حتى يتم امتزاج أكبر بين مختلف الجماعات فى كل الأقاليم الإيطالية ، لمحاولة القيام حينئذ بحركة واسعة وعظيمة . وعلى العموم دبرت ثورات متعددة فى شمال إيطاليا وجنوبها ، ومؤامرات كثيرة ، ولكنها باءت بالفشل . بيد أن الفائدة الوحيدة لكل هذه المؤامرات الماتزينية هى إطالة قائمة شهداء الحرية الإيطالية . وذكرى هؤلاء الشهداء غذت ووسعت الإيمان بالوطن .

حركة البعث أو الإحياء :

ومنذ عام ١٨٤٠ طرأ تعديل على الأفكار وأسلوب العمل فى إيطاليا ، وجرى هذا التعديل بمحاذاة الحركة الثورية الماتزينية ، ثم اتخذ الشكل الذى

صارت تعرف به الحركة القومية بعد ذلك، وهو البعث أو الإحياء(Risorgimen-to) لقد تحولت ظروف الحياة الاجتماعية ، ولكن هذا التحول لم يكن فى كل الميادين تاما وعاما فى إيطاليا كلها ، بيد أنه يمكن القول إجمالا ، بأن إيطاليا التى ظلت حتى الآن متخلفة ، أخذت تتجدد . ولوحظ التقدم المادى وخاصة فى الحياة الزراعية التى ظلت أساس الحياة الإيطالية : لقد تحسنت الطرق الزراعية ، وأفادت ايطاليا الشمالية من النظام الإدارى الفرنسى والنمسوى ، وأهتم النبلاء باستغلال أراضيهم ، وشكلوا جمعيات زراعية ، وحاولوا تنمية التعليم الفنى والزراعى ، وفتحت مزارع مدرسية وصناديق ريفية لتنمية الرأسمالية القروية . وتمت زراعة الأرز والذرة ، وبدىء بتربية الحيوانات بطريقة علمية لانتاج الحليب والجبن . وأضيفت معامل لتكرير السكر إلى الصناعات الفاخرة النامية ، وخاصة صناعة نسيج القطن والحرير ، كما بدىء باستصلاح المناطق المغمورة بالماء والموبوءة بالملاريا على الشاطىء . ونمت المدن الكبرى . وفى الجنوب نمت حياة البذخ والشراء فى نابولى على حساب الأرياف ، وجاء هذا الشراء من الإيجارات الباهظة التى كانت تقتطع من الفلاحين ، هدا وتجدر الإشارة الى أن الدويلات البابوية ظلت متخلفة ، دون تقدم ، وفى فوضى بسبب اضطراب الإدارة .

ولم يقتصر هذا التقدم على الميدان المادى والعملى والتطبيقى ، بل كانت تناقش الأفكار التى كانت فى أساس هذا التقدم . لقد تمت مفاهيم الاقتصاد السياسى الواسعة ، وبدأ الكلام عن تشكيل خطوط جمركية ، وتخفيض التعريفات بين الدول . كما بدأت الحركة العلمية بمناقشات عامة بين العلماء الإيطاليين من مختلف البلاد ، وافتتحت المؤتمرات العلمية ، وكان المحرك لها شارل بونابرت بن لوسيان ، أخى نابليون ، وإنجليزى مقيم فى إيطاليا وهو السير جون بورنج (Bowring) . وجرت العادة أن تكون المؤتمرات سنوية وفى مدينة جديدة فى كل مرة ، وعلمية تقنية بحتة . ولكن المشاكل التى كانت تعالج فيها

كانت تتجاوز بسرعة وبسهولة قضايا البرنامج وتصبح عامة أكثر منها محلية ، إذ من المستحيل أن يحدد العلم أو الاقتصاد السياسى فى إطار الدول الصغيرة . وكان سياق البحث يقتضى النقاش بمشاكل تهم إيطاليا كلها ، وكان يلتقى فى هذه المؤتمرات أناس وعلماء من جميع الدول الإيطالية وبالتالى كانت تنمو فيها روح عامة . وكان التقدم الفنى يقوى وضع البورجوازية الاجتماعى والسياسى وخاصة فى إيطاليا الشمالية، أى فى لومبارديا وبيدمونت وتسكانيا .

لقد أدت نتيجة هذا التقدم الفنى ، وبداية هذا الاقتصاد القومى والاخفاق الذى لاقاه أعضاء جمعية الكاربونارى فى الطريق الثورى إلى توسيع وتحويل فى العقيدة السياسية ، وتفوقت الفكرة القومية على الفكرة الثورية . وأصبحت الحركة السياسية تهم أناسا آخرين من غير الديمقراطيين ، لأن الحركة السياسية تعممت فى المجتمع ، ولم تبق مقصورة على فئة صغيرة من العسكريين المستائين أو البورجوازيين الذين ليس لهم وضع فى المجتمع ، كذلك لم يعد نفوذ الفكرة القومية مرتبطا بالبرنامج الليبرالى وحده .

لقد ظهرت الأفكار الجديدة بعدة أشكال ، وأتت بادىء ذى بدء من المهاجرين الإيطاليين : ففى ١٨٣٦ صدر فى باريس كتيب ألفه نيقولا توماسيو تحت هذا العنوان : « آمال إيطاليا الجديدة » ، وهو نداء إلى الأقاليم والأكليروس للتعاون فى التجديد القومى ، ونجد فى هذا الكراس أول فكرة لبابا مصلح يتزعم تجديد البلاد . وفى ١٨٣٥ و ١٨٣٦ نشر القانونى الفيلسوف ماميانى كتاب فلسفة بعنوان « تجديد الفلسفة القديمة الإيطالية » ، وفى ١٨٤٣ نشر « تاريخ الأدب » خاصا بشعراء العصر الوسيط ، ولكن الذى يهمنا أنه نشر فى عام ١٨٤١ كراسا فضل فيه ، قبل كل شىء استقلال إيطاليا : فهو يرى فى المستقبل إيطاليا فاتحة لاستقلالها بحرب يقودها أمير قومى . ولكنه يرى لهذا الاستقلال شروطا مبدئية : ذلك بأن تطرح النمسا فى مشاكل دبلوماسية تمنعها

من الدفاع عمليا عن المملكية اللومباردية ـ البندقية التابعة لها ، وأن يربى الشعب تربيته السياسية التى لم يحصل عليها بعد ، وان تشارك الطبقات العليا فى حزب الاستقلال هذا ، ويضيف ماميانى إلى فكرة الاستقلال برنامجا كاملا للإصلاحات الاجتماعية ليعيد إلى الشعب كرامته .

إن كراستى توماسيو وماميانى لم يتلقيا الذيوع والانتشار الواسع ، وتنحصر أهميتهما فى أنهما ينهضان ليلا على ذلك التغيير الذى طرأ على الفكر . ولكن الرأى العام تهيأ بسبب هذه الحركات أو التيارات الفكرية ، التى كانت سباقة فى ظهورها ، لقبول البرنامج الذى أتى به چيوبرتى ، والتحمس للأراء التى احتواها كتابه عن المكانة الرفيعة التى يتمتع بها الطليان خلقيا وحضاريا بين شعوب العالم.

كان چيوبرتى Abate Vincenzo Gioberti (١٨٠١ ـ ١٨٥٢) من رجال الدين البيدمونتيين من تورين ، واشتغل كاهنا فى خدمة كنيسة البلاط واشترك فى حركة إيطاليا الفتاة ، فأوقف وحكم عليه عام ١٨٣٣ ، ولجأ إلى باريس وبروكسل . كان چيوبرتى يشتغل أصلا بالفلسفة ، ويعمل لوضع نظام ميتافيزيقى (مختص بالتفكير فيما وراء المادة)، ومع ذلك فقد كان چيوبرتى صاحب فلسفة كاثوليكية واسعة . ومن هذه الفلسفة نرى أن چيوبرتى يؤمن بفضيلة الأفكار ، وقوة المحبة للتقريب بين الناس ، وينكر العمل الثورى ، غير أن ما ينقصه هو الثبات ، لأن الملاحظ عليه تردده وتغير اهتمامه وأفكاره . فقد شارك فى حركات إيطاليا الفتاة الثورية واستهوته الفلسفة ، وجذبته الفكرة القومية ، حتى أنه نشر فى عام ١٨٤٣ كتابا مؤثرا فى بروكسل بهذا العنوان « تفوق الإيطاليين المدنى والأخلاقى » .

إن أساس مذهب چيوبرتى ومشاغله واهتمامه هو وطنيته الإيطالية وكبرياؤه، وفكره المحافظ، ووضعه كاهنا ، هذه هى العناصر التى توضح لنا اتجاه أفكاره . إن

نقطة انطلاق مذهبه هى حب إيطاليا والارادة فى رؤيتها عظيمة . فهو يرى « أن الأمة لا تستطيع أن تحتل فى العالم المكان الذى يلائمها إلا إذا أعتقدت بأنها أهل لاحتلاله » ونراه يبحث عن رسالة ايطاليا التى يجب أن تفخر بها لأن الرومانيين نشروا فى العالم فكرة العدل والحق ، ولأن روما المسيحية علمت العالم السلام والمحبة . أن عظمة ماضى إيطاليا وتفوقها يجب أن يوحيا بالتفاؤل والأمل . ولكى تجد إيطاليا تفوقها فى العالم الحديث يجب أن يتحد الإيطاليون اتحادا سلميا لا اتحادا مبنيا على القوة ، ويجب استقلال إيطاليا ولكن على أى اساس يجب أن يتم الاتحاد ؟ على أساس تقاليدها ، وتقاليد ايطاليا كما يقول جيوبرتى ، هى اتحاد ايطاليا والبابوية اذ لا يمكن للايطالى أن يكون ايطاليا تماما اذا لم يكن كاثوليكيا . وقال جيوبرتى اذاما اتحد الايطاليون وتعاونت الطبقات أمكن تحقيق ايطاليا فى شكل اتحاد كونفدر الى تحت زعامة البابا ، لأن الكنيسة لها توجيه ايطاليا حسب التقاليد ، وهذا الاتحاد يحقق العبقرية الايطالية التى هى ملكية وارستقراطية واتحادية معا ، وعندئذ تستطيع إيطاليا أن تستعيد دور القائد للانسانية وتجدد العالم كما فعلت فى القديم .

وتقترب نظريات جيوبرتى من نظريات ماتزينى بالتبشير الذى يقوم به للعمل والرخاء والأمل فى رفع جيل الإيطاليين المتعب الى عظمتهم القديمة . ويقترب من ماتزينى ايضا بفكرة رسالة إيطاليا والاستقلال القومى الذى يجب كسبه ولكنه يختلف عن ماتزينى فى عدة نقاط : أولاً ، باكليريته لأنه يعتمد فى مذهبه على الكنيسة ، على حين أن ماتزينى مناوئ للاكليريكية ، ثانياً ، لأنه ينكر الثورة ، بينما يجعلها ما تزينى عنصرا اساسيا لعمله ، ثالثاً ، لأنه يرى اتحاد ايطاليا ، لا وحدة إيطالية ، وبالتالى ينفى الجمهورية التى يريد ماتزينى تنظيمها ، ويبقى على الأمراء والدول القائمة .

لقد كان تأثير جيوبرتى عظيما ، وكسب شعبية واسعة وقبلته الأوساط

المختلفة من دينية وعلمانية ، باستثناء اليسوعيين . ولكن آراء جيوبرتى أثارت من جهة أخرى انتقادات متعددة ، ونخص بالذكر انتقادات أعداء النمسا ، وانتقادات أعداء الحكومة الزمنية للبابا . على أن الناقد الأساسى الذى انتقد چيوبرتى كان سيزار بالبو (١٧٨٩ ـ ١٨٥٣) وهو كاتب إيطالى عمل ضابطا ثم انصرف للدراسات التاريخية ، ونشر عام ١٨٣٠ « تاريخ إيطاليا فى ظل البرابرة » وفى ١٨٤٣ ألف كتابا تحت عنوان : « آمال إيطاليا » . ولم يوافق چيوبرتى على تفوق إيطاليا فى الماضى والحاضر ، واعترض عليه بأنه لم يقدم شرطا مبدئيا فى تحويل إيطاليا وهو الاستقلال ، وقال بدون استقلال قومى تكون الأمور الأخرى الصالحة عدما ، ولا شىء ممكن قبل طرد النمسويين . غير أن بالبو أدرك أن الإيطاليين ليسوا على درجة من القوة تمكنهم فى الوقت الحاضر من طرد النمسويين ، وبأنه لا دعم يرجى من الخارج لا سيما وأن موقف الملك لويس ـ فيليب ملك فرنسا ، قد دل على ذلك ؛ ويرى أن ينتظر حدوث حادث سعيد فى الخارج يساعد على طرد النمسويين ،وقد يكون ذلك فى تفتيت الإمبراطورية العثمانية القريب ، وهو ما يشغل اهتمام النمسا التى تتطلع إلى الحصول على إرث فى البلقان قد يضطرها إلى التنازل عن المنطقة اللومباردية ـ البندقية.

ولقد وجّه بالبو الأفكار لصالح ملكية بيدمونت ، وهذا التوجيه الفكرى الجديد سرعان ما وجد تربة خصبة فى إيطاليا الشمالية ، حتى أنه لم تلبث أن تشكلت عقيدة جديدة سوف يكون لها أثرها البالغ فى المستقبل حول الزعامة التى سوف تقوم بها الملكية البيدمونتية لتحرير إيطاليا ، وبناء وحدتها القومية . وفى ذلك الوقت ، كان ملك بيدمونت هو شارل ألبرت الذى اعتلى العرش فى أبريل ١٨٣١ ، وكان يعتنق مبادئ الأحرارّ عندما كان أميراً ، غير أنه لم يلبث أن تنكر لها عند اعتلائه العرش ، وربط نفسه بسياسة القمع العنيفة التى اتبعتها النمسا لإخماد الحركات الثورية فى إيطاليا ، فتعقب ، على وجه الخصوص ، جماعات

«إيطاليا الفتاة » في عام ١٨٣٣ ، وتخلى منذ ذلك الوقت عن المبادئ الحرة التى كان يدين بها . ومع ذلك فقد كان يشعر بتأنيب الضمير ، بسبب اعمال القسوة التى ارتكبها وسياسة القمع والتشريد التى اتبعها ، وتحركت فى نفسه الرغبة فى نيل محبة الشعب ، ولكن سياسته ارتكزت على دعامتين من شأنهما جلب محبة الشعب: الأولى إصلاحاته، والثانية موقفه المعادى للنمسا. وقد أظهرت هذه الاصلاحات بيد مونت بمظهر الدولة « الحديثة » لدرجة معينة، كما أضفت على سياسة الملك مظهر السياسة « الحرة» . وأصاب شارل ألبرت فى ميدان آخر قدرا أو فى من المحبة الشعبية وذلك ، علاقاته مع النمسا ، فلم تكن يوما صلاته طيبة مع هذه الدولة ، ولم تلبث أن ساءت ثم زادت توترا ، وأكسبته احتكاكاته المتكررة مع النمسا قدرا معينا من عطف الشعب ومحبته . وقد تشكل فى بيد مونت حزب حقيقي بيد مونتى ـ إيطالى ، وكانت الطبقة النبيلة على رأس الدولة فى بيد مونت ، وقد اعتزت هذه الطبقة بماضيها وعدائها للنمسا ، ولعبت دورا هاما فى الأدارة ، وكانت تحب الحكم الصالح وتحتقر النظريات . وكان بعض هؤلاء النبلاء مصطبغا بصبغة الحرية الليبرالية نظرا لاتصالهم بالأجانب وزياراتهم المتكررة لفرنسا وانجلترا . وقدمثَّل الكونت كافور هذه الفئة خير تمثيل .

وهكذا تميَّز تفكير هؤلاء النبلاء البيد مونتيين ، لدرجة معينة بالصبغة القومية الإيطالية ، بل إن بعضهم وإن كان عددهم ضئيلا ، قد ارتقى تفكيرهم إلى مستوى المناداة بالوحدة الإيطالية من طراز يقرب قليلا من الفكرة التى أتى بها جيوبرتى ، ولو إنهم اتجهوا بفكرتهم اتجاها آخر من حيث أنهم أرادوا بيدمونت وليس البابوية أن تقود الحركة القومية ، وأن تتزعم الاتحاد الإيطالى ، فكانوا علمانيين فى اتجاهاتهم الفكرية والسياسية وليسوا كنسيين . وكان ماسيمو دازيجليو أهم هؤلاء النبلاء الذين نادوا بزعامة بيد مونت .

وكان دازيجليو Massimo D'azeglio (١٧٩٨ ـ ١٨٦٦) من عائلة

بيدمونتيه كبيرة ، أشتهر بقصصه ثم اشتغل بالسياسة ، وألف عددا من الكراريس والمقالات وتأثر بالأفكار التقدمية ، وهاجم السياسة الكنسية وكشف عن الفوضى والفساد ونصح الأحرار ، وطلب إليهم أن يتخلوا عن الثورات المحلية التى تفسد مستقبل الأمة دون نتيجة ، وطلب إليهم أن يتجهوا صوب القوة الوحيدة الممكنة التى تستطيع أن تصنع إيطاليا ، أى نحو دولة بيد مونت . وعلى أثر ذلك تألف حزب باسم حزب « الألبرتيين » ، وتعلقت الشبيبة الجمهورية بهذا الحزب الجديد بعد أن خاب رجاؤها من الثورات المتوالية . وفى بيد مونت ألف الحزب جماعة منظمة على رأسها دازيخليو ومامياني ، وكافور ، وألفوا فى عام ١٨٤٧ جريدة جديدة هى جريدة البعث ، ودعوا شارل ألبرت علنا ليكون على رأس الحركة القومية . وكان على يد هذه المدرسة البيدمونتية تشكّل مستقبل إيطاليا ، بعد سنوات الثورة التى قامت فى عام ١٨٤٨ . وهكذا كانت الحركة القومية عشية أحداث ثورة ١٨٤٨ مزيجا من الأهداف والتيارات المختلفة والمتضاربة ، ولكن الذى لا شك فيه أن الشعور القومى قد صار متيقظا ، وعمَّ كل إيطاليا، وتغلغل فى كل الأوساط والطبقات .

كان ذلك هو الموقف فى إيطاليا ، عندما اختير الكاردينال ماستاى فريتى Mastai - Ferretti فى يونيو ١٨٤٦ بابا ، فاتخذ لنفسه لقب بيوس التاسع ؛ ورغم أنه لم يكن معروفا وقت اختياره إلا فى دائرة محدودة ، فقد أصبح طوال العامين التاليين أبرز زعماء أوروبا ، ومحط آمال أحرارها ولقى من ضروب التقريظ والثناء ما لم يلقه إلا القليلون من الساسة فى العصور الحديثة . ففى ١٦ يوليو ١٨٤٦ ، صدر عن بيوس إعلان العفو العام ، وشمل هذا العفو كل المذنبين سياسيا والمشبوهين ، ولقد جعله ذلك الإجراء من الناحية السياسية باعث النهضة السياسية فى إيطاليا . وكان لإعلان العفو العام أعمق الأثر ، وليس فى روما وحدها ، أو فى سائر الاملاك البابوية وحسب ، أو حتى فى إيطاليا بأجمعها ، بل

يكف الأهالى قط عن اعتباره أجنبيا وجائرا . كانت سردينيا بين الدول الإيطالية أقلها إيطالية ، فمليكها شارل ألبرت كان يؤثر التحدث بالفرنسية على الايطالية ، وكانت الألفة العنصرية ما بين أهليها وسكان جنوب الجزيرة ضعيفة . ورغم أن هذه المملكة كانت نصف ايطالية فإن سكانها كانوا أكثر تشربا للروح العسكرية من أقرانهم فى سائر جهات إيطاليا ، وأسرتها المالكة كانت على حظ وافر من الهمة والطموح . وقد أدت بعض المقومات التالية إلى الاعتراف ببيت سافوى ممثلا لأمانى إيطاليا القومية :

(١) كان شارل ألبرت يتمتع بسمعة طيبة لما عرف من مناوأته الصريحة للنمسا ورغبته الأكيدة فى قيام وحدة إيطالية تحت زعامته . ولكنه لم يكن يميل إلى الثوريين ، ويخشى من اتجاهاتهم على سلامة مملكته . وكان يؤثر أن يحكم إيطاليا كملك مستبد وأن يقوم بالوحدة دون معاونة القوميين التحرريين .

(٢) كان فى مملكة بيد مونت صحافة قومية لها خطرها وتتمتع بشئ من الحرية، وتؤمن بقضية الوحدة ، وتضعها فى المقام الأول .

(٣) وجود الكونت كافور Count Cavour وكان يرأس تحرير صحيفة البعث Risorgimento ، وممن يؤمنون بالوحدة ويكرسون لها جهودهم ، ودوره فى قيام الوحدة الإيطالية يفوق دور ما تزينى وغاريبالدى والبابا بيوس التاسع .

وأمام هذه الموجة العارمة من الثورات التى اجتاحت إيطاليا فى مطلع عام ١٨٤٨ متأثرة بثورة فرنسا ، كان لابد أن يتزعزع النظام الاستبدادى النمسوى الذى يسيطر على شمال إيطاليا ، وعلى دوقيتى بارما ومودينا والبندقية ، لاسيما بعد قيام الثورة فى النمسا ، وفرار مترنيخ (مارس ١٨٤٨) حامى الاستبداد وعدو الحركات التحررية الأول . فقامت الثورة فى ميلان وأطاحت بحكم النمسا ، وكذلك فعلت بحكومات البندقية وبارما ومودينا . وهكذا انقسمت إيطاليا إلى

من كان ألمع منه ذهنا وأقوى إرادة . ومن الواضح أن القومية الإيطالية لم تكن لترضى آخر الأمر ، بأى شيء يقل عن تنازل البابوية الكامل عن سلطتها الزمنية ، الأمر الذى لم يخطر لبيوس على بال .

لم يكن بيوس مستعدا لأن يذهب مع الثوار إلى الحد الذى يريدونه ، ولكن اندفاع الجماهير وراءه جعل من الصعب عليه الانسحاب أو التراجع دفعة واحدة، فالخوف من عواقب التراجع هو الذى دفعه إلى المضى قدما نحو الأمام على طريق الثوار . ففى عام ١٨٤٨ أعلن إصدار الدستور الجديد ، على أن تكون الهيئة التشريعية فى يد مجلسين ، ولكنه أبقى سلطات مجلس الكرادلة المقدس كجزء من النظام السياسى الجديد ، ولم يكن للهيئة التشريعية الحق فى إصدار قوانين تتعارض مع قوانين الكنيسة . فهذا القيد قلل الى حد كبير من سلطة البرلمان فى التشريع ، وجعل سلطة الكنيسة فوق متناول البرلمان . ولكن حدثت فى ذلك الوقت حادثة وضعت البابا فى مكانه الصحيح من القضية الإيطالية ، وذلك لقيام الحرب بين ايطاليا الشمالية والنمسا ، ومعارضة البابا لاشتراك روما فى تلك الحرب . ولما كانت الحرب تمثل صراع القوى التحررية فى إيطاليا ضد قوى الاستبداد ممثلة فى النمسا كقوة أجنبية ، فقد فسر موقف البابا على أنه قد تخلى عن ركب الأحرار . وسرعان ما بدأت ردود الفعل قوية فى روما ، فاغتيل وزير البابا الأول روسى Rossi ، وأخذت تسيطر على مجريات الأمور فى روما العناصر المتطرفة الميالة إلى الشدة والعنف . وأمام هذا التيار الجارف الذى لاقبل للبابا به ، فرّ من روما ملتجئا إلى جاييتا Gaeta فى أراضى نابولى مخافة أن يضطر إلى الأقدام على مزيد من التنازلات .

ثورة ١٨٤٨ :

كانت إيطاليا مهيأة تماما لانتشار الحركة الثورية ، ذلك أن جمعيات ايطاليا الفتاة السرية كانت قد اكتسبت إلى صفوفها أعضاء كثيرين فى شتى

أنحاء البلاد ، وكان أبناء الطبقات الوسطى عموما مجمعين تقريبا على تأييد مبدأ الوحدة القومية الإيطالية ، فما أن سنحت الفرصة حتى اتخذت الحركة مظهرا شاملا وتلقائيا . وحاول حكام إيطاليا الأخرين محاكاة البابا بيوس التاسع فى خطوته التحررية لأسباب متعددة ، منها محاولتهم منافسة البابا فى ذيوع الصيت وتحويل الأنظار القوى التحررية فى إيطاليا إليهم ، أو خوفا من عضبة الجماهير ومطالبتها بتطبيق نظم أكثر تحررا مما هم خاضعين له ، أو كسبا للقوت ومداراة الجماهير حيثما يتم ضرب الحركة التحررية فى وقت ملائم . وعلى أى حال سار فرديناند ملك نابولى وصقلية ، فى نفس الاتجاه الذى سلكه البابا ، بل لقد سبق البابا فى منح مملكته دستورا ، مما دفع البابا إلى محاكاته . وخلاصة الحركة التى قامت فى نابولى أن انتشار المبادئ الثورية فى الجنوب دعا سكان مدينة بالرمو بجزيرة صقلية أن يوحدوا صفوفهم ، وأن يطالبوا الحكومة فى بيان أصدروه فى يناير ١٨٤٨ بتطبيق نظم جديدة تتمشى وروح العصر الحديث . وقد عززوا تلك المطالب بالثورة والاستيلاء على المدينة ، ودحر قوات الملك الذى وجد ألا قبل له على مواجهة الثورة ، فوافق على الاستجابة لمطالب الجماهير وعلى منحهم دستورا، بعد أن أصدر عفوا عن المعتقلين السياسيين . كذلك انتقلت دعوة القومية الى دوقية تسكانيا ، وطالب الأهالى الدوق الأعظم ليوبولد الثانى بحكم البلاد حكما تحرريا ، فتظاهر بالموافقة ، وقام ببعض تنازلات زائفة لم ترض أهالى البلاد، فاضطر إلى منحهم دستورا شبيها بدستور نابولى .

ولم يكن الذى حدث فى تسكانيا له أهمية كبيرة ، إذ أنها لم تكن لتستطيع أن تنتهج سياسة مستقلة إلا فى أضيق الحدود . فان مستقبل إيطاليا بات مرهونا أساسا بنقطة واحدة ، هل يمكن أن تتزعزع سلطة النمسا فى شمال شبه الجزيرة ؟ ومن هنا نجد أن مصير إيطاليا قد تقرر فى بيد مونت (وهى القاعدة الحقيقية لمملكة سردينيا) ، وفى لومبارديا حيث كانت النمسا تمارس سلطانا لم

يكف الأهالى قط عن اعتباره أجنبيا وجائرا . كانت سردينيا بين الدول الإيطالية أقلها إيطالية ، فمليكها شارل ألبرت كان يؤثر التحدث بالفرنسية على الايطالية ، وكانت الألفة العنصرية ما بين أهليها وسكان جنوب الجزيرة ضعيفة . ورغم أن هذه المملكة كانت نصف ايطالية فإن سكانها كانوا أكثر تشربا للروح العسكرية من أقرانهم فى سائر جهات إيطاليا ، وأسرتها المالكة كانت على حظ وافر من الهمة والطموح . وقد أدت بعض المقومات التالية إلى الاعتراف ببيت سافوى ممثلا لأمانى إيطاليا القومية :

(١) كان شارل ألبرت يتمتع بسمعة طيبة لما عرف من مناوأته الصريحة للنمسا ورغبته الأكيدة فى قيام وحدة إيطالية تحت زعامته . ولكنه لم يكن يميل إلى الثوريين ، ويخشى من اتجاهاتهم على سلامة مملكته . وكان يؤثر أن يحكم إيطاليا كملك مستبد وأن يقوم بالوحدة دون معاونة القوميين التحرريين .

(٢) كان فى مملكة بيد مونت صحافة قومية لها خطرها وتتمتع بشئ من الحرية، وتؤمن بقضية الوحدة ، وتضعها فى المقام الأول .

(٣) وجود الكونت كافور Count Cavour وكان يرأس تحرير صحيفة البعث Risorgimento ، وممن يؤمنون بالوحدة ويكرسون لها جهودهم ، ودوره فى قيام الوحدة الإيطالية يفوق دور ما تزينى وغاريبالدى والبابا بيوس التاسع .

وأمام هذه الموجة العارمة من الثورات التى اجتاحت إيطاليا فى مطلع عام ١٨٤٨ متأثرة بثورة فرنسا ، كان لابد أن يتزعزع النظام الاستبدادى النمسوى الذى يسيطر على شمال إيطاليا ، وعلى دوقيتى بارما ومودينا والبندقية ، لاسيما بعد قيام الثورة فى النمسا ، وفرار مترنيخ (مارس ١٨٤٨) حامى الاستبداد وعدو الحركات التحررية الأول . فقامت الثورة فى ميلان وأطاحت بحكم النمسا ، وكذلك فعلت بحكومات البندقية وبارما ومودينا . وهكذا انقسمت إيطاليا إلى

قوتين متصارعتين : قوة النمسا المعادية لحركة التحرر والوحدة ، وقوة الثوار فى مختلف أجزاء ايطاليا تؤيدهم وتؤازرهم قوة مملكة سردينيا . وكان الاحتكام الى السلاح هو الوسيلة الوحيدة لحماية الحرية من أعدائها ، كما أن النمسا لم يكن من السهل عليها أن تقبل الهزيمة صاغرة ، وأن تستسلم لأنصار الحرية وهى التى لم تدخر وسعا منذ هزيمة نابليون على إقرار الأوضاع الاستبدادية فى أوروبا بمختلف السبل .

وإذا عقدت مقارنة بين المعسكرين المتصارعين قبل خوض المعركة يمكن ملاحظة الآتى :

(١) أن معسكر النمسا كان يفوق معسكر الوطنيين الإيطاليين بعدة أشياء ، منها حسن تنظيم الجيش النمسوى واستعداده إذا ما قورن بجيش الولايات الإيطالية ؛ وكان لا يزال على رأس الجيش النمسوى القائد الكبير رادتسكى Radetzky وهو من أكبر قواد ذلك العصر ، ولم يقابله أحد فى المعسكر الإيطالى .

(٢) لم يكن تضامن الولايات الإيطالية قويا ، فالحزازات القديمة التى كانت بينها أخذت تنعكس على تصرفاتها خلال المعركة ، وكان لهذا أسوأ الأثر على المعسكر الإيطالى .

(٣) الاختلاف الواضح بين الولايات الإيطالية حول شكل الحكم فى إيطاليا بعد اتمام الوحدة ، فكل من الملكيين والجمهوريين كان يريد أن تكون له الغلبة فى النهاية ، وكان الفوضويون يقفون لمحاولة الطرفين بالمرصاد ، وفى ذلك الوقت ظهر ماتزينى على مسرح الأحداث فى ميلان ، وحاول أن يعبىء أنصار الجمهورية للاستفادة من الموقف والإطاحة بأتباع الملكية .

(٤) لم يكن كل حكام الولايات الإيطالية تقريبا مخلصين فيما اتخذوه من خطوات دستورية تحت ضغط الأهالى ، ولذا ما أن منى المعسكر الإيطالى

بالهزيمة إلا وتنكر كل حاكم للدستور وانقلب عليه وانضم للمعسكر الرجعى ، وكان معولا لهدم مكاسب الشعب .

(٥) استنكار البابا للحرب قد شجع الحكام الإيطاليون على عدم الاستمرار فيها ، وكان هذا الموقف من قبل البابا بيوس التاسع فيه نهايته كشخصية مؤثرة فى مجريات الأحداث فى إيطاليا ، خصوصا وان فراره إلى جايتا قد أخرج الأمر من يده ووضعه فى أيدى الجمهوريين.

ومن هذا يتضح أن النمسا سيكون لها الغلبة فى النهاية رغم ما أصابها من هزائم فى أول الأمر ، اذا اكتمل استعداد رادتسكى لشن هجوم مضاد ، والتحم بالإيطاليين فى ٢٥ يوليو ١٨٤٨ فى كستوزا Custozza ، فأنزل بهم هزيمة فادحة مما اضطر شارل ألبرت إلى الانسحاب الى ميلان . وقد حنق الميلانيون لانهيار آمالهم ، وزادت الهزيمة من شدة احتكاكهم البيدمونتيين ، بل إنهم اتهموا شارل البرت بخيانة القضية الوطنية . ودخل النمسويون ميلان من جديد ، وسمحوا لشارل ألبرت والجيش السرديني بالانسحاب إلى ما وراء الحدود ، فأعلن ماتزينى أن الحرب الملكية قد انتهت ، وأن الأوان قد آن لحرب الشعب أن تبدأ ، ورفع علما نقش عليه شعاره المفضل « الله والشعب » . وانسحب غاريبالدى الى الجبال حيث راح يحلم بمواصلة القتال عن طريق حرب العصابات ، ولكن أصبح جليا لمعظم الناس أن فرص نجاح مقاومة العدو قد ولت . ومن ناحية أخرى كانت الهزيمة بمثابة إشارة البدء للحكام المستبدين فى الولايات الإيطالية ، فيما عدا مملكة سردينيا ، لتقويض النظم الدستورية التى منحوها لشعوبهم .

وسادت إيطاليا موجة من الحكم الرجعى الاستبدادى بعد موجة من البطش والتنكيل والاعتقال . وأعلنت الهدنة بين الطرفين المتحاربين توطئة لوضع التسوية النهائية ، وعندما رفضت سردينيا قبول شروط الصلح النمسوية ، استأنفت القتال من جديد ، وحدثت بين الجانبين معركة نوفارا Novara فى ٢٣ مارس ١٨٤٩ ،

انهزم فيها شارل ألبرت ، واضطر فى النهاية إلى التنازل عن العرش لإبنه فيكتور عما نويل الذى ستتم على يديه الوحدة الايطالية .

وهكذا بدأت تحل الكارثة بكل مكان لإنهاء هذا العهد الثورى فى تاريخ الحركة القومية الاستقلالية فى إيطاليا . فطلب البابا والكرادلة تدخل الدول الكاثوليكية (٦ فبراير ١٨٤٩) ، فى حين قصد ماتزينى والثوريون إلى روما وكذلك غاريبالدى ، وأسس هؤلاء جمهورية برياسة ماتزينى الفعلية . ولكن فرنسا التى خشيت من استرجاع النمسا لمكانتها السابقة وسيطرتها الكاملة فى ايطاليا بعد انتصارها فى موقعة نوڤارا ، لم تلبث أن قررت التدخل لنجدة إيطاليا ؛ كما كان يعنيها كسب عطف الكاثوليك فى فرنسا ، والمحافظة على بيدمونت المهددة بالخطر من جانب النمسا ، إذا تدخلت هذه لارجاع البابا إلى عرشة ، واسترداد نفوذها فى كل أنحاء إيطاليا . فدخلت القوات الفرنسية بقيادة أودينو Oudino ، ابن أحد مارشالات نابليون القدامى ، إلى روما وسقطت الجمهورية بعد دفاع، مجيد على أيدى ماتزينى وغاريبالدى (٣٠ يونيو ١٨٤٩) ، حيث هربا إلى الجبال . وفى اليوم الذى سقطت فيه روما ، كان النمسويون قد بدأوا غزوهم لتسكانيا ، وفى ٢٥ مايو دخلوا فلورنسة ، وفى ٢٤ أغسطس سلمت البندقية وانتهت الحرب والثورة فى كل إيطاليا . وأعيد البابا إلى عاصمته بالولايات البابوية ، واستعاد الملك فرديناند سلطانه الكامل فى نابولى وصقلية ، واسترجع الأمراء عروشهم فى الدوقيات الإيطالية الشمالية ، وانتصرت فى كل مكان قوى الرجعية .

إنجاز الوحدة الايطالية :

لم يؤد فشل الثورة فى إيطاليا فى عام ١٨٤٨ إلى إخماد الإحساس القومى، بل لعله قد عززه وأحياه . حقيقة كانت هناك فروق ضخمة بين سكان شبه الجزيرة من حيث العنصر والطباع وغيرها ، إلا أن القومية هى مسألة شعور

أكثر منها مسألة حقيقة موضوعية . ولكن فى منتصف القرن التاسع عشر ، بدت أحلام قيام الوحدة الإيطالية أبعد ما تكون عن التحقيق ، فقد عادت النمسا لتحكم من جديد بعناد وحماقة وقسوة ، ولم يقتصر حكمها على أملاكها الخاصة فى سهل لمبارديا ، فدوقيات الوسط باتت خاضعة هى الأخرى لنفوذها ، وبدأ البابا يتطلع الآن إليها بحثا عن العطف الصادق ب من فرنسا . ووجد ملوك وحكام تلك الولايات فى النمسا السند الطبيعى لحكمهم الاستبدادى . ولم يكن هناك فى حقيقة الأمر فى كل إيطاليا مكان يرفرف عليه علم الحرية المثلث الألوان ، ويلجأ اليه الأحرار الفارين من بطش الطغاة المستبدين سوى مملكة سردينيا، التى ولدت منها إيطاليا الحرة المتحدة . فعندما تولى ڤكتور عما نويل عرشها بعد شارل ألبرت ، بذلت المحاولات الضخمة لإغرائه بسحب الدستور وحكم الولاية حكما مستبدا ، فأجاب عليها بقوله « لسوف أرفع العلم المثلث الألوان عاليا وبيد ثابتة » ، وإلى هذا التصميم يرجع الفضل فى فوزه بعرش إيطاليا المتحدة .

وسيظل اسم ڤيكتور عما نويل مقترنا أوثق الاقتران باسم كافور الذى دخل الحكومة فى أكتوبر ١٨٥٠ وزيرا للزراعة والتجارة ، ثم أصبح فى ٤ نوفمبر ١٨٥٢ رئيسا للوزراء ، وتوصل إلى تشكيل أكثرية حكومية بعقد ائتلاف بين حزبة الخاص ، حزب الوسط اليمينى ، وحزب اليسار المعتدل ؛ وهذا التحالف بين الوسط اليمينى واليسار المعتدل كان أهم عمل فى حياته السياسية . وكانت غاية كافور « أن يربى البلاد على الحرية » ، وأن يرى أن مملكة سردينيا قادرة على إحياء نظمها الليبرالية . وقد قام كافور بجهد كبير فى تنظيم الجيش ، والتنظيم الاقتصادى والأشغال العامة وغيرها . كما وقف كافور مناوئا للكنيسة ، وكان رد الفعل الرجعى فى الدول الإيطالية ، وفى روما وفى غيرها ، مطبوعا باتجاه «إكليريكى» . فأراد كافور أن يعدله ، وهذه هى سياسة كافور فى القضية الدينية

التى اعتمدت على ثلاثة مبادىء :

أولاً : كان كافور يريد أن تكون الدولة كاملة السيادة ، ولذلك ينبغى ألا تدع للكنيسة ممارسة وظائف التعليم ، ووظائف الأحوال المدنية وغيرها . ولذا استصدر قانون الزواج المدنى ، والقانون الذى ألغى فيه امتيازات الإكليروس فى القضاء .

ثانياً : أنه يجب على الدولة مراقبة الكنيسة مادامت الكنيسة لا تتفق مع النظم الليبرالية ، ولذا صدر قانون شرطة العبادات ، وقانون ثان عام ١٨٥٤ يعاقب كل كاهن يهاجم نظم مملكة سردينيا أثناء ممارسة وظائفه .

ثالثاً : أراد كافور أن يمنع نمو أموال الوقف ، لأن امتلاك هذه الأموال يخول الإلكليروس ، فى رأيه ، كثيرا من النفوذ ، ولهذا السبب استصدر قانون أبريل ١٨٥٥ حيث ألغى بموجبه جميع الجمعيات الرهبانية عدا الجمعيات التعليمية ، أو ليستخدمها فى زيادة مرتبات الإكليروس الأدنى.

وفى الوقت الذى كان كافور يطبق هذه السياسة المناوئة للإكليروس ، وضع نفسه حاميا للأحرار فى كل أجزاء إيطاليا ، ففى عام ١٨٥١ استقبل فى تورينو أحراراً كانوا مضطرين إلى الهجرة إلى دول إيطالية أخرى ، مثل غاريزى ، زعيم الحركة الجمهورية فى تسكانيا ، ومامياني وهووزير سابق للبابا بيوس التاسع، وقد أعطاهم كافور مرتبات من مملكة سردينيا تساعدهم على العيش عندما صادرت أموالهم النمسا وحكومات الدول الإيطالية الأخرى .كما أن كافور لم يتردد فى عام ١٨٥٦ فى أن يغتنم الفرصة ويكشف أمام العالم النظم السياسية الإيطالية ، واتخذ هذا الموقف بمناسبة انعقاد مؤتمر باريس عام ١٨٥٦ بعد حرب القرم . وكانت مملكة سردينيا حليفة فرنسا وانجلترا فى هذه الحرب ضد روسيا . وقد عقد كافور هذا الحلف ليدل على أن لمملكة سردينيا جيشا يساعدها على

تبوء مقعدها فى مؤتمر السلام . وفى مؤتمر باريس ١٨٥٦ قدم لممثلى الدول الكبرى مذكرة يروى فيها الحالة البائسة التى وجدت فيها الدول البابوية ومملكة الصقليتين . وقبل رئيس وفد فرنسا والوسكى (Walowski)، ورئيس الوفد الإنجليزى كلارندون أن يدعى كافور ، ولكن ممثل النمسا بول (Buol) عارض صراحة ، وصرح بأن ليس للمؤتمر الحق فى مناقشة هذه القضايا الإيطالية لأنه انعقد فقط لتسوية السلام بين فرنسا وانجلترا وروسيا . ولذا اقتصر المؤتمر على التصويت على صيغة غامضة جدا يوصى بها حكومات الدول الإيطالية باتخاذ «اجراءات رحيمة» . وهكذا وضع كافور نفسه حاميا للايطاليين ، ورفع صوته باسم إيطاليا ، وأصبحت مملكة سردينيا يوما فيوما مركزا تتجه إليه تطلعات كل من كانوا يرجون تجديدا فى إيطاليا . واستخدم كافور هذا الوضع الخاص لمملكة سردينيا ليجعل من هذه الدولة نقطة تجمع لكل من كانوا يتطلعون لاحياء الحركة القومية . وبعد عام ١٨٥٦ تطورت أفكاره بسرعة : فقد اتجه نحو فكرة الوحدة الإيطالية ، على أن تكون مملكة سردينيا بزعامة بيت آل سافوى ، على رأس إيطاليا المستقبل ، والدليل على هذا التطور هو إنشاء «الجمعية القومية» .

وكانت مبادئ الجمعية القومية الإيطالية تتلخص فيما يلى :

(١) أن توضع جانبا ، فى هذه الآونة ، كل مناقشة فى السياسة الداخلية ، وبالتالى أيضا كل مناقشة فى الأشكال السياسية القادمة .

(٢) القيام بدعاية لصالح فكرة الاستقلال والوحدة وتنمية هذه الدعاية فى الأوساط الشعبية التى لم تكن حتى الآن أوساطا نشيطة فى الحركة القومية.

(٣) الاعتماد على بيت سافوى الوفى للقضية الإيطالية ، وكان موجهو «الجمعية القومية» يرون بأن مؤازرة مملكة سردينيا ضرورية لها .

ونشر برنامج « الجمعية القومية » حسب هذه الأسس فى أول سبتمبر ١٨٥٧ ،

ونظمت الجمعية مباشرة تجمعات فى كل أجزاء إيطاليا ، وكان ذلك سهلا فى مملكة سردينيا لأن القانون ينص على إمكان تشكيل جمعيات سياسية . ولكن « الجمعية القومية » لم تستطع أن تتشكل علنا فى البلاد الأخرى ، فقد اضطرت أن تنظم سرا ، وكان للجمعية فروع سرية فى لومبارديا ـ البندقية ، وفى تسكانيا ، وفى دوقيتى بارما ومودينا ، حيث كانت البورجوازية نشيطة جدا فى هذا الاتجاه ، وفى القسم الشمالى من الدولة البابوية . وكان عمل هذه الجمعية نافذا لأنها ضمت جموعا كانت حتى ذلك الحين متفرقة ومبعثرة ، وما كانت هذه الجمعية القومية لتعمل شيئا دون الرجوع سرا إلى كافور ، ولكن كافور لم يشأ أن يشارك ويزج فيها اسمه علنا ، لأنه لم يكن مطمئنا من نضج الإيطاليين للوحدة .

هذه هى حال الحركة القومية الإيطالية فى عام ١٨٥٨ ، وتعتبر الفترة من ١٨٥٩ ، إلى ١٨٦٠ مرحلة حاسمة فى تاريخ تلك الحركة ، إذ تشكلت خلالها مملكة إيطاليا تحت زعامة بيت سافوى . ولكن كيف تم ذلك ؟ قرر كافور العمل فى عام ١٨٥٨ ولكن أحاطت به بعض الظروف ؛ كان كافور متأكدا بأنه سيصطدم بمقاومة النمسا ، فقد أرادت النمسا بالطبع أن تحتفظ بالمنطقة اللومباردية ـ البندقية ، وأن تحافظ على النفوذ الذى كان لها على جزء من الدول الايطالية . وللقضاء على مقاومة النمسا ، رأى كافور أن من الضرورى لمملكة سردينيا الحصول على مساعدة دولة أجنبية ، آخذاً فى الاعتبار تجربة عام ١٨٤٨ . وكان يعرف جيداً أنه من النادر فى السياسة الدولية أن يعطى شىء فى سبيل لا شىء ، فالدولة التى تدعم دولة أخرى تطلب دوما تعويضا ، وقد قرر كافور الذهاب إلى هذا الحد . ولكن ممن يطلب هذا العون ؟ لا يوجد إلا دولتان يمكن التوجه إليهما : فرنسا وإنجلترا ولكن عون فرنسا يمكن أن يكون حاسما، لأن انجلترا تملك أسطولا بحريا ولا تملك جيشا، ولقهر النمسا لابد من وجود جيش.

مسقط رأس غاريبالدى) ، وموافقة ڤيكتور عما نويل على تزويج ابنته البالغة من العمر ستة عشر عاما إلى ابن عمة الإمبراطور نابليون . وفى الواقع كان نابليون الثالث يهدف من وراء تلك الصفقة إلى تحقيق أهداف أربعة هى :

(١) القضاء على نفوذ عدوته النمسا فى إيطاليا .

(٢) كسب أراضى جديدة فى إيطاليا بضم نيس وسافوى .

(٣) إرضاء الكاثوليك فى فرنسا بتعيين البابا رئيسا للاتحاد الجديد .

(٤) أن الدولة الإيطالية الجديدة ستكون على علاقة طيبة مع فرنسا اعترافا بفضلها فى قيام الوحدة .

وفى نهاية عام ١٨٥٨ وقع الطرفان الفرنسى والسردينى معاهدة سرية تنص على تعهد فرنسا بإمداد سردينيا بمئتى ألف رجل فى حالة دخولها الحرب ضد النمسا.

وبعد أن اطمأن كاڤور إلى حليفه ، أخذ فى تلمس الأسباب والمبررات لشن حرب على النمسا . ولكن بعد أن أعيته الحيل قدمت النمسا له تلك الفرصة بنفسها عندما وجهت إنذارا إلى مدينة تورين بنزع سلاحها ، وعززت هذا المطلب بإرسال قواتها إلى بيد مونت فى ١٩ أبريل ١٨٥٩ . وتكتلت معظم قوات حكام الولايات الإيطالية خلف بيد مونت فيما عدا البابا بيوس التاسع الذى رفض الانضمام إلى المعسكر الإيطالى ، وكذلك ملك نابولى . وكانت أبرز شخصيات هذا المعسكر الحربية غاريبالدى الذى كان يقود جماعة « صيادى الألب »، وهم من المغامرين الإيطاليين شديدى البأس والقوة . وفى ساحة القتال الشهيرة بشمال ايطاليا التقت قوات بيد مونت تؤازرها قوات فرنسا بالجيش النمسوى فى معركة ماجنتا Magenta فى ٤ يونيو ١٨٥٩ ، انتصرت فيها القوات الفرنسية ـ الايطالية، وتقهقرت أمامها قوات النمسا حيث التقى الطرفان مرة ثانية فى سولفرينو Selferino فى ٢٤ يونيو ١٨٥٩ ، انتصر فيها الجانب الفرنسى الإيطالى بفضل

قوة فرنسا .

وفى الوقت الذى وصلت فيه القوات الفرنسية ـ الإيطالية المتحالفة إلى ذروة انتصارها ، ولاح للإيطاليين أن الوحدة أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الظهور، انقلب موقف الأمبراطور نابليون الثالث فجأة من التحمس الشديد الى الرغبة فى انهاء الحرب والثمرة على وشك النضوج . ومن الواضح أن الأسباب التى دفعت الإمبراطور الفرنسى إلى اتخاذ هذا الموقف المفاجئ تتلخص فيما يلى :

أولاً : حقق نابليون الثالث بعد انتصاره على النمسا ما كان يصبو اليه من القضاء على نفوذ النمسا فى إيطاليا ، وفى نفس الوقت قام بالتزاماته كاملة إزاء بيدمونت ، ووجد إن الاستمرار فى الحرب ليس من مصلحة فرنسا فى شىء، فمواصلة عدائه للنمسا سيجر عليه سخط بروسيا التى كانت تقف قواتها على أهبة الاستعداد لنصرة الألمان النمسويين ، خصوصا وأنها دخلت فى مفاوضات سياسية مع انجلترا وروسيا بشأن التدخل فى النزاع القائم بين النمسا وفرنسا .

ثانيا : شعور نابليون الثالث بعد انتصار الإيطاليين أن قيام وحدة إيطالية على حدود فرنسا الشرقية ليس من مصلحتها فى شىء ، فمهما كان عداؤه للسياسة النمسوية فى إيطاليا ، فهذا العداء أهون عليه من قيام دولة موحدة فتية إلى جوار فرنسا .

ثالثا : ان انتهاء الحرب على هذه الصورة ـ رغم انتصار فرنسا ـ فيه خدمة كبيرة للنمسا التى كانت حريصة على إنهاء الحرب بأى ثمن كى تستطيع تضميد جراحها . فاتمام صلح بين الدولتين يمنح النمسا امتيازات قليلة فى إيطاليا فيه ترضية كبيرة للنمسا . وكان نابليون حريصا على رضائها ليتخذ منها حليفا فى المستقبل إذا ما ساءت العلاقات بينه وبين بروسيا ،

مستغلا التنافس الموجود بين الدولتين الألمانيتين النمسا وروسيا ، لذلك كله رأى نابليون الثالث الدخول فى مفاوضات مع النمسا دون علم بيد مونت أو موافقتها ، فأرسل مبعوثة الجنرال فليرى Fleury إلى عاهل النمسا فرنسيس جوزيف يعرض عليه الهدنة توطئة لعقد صلح بين الطرفين .

رحب إمبراطور النمسا بهذا العرض لأن الخسائر التى تكبدها جيشه كانت فادحة ، ولكن هذه لم تكن السبب الوحيد ، فالمجر كانت تنذر بالثورة والحاجة تدعو إلى توفير القوات اللازمة لقمعها . ثم إن احتمال تدخل بروسيا لم يكن ملائما بالمرة للدبلوماسية النمسوية لما سيصحبة حتما من تنازلات لبروسيا فى المانيا لم يكن فرنسيس جوزيف راغبا فى القيام بها بحال . وعلى هذا التقى الإمبراطور النمسوى بنابليون فى ڤيلافرانكا Villafranca حيث وقعا الهدنة فى ٨ يوليو ١٨٥٩ ، وبعد ذلك تم التصديق على مقدمات الصلح فى ١١ يوليو ١٨٥٩ ، وتنص على اعتراف الدولتين بقيام اتحاد إيطالى برئاسة البابا من الناحية الإسمية ، مع حثه على ضرورة إدخال إصلاحات فى ممتلكاته ، وأن تتنازل النمسا عن لومبارديا لبيدمونت ، وأن تستمر سيطرة النمسا على البندقية مع دخولها الاتحاد الإيطالى ، وكذلك عودة حكام مودينا وتسكانيا وبارما الى مناصبهم من جديد، على أن تعرض تلك القرارات على مؤتمر للدول المعنية بالأمر للعمل على إقراره .

ولكن الأمور لم تسر وفق ما أراد نابليون ، فقد عارضت ولايات رومانيا وبارما وتسكانيا ومودينا عودة الحكام السابقين ، وقامت بثورة مطالبة الانضمام فى وحدة تحت حكم الملك ڤيكتور عمانويل . كما وقف البابا من تشكيل الاتحاد الايطالى موقفا سلبيا ، بل هو أقرب الى المعارضة منه إلى السلبية . وأدرك كافور أنه لن يستطيع حل مشكلة وسط إيطاليا إلا بالتعاون مع نابليون الثالث ، وكان مستعدا لدفع الثمن الذى تعهد به لنابليون من قبل ثمنا لتحالفه ، أى إعطاء نيس

وسافوى لفرنسا ، ولكن كافور رأى أن يتبع فى ذلك أسلوبا يرضى عنه الايطاليون، ألا وهو إجراء استفتاء عام فى كل ولايات وسط إيطاليا بما فيها نيس وسافوى . فأسفر الاستفتاء عن فوز فرنسا بنيس وسافوى بأغلبية كبيرة ، أماباقى الولايات فقد طالبت بالدخول فى وحدة مع مملكة سردينيا أو ما أصبح يطلق عليهما فى ذلك الوقت اسم « إيطاليا » .

تكونت إيطاليا الجديدة مما يزيد قليلا فى مساحته عن نصف حجم إيطاليا، وبقيت الممتلكات البابوية ومملكة نابولى والبندقية خارجة عن الوحدة . وقد لقيت الوحدة مقاومة شديدة من البابا بيوس التاسع ، الذى انقلب رجعيا متطرفا ، ومن فرنسيس الثانى ملك نابولى ؛ فكان على كافور أن يبذل المزيد من الجهد للتغلب على هؤلاء المعارضين واتمام الوحدة الكاملة . فمن ناحية مملكة نابولى نجد أن الملك فرنسيس الثانى ما كان ليقبل ضياع ملكه من أجل قيام الوحدة فى ظل الملك فيكتور عمانويل . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن أهالى نابولى كانوا أكثر سكان إيطاليا تخلفا وتأخرا ، وأكثرهم خضوعا لسلطان الكنيسة ، وأقلهم اهتماما بقضية الوحدة ، وفهما لمضمون الحرية والوحدة . وليس معنى هذا أن نابولى قد حرمت كلية من وجود عناصر تؤمن بالحرية ، وتؤمن بالوحدة عن فهم وعمق . وبدا لكافور أن إدخال نابولى فى نطاق الوحدة لن يتم إلا بالقوة مع استخدام الأساليب الدبلوماسية ، ووجد فى نفسه الرأس المفكر والدبلوماسى الذى لا يشق له غبار ، ووجد فى غاريبالدى القوة الحربية المنشودة . فألتقى الرجلان حول هدف واحد رغم اختلاف كل منهما عن الآخر ، ورغم شك غاريبالدى وريبته فى كافور ، لكن الظروف أجبرته على التعاون معه ، لأنه كان فى حاجة ماسة إلى التأييد السياسى لمشروعاته الحربية .

أعد غاريبالدى قواته غير النظامية « ذوى القمصان الحمراء » ، وكان عددهم ١١٣٦ متطوعاً خاض بهم البحر ـ رغم قلة عددهم ـ من جنوة إلى

جزيرة صقلية . وفي ١١ مايون ١٨٦٠ ، نزل مع رجاله إلى البر في مارسالا Marsala لمهاجمة مقر حكومة نابولي في مدينة بالرمو ، واستطاع بقواته الضئيلة العدد التي أبلت بلاءا مشهودا الاستيلاء على المدينة ودحر قوات الملك . وأحدث هذا النصر هزة عنيفة في كل إيطاليا ولاسيما في نابولي ، فاضطربت الأمور هناك، وساعده ذلك على عبور مضيق مسينا والنزول في الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة الإيطالية لمواصلة ضرباته وانتصاراته على القوى المعادية للوحدة ، ويمم غاريبالدى وجهه شطر نابولي حيث دخلها في ٧ سبتمبر بعد أن غادرها الملك فرنسيس بيوم واحد . وكان سقوط نابولي في يد غاريبالدى نقطة تحول في تاريخ الوحدة الإيطالية ، فكافور وجد أن الوقت قد حان لتسلم زمام المبادرة من غاريبالدى ، وأن الدور العسكرى يجب أن ينزوى ليفسح الطريق للدور الدبلوماسى، خصوصا وأن مقدرة غاريبالدى السياسية كانت محدودة جدا ، وكان كافور يعلم ذلك تمام العلم . كذلك مما حدا بكافور لتولى زمام المبادرة تردد غاريبالدى بعد دخوله نابولي في إعلان انضمامها إلى مملكة سردينيا ، فهذا التردد كان مدعاة للشك في نوايا غاريبالدى في المستقبل . ويبدو أن غاريبالدى قد أحجم عن البت في هذا الموضوع لأن الأمور لم تكن قد تبلورت بعد ، فالملك فرنسيس رغم تركه نابولي مازال مقيما في جاييتا ، فالمسألة بالنسبة اليه لم تنته بعد ، هذا فضلا عن وجود قوتين أخريتين معارضتين للوحدة التامة داخل نابولي: الأولى وجود حزب قوى كان ينادى بدخول نابولي الاتحاد الإيطالي مع احتفاظها بنوع من الاستقلال الذاتى ، والثانية تتمثل في مطالبة أنصار ماتزينى بوحدة إيطاليا في ظل النظام الجمهورى .

أما في ممتلكات البابا فقد طالبت الحركات الشعبية بالوحدة وقامت الثورات في مارش Marches ، وأومبريا Umbria، وأعد البابا قواته لاخماد الثورة، ولكن كافور منعه من ذلك ، ودخلت قوات إيطاليا الممتلكات البابوية لتقضى

على جيش البابا فى كاستلفيداردو Castelfidardo ، وبعدها اتجهت صوب نابولى حيث توجد قوات غاريبالدى . وهناك أعلن غاريبالدى ضم نابولى الى مملكة ڤيكتور عمانويل ، وحظى بمقابلة الملك الذى أثنى عليه لما قدمه من جهود وطنية صادقة من أجل تحقيق الوحدة . وبعد أن أدى غاريبالدى ما عليه من واجب رفض أى مظهر من مظاهر السلطان ، وآثر الخلود إلى السكينة فى مسكنه بجزيرة كابريرا Caprera ثم أجريت الاستفتاءات فى نابولى وصقلية والأراضى البابوية ، فأعلن الأهالى بالأغلبيات الساحقة رغبتهم فى الانضمام فورا إلى «مملكة ڤيكتور عمانويل الدستورية » . وبذلك تتحقق الوحدة الإيطالية ويلقب ڤكتور عمانويل بملك إيطاليا . وفى عام ١٨٦٦ ضمت البندقية بعد الحرب النمسوية البروسية . أما روما فضمتها إيطاليا نتيجة للحرب الفرنسية البروسية ، إذ اضطرت فرنسا إلى سحب قواتها منها ، فدخلها الإيطاليون فى ٢٠ سبتمبر ١٨٧٠ ، وكان على بيد مونت تطبيق دستورها على الولايات الإيطالية ، والعمل على تحسين أحوالها المالية ، وتقوية جيشها ، وتدعيم الاستقرار السياسى .

وكان نجاح الملكية الدستورية فى بيدمونت فى تكوين وحدة إيطالية عاملا على إضعاف قوة الملكيين المستبدين والجمهوريين المتطرفين . وكانت الحكومة الجديدة حائرة ،هل تمنح الولايات الإيطالية نوعا من الاستقلال الداخلى أم تتبع نظاما مركزيا ؟ ولكن هذه الحيرة لم تطل ، فقد فضلت الإمارات الإيطالية النظام المركزى ، وكان على الحكومة الجديدة القضاء على التشرد والجهل فى الجنوب ، ومعالجة مسألة الكنيسة ، وذلك لرفض البابا الاعتراف بالدولة الجديدة ، وكذلك السير فى حركة إصلاح الجيش ، والتعليم ، والبحرية، والشؤون المالية . وفى عام ١٨٧١ أصدرت الحكومة قانون الضمانات وبه أصبح البابا سيدا مستقلا فى الڤاتيكان ، ولكن البابا رفض الاعتراف بهذا القانون ، وظلت معارضة البابا للوضع الجديد فى إيطاليا من مصادر الضعف فى الحكومة الجديدة إلى أن تم للحكومة الاعتراف باستقلال الڤاتيكان بمقتضى معاهدة لاتران فى ١١ فبراير ١٩٢٩ .

الفصل السابع

الوحدة الألمانية

(The Unification of Germany)

- ألمانيا فى مطلع القرن التاسع عشر
- ألمانيا من مؤتمر ڤينا حتى ظهور بسمارك
- بسمارك والوحدة الألمانية :
  * الحرب البروسية ـ النمسوية
  * الحرب البروسية ـ الفرنسية

ألمانيا فى مطلع القرن التاسع عشر

يوضح تطور ألمانيا التاريخى أنها لم تكن هيئة سياسية قومية . فلقد كانت إمبراطورية تتألف من ٣٦٠ دولة حتى أن وسط ألمانيا وغربها كانا عبارة عن فسيفساء سياسية تضم دولا صغيرة جدا تتألف من دوقية ، أو قصر ، أو مدينة، أو إمارة كنسية ، وإذا كانت بروسيا تضم ٢٫٥ مليون من السكان وهى أكبر الدول ففى الإمكان تصور الدول الأخرى . وكانت هذه الـ ٣٦٠ دولة موزعة على عشر دوائر ولكل منها رايتها ، وعليها تُلقى تبعة الدفاع المشترك وتنفيذ قوانين الامبراطورية . أما القضايا العامة فتعرض على دايت (Diet) الإمبراطورية. ولم يكن هذا لينعقد إلا مؤقتا بدعوة من الإمبراطور . ويتألف من ثلاث هيئات : الناخبون ، والأمراء والمدن ، ولاتخاذ قرار فيه تجب أكثرية هيئتين . ولم تكن هناك حكومة ولا جيش ألمانى ولا يكون ذلك إلا اذا قرر الدايت ، ولا يمكن لهذا الجيش أن يعمل إلا اذا أمر دايتها الدوائر بالتنفيذ . وعلى هذا نرى أنه ليس هناك دولة ألمانية ، ولا فكرة سياسية ألمانية . لقد كانت ألمانيا منقسمة الى عدة أقسام لكل منها نعرتها الخاصة . وكأن كل نقاش أو جدل فى سبيل التغيير أو الإصلاح فى الدولة ، وكان يدعو إلى الخوف من الوحدة . لقد كانت النعرة الانفصالية سائدة فى كل دولة من دول المانيا ولم يكن بين هذه الدول وحدة فى النقد ، أو القوانين ، أو المقاييس ، حتى ولا أى وحدة معنوية .

ولقد تأثرت ألمانيا بالآراء والمبادئ التى نادت وأتت بها الثورة الفرنسية، وتضافرت عوامل هامة على تهيئة ألمانيا لتقبل تلك الأراء ، وخصوصا الآراء

والمبادئ السياسية . فعرف الألمان النظريات التى نادى بها جان چاك روسو فى التربية ، وظفر مونتسكيو إلى جانب زميله بالحظوة لدى مفكرى الألمان . فكان عمانويل كنط (١٧٢٤ ـ ١٨٠٤) ، فيلسوف كونجزبرج العظيم ، من كبار المعجبين بكل من روسو ومنتسكيو ، وتأثر بدرجة كبيرة بكتاباتهما وأرائهما . ولقد كان من المعجبين بآراء روسو والفلاسفة الفرنسيين كذلك جوهان جوتليب فيختة وهو من تلامذة كنط ، ويحتل فيختة مكانة عظيمة فى تاريخ الفكر الألمانى السياسى . ولقد جعل فيختة الاهتمام بالشعب والأمة يغلب على الاهتمام بالفرد ، فابتدع ذلك النظام الاجتماعى الذى اتخذة أساسا لنشوء الدولة باعتبار أسبقية حرية المجتمع بأسره على حرية الفرد وحده . ولذلك كان طبيعيا أن يأتى تفسير فيختة لنظرية العقد الاجتماعى مغايرا لما أخذ به روسو ، وإن كان كلاهما اعتمد فى تفسيره على وجود إرادة عامة هى مصدر السيادة العليا وموئلها فى الدولة ، فجعلها روسو نتيجة تنازل الأفراد عن إرادتهم الفردية ، واندماج هذه فى إرادة عامة ، فى حين افترض فيختة وجود الإرادة العامة أصلا فى المجتمع ، وبالتالى فى الدولة التى جعل من حقها ونصيبها وحدها السهر على حريات الأفراد وضمانها فى المجتمع . وعلى ذلك فقد كانت ألمانيا وقت اندلاع الثورة الفرنسية فى مقدمة البلدان التى قطعت شوطا لا يستهان به فى ميدان الفكر، وبدأ الألمان يستيقظون رويدا رويدا من سباتهم السياسى ، ولعل نجاح الفرنسيين فى تأسيس الجمهورية فى فرنسا كان أعظم العوامل أثرا فى هذه اليقظة السياسية التى جعلت الألمان ينفضون عنهم غبار ذلك الخمول السياسى الذى أقعدهم عن العمل والنشاط فى هذا الميدان أزمانا طويلة .

ومما هيأ ألمانيا لقبول الأراء التى نادت بها الثورة الفرنسية أن الحكومة فى بافاريا عمدت منذ عام ١٧٨٤ الى حل جماعة المتنورين Illuminati إلغاء منظماتهم أو هيئاتهم ، فانتشر هؤلاء فى ألمانيا يحملون آراءهم الخطيرة إلى كل

مكان ذهبوا إليه ، ومن أخطر هذه الآراء قولهم أن الوقت قد مضى الآن للتمسك بالنظام الملكى ، ولم تعد هناك حاجة لوجود الملكية أو الملوك . وهناك سبب آخر لقبول تلك الأراء هو أن الفلاسفة والمفكرين السياسيين من طراز كنط وفيختة لم يكونوا وحدهم الذين أعجبوا بآراء الفلاسفة الفرنسيين وكتاباتهم . فقد أعجب بآراء وكتابات فلاسفة الثورة طائفة من فحول الكتاب والشعراء الألمان المعاصرين مقل فردريك شيلر Schiller (١٧٥٩ ـ ١٨٠٥) ، الكاتب والشاعر ومؤرخ «حرب الثلاثين سنة» فى ألمانيا ؛ وحذا حذوه جيتة Goethe (١٧٤٩ ـ ١٨٣٢) أعظم شعراء ألمانيا شهرة . ومما ساعد كذلك على تغلغل الأراء الفرنسية فى المانيا بهذه السرعة والسهولة ، أن هذه البلاد الواسعة لم تكن تعرف وقتئذ شعورا قوميا أو وطنيا يحول دون انتشار الآراء الأجنبية بها .

ولكن هذا الحماس العظيم الذى قوبلت به الثورة الفرنسية ، لم يكن معناه أن ألمانيا بأسرها كانت ترحب بها ، أو أن جميع قادة الرأى وأهل الفكر فى ألمانيا كانوا يقبلون الأراء والمبادئ التى تمخضت عنها والتى عمل رجال الثورة الفرنسيون على اذاعتها فى أوروبا ، فقد وجدت طائفة من الكتاب والمفكرين الألمان ، نذكر منهم چوهان ولهلم چلايم Gleim الشاعر ، وفردريك چاكوبى Jacobi الفيلسوف ، وبارتولد چورج نيبور Niebuhr المؤرخ ، وغيرهم ، نظروا جميعا بخوف وحذر شديدين للثورة منذ بدايتها . ثم إن الثورة فشلت فى أن تستميل إلى تأييدها هنرى شتين Stein (١٧٥٦ ـ ١٨٣١) صاحب الإصلاحات الكثيرة التى مكنت بروسيا من النهوض والانتعاش بعد صلح تلست Tilst بين روسيا وفرنسا عام ١٨٠٧ ـ لتتزعم النضال ضد السيطرة الفرنسية . كما لم يمنع إعجاب شيلر بآراء روسو وكتاباته من إظهار تبرمه بأعمال الثوار الفرنسيين الذين هم من طبقات العامة ، لأن فرنسا فى رأية لم يكن أبناؤها قد وصلوا بعد إلى درجة من التربية والتعليم تجعلهم قادرين على فهم معنى تلك

المساواة التى يطالبون بها وأدراك قيمتها . والواقع أن موجة من الذعر سادت ألمانيا عموما بسبب الفظائع التى ارتكبها اليعاقبة ، حينما حطموا قواعد النظام القديم فى فرنسا ، وراحوا يبذلون ـ علاوة على ذلك ـ كل ماوسعهم من جهد وحيلة لنشر آراء الثورة فى سائر ربوع أوروبا . وأخذت الحكومات الألمانية على عاتقها مقاومة الأراء التى نادت بها الثورة ، بعد أن أدركت هذه الحكومات جسامة الأخطار التى تتهددها نتيجة لذيوع الآراء والمبادئ التى جاءت بها الثورة الفرنسية من حيث تهديدها لذلك السلطان الذى تمتعت به هذه الحكومات فى داخل الدويلات أو الإمارات المنتشرة فى أرجاء المانيا ؛ ومن ثم عظُم عداء الحكومات للثورة ، واتخذت الوسائل والتدابير التى تكفل مكافحة هذه الآراء الجديدة وتعطيل ذيوعها والقضاء عليها .

وفى خارج دائرة هؤلاء المفكرين ، فان الحماس للآراء الفرنسية كان عظيماً ، خصوصا بين الشباب والنساء ، فلقد انكب سواد الشعب الالمانى على قراءة الصحف بنهم وشغف عظيمين ، ولم يترك الذين قرأوا الصحف الأنباء التى جاءت بها دون مناقشتها بجد واهتمام وحماس كبير ، وأفصحت الجماهير عن حماسها للثورة بشتى الوسائل ، فانتشرت فى أسواق فرانكفورت المناديل التى طبعت عليها حقوق الانسان ، ولقيت هذه المناديل رواجا عظيما . ولكن بعد أن اجتاحت فرنسا المذابح والإرهاب حصل فى الرأى الألمانى شئ من التردد ، اذ شعر الناس وكأن الثورة حادت عن طريقها وفقد طابعها ، وانقسمت الآراء . فبعضها تحول عن الثورة لأنها أصبحت سفاحة ، كما آخذ الكثيرون يبددون أوهامهم ، ووزعت كراسات تمدح فى الثورة الفرنسية ورجالها ، حتى أن بعض أحرار ألمانيا أمام رد الفعل قد فروا إلى باريس . لقد ظل الرأى العام الألمانى مشتتاً حيال الثورة الفرنسية التى لم تولِّد الوطنية الألمانية ، وهكذا بقيت «الأمة» الألمانية شيئاً مثالياً محضاً لم نغيره الثورة الفرنسية لا عن طريق الدعاية وانتشار الأفكار ، ولا عن

طريق الاحتلال الفرنسى . ومع هذا فقد تدخّل عنصر جديد وهو الحرب بين فرنسا والدول الألمانية وخاصة بروسيا والنمسا ، بيد أن هذه الحرب لم تبدل وجهة نظر الألمان الذين تشيعوا لأفكار الجمهورية الفرنسية ، وبقيت ألمانيا محايدة أمام انكسار النمسويين والروس. ومن الوجهة الفكرية والسياسية كانت مصلحة الشعوب فى الوقوف إلى جانب الثورة الفرنسية التى تمثل الإصلاح والحرية السياسية ، لا إلى جانب الحكومات التى تمثل الضغط والعنف والسلطة ؛ هذا بالإضافة الى أن الرأى العام الألمانى ألقى مسؤولية الحرب على الأمراء الألمان أنفسهم لا على فرنسا . ولكن عندما تشكلت الحركة القومية فى ألمانيا ، وذلك فى وقت متأخر ، أخذ المؤرخون الألمان ، إما عن إرادة أو عن خطأ فى النظر ، يلقون تبعة حرب ١٧٩٢ ـ ١٧٩٣ على الفرنسيين ، بيد أن الألمان المعاصرين كانوا متفقين على أن المسؤولية تقع على كاهل الحكومات الألمانية نفسها .

وهذه اللامبالاة التى نجدها حيال الحرب نجدها أيضا فى عواقب الحرب وفى التبدلات التى طرأت فى الإمبراطورية الجرمانية عام ١٨٠٣ ، فضياع أملاك الكنيسة وإدخالها فى املاك الدولة ، ونزع الملكيات من أيدى أصحابها كما حدث فى الأعوام ١٧٩٧ و ١٧٩٨ و ١٨٠٣ ، لم يثر أى معارضة فى ألمانيا ، بل على العكس ، لاقى تأييداً وسبب ذلك يرجع فى الغالب إلى حكم الأمراء السيىء الذين كان لا يهمهم إلا مصالحهم ورفاهيتهم وراحتهم دون أن يبحثوا عن تعاون بينهم وبين مواطنيهم . وعموماً بقيت « الأمة » الألمانية شيئاً مثالياً محضاً ، لم تغيره الثورة الفرنسية لا عن طريق الدعاية وانتشار الأفكار ، ولا عن طريق الاحتلال الفرنسى .

إن التغييرات التى أجريت فى ألمانيا خلال عهد نابليون ، والتحول السياسى الذى تمثل فى زوال الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، قد تمت دون أن يؤدى ذلك الى حركة فى الرأى العام ، الذى ظلّ إلى حدٍ ما محايداً غير مبالٍ لكل ما

يجرى. فقد عدلت الإمبراطورية الجرمانية باتفاق بين روسيا وفرنسا ضد النمسا، وحدث معظم التعديل فى ألمانيا الغربية خاصة ، أى فى أكثر المناطق تجزئة وانقساما حيث توجد دول صغيرة عديدة من دول بارونات الإمبراطورية وامارات كنسية . وكان من نتيجة هذه التعديلات الاقليمية تمثيل الدول الصغيرة . ومن ثم هبط عدد الدول الألمانية من ٣٦٠ إلى ما يقارب الثمانين . كما ساعد تنظيم الإمبراطورية المقدسة على اخراج النمسا من ألمانيا ، وفقدت ممتلكاتها الشخصية التى كانت موزعة فى نقاط مختلفة فى الامبراطورية. وأضاعت النمسا نفوذها الشخصى وتحولت الى امبراطورية النمسا وأخذت تبتعد عن ألمانيا وتكون لنفسها حياة خاصة ، وستضطر مع مرور الزمن إلى التخلى عن ألمانيا لبروسيا .

ومن الجدير بالذكر أن هذا التحول أو التغير العظيم الذى طرأ على ألمانيا لم يكن من المنتظر بقاؤه طويلا ، لا فى شكله الإقليمى ، ولا فى صورته السياسية . فمن الناحية الإقليمية اتخذ نابليون إجراءات تلو الأخرى هدف من ورائها اعادة رسم خريطة ألمانيا وذلك بالقضاء على بعض الدول الجديدة التى أوجدها هو نفسه، ثم أنه قضى على دول قديمة كانت قائمة فى الماضى . وأحل نابليون محل الإمبراطورية الرمانية الجرمانية المقدسة اتحاد الراين الذى تأسس فى ١٢ يوليو ١٨٠٧ ، وضم إليه ١٦ أميرا من ألمانيا الغربية والجنوبية . ولم يلبث أن اتسع نطاق هذا الترتيب ، أو هذه المجموعة السياسية ، فأصبح يشمل ٣٧ عضوا أى ما يقارب جميع الدول الألمانية فيما عدا بروسيا والنمسا . ولقد حصل هذا الاتحاد على دستور تحددت فيه حقوق وواجبات الدول التى يتألف منها بالنسبة لبعضها بعضا ، فصار لهذه الدول مجلس أو دايت يتولى توجيه الإدارة المشتركة بينهما . غير أن هذا الدستور بقى دون تنفيذ ، لأن نابليون سمى نفسه حامى اتحاد الراين، فتركز فى يديه توجيه وإدارة شؤون السياسة الخارجية من ناحية ، وتجنيد الجيوش من أهل الاتحاد الصالحين للخدمة العسكرية من ناحية أخرى . وعلى ذلك فإنه

من المتعذر اعتبار اتحاد الراين دولة المانية تأسست فى هذه البلاد ، وإن كان الاتحاد ، ولا شك ، نوعا من التكتل الذى حصل فى ألمانيا ، ويعتبر من وجهة النظر هذه إجراءاً « جديداً » بالنسبة لحالة التشتت والتفكك التى كانت سائدة فى ألمانيا قبل إنشائه .

وبالرغم من أن نابليون لم تكن لديه أية فكرة عن خلق قومية ألمانية ، فان العمل الذى أتمه فى ألمانيا قد أدى إلى تكوين القومية الألمانية ، وخلق شعوراً قومياً ألمانياً . فالتركيز الإقليمى الذى أنقص عدد الدويلات الألمانية من ٣٦٠ إلى ٣٨ فقط كان إجراء لا يمكن الرجوع فيه ، ويتعذر بعدها إطلاقا عودة ألمانيا إلى ذلك التشتت ، وتلك التجزئة التى كانت عليها فى الأزمان السالفة ، ولن تكون بألمانيا بعدئذ دولة كنسية أو مدن حرة . ففى ألمانيا النابليونية لم يكن يوجد بها من الدويلات الضئيلة (أى أقل من خمسة آلاف نسمة) سوى ثلاث فقط ، نجت لأسباب شخصية ، أى لارتباطها بأشقاء نابليون نفسه . ومن ناحية أخرى فإن هذه التعديلات التى أدخلها نابليون في ألمانيا جعلت التمهيد لوحدة البلاد ممكنا ، فقضى عدم الاستقرار الإقليمى والسياسى على كل هذه التقاليد التاريخية الموضعية والقوميات أو الوطنيات المحلية التى كانت تستند عليها . ومن نتائج هذه السياسة أنها استأصلت شأفة قسم من الطبقة النبيلة الألمانية من بارونات الامبراطورية والفرسان . وكان هؤلاء تابعين للامبراطورية مباشرة. أما الأن فليس لهم قومية ممكنة إلا الألمانية بعد أن انتزعت اراضيهم منهم . ولذا فأن هذه الطبقة النبيلة التى رفعت عنها تبعية الامبراطورية الجرمانية ، لم يعد لها حياة سياسية .

وعلى أية حال أضرت الاصلاحات الفرنسية بكثير من المصالح ، واستيقظت عاطفة الحقد الوطنى إما من نفسها تلقائيا ، أو تحت تأثير هذه المنافع المتضررة . ولذلك قاوم الالمان الحكم الفرنسى ، غير أن حركة المقاومة لم تتغلغل بالدرجة الكافية ليتأثر بها المجتمع الألمانى بأكمله ، ولم تكن عامة فى كل أنحاء

ألمانيا ، ومن ثم لا يجب المغالاة فى تقدير قيمتها . ووقفت الحكومات الألمانية موقفا فى غاية التحفظ ، ولم تشأ الوقوف ضد نابليون إلا فى عام ١٨١٣ ، أى بعد أن تأكد لديها أن سقوط نابليون وهزيمته قد صار أمراً محققاً . وعلى أية حال فإن حركة المقاومة أو الثورة لم تمتد إلى ألمانيا الغربية ، بل بقيت لا تتعدى ألمانيا الشرقية والشمالية . وهكذا لم تكن هذه الحركة ـ كما سبق ـ ثورة عارمة عمت ألمانيا بأسرها ضد السيطرة الفرنسية ، إنما كان شعوراً بالكراهية لفرنسا واحتلالها للبلاد أرتكزت على أساسه نهائيا وبصورة حاسمة العاطفة أو الشعور القومى فى ألمانيا .

ألمانيا من مؤتمر ڤينا حتى ظهور بسمارك :

وبعد عام ١٨١٥ تمت تصفية الجماعة الوطنية فى ألمانيا التى كانت قد نشأت منذ عام ١٨١٣ لمقاومة السطرة الفرنسية النابليونية وخوض غمار الحرب لتحرير ألمانيا . وهناك أسباب عدة لتصفية هذه الجماعة الوطنية ، لعل أهمها الشعور بخيبة الأمل عندما صدم الوطنيون فى معاهدات الصلح التى أنهت الصراع فى أوروبا ضد نابليون وأخرجت فرنسا من الحرب بشروط أفضل كثيرا مما كان ينبغى . وثمة خيبة أمل كبيرة آخرى هى أن الوطنيين الألمان لم يظفروا باعادة الإمبراطورية الألمانية . فقد كان حلمهم الكبير أن تتأسس وحدة بألمانيا مرة ثانية ، بإعتبار أن هذه الوحدة كانت موجودة فى القرن العاشر الميلادى فى عهد الإمبراطور أوتو الأول (Otto I) ، وعقد الوطنيون الألمان آمالا كبيرة على انشاء هذه الوحدة بعد الحروب النابليونية .

غير أن الذى حدث فى تسويات الصلح فى ڤينا لم يكن ما أراده هؤلاء الوطنيون الألمان ، فتعذر تأسيس الإمبراطورية الالمانية من جديد عندما لم تشأ النمسا أن يكون تاج الامبراطورية الألمانى من نصيبها ، ورفضت بروسيا أن تقوم سلطة أعلى تدين لها المملكة البروسية بالطاعة ، ولذلك وجد المؤتمر أنه بدلا من

إعادة تأسيس الوحدة أو الإمبراطورية الألمانية ، قد أخرج إلى عالم الوجود ذلك الإتحاد الألمانى الكونفدرالى - الذى لم يكن حتى دولة إتحادية فدرالية بل انشأ نوعا من الدولة المتوازنة ، أى التى تقوم فى الأعتبار الأول على توزيع القوى بين وحدات سياسية متعددة بها بصورة تحفظ التوازن بين هذه القوى المجزاة جميعها ، وذلك لضمان أن يسود السلم ألمانيا فلا تكون مصدر أخطار على جيرانها فى أوروبا . حقيقة لقد ساد السلم ألمانيا ، ولم تكن حتى منتصف القرن التاسع عشر مصدر خطر على جيرانها ، وكان السبب الرئيسى فى ذلك الجمود الذى أصاب ألمانيا ، وعدم الحركة الذى أفقدها نشاطها عقب تسويات الصلح فى ڤينا . وإزاء هذا الفشل فى إعادة الوحدة الإمبراطورية الألمانية ، لم يحرك سواد الشعب الألمانى ساكنا ، إذكانت المحلية أو الإقليمية ماتزال متسلطة على أفكار الناس عموما ، ومازالت الشعوب متعلقة بحكامها وأمرائها القدامى فى شتى الدويلات والإمارات التى تألفت منها ألمانيا .

وشغل الألمان بصعوبات الحياة المادية عقب الحرب ، ونفذت قوى ألمانيا بعد أن ظلت ساحة قتال خلال سنوات ، يضاف الى ذلك رداءة المحصول عام ١٨١٦ ، والمجاعة فى شتاء وربيع ١٨١٧ ، وعصابات المتسولين التى تجوب البلاد، والأضرار التى لحقت بالصناعة الألمانية بعد أن أغرقتها المنتجات الصناعية الإنجليزية ، ولم تستطع مع منتجاتها بسبب التعريفة الجمركية العالية التى وضعتها فرنسا على الحدود من جهة روسيا من جهة أخرى . وهذه الأوضاع القهرية جعلت البورجوازيين والفلاحين يفكرون فى حالتهم المادية دون أن تتعدى نظرتهم حدود ذلك . كما تبددت آمال الوطنيين الالمان عندما لم يظفروا بالحرية الداخلية التى أرادوها والتى بذل المسؤولون فى بروسيا مثل شتين وفردريك وليم الوعود بتحقيقها فى النداءات العديدة التى وجهها هؤلاء للشعب اثناء النضال ضد نابليون والسيطرة الفرنسية .

ومع ذلك فقد أمكن أن تعيش الحركة القومية بين شباب الجامعات ، وقد

كان من بين الطلاب أن جاءت العناصر الوطنية الأولى ، التى حملت السلاح فى عام ١٨١٣ ,ظلت تحتفظ بروح النضال القديمة ، وكان لهم زعماء يعتمدون عليهم مثل الضابط القديم چاهن Jahn الذى جعل نفسه داعيا للتربية البدنية، وألف فى ألمانيا جمعيات رياضية بعد أن تعلم أصول هذه التربية فى الدانمرك ، وكان يكره كل ما هو فرنسى ، أو يمت بصلة لفرنسا وكانت هذه الشبيبه التى التفت حوله تظهر عواطفها بخفة وطفولة ، ولكن من العبث أن نقول أنه كان لديهم أى نظرية فى السياسة . أن كل ما يريدونه هو تأمين عظمة المانيا بتحريرها من كل نفوذ اجنبى . على أن نوعا من عمليات التطهير لم يلبث أن حدث فى هذا الوسط الشديد الغليان تحت نفوذ المؤرخ لودن (Luden)، أحد اساتذة جامعة ينا ، الذى جمع الطلاب فى رابطة أو اتحاد يسمى برشنشافت (Bur-chenschaft)، أى اتحاد الرفقاء ، تسوده روح أسمى أو أكثر وطنية وقومية . وقد اتخذ هؤلاء الطلاب العلم المثلث الألوان : الأسود والأحمر والذهبى . وكانوا طلابا جادين نظموا فروعا لهذا الإتحاد فى جميع الجامعات أو على الأقل فى مختلف أنحاء ألمانيا . وفى مايو ١٨١٨ اجتمع مندوبون عن أربع عشر جامعة لتأليف اتحاد ألمانى للبرشنشافت .

وفى هذا الوسط الجامعى وجدت جامعة قوية بروحها وهى جامعة جيسين (Giessen) الصغيرة فى إمارة هس ـ كاسل وقد وجد فيها جمهورى راديكالى له مذهب خاص ، ويعتبر مبشرا بالقضاء على الظلم والطغيان ، ويسمى كارل فولن (Follon) التف حوله الطلاب وتبعوه فى مذهبه وأطلقوا على انفسهم المتصلبين الذين لا يقبلون اتفاقا أو تفاهما . وشعر هؤلاء الشبان بالكراهية الشديدة للشاعر والروائى كوتزبيو (Cotzebue) صديق القيصر ، والذى كان يبعث إليه بتقرير كل شهر عن التيارات الفكرية والحوادث فى ألمانيا . وأقام كوتزبيو دعوى على فولن الأمر الذى أثار حفيظة الطلاب وسخطهم لدرجة أن أحد هؤلاء قتله

فى مارس ١٨١٩ . ولقد أثار مقتل كوتزبيو عاصفة من الشعور الجامح ، وعلى ذلك اقترحت ساكسفايمر وبروسيا أن يتخذ الدايت المنعقد فى فرانكفورت الإجراءات الكفيلة بوقف هذه الحركات فى الجامعات ، وقابل ملك بروسيا فردريك وليم الثالث ، مترنيخ ، ثم اجتمع فى كارلسباد برياسة مترنيخ ممثلو تسع حكومات واتخذوا طائفة من القرارات الرجعية سميت بمرسومات كارلسباد، أجازها دايت الاتحاد الألمانى فى فرانكفورت فى ٢٠ سبتمبر ١٨١٩. فألغيت جمعيات أو اتحادات الطلبة ، وحلت جمعيات البرشنشافت ، وأنشئت فى كل جامعة لجنة لم تكن مهمتها مقصورة وحسب على مراقبة نشاط الأساتذة ومحاضراتهم ، بل كان من حق اللجنة إبطال محاضرات الاساتذة وابعاد هؤلاء عند الضرورة من الكليات التى يعملون بها . وخضع الطلاب لنفس الرقابة ، وزيادة على ذلك ، وأنشئت الرقابة على الصحف لمدة خمس سنوات وأقيمت لجنة تحقيق فى ماينز للبحث عن أصول الحركات الثورية ومبلغ نشاطها ، وألقى القبض فى بروسيا مثلا على عدد كبير من الطلاب ، ووقعت عليهم عقوبة السجن مددا تتراوح بين اثنتى عشرة وخمس عشرة سنة .

على أن كل تلك المحاولات لكتم صوت المطالبة بالحرية والوحدة الالمانية ، لم تمنع كثيرا من الإمارات الألمانية من إصدار دساتير لها فى الأعوام ١٨١٤ إلى ١٨١٩ ، وبمقتضاها أصبح لكل إمارة ، ممن أخذت بذلك النظام ، برلمان محلى يتكون من مجلسين : مجلس للاشراف ، ومجلس للعامة . وبدأت رغبة الجماهير الألمانية فى الاتحاد تظهر فى الأغانى والحفلات العامة ، إلا أنها لم تكن أكثر من مشاعر لم تنتظم على وجه يسمح للوحدة بالتحقق . ذلك أن الإمارات سارت كل فى طريقها لها عملتها الخاصة وموازينها ومقاييسها ، مما حد من الوحدة الاقتصادية بينها . بيد أن الإدارة البروسية كانت صاحبة الفضل فى خلق أو صنع ذلك الإتحاد الجمركى الذى انتهى الأمر بامتداده حتى شمل القسم الأعظم من

ألمانيا ونعنى بذلك الزولڤرين Zollverein ، الذى كان له أكبر الأثر فى صنع الاتحاد الألمانى فى النهاية . وكان فردريك ليست (١٧٨٩ ـ ١٨٤٦)، أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة توبنجن قد روّج لفكرة إنشاء اتحاد كونفدرالى لإزالة الحواجز الجمركية بين مختلف الإمارات الألمانية ووضع تعريفه موحدة ، وإنشاء الوحدة الاقتصادية ؛ على أن مشروعات فردريك ليست كان يغلب عليها الخيال. وكان فردريك نبينوس وزير مالية بادن ، صاحب فضل فى قيام الزولڤرين. والحقيقة فى رأى الكثيرين ، أن الزولڤرين لم يكن فى فكرته الأساسية وبالطريقة التى تم صنعه بها من خلق فردريك ليست أو كارل بنينوس ، فقد كان كلاهما يدين بوجهة نظر ألمانية وليس بوجهة نظر بروسية ، بل أن مشروعاتهما كانت ترتيبات مبعثها المعارضة ضد بروسيا ، وكرد فعل لنشاط بروسيا ومحاولاتها من أجل اصلاح نظمها الجمركية .

والجدير بالذكر أن الزولڤرين كان إجراءً اقتصاديا ، وليس عملا سياسيا ، ولم يكن من صنع رجال السياسة القوميين ، بل كان من تنفيذ الاداريين البروسيين : ڤون ماسن (Maassen) من رجال الاقتصاد المعدودين ، ومن إنصار حرية التجارة ، ثم ڤون موتز (Motz)، والذى يعنينا على وجه الخصوص فى تاريخ الزولڤرين ، هو معرفة الصلة بين هذا الاتحاد الجمركى وفكرة القومية الالمانية ومما تجدر ملاحظته فى هذه المسألة أولا أن الزولفرين لم يكن يشمل كل المانيا ، بل بقيت خارجة عن هذا الاتحاد الجمركى ثلاث عشرة دولة كانت على نوعين مختلفين ، أنشأت جماعة منها نوعا من الاتحاد الجمركى عرف باسم ستورڤرين (Steuerverein) أى الاتحاد الضريبى وتكون من خمس دول . أما بقية الدول الثمان فقد احتفظت بوضعها المستقل عن كلا الاتحادين : الزولڤرين والستورڤرين . وفيما يتعلق بالدول أو الحكومات التى تألف منها الزولڤرين فمع أنه كان يربط بينها جميعا الاتحاد الجمركى ، فقد احتفظت كل منها بأنظمتها

الخاصة فى مسائل الضرائب غير المباشرة والموازين والمقاييس ، والعملة المتداولة ، والمكوس الداخلية ، وغير ذلك . وهكذا لم يكن يتشكل من كل ألمانيا ولا من الزولفرين نفسه ما يمكن تسميته من وجهه النظر الاقتصادية والتجارية ، بدولة موحدة ، كما لم يظهر الزولفرين الى عالم الوجود نتيجة لحركة مبعثها يقظة الشعور أو الضمير العام الألمانى إلى الحاجة له .

وثمة مسألة أخرى يجب مناقشتها ، هى تحديد الأثر الذى كان للزولفرين فى إنشاء وحدة ألمانيا السياسية . فمن الأراء المسلم بها عند جمهرة الكتاب والمؤرخين أن الزولفرين قد مهد للوحدة الألمانية ، وإن الألمان منذ أن تسنى لهم تحقيق هذا الاتحاد الجمركى قد بدأوا يعملون لتأسيس وحدتهم السياسية . حقيقة أن عددا من الألمان عقدوا آمالا كبيرة على الاتحاد الجمركى كوسيلة مؤدية للاتحاد السياسى ولكن النتائج السياسية التى انجلى عنها الزولفرين من ناحية صنع واتمام الوحدة الألمانية ، فقد اقتضى مرور زمن طويل قبل تحققها ، فى عام ١٨٦٧ فقط ، أى بعد مضى ثلاثين سنة ونيف ، عندما تأسس الاتحاد الألمانى الكونفدرالى الجديد بزعامة بروسيا ، وخلال هذه السنوات الثلاثين لم يخمد الزولفرين شعور الأقليمية أو المحلية . ولم يكن له أى أثر إيجابى فى ثورة ١٨٤٨ ، ثم أن الزولفرين لم يستطع منع الدول الألمانية فى عام ١٨٦٦ من إعلان إنضمامها إلى النمسا فى الحرب الدائرة بين هذه الأخيرة وبين بروسيا ، والانحياز إلى جانب النمسا ضد بروسيا . وتلك جميعها حقائق تنهض دليلا فى نظر الكثيرين على أن الزولفرين لم يمهد للوحدة السياسية فى ألمانيا ، ولم يكن الأداة التى جعلت ألمانيا تسير مسرعة فى طريقها .

وكان لثورة عام ١٨٣٠ فى فرنسا صدى فى الولايات الألمانية المختلفة ، ولكن تبين من أحداث هذه الثورة أن الشعب الألمانى كانت تعوزه التربية السياسية، وأن الروح القومية كانت محدودة وضئيلة الأهمية . فلم تتعد هذه

الثورة مجرد القيام بمظاهرات ذات صخب وضوضاء وحسب ، ولم تكن ترقى بحال حتى إلى مرتبة محاولة ثورية على خلاف ما شهدناه تماما فى ثورات عام ١٨٣٠ التى حدثت فى إيطاليا . وعلى أية حال كانت الفكرة الحرة فى ثورة ١٨٣٠ تفوق كثيرا الفكرة القومية وتعلو عليها . ويؤيد هذا القول أن كارل فون روتيك ، زعيم الأحرار فى جنوب ألمانيا ، ذكر فى خطاب له فى عام ١٨٣٢ أنه منحاز لوحدة ألمانيا ويرجوها ويريدها ويتمناها ، ويطالب بها ويصر عليها ، لأن الوحدة وحدها فقط فى حقل الشؤون أو العلاقات الخارجية هى التى تجعل من ألمانيا دولة قوية توحى بالإحترام ، ولأن الوحدة وحدها فقط هى التى تمنع عن المانيا وقاحة الاجانب (أى الدولة الأجنبية) وتحول دون اعتدائهم على حقوق الالمان القومية . وواضح أن روتيك كان يربط فى تفكيره ربطا وثيقا بين مطلب الوحدة الألمانية وبين عظمة ألمانيا الخارجية أكثر مما كان يدعو لحصول تغيير جوهرى يشمل بلاده . ولقد استمر روتيك يقول : « أنى أريد الوحدة ، ولكن على أن تتم هذه الوحدة مقترنة بالحرية ، بل أنى أوثر كثيرا الحرية بدون الوحدة ، على مجرد الظفر بالوحدة من غير الحرية » . وكانت نتيجة حركة الأحرار هذه وثورة ١٨٣٠ انتصار الرجعية ودعم أركان الحكم التعسفى ، وساد الركود المانيا ، وخيم عليها الفتور سريعا ، واستمر هذا الخمول عدة سنوات ، لم تنفض المانيا عنها هذا الركود إلا عشية عام ١٨٤٨ ، إذ بقيت حتى عام ١٨٤٧ تخضع لنفس النظام ، وتسود بها الحال التى كانت عليه فى عام ١٨١٥ .

تولى فردريك وليم الرابع (١٨٤٠ ـ ١٨٦١) عرش بروسيا عام ١٨٤٠ وبدأ سلسلة من الإجراءات التحررية فأطلق سراح كثير من المسجونين السياسيين وأعضاء جمعيات فتيان ألمانيا . وبدأ الفرنسيون فى تلك الآونة يفكرون فى استعادة الأراضى الالمانية على مسار نهر الراين ، مما أثار مشاعر الألمان نحو قوميتهم ، وتعالت الصيحات بحرية ألمانيا على أن فردريك وليم الرابع لم يكن مستعدا

لسماع صوت الشعب على حقيقته ، فدعا عام ١٨٤٧ إلى اجتماع فى برلين حضره ممثلو الطبقات فى المقاطعات البروسية الثمانية ، وهم ممثلوا الأشراف وكبار الملاك والمدن ، وغلبت على الاجتماع روح تحررية إلا أن الأقلية المحافظة وقفت فى صف الملك . ولما رفض ذلك البرلمان الموافقة على جمع الأموال اللازمة للملك لبناء خطوط جديدة من السكك الحديدية ، ثارت ثائر الملك وأرجعهم من حيث أتوا ، وأثار هذا التصرف من الملك روح الاستياء بين الناس وعمت المظاهرات والاشتباكات برلين مما اضطر الملك الى الاستجابة لمطالب الشعب . ففى ١٧ مارس ١٨٤٨ وعد الملك شعبه بالدستور والحياة النيابية فى بروسيا مع إلغاء الرقابة على الصحف . وتجمعت جموع الشعب أمام قصر الملك فى برلين، محيية ولكن سوء التفاهم الذى وقع بين الجنود والعامة أدى إلى اشتباكات دموية، دافع فيها العمال والطلبة والمواطنون عن أنفسهم وهم عزل دفاعا مجيدا وسقط ١٨٣ شهيدا وسحب الملك جيشه ازاء تأزم الموقف وسيطرت لجنة دفاع من الشعب على الموقف فى برلين وخرج الملك البروسى يوم ٢١ مارس ١٨٤٨ فى موكب شعبى يرفع الأعلام بألوانها الثلاثة ، السوداء الحمراء الذهبية، شارة الوحدة الألمانية وخطب الملك فى الجماهير معلنا أن هدفة هو حرية ألمانيا ووحدتها.

وعلى أثر انتصار الثورة فى برلين افتتح الملك يوم ٢٢ مايو ١٨٤٨ الجمعية الوطنية المنتخبة التى كان عليها أن تعد دستورا للبلاد ، وكانت الأغلبية بها للأعضاء الديمقراطيين ، ولكن الملك بعد أن هدأ الموقف وتأكد من وقوف الجيش إلى جواره أهمل تلك الجمعية الوطنية ، ثم حلها وأعطى البلاد دستورا حسب مشيئته وأعطى للمحافظين كل السلطة ، وظل هذا الدستور المفروض قائما حتى نهاية الحرب العالمية الأولى برغم أنه قد رفض من أغلب الجهات على أنه كان خطوة أفضل من لا شيئ . لقد أقر ذلك الدستور برلمان من مجلسين :

المجلس الأول وهو مجلس السادة ويتكون من ممثلى الأمراء وكبار الملاك وممثلى المدن والجامعات من المؤيدين للملك ، والثانى وهو مجلس النواب ينتخب أعضاؤه على مرحلتين . وقسم الناخبون فى كل إقليم إلى ثلاثة أقسام حسب ما يدفعونه من الضرائب ، فكان القسم الأول يضم الأثرياء ، وكان القسم الثانى يضم ذوى الدخل المتوسط ، والقسم الثالث الوفير العدد يضم الفقراء من دافعى الضرائب . وكان كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة يختار علنا عددا مساويا للقسمين الآخرين ، ويجتمع الأفراد المنتخبون من الأقسام الثلاثة ثم يختارون بالاقتراع السرى نواب المجلس .

فى يوم ٣١ مارس ١٨٤٨ اجتمع فى مدينة فرانكفورت ٦٠٠ شخص من مختلف طبقات الشعب ليضعوا أساسا لبناء ألمانيا من جديد . ولم يكن هؤلاء الأشخاص يمثلون الاتحاد الألمانى أو مختارين من الإمارات الألمانية أو منتخبين بأية طريقة من الطرق ، وكونوا فيما بينهم ما أسموه بالبرلمان المؤقت وقرروا إجراء انتخابات عامة للمؤتمر الوطنى التى كان عليها أن تضع دستورا لألمانيا . واعترفت الولايات الألمانية كلها بهذه القرارات ، وأجريت الانتخابات وأجتمع المؤتمر الوطنى يوم ١٨ مايو ١٨٤٨ فى فرانكفورت ، وانتخب المؤتمرون رئيسا ونائبا للرئيس ثم تقدموا فى مظاهرة ضخمة خلال المدينة إلى كنيسة القديس باول وحيت الجماهير الأعضاء تحية رائعة . وكان بين الأعضاء المنتخبين حوالى ٢٢٣ قانونيا و ١١٨ موظفا و١٠٦ من رجال الجامعات وعدد قليل من الفلاحين ولم يمثل العمال . وبرزت منذ المناقشات الأولى للمؤتمر اتجاهات ثلاث :

١) مجموعة من الأعضاء لا ترى سحب الكثير من امتيازات وحقوق الأمراء فى الأقاليم ، ومثل هؤلاء المحافظون اتجاها يمينيا فى المؤتمر .

٢) مجموعة راديكالية مثلت اليسار ، وكانت ترغب فى دولة ألمانية بلا أمراء وبلا قيصر تحكمها حكومة ينتخبها الشعب ، أى جمهورية ، وسمى هؤلاء

بالديمقراطيين أو المركزيين ، لأنهم نادوا بدولة مركزية بلا أقاليم .

٣) وكانت الغالبية ممثلة فى المجموعة الثالثة من الأحرار الذين رفضوا الحل الراديكالى الذى نادى به اليساريون . وكان أغلبهم يرغبون فى قيام دولة ألمانية اتحادية تكون للأقاليم فيها حقوقا وتمثل فى الحكومة الاتحادية ، وسمى هؤلاء بالاتحاديين أو الفيدراليين . وكانوا يرون أن يقوم على رأس الدولة الاتحادية قيصر يحد من سلطانه برلمان منتخب ، ومثل هؤلاء اتجاه الوسط وكانوا فعلا يجلسون فى وسط المجلس ، بينما كان المحافظون يجلسون الى يمين الرئيس ، والراديكاليون يجلسون الى يساره .

وقرر المؤتمر قبل بحث مسألة الدستور وضع السلطة مؤقتا فى يد شخص يكون ما يشبه الوزارة المؤقتة للرايخ الألمانى ، واختير الدوق النمسوى يوحان . واعترفت الإمارات الألمانية به ، ولكن بروسيا والنمسا عارضتا خضوع جيوشهما لسلطته وبدا للمجلس واضحا أن كلا من الدولتين لا ترغب فى التنازل عن شيء من سلطاتها ، وزاد من شكوكها أن النمسا نفذت حكم الاعدام فى بعض المطالبين بالحرية فى الثورات التى عمت ڤيينا قبل ذلك ببضع شهور . وتآمرت انجلترا وروسيا كذلك فى الخارج ضد بروسيا وأرغماها فى أغسطس ١٨٤٨ على عقد الصلح مع الدانمرك بشروط مجحفة ، واضطر المؤتمر القومى على التصديق على تلك الاتفاقية برغم أنفه ، لأنه لم يكن يملك أية قوة يستطيع بها الصمود فى وجه انجلترا وروسيا .

واستمرت المناقشات عدة أشهر فى المؤتمر الوطنى واخيرا استقر رأى الأغلبية على أن تقوم فى ألمانيا كلها عدا النمسا ، لوجود أجناس مختلفة بها ، دولة اتحادية على رأسها قيصر وراثى ، وأن يعهد بذلك لملك بروسيا فردريك وليم الرابع . وسافر ٣٢ عضوا ومعهم رئيس المؤتمر إلى برلين ليقدموا تاج القيصرية الألمانية لفردريك وليم الرابع ملك بروسيا . وكانت المفاجأة التى حطمت أعمال

المؤتمر وجهوده كلها أن ملك بروسيا فريدريك وليم الرابع رفض فى مارس ١٨٤٩ قبول التاج ، وذلك للأسباب التالية :

أولا : لأنه جاء من قبل نواب الشعب ، لا من قبل الأمراء أنفسهم .

ثانيا : لأن أمراء سكسونيا وورتمبرج وهانوفر رفضوا أن يعترفوا لأمير مثلهم بالزعامة عليهم .

ثالثا : لأن النمسا التى شغلتها حوادث عام ١٨٤٨ وصرفتها عن البحث فى شؤون ألمانيا بدأت تنهض من كبوتها وتدخل ميدان السياسة الألمانية من جديد بقيادة وزيرها المحنك شفارتزنبرج وتحتج على قرار إخراج النمسا من الاتحاد الألمانى وعلى اسناد الإمبراطورية لبروسيا . ولما كانت النمسا قد عزمت على تأييد احتجاجها بالقوة ، وكانت بروسيا على غير استعداد لمقابلة القوة بمثلها ، فقد رفض ملكها قبول التاج . وعمت المظاهرات والاشتباكات أنحاء الدويلات الألمانية ، ولكن الأمراء استطاعوا بالقوة وسفك الدماء تكميم الأفواه ، بل أن روسيا أرسلت جيوشها لتقضى على الثورة فى بادن . وضاعت فرصة الوحدة الألمانية على الشعب الالمانى بسبب رفض فردريك وليم الرابع التاج . على أن ذلك المؤتمر الوطنى فى الواقع قد وضع الأساس الفعلى لكل ما كتب لألمانيا أن تشاهده فى السنوات المقبلة .

وإذا كانت ثورة ألمانيا عام ١٨٤٨ قد فشلت فى تحقيق الوحدة الألمانية ، إلا أنها حققت بعض أهدافها فى الحرية والمشاركة الشعبية فى الحكم ولو بصورة جزئية . على أن الرغبة فى توحيد المانيا ظلت حية فى ضمير الشعب ، وحاول الملك فردريك وليم الرابع ملك بروسيا بعد رفضه لتاج ألمانيا عام ١٨٤٨ أن يعمل بطريقته الخاصة فى سبيل تحقيق الوحدة الألمانية . فحاول عن طريق عقد اتفاقيات مع الأمراء الألمان تأسيس دولة اتحادية ، لا تشمل النمسا ولكن تحوز موافقتها

على أن تعقد تلك الدولة الاتحادية الألمانية معاهدة دائمة مع مملكة الدانوب النمسوية . ولكن شفارتزنبرج رئيس وزراء النمسا ، حارب فكرة قيام دولة ألمانية تحت زعامة بروسيا . وبرغم ذلك سار فردريك وليم الرابع في تنفيذ مخططه، إلا أنه اضطر إلى التخلى عن فكرته عندما هدد شفارتزنبرج بالحرب وخاصة بعد أن حصل على تأييد الروسيا له . كان شفارتزنبرج مصمما على إعادة البوند (Bund) القديم وتوكيد سيادة النمسا فى ألمانيا من جديد ، ولم يكن بوسعه أن يحقق هذه الغاية دون أن ينزل ببروسيا مهانة تخطف الأبصار . وفى أواخر ١٨٥٠ أشعلت الاضطرابات التى قامت فى هس ـ كاسل (Hesse - Cassel) عود الثقاب فى برميل البارود ، ولكن شفارتزنبرخ لم يكن ليرضى بأن تكسب بروسيا المزيد من الهيبة بإعادة النظام هناك . لقد عزم على أن تلعب النمسا ذلك الدور وتأهب لدخول هس ـ كاسل بجيش نمسوى قوامه ٢٠٠,٠٠٠ رجل . فأعلنت بروسيا التعبئة ردا على ذلك ، ووقع الصدام فعلا بين القوات البروسية والباڤارية . لقد كان شفارتزنبرج يعتقد تماما فى قدرته عسكريا على كسر شوكه بروسيا بعكس فردريك وليم الرابع الذى كان يشك فى مقدرة جيشه . ولذلك قبل الشروط التى قدمها شفارتزنبرج فكانت إذلالا عرف باسم أولمتز (Olmutz) فى ٢٨ نوفمبر ١٨٥٠ ، وتلخصت مطالب شفارتزنبرج فيما يلى :

أولا : عودة الدايت الألمانى القديم تحت زعامة النمسا .

ثانيا : تخلى بروسيا عن العصبة التى كونتها من الأمراء الألمان تحت ادارتها .

ثالثا : قبول بروسيا عقد اجتماع للدول الأعضاء فى الاتحاد الألمانى الذى سيعهد إليه إعادة بناء ذلك الاتحاد .

وهكذا كانت المهانة المؤسفة التى حاقت ببروسيا فى أولمتز تمثل أسفل درك بلغته فى هاوية الجبن والاستسلام ؛ لقد أتيحت لبروسيا الفرصة كى تصبح

الدولة الأولى في المانيا ، وأتيحت لملكها الفرصة لأن يضع فوق رأسه التاج الإمبراطوري ، فكان كل ما فعلته أن زادت الأغلال التي تقيد ألمانيا وهي راقدة تحت اقدام شفارتزنبرج . وبدا أن مهانة أولمتز سوف تجعل الوحدة الألمانية أبعد منالا من أي وقت مضى ، وتجردت بروسيا نهائيا من أهليتها لحمل لواء هذه الوحدة . على أن بسمارك دافع عن تلك الاتفاقية قائلا أنه لم يكن امام بروسيا من حل سواها وخاصة وهي على غير استعداد لخوض الحرب . وهكذا عاد الدايت (البوندستاج) الالماني القديم للانعقاد ، وأرسلت بروسيا مندوبا عنها إليه في فرانكفورت ، وكان أول مندوب لها هو أوتو فون بسمارك (Prince Otto Von Bismarck) .

بسمارك والوحدة الألمانية :

كان بسمارك ينتسب الى عائلة من الأشراف ، وكان أبوه ضابطا بالجيش ولكنه تقاعد لخلاف بينه وبين الملك ، ومضى إلى ضيعته في شينهاوزن يصرف شؤونها . أما أمه فتنتسب لعائلة من المتعلمين المشتغلين بوظائف الدولة ، وعنها ورث حب الأدب ، وتلقى بسمارك تعليمه الثانوي في برلين ، ثم درس القانون في جوتنجن وبرلين ، ثم دخل في خدمة الدولة البروسية ، ولكنه لم يلبث أن مل الوظيفة وعاد ليرعى أملاك الأسرة في بوميرانيا ، حيث عكف على القراءة الطويلة والخروج للصيد . وبدأ بسمارك حياته السياسية كعضو في البرلمان المحلي لبروسيا ، ثم اختاره الملك فردريك وليم الرابع مندوبا عن بروسيا في البوند ستاج الالماني المنعقد في فرانكفورت عام ١٨٥١ ، وكان رضاء الملك عنه منبعثا من آرائه المحافظة والمؤيدة لحقوق الملك ضد المنادين بتمثيل الشعب في الحكم . وفي فرانكفورت أيقن بسمارك من جلسات البوندستاج الذي ترأسه مندوب النمسا ، أن المشكلة الألمانية لن تحل بسهولة وأنه لابد من استخدام القوة ، ولقد أيقن أن الاتفاق مستحيل بين النمسا وبروسيا ، وتأكدت نظرة بسمارك للأمور بعد عمله سفيرا لبلاده في بطرسبرج بروسيا ثم في باريس .

وفى عام ١٨٥٨ اضطر فردريك وليم الرابع إلى التنازل عن عرش بروسيا بسبب مرض عقلى ألمّ به ، وأخذ أخوه وليم الوصاية على العرش . ولم يكن وليم محبوبا من جماهير الشعب فى بروسيا ، لأن البرلينيين رأو فيه المحرض ضد مظاهرات ١٨٤٨ والمتسبب الأول فى مصرع الشهداء آنذاك ، مما اضطره حينئذ للهرب إلى انجلترا . على أن تلك السنوات التى مضت قد أظهرته كما لو كان قد أصبح أكثر إيمانا بالمبادئ التحررية السائدة وكان إسناده الوزارة عند توليه الوصاية لوزراء من الأحرار خير دليل على بداية عهد جديد . وكان ذلك الوصى الكهل جنديا بمعنى الكلمة ، يحرص على تقوية الجيش البروسى كل الحرص حتى لا تتعرض كرامة بروسيا للمهانة مرة أخرى . وبدأ الوصى ووزير الحرب رون (Roon) أن يعد مشروعا لإصلاح الجيش ، تكون مدة الخدمة بمقتضاه لكل الشبان الصالحين للخدمة ثلاث سنوات بدلا من سنتين ، مع زيادة الاعتمادات المالية للجيش لتتمكن الدولة من تجنيد كل الشبان الصالحين للخدمة بدلا من تجنيدها لحوالى ٦٠ ٪ من العدد المتقدم لضآلة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض . ووافق مجلس النواب البروسيى ، حيث الأغلبية للأحرار على المشروع إجمالا ، ولكنه طالب بتخفض مدة الخدمة إلى سنتين فقط توفيرا للمصروفات . وتأزم الموقف بين المجلس والوصى ووزير حربيته وأصر كل من الجانبين على رأيه معتبرا كلمته هى الفاصلة فى هذا الموضوع . ومات فردريك وليم الرابع وأصبح وليم الوصى ملكا باسم وليم الأول عام ١٨٦١ .

وسارع وليم الأول بحل مجلس النواب المعارض له ، ولكن الانتخابات أتت بمجلس عدد النواب الأحرار فيه أكثر من المجلس المنحل . ولم يكن المجلس الجديد بأقل صلابة من المجلس القديم فيما يتعلق بموضوع الجيش ومدة الخدمة، ولم يجد الملك أمامه وسيلة لحل ذلك الأشكال وقرر التنازل عن العرش، وهنا نصحه رون وزير حربيته باستدعاء بسمارك سفير بروسيا فى باريس ليتولى رئاسة

الوزراء ، وليتمكن بما عرف عنه من كياسة من إيجاد حل للموقف . واستدعى بسمارك فى سبتمبر ١٨٦٢ وكلفه برئاسة الوزارة البروسية ومحاولة حل المشكلة ، واستطاع بسمارك أن يكسب عددا من الأنصار من أعضاء المجلس النيابى ، بل أنه بدأ بالاتصال بفرديناند لاسال مؤسس الاتحاد العام لعمال ألمانيا ، وبدا كما لو كان بسمارك قد بدأ يميل للتعاون مع العناصر الاشتراكية . على أن تلك الاتصالات لم تؤد إلى نتيجة وإن كانت قد حدت من الموجة المعادية لبسمارك، الذى سار فى طريقة بحزم وصلابة ، فوفر النقود اللازمة لإصلاح الجيش دون الحصول على موافقة البرلمان أو الاكتراث به ، واحتفظ بوجهة نظره بأن الجيش فى بروسيا أمر مقدس يجب الا يخضع لأى سيطرة برلمانية .

مشكلة شلزفيج وهولشتين والحرب البروسية - النمسوية :

وزادت سياسة بسمارك من شكوك الأحرار فى مسلكة ، ذلك أن اتحاد ايطاليا قوّى من رغبة الشعب البولندى فى قيام دولة له ، وثار البولنديون ضد روسيا عام ١٨٦٣ ، وتدخلت انجلترا وفرنسا فى الموقف ودعتا لعقد مؤتمر لحل المشكلة البولندية . ولكن بسمارك رفض ذلك الاقتراح وأيد روسيا فى موقفها حين أسرعت وقمعت الثورة البولندية بعنف . وهكذا كسب بسمارك صداقة روسيا فى وقت وقفت فيه أغلب الدول الأوروبية ضدها ، وظهر بسمارك مرة أخرى كرجل محافظ عدو للحريات ، إلى أن برزت مشكلة دوقيتى شلزفيج وهولشتين (Schleswig - Holstein) . كانت شلزفيج دوقية يغلب فيها العنصر الدانمركى ، وهو لشتين دوقية كثرتها من الألمان ، وكان ملوك الدانمرك يحكمونها منذ عام ١٤٩٠ ، لكنهما لم تؤلفا جزءا من مملكة الدانمرك وانتهزت الدانمرك فرصة الثورة الألمانية عام ١٨٤٨ وقررت ضم شلزفيج إليها . وأعلن الاتحاد الألمانى الحرب على الدانوب وكلف بروسيا بذلك . وتدخلت انجلترا وفرنسا وأجبرتا بروسيا على قبول الصلح ، ووضعت شلزفيج موضع النزاع تحت

إدارة هيئة بروسية ـ دانمركية وفى عام ١٨٥٢ عقد مؤتمر فى لندن ضمّ بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا وروسيا ، وتقرر فى هذا المؤتمر وضع شلزفيج وهولشتين فى اتحاد شخص مع الدانمرك بشرط الا تضمهما لدولتها ، ولقد نصت تلك المعاهدة على أن يخلف ملك الدانمرك الحالى ـ الذى لم ينجب وريثا ـ زوج ابنة شقيقه كريستيان أمير جلوكسمبرج Christian Prince of Glucksburg ، فى جميع ممتلكاته بما فيها الدوقيتين . ونصت مادة أخرى على ألاّ تؤثر المعاهدة بحال فى علاقة هولشتين بالاتحاد الألمانى . ولكن دايت فرانكفورت رفض إقرارها بوصفه الجهاز « الناطق بلسان » الاتحاد الألمانى ، كما رفضها فردريك أوف أوجستنبرج Frederick of Augustenburg المطالب الآخر بعرش الدانمرك .

ولم تراع الدانمرك شروط معاهدة لندن ، فعندما تولى الملك الجديد كريستيان التاسع العرش الدانمركى فى عام ١٨٦٣ كان من أول أعماله التصديق على الترتيبات التى اتخذها سلفة لإصدار دستور جديد يوحد ممتلكاته متجاهلا الاستقلال الذاتى التقليدى للدوقيتين . وقد كانت عضوية هولشتين فى الاتحاد الألمانى من العوامل التى أدت الى النتائج المشئومة لهذا الإجراء . فقد زود ألمانيا ، التى كانت حساسه بصفة خاصة لما يحدث فى الدوقيتين ، بالسبب الذى تحتاجه لإشعال الحرب . فكان أن أعلن فردريك أوف أوجستنبرج مطالبته بعرش الدانمرك ، وأيده فى ذلك دايت فرانكفورت ؛ الدايت ودعّم قراره بالقوات الهزيلة التى كانت تحت امرته ؛ وكانت الدانمرك تستطيع الصمود فى وجه هذه القوات لولا أن محاربين أشد بأسا قد دخلا الحلبة ، ذلك أن بروسيا والنمسا ما كانتا لتقفان موقف المتفرج وتتركان هذه القرارات الكبرى بين يدى الدول الصغرى . واستطاع بسمارك إقناع النمسا بمشاركته فى الحرب ضد الدانمرك من أجل الدوقيتين . ولم تتأخر النمسا حتى لا تتهم بإهمالها للمصالح الألمانية ، وتقدم جيشا النمسا وبروسيا ، وغزتا الدوقيتين فى يناير ١٨٦٤ . ونظرت أوروبا إلى هذه

الخطوة بعين الإنزعاج والعطف العام على تلك الدولة المغرى التى تعرضت لهجوم دولتين كبريين ، ولكن لم تكن هناك دولة بذاتها أو مجموعة من الدول على استعداد للتدخل . فالنرويج والسويد تابعتا الموقف بعين العطف على الدانمرك إلا إنهما لم تحركا ساكنا ؛ واستخدم بامستون عبارات يفهم منها أن انجلترا لن تقف مكتوفة الأيدى حيال غزو الدانمرك ، ولكنه لم يتجاوز حد الكلام ، فعندما حان وقت الجد لم تؤيده المعارضة ولا الملكة وانقلبت عليه أغلبية أعضاء وزارته إما نابليون الثالث فكان مشغولا بالمسألة المكسيكية الشائكة ، ولم يكن فى تلك اللحظة على علاقة طيبة بانجلترا ، ثم أنه كان قد نصب نفسه مدافعا عن مبدأ القومية ، والأعذار كانت وتلتمس للدولتين الألمانيتين باعتبار تصرفهما خطوة نحو الوحدة القومية الألمانية . وهكذا حالت أقواله وأفعاله بالنسبة لإيطاليا دون تصديه لبروسيا والنمسا فى المانيا . ولم يبق إذن إلا روسيا ، ولكن بسمارك كان قد ضمن حيادها بموقفه من الثورة البولندية .

ولما أصبحت هزيمة الدانمرك محققة دعى مؤتمر للانعقاد فى لندن ، ولكن الشروط التى عرضها المنتصرون كانت أقسى من أن تسمح بتسوية الموقف ، فأستمرت الحرب حتى تم طرد الحكومة الدانمركية من أراضيها الأصلية مما اضطرها إلى قبول الشروط التى أملاها العدو الظافر ، وهى شروط تثير الدهشة والعجب. فالمفروض أن بروسيا والنمسا كانتا تتصرفان بوصفهما منفذتين لمشيئة الاتحاد الألمانى ومصلحة فردريك أوف أوجستنبرج ، ولكن موكليهم خرجوا من الأمر صفر اليدين، بينما استأثرتا هما بكل شئ . فقد أعلنت معاهدة الصلح التى تعجل عقدها بسمارك إذ كان أخشى ما يخشاه دائما هو تدخل مؤتمر أوروبى أعلنت تخلى ملك الدانمرك « عن جميع حقوقه على دوقيات شلزفيج وهولشتين ولاونبرج (Lauenburg) لصالح صاحبى الجلالة ملك بروسيا وإمبراطور النمسا» . لقد أغفل الإتحاد الألمانى إغفالا تاما ، وأهملت مساعى انجلترا وفرنسا

للتدخل فى التسوية ، وعومل دوق أوجستنبرج الذى تدخلت بروسيا والنمسا نيابة عنه فيما بدا ، بازدراء تام. وقد أجرى فى برلين بحث فى الوضع القانونى لوراثة عرش الدانمرك ، أعلن على أثره أن كريستيان التاسع هو الوريث الشرعى الوحيد للتاج الدانمركى والدوقيتين جميعا ، وأن له بناء على ذلك مطلق الحق فى التنازل عنهما فى المعاهدة . وهكذا لم يبق على النمسا وبروسيا أن تقدما حساباً لأحد عن احتلالهما للدوقيتين ؛ ومن ثمّ وقعت شلزفيج وهولشتين بين يدى النمسا وبروسيا ، ونظر كل من الشريكين منذ البداية إلى الآخر بعين الريبة والعداء . ولم يحمل احتلالهما المشترك للدوقيتين بين طياته عنصر الدوام ، ولن يلبث أن يؤدى قبل أن يمضى عليه عامان إلى قيام حرب كبرى بينهما .

اشتركت النمسا وبروسيا فى حكم الدوقيات الثلاث ، ولكن النزاع ما لبث أن دب بينهما ، وأبرمت بينهما اتفاقية جاشتين (Gastein Convention) فى ١٤ أغسطس ١٨٦٥ ، اتفقتا فيها على أن تحكم النمسا هولشتين ، وأن تحكم بروسيا شلزفيج ، وأن تمنح دوقية لاونبرج الصغيرة لملك بروسيا . ولكن الخلافات القديمة بين النمسا وبروسيا لم تلبث أن ظهرت من جديد ، وكان بسمارك واثقا أن النمسا لن تتنازل أبدا عن الزعامة للإمارات الألمانية ، ولهذا قرر أن يستخدم لغة القوة وأن كان يفضل حل الموضوع سلميا . وساعدت الظروف الداخلية فى بروسيا على نشوب الحرب بين الدولتين ، إذ كان بسمارك يواجه متاعب داخلية نتيجة لمعارضة البرلمان لسياسته وكان لابد لبقائه فى الحكم ان يوجه انظار الألمان إلى معركة خارجية. وقد وصفت تلك الحرب فى ألمانيا بأنها حرب تطلعت إليها الأبصار قبل وقوعها ، لا لتحقيق تسصع إقليمى ، وانما لضمان « زعامة بروسيا فى ألمانيا » . هذا بالإضافة إلى أن الموقف الدولى كان فى صالحه إلى حد كبير . فلقد استغل تطلع إيطاليا إلى ضم البندقية الخاضعة لحكم النمسا الى الحكومة الإيطالية الجديدة ، ورأى كسب إيطاليا إلى جانبه فى

الصراع المرتقب بينه وبين النمسا ، فإتفق معها على الوقوف إلى جانبها فى أى حرب تقع بينها وبين النمسا ، وألا تعقد صلحا مع النمسا قبل أن تحصل ايطاليا على البندقية . كما استطاع بسمارك كذلك شراء حياد فرنسا فى مقابلة بياريتز (Biarritz) .

قامت الحرب بين النمسا وبروسيا فى ١٤ يونيو عام ١٨٦٦ وكانت سريعة وخاطفة ، انتهت بعد ثلاثة أسابيع من قيامها فى موقعة سادوفا (Sadova) ويسميها الألمان كونيجراتز (Kòniggratz) فى ٣ يوليو عام ١٨٦٦ . ولم يكن لتحالف الإيطاليين أية فائدة سوى إرغامهم النمسويين على حجز قوات كبيرة العدد فى إيطاليا ، بينما قواتهم قد انهزمت هزيمة منكرة فى موقعة كستوزا (Custozza) فى ٢٤ يوليو عام ١٨٦٦ أمام قوات النمسا ، وكذلك انهزم الأسطول الإيطالى أمام أسطول النمسا فى معركة ليزا (Lissa) . ورغم انتصار قوات بروسيا لم ير بسمارك الذهاب فى الحرب إلى أبعد من هذا الحد ، ولذلك رأى من الحكمة عقد صلح لا يغضب النمسا حتى لا يتيح لنابليون الثالث فرصة التدخل . فالنمسا دولة ألمانية وبسمارك فى حاجة إليها فى صراعه المقبل مع فرنسا. وفى ٢٣ أغسطس عام ١٨٦٦ ، وقع الصلح فى معاهدة براغ بين بروسيا والنمسا ، ولقد قال بسمارك فى ذلك الوقت « أن علينا أن نفرغ بسرعة قبل أن تجد فرنسا وقتا لممارسة الضغط الدبلوماسى على النمسا » ، وهكذا كان بسمارك معتدلا الى حد كبير فى معاملة النمسا . وقد نصت المعاهدة على مايلى :

١) تشكيل اتحاد ألمانيا الشمالية (شمال المين Main) ووضع دستور له.

٢) تكوين كيان مستقل من دويلات ألمانيا الجنوبية .

٣) ضم شلزفيج وهولشتين لبروسيا مع اجراء استفتاء فى الجزء الدانمركى من شلزفيج لتحديد مصيرها لبروسيا أو الدانمرك [1] .

(١) لم يتم هذا الاستفتاء ، وظلت بروسيا محتفظة بتلك المناطق حتى عام ١٩١٩ .

٤) ضم البندقية إلى إطاليا .

٥) ضم هانوفر إلى بروسيا بسبب تحالفها مع النمسا .

الحرب البروسية ـ الفرنسية :

كان انتصار بسمارك فى سادوفا خطوة هامة على طريق الوحدة ، وكان فى نفس الوقت هزيمة غير مباشرة لفرنسا ، وترتب على ذلك أن اختفاء النمسا كمنافس لبروسيا أفسح المجال أمام بروسيا لمواجهة فرنسا وتحقيق الخطوة الثانية والأخيرة للوحدة . وكان بسمارك لا يقتصرعلى سياسة القوة وحدها ، بل استعمل الدبلوماسية أيضا ، فقام بتقوية الجيش ولو على حساب الدستور . وكما نجح فى ميدان الحرب ، نجح كذلك فى ميدان السياسة ، ولذلك كان بسمارك يعتبر من أهم العوامل التى ساعدت على نجاح الوحدة الألمانية . ولكى يقوى بروسيا داخليا وخارجيا اتبع بسمارك الخطوات التالية :

١) تقوية الجيش رغم معارضة البرلمان .

٢) توطيد مركز بروسيا الخارجى والعمل على ألا تحارب فى جبهتين فى آن واحد .

٣) توثيق الروابط بين عائلة رومانوف وعائلة الهوهنزلرن ، فكسب عطف الروسيا فى حربه مع الدانمرك ، كما وعدها بحياد البحر الأسود .

٤) عزل النمسا سياسيا ، واتفق مع نابليون الثالث على الوقوف على الحياد فى نظير أن تأخذ فرنسا بلجيكا أو لكسمبرج . وكان نابليون الثالث يرغب فى قيام الحرب لإضعاف كل من الدولتين (النمسا وبروسيا) حتى يستطيع التدخل بينهما وإملاء شروطه عليهما ، ويعدّل حدود فرنسا الشمالية . غير

أن بسمارك كان يعرف أن بروسيا ستنتصر بسرعة ولن تعطى الفرصة لفرنسا، فكانت دبلوماسية بسمارك تسبق حروبه . وهكذا نجح فى سياسته ضد النمسا التى اتجهت اتجاها شرقيا (البلقان والبحر المتوسط) وأصبح عدوها الرئيسى روسيا وليس بروسيا ، وانفردت بروسيا بالزعامة . ولم يقْس بسمارك على النمسا فى شروط الصلح كى لا تنضم إلى فرنسا اذا ما حاربها .

وبذلك لم يصبح هناك مناوئ للوحدة سوى فرنسا ، وانتظر بسمارك حدوث أزمة دولية ، أو أزمة داخلية فى فرنسا تمكنه من إتمام الوحدة الألمانية . ووجد بسمارك فرصتة الكبرى بعد أن فقد نابليون الثالث الكثير من الأصدقاء فى الداخل وفى الخارج ، وأدت مشكلة العرش الأسبانى إلى قيام الحرب بين بروسيا وفرنسا . فلقد قامت الثورة فى أسبانيا ضد الملكة إيزابيلا التى لم تظهر شيئا من الوطنية الصادقة أو البصيرة السياسية . وبرز فى ميدان السياسة فى ذلك الوقت بريم (Prim) ، رئيس الوزراء ، الذى كان يرى أن الملكة إيزابيلا يجب أن تذهب . ووقف الأسطول والجيش ضد الملكة التى لاذت بالفرار فى ٣٠ سبتمبر عام ١٨٦٨ ، وأعلن الثوار انهاء حكمها فى أسبانيا . وقد رأى الجميع ضرورة استمرار الحكم الملكى حتى يمكن تجنب استفزاز الدول الأوروبية ، ووقع الاختيار على الأمير ليوبولد أوف هو هنزلرن سيجمارنجن Prince Leopold of Hohen-zollern Sigmaringen ، قريب غليوم ملك بروسيا وشقيق ملك رومانيا . وأيد بسمارك هذا الترشيح ، لأن وجود ملك المانى على عرش أسبانيا يجعل فرنسا بين شقى الرحى (بروسيا وإسبانيا) ، وستجد فرنسا نفسها مضطرة للاحتفاظ بقوات كبيرة على الحدود الفرنسية الاسبانية . ولكن فرنسا عارضت ترشيح الأمير ليوبولد. وظلت مشكلة العرش الاسبانى دون حل حتى عام ١٨٧٠ عندما نجح بسمارك بعد جهود مضنية من إقناع ملك بروسيا والأمير ليوبولد بالموافقة على قبول العرش الأسبانى ، وهنا أصر دى جرامون (De Gramont) وزير خارجية

فرنسا ، على مقاومة ذلك بكل وسيلة ، وأعلن منذ البداية أن إصرار بروسيا على الترشيح سوف يعنى الحرب . ونتيجة للوساطات ، أعلن فى ١٢ يوليو موافقة الأمير ليوبولد على سحب ترشيحه ، وبدا أن بروسيا تراجعت إزاء التهديد الفرنسى، فقال تيير أن الانتقام لسادوفا قد تحقق ، وقال جيزو أن ذاكرته لا تعى نصرا دبلوماسيا أعظم من ذلك النصر .

ولم تكتف فرنسا بترك الموضوع عند هذا الحد ، بل كلفت سفيرها فى برلين أن يطلب من ملك بروسيا مباشرة أن يقرن سحب الترشيح باسمه أولا ، وأن يتعهد ثانيا بالامتناع عن تأييد ترشيح الأمير الهوهنزلرنى إذا ما أثير من جديد وقدم السفير هذين المطلبين فى إمز (Ems) فى ١٣ يوليو . وعندما تلقى ملك بروسيا عصر اليوم نفسه أنباء رسمية عن انسحاب ليوبولد عن ترشيح نفسه ، أرسل إلى السفير يخبره بأن المسألة تعتبر منتهية . وهنا لاحت من جديد فرصة السلام ، لكن بسمارك كان يريد الحرب ،ورأى أن الفرصة مناسبة لذلك . اذ وردت لبسمارك برقية من الملك فى أمز تخبره بمطالب السفير الفرنسى ، وبموقف الملك واعتباره أن المسألة منتهية . واعتبر بسمارك أن ما حدث يعتبر استسلاما مهينا لفرنسا ، ولكن البرقية تضمنت التصريح لبسمارك بإبلاغ الحادث الى الصحافة فأعد نصا انطوى على تحريف للاصل . وقد عزا النص رفض الملك مقابلة السفير الفرنسى ثانية لا إلى تلقيه أنباء قاطعة بسحب ترشيح ليوبولد وإنما إلى طبيعة مطالب السفير .

وقد أحدثت رسالة بسمارك انفعالا وازعاجا فى الرأى العام فى كل من ألمانيا وفرنسا . فلقد أهينت فرنسا وتلقت صفعة على وجهها ، والشرف يقتضى إعلان الحرب فورا ، وفى ١٩ يوليو أعلنت فرنسا الحرب على بروسيا ، تلك الحرب التى ستفضى بلا شك إلى حرب عام ١٩١٤ . تولى الإمبراطور نابليون الثالث القيادة بنفسه وأسندت القيادة فى الإلزاس لمكماهون (Mac Mahon)،

وفى اللورين إلى بازين (Bazaine) الذى كان يعتبر بطلا قوميا . ولكن فى ٦ أغسطس لحقت بمكماهون هزيمة فى وورث (Worth) على يد الألمان أدت الى فتح الألزاس للغزو الألمانى ، وفى نفس اليوم هزم بازين وجيش اللورين ، وتقرر التقهقر صوب العاصمة باريس . ولكن توالت ضربات الألمان ، فقد طورد الجنود الفرنسيون أولا إلى شرقى متز ، ثم قامت الجيوش الألمانية بعملية التفاف جنوب متز بهدف تطويقها وعزل بازين وجنوده . وفعلا حوصر بازين مع جيش يربو عدده على ٢٠٠٫٠٠٠ رجل ، وحاول مكماهون التقدم بجيشه لفك حصار جيش بازين ، ولكن الألمان طوقوا جيش مكماهون وحاصروه فى سيدان فى ٢ سبتمبر عام ١٨٧٠ . وفى نفس اليوم استسلم مكماهون والجيش بأكمله والإمبراطور للملك بروسيا ، وبلغ عدد الاسرى ١٠٤٫٠٠٠ أسيراً . ولما حلت الهزيمة بفرنسا ، أصبح نشوب الثورة أمرا محققا ، وأعلن قيام « حكومة الدفاع الوطنى » ، وسقطت الإمبراطورية الثانية . وفى ٢٧ أكتوبر عام ١٨٧٠ سلم بازين نفسه وجيشه البالغ ١٧٣٫٠٠٠ رجلاً للألمان . وفى ٢٨ ينايرعام ١٨٧١ وقع الفرنسيون الهدنة مع بسمارك فى فرساى ، وقد رفض بسمارك الاعتراف بأهلية «حكومة الدفاع الوطنى» للتحدث باسم فرنسا ، وتقرر اجراء انتخابات على الفور لتشكيل جمعية جديدة تجتمع فى بوردو للنظر فى قبول شروط الصلح أو رفضها.

لقد وجد الانتصار الساحق الذى أحرزه الألمان شمال ألمانيا وجنوبها . وتم المشهد النهائى فى قاعة المرايا بفرساى فى ١٨ يناير عام ١٨٧١ حيث نودى بوليم امبراطورا على المانيا . وهكذا تأسست الإمبراطورية الألمانية نتيجة لجهود بسمارك الذى إستطاع أن يقود بروسيا فى حروب ناجحة ويضم الولايات الألمانية اليها . فكانت الإمبراطورية الجديدة بحق إمبراطورية بسمارك لا لأنه هو الذى أسسها فحسب ، بل لأنه سيطر عليها وحكمها حكما لا ينافسه فيه أحد حتى سقوطه عام ١٨٩٠ . ولم يكن دستور الإمبراطورية الالمانية من وضع البرلمان ،

انما كان من وضع بسمارك نفسه ، وهو نفس دستور اتحاد الولايات الشمالية لعام ١٨٦٧ مضافا إليه الولايات الجنوبية وهى باڤاريا وهس وبادن وفورتمبرج والألزاس واللورين . وقد وافق الرايخ الألمانى على الدستور الجديد فى مارس عام ١٨٧١ ، وكانت الإمبراطورية الألمانية مكونة فى عام ١٨٧١ من ٢٥ ولاية . وكانت هناك قوانين اتحادية عامة وضعت لكافة الولايات ، كما كانت هناك بعض الامتيازات الدستورية التى تركت إلى كل ولاية على حدة . فمثلا كانت الحكومة الاتحادية لها السيطرة التامة على الجمارك والضرائب والمالية والجيش والأسطول وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية ومصلحة البريد والبرق والسكك الحديدية والعملة والأوزان والمقاييس والنظام المصرفى وإصدار القوانين الى الولايات .

وكانت السلطة التشريعية عبارة عن مجلسين هما :-

أولا : مجلس الولايات (بندسرات Bundesrat) وكان أعضاؤه عبارة عن ممثلى حكومات الولايات ويعينون تعيينا من قبل حكامهم . وقد كان لبروسيا أكبر عدد من الممثلين ١٧ من مجموع ٦٤ . ولما كان ١٤ صوتا كافيا لرفض أى لائحة ، فإن بروسيا كانت فى وضع قوى للسيطرة على المجلس وتعديل الدستور حسب أهوائها ، وكان المستشار الألمانى بسمارك هو رئيس هذا المجلس .

ثانيا : كان المجلس الثانى يسمى رايخشتاغ (Reichstag) وكان أعضاؤه ينتخبون لمدة خمس سنوات بالتصويت السرى العام لكل من بلغ ٢٥ عاما فما فوق . ولم يمارس هذا المجلس سلطة باستثناء ضرورة الحصول على موافقته فى إقرار الميزانية ، ولم يكن له صوت فى تقرير السياسة الخارجية والعسكرية، بل كان كل ما يستطيع عمله هو رفض الموافقة على الميزانية .

أما السلطة التنفيذية فكانت عبارة عن وزارة مسؤولة أمام الإمبراطور الذى كان يسمى بالقيصر ، ولم يكن المستشار الألمانى (رئيس الوزراء) مسؤولا أمام المجلسين ، إنما كان مسؤولا أمام الإمبراطور ، ولهذا فلم يكن للرايخ الالمانى صلاحية إسقاط الوزارة الأمر الذى جعل نظام الحكم فى ألمانيا أوتوقراطيا وليس ديمقراطيا . وظل بسمارك هو المستشار والحاكم المطلق لألمانيا فيما بين عامى ١٨٧٠ و ١٨٩٠ يدير السياسة الداخلية والخارجية .

لقد حقق بسمارك لحظة انتصاره على فرنسا هدفا من أعز أهداف حياته ، وهو تكوين الإمبراطورية الألمانية التى احتلت فيها بروسيا مكان الصدارة . وانتهت الحرب بين الخصمين العظيمين (فرنسا وبروسيا) دون أن تتدخل أوروبا وتتحول الحرب بالتالى إلى حرب أوروبية . بل أن روسيا وجدت فى هزيمة فرنسا فرصة مواتية للتخلص من التزاماتها فى معاهدة باريس عام ١٨٥٦ التى كانت تنص على حياد البحر الأسود ، ومنع روسيا من حق اقامة أية منشآت حربية أو بحرية فيه، فأعلنت إنهاء المعاهدة . ولم تستطع فرنسا أن تحصل على صلح مشرف من بسمارك ، الذى أصر على الحصول على الألزاس واللورين ، وقال لجول فافر (Jules Favre) وزير خارجية فرنسا : « ما كنتم لتتورعوا عن انتزاع الراين منا ، مع أن الراين لا يمثل حدودكم القومية . أما نحن فأننا نسترد أراضينا ونعتقد أننا بهذا نضمن لأنفسنا السلم فى المستقبل » ، وعندما رفض بسمارك الاعتراف بحكومة الدفاع الوطني ، أجريت الانتخابات وشكلت الجمعية الوطنية فى ٢ فبراير عام ١٨٧١ ، وانتخبت من بين أعضائها أدولف تيير Adolph Thiers رئيساً مؤقتا للسلطة التنفيذية على أن يمارس صلاحياته بإشراف الجمعية وبمساعدة وزراء ينتخبهم هو نفسه . ثم انتقلت الجمعية بعد ذلك إلى فرساى لإبرام الصلح مع ألمانيا وهكذا وقفت فرنسا وحدها تدبر أمرها من الإمبراطورية الألمانية .

دارت المفاوضات بين تيير وبسمارك ، ولكن الشروط التى وضعها بسمارك كانت شروطا مذلة لفرنسا . لقد صمم بسمارك على ضم الألزاس ومعظم اللورين ، وأصر كذلك على ضرورة نزول الفرنسيين عن ميتز واستراسبورج . وتمسك بأن تدفع فرنسا تعويضا كبيرا وإن يكن تيير قد وفق إلى خفض الرقم من مائتين وأربعين مليون جنيه استرلينى إلى مائتى مليون . وعاد تيير بشروط الصلح إلى الجمعية الوطنية فى بوردو ، وارتفعت الأصوات بالاحتجاج عليها ، وأعلن نواب الألزاس واللورين تمسكهم بفرنسا ، وقدم الكثيرون استقالتهم وكان ممن استقالوا فيكتور هوجو ، ولكنه لخص الموقف فى كلمات تثبت بعد النظر فقال : « هناك أمتان أوروبيتان ستصبحان رهيبتين من الآن فصاعدا ، الأولى لأنها انتصرت والثانية لأنها هزمت » . ولم يكن هنا مفر من قبول تلك الشروط ، وفى أول مارس تم التصديق على المعاهدة ، ووقعت فى صورتها النهائية فى ١٠ مايو بفرانكفورت ، ودخل باريس ثلاثون ألف جندى ألمانى ، ولبثوا بها فترة قصيرة . وقد قام تيير بحملة واسعة لجمع التبرعات ، وقدم الفرنسيون الغالى والنفيس للتخلص من الجيش الألمانى . فتم دفع المبلغ فى غضون ثلاث سنوات ، وانسحب الجيش الألمانى عام ١٨٧٣ من فرنسا واعتبر تيير محرر البلاد ، ولكن مسألة الألزاس واللورين ظلت جرحا عميقا فى قلب كل فرنسى . وبعد أن أقر المجلس الصلح وجد أن أول واجباته هو تقرير نظام الحكم فى فرنسا . وأعلن الملكيون أن تيير ، رئيس الهيئة التنفيذية ، رئيسا للجمهورية الفرنسية ، ولكنه استقال فى عام ١٨٧٣ ، وانتخب مكماهون رئيسا . كل هذا والجمهورية لم تتكون رسميا بعد ، اذ أن تكوين الجمهورية الثالثة فى فرنسا يقترن باسم والوان (Wallon) [1] الذى اقترح فى عام ١٨٧٤ الأخذ بالنظام الجمهورى والمناداة بالجمهورية فى فرنسا ، وهو الذى اقترح أن يكون دستور فرنسا الذى أخذ المجلس على عاتقه وضعه

---

(١) كان ممثلا للشمال وأستاذا للتاريخ .

دستورا جمهوريا . وكانت الانتخابات التى جرت فى فرنسا فى يناير عام ١٨٧٥ بداية لتأسيس النظام الجمهورية فى البلاد ، ويعتبر النظام الجمهورى قد تأسس فى فرنسا بصفة نهائية عندما نجح الجمهوريون نهائيا فى الوصول إلى الحكم منذ أواخر عام ١٨٧٧ .

الفصل الثامن

التحالفات الدولية فى أوروبا
(١٨٧١ - ١٩١٤)

أولا : بسمارك ونظام التحالفات

(١) الموقف الدولى فى أوروبا بعد حرب السبعين

(٢) المسألة الشرقية(١٨٧٦-١٨٧٨)وسياسة الاستصلاح والتعويض.

(٣) التحالفات الأوروبية ومعاهدات الضمان (١٨٧٩ - ١٨٩٠)

* التحالف الثنائى بين ألمانيا والنمسا (١٨٧٩) .

* اتحاد القياصرة الثلاثة (١٨٨١) .

* التحالف الثلاثى (١٨٨٢) .

* تجديد التحالف الثلاثى (١٨٨٧) .

* معاهدة الضمان الألمانى - الروسى (١٨٨٧) .

ثانيا : التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك (١٨٩٠ - ١٩١٤)

* التحالف الثنائى بين فرنسا وروسيا (١٨٩١ - ١٨٩٤) .

* التحالف الانجليزى - اليابانى (١٩٠٢) .

* الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا (١٩٠٤) .

* الاتفاق الانجليزى - الروسى (١٩٠٧) .

أولا : بسمارك ونظام التحالفات (١٨٧١ ـ ١٨٩٠) .

(١) الموقف الدولى فى أوروبا بعد حرب السبعين :

كان عام ١٨٧٠ سنة مهمة فى تاريخ العالم وفى توجيه سياسة الدول الكبرى وجهة جديدة . لقد انهارت فرنسا كأولى دول القارة من الناحية الحربية ، وحلت محلها الدولة الألمانية الجديدة التى قامت بصفة خاصة على يد بسمارك وعلى تفوق الجيش الألمانى وعلى زعامة بروسيا ؛ ونتيجة لذلك ، أخذت الدول الأوروبية المختلفة تعمل على التقرب من هذه الدولة الجديدة المتفوقة .

أصبحت الدولة الألمانية الجديدة بمواردها الاقتصادية الغنية ، وبحماستها الوطنية ، أقوى دولة فى أوروبا من الناحية الحربية ، ولكن بسمارك كان يعلم بأن فرنسا كدولة قوية لم تنته بعد ، فلا زالت لها حيويتها الكبيرة ونشاطها وأملها فى المستقبل ، خاصة وأن الدول الأوروبية لم تكن لترضى مطلقا القضاء عليها تماما. وكان بسمارك يعلم ، كذلك ، أن ألمانيا مهما بلغت قوتها الحربية ومواردها الاقتصادية ، فهى ما برحت دولة حديثة التكوين ، لم تصبح جزءا من النظام الدولى الأوروبى إلا فى عام ١٨٧٠ . وهكذا أيقن بسمارك أن الألمان بانتصارهم الحاسم على الفرنسيين قد أثاروا بقية الدول الأوروبية الكبرى وأحقادها .

لقد أفاقت انجلترا من حيادها الطويل ومن سياسة العزلة التى اتبعها جلادستون (Gladstone) لتجد أن قوة حليفتها القديمة فرنسا قد تحطمت ، وأن دولة أعظم نشاطا وهى ألمانيا قد سيطرت على هذه الدولة الجديدة . وأخذت تفكر

فى مصير أسواقها الأوروبية إذا تمكنت تلك القوة الناهضة من السيطرة على وسط أوروبا اقتصاديا ، كما سيطرت عليه إلى حد ما سياسيا . ولذلك يتغير موقف انجلترا عندما تولى ديزريلى (Bengamin Disraeli) زعيم المحافظين الوزارة فى عام ١٨٧٤ ، الذى كان يتوثب إلى اتباع سياسة خارجية نشيطة تخرج انجلترا من عزلتها وتعود بها إلى مركزها الممتاز فى أوروبا والعالم . ولذا سيكون بسمارك حريصا على استرضاء انجلترا فى عهدها الجديد لكى توافق على النظام الجديد الذى أوجده .

أما إمبراطورية النمسا والمجر فكانت تحسب حسابا حقيقيا للدولة الألمانية الجديدة التى تجاورها من الشمال . فكان يوجد فى النمسا عدد كبير من الجيش الألمانى يقطن فى أوستريا (Austria) . ويتطلع الجزء الأكبر منه للإنضمام إلى ألمانيا ، وبذلك تحقق الوحدة الألمانية الحقيقية . وبجانب هذا الفريق ، وجد فريق آخر كان متشبعا بحب آل الهابسبرج ، وله مصالح إقطاعية ومعنوية تربطه بذلك البيت العتيق ، ثم إن انفصال الجزء الألمانى عن جسم إمبراطورية النمسا والمجر كان معناه زوال إمبراطورية الهابسبرج لأنهاتعتمد فى ثروتها ونفوذها على الجزء الألمانى الصرف من أراضيها ، وهو الجزء الصناعى . ولم ينس هذا الفريق بسهولة الهزيمة المرة التى تلقتها النمسا على يد ألمانيا فى سادوڤا ، ولذلك عمل جاهدا على إيجاد تحالف بين النمسا وأعداء ألمانيا مثل فرنسا وعلى فصم العلاقة القوية بين روسيا وألمانيا . غير أنه وجد فريق آخر وهو الفريق المجرى الذى كان يتزعمه الكونت أندراشى (Count Gyula Andrassy) . وزير خارجية النمسا ، كان هذا الفريق يريد السيطرة على الفريق الألمانى السابق ، ووسيلته الوحيدة فى تحقيق ذلك هى توثيق الصله بينه وبين ألمانيا حتى لا يتفوق فيها العنصر الصقلبى . وعلى العموم كان موقف النمسا يتسم بالتردد والحذر والخوف ، غير أن بسمارك كان يفهم الموقف فى النمسا جيدا ، فأخذ يعمل على استرضائها « فهى الحليف الذى يعده للمستقبل » .

أما روسيا فكانت تربطها صداقة قديمة مع بروسيا منذ حرب القرم ، كما كانت هناك علاقات شخصية وعائلية بين الأسرتين الحاكمتين : أسرتى رومانوف وهوهنزلرن . وبسبب هذه الصلة المتينة ، وقفت روسيا موقف الحياد والعطف على الهوهنزلرن فى حربهم مع النمسا ومع فرنسا . وإذا كانت روسيا قد اتخذت هذا الموقف انتقاما لنفسها من النمسا وفرنسا ، فإنها كانت تشعر بأنها أدت خدمة جليلة لبسمارك ولذلك فهى تنتظر المكافأة من ألمانيا ، ولكن بسمارك كان يعرف تماما بأن روسيا تعمل لمصلحتها قبل كل شئ . غير أن روسيا أفاقت بعد عام ١٨٧٠ لتجد على حدودها الغربية أقوى دولة حربية فى أوروبا ، وأدركت أنه ربما كان من مصلحتها ألا تترك فرنسا تنهار أمام ألمانيا بهذا الشكل . ولذلك وقفت روسيا موقف الحاسد المترقب لآية فرصة تمكنها من الحد من قوة ألمانيا وكان بسمارك يفهم موقف روسيا تماماً ، ورأى من الحكمة استصلاحها وضمها إلى جانبه والإبقاء على صداقتها بقدر المستطاع :

حاول بسمارك ، إذن ، عزل فرنسا وإبعادها عن أصدقائها وهما الروسيا والنمسا ، ولذلك أسرع بالتفاهم معهما . ففى عام ١٨٧٢ دعا بسمارك كل من إمبراطور النمسا وقيصر الروسيا إلى برلين حيث اجتمعا بالإمبراطور الألمانى وليم الأول ، واتفق الأباطرة الثلاثة شفويا على المحافظة على الوضع الراهن فى أوروبا ، ومقاومة الحركات الثورية التى تهدد أنظمة الحكم القائم فى هذه الدول . وازدادت العلاقات بين الأباطرة الثلاثة توثقا عندما زار بسمارك روسيا فى العام التالى بصحبة الإمبراطور الألمانى ، وأمكن التوصل إلى عقد إتفاقية عسكرية سرية بين ألمانيا وروسيا ، وعدت ألمانيا بموجبها إرسال ٢٠٠ر٠٠٠ جندى إلى روسيا فيما إذا اعتدت على الأخيرة دولة أوروبية ، على أن تقدم روسيا نفس المساعدة إلى ألمانيا إذا وقع عليها إعتداء . وفى يونيو من نفس العام زار القيصر الروسى ڤينا حيث وقع الجانبان الروسى و النمسوى إتفاقية تقضى بإجراء مشاورات فى كل

مسألة تتعارض فيها مصالح الدولتين ، وكذلك وعد كل منهما الآخر بالتفاهم حول توحيد الخطط فى حالة اعتداء عسكرى عليهما دون ما حاجة إلى إتفاق عسكرى جديد . وبعد إنضمام الإمبراطور الألمانى إلى هذا الإتفاق تكون تحالف (أو عصبة) القياصرة الثلاثة (Dreikaiserbund) فى عام ١٨٧٣ .

وعلى آية حال ، فلقد اقتنع بسمارك أن الوسيلة المناسبة لاقناع الدول الأوروبية الكبرى بالاعتراف بمركز ألمانيا الجديد فى أوروبا ، هو استصلاح تلك الدول . كان بسمارك محتاجا إلى السلام لكى يتفرغ لمعالجة المشاكل الداخلية الخطيرة التى واجهته ، ولتدعيم الوحدة التى تمت فى ميدان الحرب . ولكن فرنسا كانت تقف وراء الحدود متعطشة للإنتقام إذا سنحت لها الفرصة المناسبة ، فلقد تخلصت سريعا من نتائج أخطاء الماضى ، ودفعت الغرامة الحربية بسرعة أثارت إعجاب العالم بقدر ما أزعجت بسمارك . ووجد بسمارك فى سقوط تيير ، ذلك الجمهورى المحافظ ، وفى إعتلاء مكماهون الكاثوليكى الملكى ورجل الحرب ، مدعاة لإثارة مخاوفه لأنه كان يعرف جيداً أن فرنسا فى ظل حكم الأحزاب اليمينية ستكون أكثر تفاهما مع روسيا ومع البابوية . وهذا ما سعى بسمارك إلى تجنبه لعزل فرنسا عن القوى الأوروبية المناهضة له ولسياسته . كذلك كان بسمارك متضجرا من رغبة فرنسا فى الثأر ، ومن « حركة الانتقام » التى كانت ترمى إلى الإنتقام من ألمانيا واسترداد الالزاس واللورين ، ولهذه الأسباب اضطر بسمارك دائما إلى إتباع سياسة تهديد فرنسا وتحذيرها وإنذارها حتى لا تفكر فى إثارة حرب جديدة ربما أدت إلى تدخل الدول الأوروبية والإطاحة بما لألمانيا من مركز متفوق. وبلغت الأزمة بين فرنسا وألمانيا حداً هددت بالحرب بين الدولتين فى عام ١٨٧٥ ، وعندئذ اضطر ديكاز (Decazes) ، وزير خارجية فرنسا ، إلى الاستنجاد بانجلترا وروسيا موضحاً لهما أن فرنسا لا تريد الحرب وأن ألمانيا تعد حربا تقضى فيها على فرنسا تماما . وكانت كل من الدولتين تؤيدان

فرنسا ، فالإبقاء عليها كقوة دولية ضرورى لحفظ التوازن الأوروبى . وتدخلت الدولتان بسرعة لمنع تدهور الموقف ، وأرسل كل من قيصر الروسيا وملكة انجلترا خطابا للإمبراطور الألمانى يدعوانه فيهما إلى ضرورة الحفاظ على السلام .

وكان لهذا التدخل أثره على سياسة بسمارك إزاء فرنسا فلقد غير بسمارك سياسة التهديد والوعيد التى اتبعها مع فرنسا ، لإنها لم تعد فى عزلة سياسية كما كان يعتقد ، بل أن دولتين من دول أوروبا الكبرى تعطفان عليها ولا تسمحان بإبعادها أو القضاء عليها . وتأكد بسمارك الآن أهمية استصلاح انجلترا وروسيا ، ورأى ضرورة استخدامهما حتى تتمكن ألمانيا من المحافظة على تفوقها فى أوروبا . ووجد بسمارك فى ممتلكات الدولة العثمانية ما يحقق تنفيذ سياسة التعويض Compensation ، وألمانيا ليست كالروسيا أو النمسا لها أطماع فى الدولة العثمانية تحاول الوصول إليها بمختلف السبل ، فهى عازفة عزوفا تاما عنها ، كما أنها لا تساوى عند بسمارك دم جندى بروسى . غير أنها فى نظره تمثل الوليمة التى ستدعى إليها الدول الكبرى لاشباع رغباتهم ونزواتهم ، وهو لذلك رحب بأن توجه هاتان الدولتان جهودهما نحو تقسيم البلقان لينشغلا بعض الشئ عن مناصبة ألمانيا العداء أو العمل على الاتفاق مع فرنسا .

وعلى هذا الأساس قامت النظرية الألمانية أو سياسة « التعويض » على الأسس التالية :

١) تستطيع حكومة القيصر الروسى الإشراف على شرقى البلقان .

٢) تستطيع إمبراطورية النمسا والمجر الإشراف على غربى البلقان فى المناطق الغربية من حدودها الدلماشية والكرواتية .

٣) تستطيع انجلترا إرضاء مطامعها والمحافظة على التوازن الدولى فى شرقى البحر المتوسط بالسيطرة على مصر ، وكان بسمارك يعلم تماما مدى اهتمام انجلترا

بمصر وخصوصا بعد تطور سياستها الهندية وإشراف الحكومة البريطانية نفسها على الهند منذ عام ١٨٥٨ ، بعد أن كانت شركة الهند الشرقية هى المشرفة عليها . وقد تزايد اهتمام انجلترا بمصر منذ إفتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ التى ستصبح فى نظرها الشريان الحيوى لإمبراطوريتها .

٤) تستطيع فرنسا إذا أحسنت سلوكها نحو ألمانيا وتناست مسألة استرجاع الألزاس واللورين أن تستعيض عن الولايتين المفقودتين بأخذ سوريا أو تونس .

وهكذا عمل بسمارك على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية لإرضاء الدول الكبرى ولحفظ السلام فى أوروبا ، وبالتالى المحافظة على الوضع الدولى المتفوق لألمانيا فى أوروبا . وهكذا رأى بسمارك ضرورة استخدام سياسة استصلاح الدول الكبرى ، وهى السياسة التى سيقوم عليها مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، والسياسة التى ستطبق خلاله وفى السنوات التى تليه . وفى الواقع كانت الظروف مواتية لبسمارك بسبب قيام الثورة فى البلقان على الحكم العثمانى وظهور المسألة الشرقية من جديد ، وعودة فكرة الإبقاء أو عدم الإبقاء على ممتلكات الدولة العثمانية .

(٢) المسألة الشرقية(١٨٧٦-١٨٧٨) وسياسة الاستصلاح والتعويض:

ثارت المسألة الشرقية فى عام ١٨٧٥ وبدأت الاضطرابات فى البلقان بثورة البوسنة والهرسك ضد الحكم العثمانى . وكانت روسيا تؤيد تلك الثورة ، ولكن ألمانيا كانت تفضل سياسة التعاون مع غيرها من الدول لحل هذا النزاع سلميا ، لأن قيام حرب تشترك فيها الدول الأوروبية قد يجر ألمانيا إلى الاشتراك فيها . ولهذا أيدت ألمانيا فكرة روسيا فى أن تتدخل دول إتحاد القياصرة الثلاثة (ألمانيا والنمسا وروسيا) لدى الدولة العثمانية للضغط عليها لاتباع سياسة تهدف إلى القضاء على أسباب الثورة. ولكن هذا الموقف لم يرض انجلترا وفرنسا ، لأنه يحول

بينهما وبين الإسهام فى حل المسألة الشرقية التى كانت تعتبر من أهم المشاكل الأوربية فى ذلك الوقت . كما أنه يمنح روسيا حرية العمل على تحقيق أطماعها فى ممتلكات الدولة العثمانية وهو ما يتعارض مع سياسة كل من الدولتين. واضطر الباب العالى أمام تدخل الدول إلى إصدار فرمان فى ١٢ ديسمبر عام ١٨٧٥ يتضمن بعض الاصلاحات لتحسين أحوال سكان هاتين الولايتين .

ولكن الثورة لن تنقطع بصدور هذا الفرمان ، فاستمرت الثورة فى البوسنة والهرسك واستعد الجبل الأسود والصرب لمساعدتهما . ولهذا اجتمع بسمارك وجورتشاكوف(Gortchakoff) , وزير خارجية روسيا ، والكونت أندراشى ،وزير خارجية النمسا ، فى برلين فى مايو عام ١٨٧٦ دون اشتراك انجلترا ، وتقدموا إلى الحكومة العثمانية بمقترحات من وحى الروسيا تضمنتها ما أطلق عليه إسم مذكرة برلين (Berlin Memorandum) بعد موافقة الحكومتين الإيطالية والفرنسية عليها ، وقد طلبت هذه المذكرة من الحكومة العثمانية إيقاف العمليات العسكرية لمدة شهرين ، والدخول مباشرة فى مفاوضات مع رؤساء الثوار فى البوسنة والهرسك بخصوص المطالب التى تقدموا بها . ولكن الحكومة العثمانية رفضت المذكرة وشجعها على ذلك عدم اشتراك انجلترا فى توقيعها ، هذا بالإضافة إلى ما تضمنته من مساس لحقوق الشرعية للدولة العثمانية .

وازدادت الحالة سوءاً فى البلقان بقيام الثورة فى بلغاريا ، إذ قام أهل البلاد بتدبير مذبحة للموظفين المحليين من العثمانيين ، ورأى العثمانيون فى تلك الثورة أصابع الروس واضحة تنذر بتفويض الحكم العثمانى فى أوروبا . وتلا قيام الثورة فى بلغاريا إعلان الصرب والجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية . وبإعلان الحرب تمت الحلقة الأولى من المخطط الروسى ، الذى كانت روسيا تعمل جاهدة على تحقيقه ، وذلك بأن تتاح لها فرصة التدخل للقضاء على الدولة العثمانية . ولكى لا تعرقل النمسا تنفيذ هذا المخطط ، عقدت معها فى ٨ يوليو عام ١٨٧٦

اتفاقية رشتشتادت (Reichstadt) وفيها اتفق الطرفان على مبدأ عدم التدخل ، فإذا انتصر العثمانيون على الصرب وجب التدخل لمنع العثمانيين من الانتقام وحرمانهم ثمرة النصر ، وإذا انتصرت الصرب تتدخل الدولتان فتأخذ الروسيا بسارابيا من رومانيا وتحتل النمسا البوسنة والهرسك ، وفي حالة انهيار الدولة العثمانية تصبح الأستانة مدينة حرة ؛ وعلى أساس هذه التسوية أمنت الروسيا جانب النمسا وأمنت النمسا جانب الروسيا .

وعندما فشلت الصرب في الحرب فشلا ذريعا ، اضطرت روسيا للتدخل الفعلي مناصرة لفكرة الجامعة الصقلبية واضطرت روسيا للتدخل عندما أصبحت بلغراد نفسها عاصمة الصرب في خطر . ولذا أسرعت روسيا باقتراح هدنة وعقد مؤتمر من الدول ، ولكن العثمانيين المنتصرين رفضوا الهدنة قبل أن تقدم الصرب شروط صلح يرضونها . وكانت روسيا ترغب في مدة هدنة طويلة حتى تستطيع الصرب لم شعث قواها ، بينما كانت الدول الأخرى ترغب في هدنة قصيرة ، واختلفت الآراء بين الدول ووجد المستشار الألماني بسمارك في هذا الموقف فرصته في التدخل لتنفيذ سياسته التي طالما أعلنها من قبل ، وهي عدم حل المسألة الشرقية بشكل جزئي ، وإنما تطرح المسألة برمتها على بساط البحث . وحرص بسمارك على توجيه نظر انجلترا إلى استغلال فرصة هياج المسألة الشرقية لأخذ مصر ، وقال بأنه إذا استشير فيما يجب أن تكون عليه سياسة انجلترا الخارجية ، فإنه يقترح أن « تنتهج بريطانيا نفس السنن التي تنتهجها روسيا ، فإذا كانت روسيا تريد أن تستحوذ على النقط الاستراتيجية اللازمة لها بالسيطرة على المضايق، البوسفور والدردنيل ، والإشراف على الآستانة ، فعلى الحكومة الإنجليزية أن تقابل ذلك بالسيطرة على مصر وقناة السويس » . وكان هذا الحل خيرا في نظره من معارضة انجلترا لروسيا في البلقان وقيام حرب بينهما قد تتحول إلى حرب أوروبية ربما تعصف بما لألمانيا من مركز متفوق ، ولقد قال بسمارك في

هذا الصدد : » أنه من الخير لانجلترا أن تأخذ قناة السويس والإسكندرية بدلاً من أن تعلن الحرب على روسيا ، وبذلك وحده تتوثق عرى السلم فى أوروبا « .

ولكن حكومة المحافظين فى انجلترا لم تقبل هذا الاقتراح بسهولة ، فرئيسها دزريلى ، رغم أنه هو الذى اشترى أسهم الخديو إسماعيل فى قناة السويس عام ١٨٧٥ ، ورغم تعلقه الكبير بالشرق ، ورغم أنه زار مصر فبهره جمالها وأبهتها وسحرته حضارتها القديمة وضخامة آثارها وبهاء نيلها وكثرة خيراتها ، « إلا أنه لم ير فى ذلك الوقت أن احتلال انجلترا لمصر وسيلة مفيدة لدرء الخطر الروسى عن الشرق الأدنى . فقال إذا أخذ الروس الآستانة ، فإنه يمكنهم فى أى وقت الوصول إلى سورية ووادى النيل . ويبدو من هذا أن انجلترا فى عام ١٨٧٧ كانت تخشى عواقب اتباع سياسة بسمارك ؛ وفى الواقع كانت سياسة انجلترا قبل السبعينات من القرن التاسع عشر هى سياسة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وعلى تماسك ممتلكاتها ، وهى السياسة التى وضع أسسها اللورد بامستون ، وزير خارجية انجلترا خلال النصف الأول من هذا القرن . ولكن حملات جلادستون التى قامت فى انجلترا بعد حركة القمع التى قام بها العثمانيون فى بلغاريا ، كانت من أهم العوامل التى أطاحت بسياسة انجلترا التقليدية إزاء الدولة العثمانية . تزعم جلادستون زعيم المعارضة من الأحرار الحركة التى ترمى إلى التخلص من هذه السياسة القديمة ، وكتب عدة مقالات أهمها " The Bulgarian Horrors " ، التى وصف فيها الأتراك بأبشع ما توصف به أمة من الأمم ، واتهمهم بأنهم أعداء الإنسانية .

كان لهذا الموقف أثر كبير على الرأى العام الإنجليزى فلم يعد هناك من نصير قوى للدولة العثمانية خصوصا بعد أن أعلنت الحكومة العثمانية عجزها عن دفع فوائد الديون التى اقترضتها من انجلترا ، فازداد السخط فى الدوائر المالية عليها ، وشعرت حكومة المحافظين فى انجلترا بأنه لم يعد فى استطاعتها الدفاع عن

سياسة انجلترا التقليدية إزاء الدولة العثمانية . ولكن موقف انجلترا نحو روسيا وأطماعها لم يتغير ، فلا زالت حريصة على وقف التوسع الروسى نحو البحر المتوسط . وعندما يتولى اللورد سولزبرى Salisbury منصب وزير الخارجية فى أوائل صيف عام ١٨٧٨ ، ستتخذ انجلترا موقفا حاسما إزاء كل من روسيا والدولة العثمانية ؛ فكان سولزبرى يمقت الدولة العثمانية مقتا شديداً ، ويعتقد أن الأتراك لا يصلحون للبقاء كدولة حديثة « فأفكارهم فى نظره غير معقولة ، وحكومتهم فوضى » . لقد أدرك سولزبرى أن وجود الدولة العثمانية الضعيفة من شأنه أن يعرض مصالح بريطانيا الإمبراطورية للخطر ، ولذلك قرر استبعاد الدولة العثمانية من شرق أوروبا وتقسيم ممتلكاتها ، وهكذا وضع سولزبرى حداً نهائيا للسياسة الإنجليزية التقليدية نحو الدولة العثمانية من الناحيتين العملية والنظرية .

وبدأت تظهر أطماع انجلترا فى ضم جزء من ممتلكات الدولة العثمانية مثل مصر أوكريت أو قبرص . وفى حقيقة الأمر كانت نفس انجلترا تهفو إلى احتلال مصر ، وطالما شجعها بسمارك على ذلك منذ عام ١٨٧٥ ولكنها خشيت الاقدام على هذه الخطوة حتى لا تسئ إلى علاقاتها مع فرنسا . ولذا اتجه نظر انجلترا إلى جزيرتى كريت وقبرص ، ولكن سولزبرى ورجال الحرب فضلوا احتلال قبرص لما لها من موقع ممتاز فى البحر المتوسط ، فهى « مفتاح آسيا » وجبل طارق جديد ؛ ومما رجح قبرص على غيرها إشرافها على السواحل المصرية الشمالية ، وقربها من ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية حيث تتركز أطماع روسيا . وبدأت المفاوضات السرية بين الدولة العثمانية وانجلترا ، واختارت انجلترا توقيتا مناسبا للدخول فى تلك المفاوضات ، وهو الوقت الذى استعرت فيه الحرب بين روسيا والدولة العثمانية ، واندحرت قوات الأخيرة أمام ضربات روسيا . وأمام التهديد الانجليزى بالقضاء على الإمبراطورية العثمانية ، اضطر السلطان إلى توقيع اتفاقية ٢٦ مايو عام ١٨٧٨ ، التى قبلت الدولة العثمانية بمقتضاها احتلال الانجليز لجزيرة قبرص

مقابل حماية انجلترا للدولة ، وعلى هذا النحو نفذت انجلترا من الناحية العملية فكرتها لنظرية تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، ومغادرة السياسة التقلديدة نهائيا .

أما عن الموقف فى البلقان ، فقد كانت روسيا تستعد للحرب ، ودخلت فى مفاوضات مع النمسا انتهت فى ١٥ يناير بتوقيع اتفاقية بودابست السرية (Budapest Convention) ، وتنص على وقوف النمسا على الحياد فى حالة قيام حرب بين الدولة العثمانية وروسيا بشرط أن توافق روسيا على احتلال النمسا للبوسنة والهرسك فى معاهدة الصلح . وفى ٢٤ أبريل عام ١٨٧٧ أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية وأقدمت على ذلك لاعتقادها أن انجلترا لن تستطيع التدخل هذه المرة لتأييد الدولة العثمانية ، فالرأى العام الإنجليزى كان قد انصرف كلية عن السياسة التقليدية القديمة . وكانت خطة روسيا عند دخولها الحرب الإسراع بعبور الدانوب ، ومهاجمة القوات العثمانية ثم اختراق جبال البلقان ومهاجمة القسطنطينية نفسها ، وبذا تضع حدا لمسألة الدولة العثمانية ، كما تضع الدول أمام الأمر الواقع . ودعا انتصار الروس إلى التفكير فى شروط الصلح التى تفرض على الدولة العثمانية ، ولكن عندما بدا الخطر واضحا على الاستانة والمضايق ، أرسلت انجلترا ببعض قطع من أسطولها إلى البحر المتوسط للوقوف على مقربة من الدردنيل وأدى ذلك إلى توتر العلاقات بين روسيا وانجلترا ، ودخلت ألمانيا للتوفيق بين الدولتين .

وفى تلك الأثناء فرضت روسيا فى ٣ مارس عام ١٨٧٨ معاهدة سان استفانو على الدولة العثمانية ، ونصت تلك المعاهدة على اعتراف الدولة العثمانية بحرية الملاحة فى المضايق ، وتعهدها بإغلاق البحر الأسود فى وجه الدول المعادية لروسيا فى وقت الحرب . كذلك نصت على استقلال رومانيا بصفة نهائية عن الدولة العثمانية مع منحها جزءاً من دلتا نهر الدانوب . أما بلغاريا فتضم إليها إقليم دبروجة وبذلك تتسع رقعتها ، وتصبح ولاية كبيرة تتمتع بالاستقلال الذاتى مع

الاعتراف بالسيادة الإسمية للباب العالى ، وإلى أن تصبح تلك الولاية قادرة على حماية نفسها تقرم القوات الروسية باحتلالها ؛ كذلك تلحق أجزاء من الهرسك بالجبل الأسود . أما بخصوص روسيا فتضم إليها إقليم بسارابيا وأردهان وقارص وباطوم وجزء من أرمينية ، هذا بالإضافة إلى غرامة حربية فرضتها على الدولة العثمانية قدرها ٢٣٥ مليون جنيه .

هاجمت انجلترا والنمسا تلك المعاهدة لأنها منحت روسيا امتيازات واسعة فى البلقان ، إلى جانب سيطرتها على المضايق والملاحة فى البحر الأسود . فرأت انجلترا أن روسيا حصلت بمقتضى المعاهدة على مركز متفوق فى شرقى البحر المتوسط يهدد مصالح انجلترا وسلامة مواصلاتها إلى الهند وجنوب شرقى آسيا ، أما النمسا فلم تحصل على نصيب من الغنيمة ، وكانت تطمع فى زيادة نفوذها فى غربى البلقان . وهنا اتجهت الأنظار إلى ألمانيا وانتقل مركز الثقل السياسى إلى برلين ، وتدخل بسمارك لإنقاذ السلام الأوروبى فتوسط بين النمسا وروسيا ، ووافقت الأخيرة على الاعتراف بحق النمسا فى البوسنة والهرسك . وبذلك تحقق النمسا السيطرة على غربى البلقان مقابل سيطرة الروس على شرقيه ، وتعادل بالتالى نفوذ الدولتين فى البلقان . أما فى انجلترا فقد جرت مفاوضات بين سولزبرى وشوفالوف Shuvalov ، السفير الروسى فى لندن ، وأوضحت انجلترا أنها تعارض معاهدة سان استفانو لسببين أولهما أن المعاهدة أوجدت دولة بحرية جديدة هى بلغاريا مما أخل بالتوازن بين دويلات البلقان ؛ وثانيهما ، أنها وضعت الباب العالى تحت رحمة روسيا .

ولم تمانع روسيا فى تعديل بنود معاهدة سان استفانو بما يتمشى مع مقترحات انجلترا ، ولكن انجلترا كانت قد وقعت فى تلك الأثناء المعاهدة الدفاعية مع الدولة العثمانية التى احتلت بمقتضاها قبرص ولما كانت هذه المعاهدة سرية ، فلم تعلم بها روسيا والدول الأوروبية الأخرى . وبذلك ضمنت انجلترا سلامة

ممتلكات الدولة العثمانية الأسيوية وسلامة مصالحها الإمبراطورية .

واتفقت الدول الأوروبية على ضرورة إعادة النظر فى معاهدة سان استفانو فى مؤتمر دولى عقد فى برلين ، وكان انعقاد المؤتمر فى برلين برئاسة بسمارك اعتراف من الدول الأوروبية بتفوق النفوذ الألمانى . وفى الواقع لم يكن اجتماع الدول الأوروبية الكبرى لإعادة النظر فى معاهدة سان استفانو بقدر ما كان للموافقة على الاتفاقات التى تمت بين روسيا والنمسا من ناحية ، وبين روسيا وانجلترا من ناحية أخرى . واجتمع المؤتمر فى ١٣ يوليو عام ١٨٧٨ ، وثارت مناقشات عنيفة خلال الجلسات رغم أن كثيراً من المسائل قد سويت قبل عقد المؤتمر ، ولا سيما ما يتعلق ببلغاريا وباطوم . وعلى آية حال ، توصل المندوبون إلى الاتفاق فيما بينهم على بنود معاهدة برلين التى تكونت من أربع وستين مادة، ونصت على ما يلى :

١ ـ تصبح بلغاريا ولاية لها استقلال داخلى ، وتدفع الجزية وتدين بالولاء للسلطان العثمانى ، وتكون لها حكومة مسيحية وقوة بوليس قومية .

٢ ـ فصل ولاية الروملى الشرقية عن بلغاريا الكبرى ووضعها تحت الحكم العثمانى المباشر ، وبذلك تكون بلغاريا قد تقلصت .

٣ ـ توضع البوسنة والهرسك تحت الاحتلال النمسوى على أن تظل الإدارة العثمانية فى صنجق نوفى بازار .

٤ ـ يعترف الباب العالى والدول باستقلال الجبل الأسود .

٥ ـ اعتراف الدول باستقلال الصرب (بهذا وضع الأساس الذى ستقوم عليه دولة يوغوسلافيا الحديثة) .

٦ ـ اعتراف الدول باستقلال رومانيا التى حصلت على إقليم دبروجة ولكن فقدت بسارابيا التى حصلت عليها روسيا .

٧ ـ تنازل الباب العالى لروسيا فى آسيا عن أراضى اردهان وقارص وباطوم .

٨ ـ أعلن الباب العالى رغبته فى منح حرية الاعتقاد الدينى ، ولا يجب أن يقف الاعتقاد الدينى عقبة فى سبيل الحقوق السياسية والدينية وتعترف بحق القناصل فى حماية رعاياهم .

وهكذا حاولت معاهدة برلين (١٨٧٨) التوفيق بين مصالح الدول الكبرى فى البلقان ، ونفذت إلى حد كبير سياسة الاستصلاح والتعويض التى وضعها بسمارك بين روسيا وانجلترا والنمسا والمجر ، فقوى النفوذ الروسى فى شرقى البلقان ، ونمى النفوذ النمسوى فى غربة ، ورضيت انجلترا حين وضع حد لأطماع روسيا فى الإشراف على القسطنطينية والمضايق ، وكذلك فى تقسيم بلغاريا إلى قسمين أحدهما مستقل والآخر تحت حكم الدولة العثمانية . وبذلك قضت على أهداف روسيا فى إنشاء الدولة البلغارية الكبرى التى تتمتع بتأييدها . ولكن مع ذلك ، لم تستطع انجلترا القضاء كلية على أطماع روسيا ، فلقد أتاح لها الاستيلاء على القوقاز وأزدهان وباطوم فرصة طيبة للتوسع فى آسيا من ناحية ، وفى متاخمة حدود الدولة العثمانية واقترابها من آسيا الصغرى والعراق من ناحية أخرى . ولكن مما خفف على انجلترا ، استيلاؤها على جزيرة قبرص لإيجاد نوع من توازن القوى فى شرقى البحر المتوسط . أما ألمانيا فقد بدت أمام الدول الأوروبية الكبرى دولة منزهة عن الأطماع ، كل همها هو استصلاح دول أوروبا وتحقيق السلام المنشود . ولكن خلال السنوات التى ستعقب مؤتمر برلين سيظهر التقارب الواضح بين ألمانيا والدولة العثمانية ، إذ سيعتبر العثمانيون أن ألمانيا رغم قسوتها كانت أكرم من غيرها من الدول فلم تقتطع شيئاً لنفسها فى المؤتمر .

وترتب على معاهدة برلين بعض النتائج الهامة نذكر منها ما يلى :

١ ـ وضعت المعاهدة حدا لأطماع روسيا فى تقدمها نحو الغرب ، ووجهتها

بطريق غير مباشر إلى التوسع فى آسيا ، حيث بدأت تصطدم بقوى آسيوية وأوروبية مثل اليابان وانجلترا وفرنسا .

٢ ـ كان استيلاء انجلترا على قبرص مقدمة منطقية لاحتلال مصر فى الوقت المناسب ، فجزيرة قبرص تواجه السواحل المصرية الشمالية ، وتمثل نقطة وثوب ومراقبة فى مواجهتها ، وتمنح انجلترا موقعا استراتيجيا هاما تستطيع منه الهيمنة على مصر ، ومنع أية دولة أوروبية من الاقتراب منها .

٣ ـ تزايد اهتمام العثمانيين وخاصة السلطان عبد الحميد الثانى بفكرة الجامعة الإسلامية ، وبالتقارب من ألمانيا لتستطيع الوقوف أمام مطامع الفرنسيين فى تونس ، ومطامع الفرنسيين والإنجليز فى مصر . فاستقدمت الحكومة العثمانية بعثة حربية ألمانية لتنظيم الجيش العثمانى ، وزاد النفوذ الألمانى فى ممتلكات الدولة العثمانية إلى حد أخذت تستغله المطامع الاستعمارية الألمانية الناشئة ، فحاولت ألمانيا وخاصة بعد سقوط بسمارك أن تعمل على تفوق نفوذها فى آسيا الصغرى والجزيرة العربية فوضعت مشروع سكة حديد بغداد لتربط بين برلين واستانبول وبغداد لتقاوم نفوذ انجلترا التجارى فى الشرق الأوسط . وأعلنت ألمانيا صداقتها للعثمانيين وتفوق نفوذها فى البلاط العثمانى ، الأمر الذى دعا إلى إثارة مخاوف انجلترا من الناحية السياسية والتجارية مما سيكون له أثر كبير فى التقارب الإنجليزى الروسى وتقسيم إيران إلى منطقتى نفوذ شمالية لروسيا ، وجنوبية لانجلترا ، ودعا تفوق الألمان فى استانبول انجلترا إلى أن تفكر جديا فى القضاء النهائى على الدولة العثمانية بتأييد الفريق الأكبر من سكان الدولة العثمانية وهم العرب ، إذا وقفوا إلى جانب انجلترا .

٤ ـ كان من أثر المعاهدة أيضا توجيه النشاط الاستعمارى نحو القارتين الآسيوية والإفريقية ، وسينظم مؤتمر برلين الذى سيعقد فى عام ١٨٨٤ هذا النشاط فى المجال الإفريقى ، ووضع مبادئ عامة للاستعمار ، ونظم التسابق على

مناطق النفوذ طبقا لقاعدة التراضى والتبادل . ووجهت فرنسا حملاتها إلى شواطئ أفريقيا الغربية من ناحية وإلى حوض النيجر من ناحية أخرى ، واستولت على ما عرف فيما بعد باسم غانا الفرنسية وعلى ساحل العاج وداهومى . كذلك اتسع نفوذها فى منطقة النيجر الأعلى حتى بلغت بحيرة تشاد ، وأنشأت ما عرف باسم السودان الفرنسى . وهكذا انقسمت مناطق النفوذ الأوروبى فى أفريقيا الغربية إلى : المنطقة الفرنسية ، وقد ارتبطت بشمال أفريقيا بعد الاستيلاء على الصحراء ، وتشمل أفريقيا الغربية الفرنسية والكونغو الفرنسى وملحقاته وعرفت باسم أفريقيا الفرنسية الاستوائية ؛ ومنطقة النفوذ الإنجليزى وهى أوسع مدى وأعظم ثروة من المنطقة الفرنسية ، وتشمل جامبيا وسيراليون وساحل الذهب ونيجيريا ، ولا يحدها من الداخل سوى منطقة النفوذ الفرنسى . أما الكونغو البلجيكية فكانت من نصيب بلجيكا ، وكانت أرضها تفيض بالأخشاب الثمينة والمطاط والجلود والأورانيوم . وكان يتلو هذه المناطق فى الأهمية والثروة منطقة النفوذ الألمانى فى توجو والكاميرون ، إلا أن هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى اضطرتها إلى التنازل بمقتضى معاهدة فرساى عن كل حقوقها وامتيازاتها فيما وراء البحار، وتطبيقا لنظام الانتداب الذى وضع عقب الحرب ، ندبت فرنسا وانجلترا لإدارة توجو والكاميرون . ولم يقتصر النفوذ الأوروبى على إفريقيا الغربية بل امتد كذلك إلى إفريقيا الجنوبية وإلى شرقى أفريقيا .

٥ ـ اتخذت فرنسا من استيلاء انجلترا على قبرص موضوعا للمساومة ، واعتبرت هذا العمل من قبل انجلترا إخلالا بالتوازن الدولى فى شرقى البحر المتوسط ، ولم تهدأ ثائرة فرنسا إلا بعد أن أكدت لها انجلترا بأنها لن تغير شيئا فى الموقف السياسى فى منطقة الشرق الأدنى إلا بموافقتها . كما أبدت انجلترا موافقتها على مطامع فرنسا فى تونس ، وتطلعاتها إلى المساواة فى النفوذ مع

انجلترا فى مصر .

٣ ـ التحالفات الأوروبية ومعاهدات الضمان (١٨٧٩ ـ ١٨٩٠) :

لم يؤد مؤتمر برلين (١٨٧٨) إلى إقرار الحالة فى أوروبا ، كما لم تعمل معاهدةبرلين على حل الخلافات بين الدول الأوروبية الكبرى حلا حاسما. ولقد خرجت روسيا من برلين غاضبة ، حقيقة أنها اقتطعت من الدولة العثمانية بعض أجزائها الأسيوية ، وفرضت عليها غرامة كبيرة ، وأحلت نفوذها فى بلغاريا، إلا أنها ستعمل هى والدولة العثمانية على عرقلة تنفيذ معاهدة برلين . ولقد شعر بذلك ساسة أوروبا منذ اللحظة الأولى وخصوصا فى مسألة بلغاريا . كما أن روسيا كانت حانقة على ألمانيا لأنها لم تؤيد روسيا التأييد الكافى الذى انتظرته منها عرفانا بالجميل لروسيا . علاوة على ذلك ، لم تكن العلاقات الروسية ـ النمسوية جيدة ، إذ سيطر الشك المتبادل على العلاقات بين الدولتين ، كما أن أطماعها فى البلقان كانت متنافسة ومتضاربة . وكانت النمسا تشكو دائما من دعاية روسيا الصقلبية وأدركت أن تقدم روسيا فى البلقان من الأمور الخطيرة على حياة الدولة النمسوية وأنه يجب عليها مقاومتها . وهكذا لم يكد مؤتمر برلين ينتهى حتى بدأت تظهر الصعوبات فى تنفيذ قراراته . ولكن ، رغم ذلك ، ساد السلام فى أوروبا فترة طويلة بفضل سياسة بسمارك القائمة على المحافظة على السلام وتفوق ألمانيا فى أوروبا .

التحالف الثنائى بين ألمانيا والنمسا (١٨٧٩) :

ساء الروسيا قبل مؤتمر برلين وأثناؤه أن التأييد الألمانى لم يكن قويا فى جانبها ، بل أحست بأن بسمارك كان يعمل على الانتقاص من مركزها ، واستصلاح انجلترا على حسابها . ومما أثار روسيا كذلك موقف بسمارك إزاء النمسا، إذ كانت تعمل على عرقلة نشاط الجامعة الصقلبية فى البلقان ، ومساندة

المعارضة ضد الروس فى رومانيا . وكان بسمارك يعضد النمسا فى هذه السياسة حتى يضمن إنشغالها نهائيا عن مسائل ألمانيا ، ولكى يجعل مسألة التحالف بين النمسا وروسيا أمرا مستحيلا . ففى عام ١٨٧٩ وافق بسمارك على احتلال النمسا لصنجق نوفى بازار ، ولم تستطع روسيا اخفاء غضبها لذلك فقامت بمناورات حربية فى بولونيا على حدود ألمانيا . وعبر القيصر الروسى فى خطاب إلى القيصر الألمانى فى أغسطس عام ١٨٧٩ عن ضيقه من موقف ألمانيا فى البلقان ، وحذر القيصر الألمانى من العواقب الوخيمة التى سوف تترتب على سياسة بسمارك .

أما بسمارك فلم يفكر قط فى قطع علاقاته مع روسيا ، وكان يعمل دائما على المحافظة على العلاقات السلمية بين ألمانيا وروسيا . ولكن موقف روسيا أثار مخاوفه ، ورأى نتيجة لذلك ضرورة توطيد علاقته مع النمسا حتى لا يهدد مركز ألمانيا فى أوروبا ، واستفاد بسمارك من وجود عناصر مجرية لها نفوذ كبير فى فينا. فالكونت أندراشى ، وزير خارجية النمسا ، كان قليل الثقة باتحاد القياصرة الثلاثة وأراد عقد تحالف ثنائى بين ألمانيا والنمسا ضد روسيا . ومما تجدر ملاحظته فى هذا المجال أن روسيا قد فاتحت هى الأخرى فرنسا وإيطاليا بخصوص عقد اتفاق فيما بينهما ، الأمر الذى حدا ببسمارك إلى الإسراع فى عقد التحالف الثنائى مع النمسا ، ولقد اتخذ بسمارك من موقف روسيا ذريعة لكى يثبت للقيصر الألمانى سوء نيات روسيا نحو ألمانيا . ولم تكن موافقة القيصر الألمانى سهلة ، فلقد كان حريصا على صداقة زميله الروسى .

ولكن بسمارك بدأ حملته المدروسة لإظهار الخطر الروسى فى ربيع عام ١٨٧٩ . وكانت أول إشارة إلى ذلك عندما نشر فى ٤ فبراير اتفاقا مع النمسا والمجر تعفى ألمانيا بمقتضاه من اجراء استفتاء فى شمال شازفيج ، وكان هذا تحديا للقيصر الروسى الذى طالب مرارا بوجوب إجراء الاستفتاء . واستطاع بسمارك فى

١٧ أكتوبر عام ١٨٧٩ من توقيع معاهدة التحالف بين النمسا والمجر وألمانيا ، وكانت هذه المعاهدة هى أول خيط فى شبكة التحالفات التى قدر لها أن تغطى أوربا كلها ؛ وكانت المعاهدة عبارة عن حلف دفاعى بسيط ضد هجوم روسى ونصت على ما يلى :

أولاً : أن تبادر كل من الدولتين المتعاقدين (النمسا وألمانيا) إلى مساعدة الثانية بكامل قواتها إذا ما هاجمتها روسيا .

ثانياً : وفى حالة مهاجمة فرنسا وإيطاليا لإحدى الحليفتين فإن الحليفة الثانية تلتزم جانب الحياد الودى ، فإذا أيدت روسيا الدولة المهاجمة بادرت الدولة الحليفة الثانية المتعاقدة إلى مساعدة حليفتها بكامل قوتها .

وتعنى هذه المعاهدة الدفاعية السرية انه إذا هاجمت روسيا النمسا فإن ألمانيا تساعد الأخيرة ، وإذا هاجمت فرنسا ألمانيا فتقف النمسا على الحياد الودى ، أما إذا ساعدت روسيا فرنسا فإن النمسا تساعد ألمانيا . وكانت مدة المعاهدة خمس سنوات ، وحددت فى عامى ١٨٨٣ و ١٩٠٢ واستمرت حتى عام ١٩١٨ عندما هزمت الدولتان فى الحرب العالمية الأولى . ولقد عملت تلك المعاهدة على تقوية السلم فى أوروبا لسنوات كثيرة ، كما ، أنها على وجه اليقين أيضا ، أدخلت ألمانيا وأوروبا كلها فى الحرب العالمية الأولى .

اتحاد القياصرة الثلاثة Dreikiaserbund (١٨٨١) :

ولكن روسيا وجدت فى التحالف الألمانى ـ النمسوى خطرا جديدا موجها إليها ، وأخذت الصحف الروسية تندد بالسياسة الألمانية . ومما ساعد روسيا على تفادى موقف العداء العلنى من ألمانيا العلاقة بين قيصرى روسيا وألمانيا ، وأخبر القيصر الألمانى صديقه قيصر روسيا بأن هذه المعاهدة ليست إلا أداة دفاعية لضمان السلام فى أوروبا ، ورأى القيصر أن من الخير قبول هذا التفسير بسبب المشاكل

التى تعرض لها عرشه ، ولم يفكر فى يوم من الأيام قطع علاقاته مع ألمانيا ، لأنها دولة ملكية تعمل على صيانة حقوق الملوك . ومن ناحية أخرى ، لم يكن بسمارك قد تخلى عن روسيا نهائيا ، بل كان يود تجديد عرى الصداقة معها على أن لا يضر ذلك حليفته النمسا ، وكان يعمل دائما على إعادة تدعيم اتحاد القياصرة الثلاثة .

وفى ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩ ، وقبل التوقيع على التحالف الألمانى ـ النمسوى ، عين سابوروف Saburov سفيراً لروسيا فى برلين . وكان سابوروف يحتقر الميل إلى السلاف ويناصر السياسة الدفاعية القائمة على التحالف مع ألمانيا، وكتب إلى القيصر الروسى يقول : « أن بروسيا الحميمة تضعنا فى الموقف الممتاز لنكون القوة الوحيدة فى أوروبا التى لا تخشى هجوما والتى يمكنها تقليل ميزانيتها دون ما مخاطرة كما فعل سيدنا أوغسطين بعد حرب القرم » . وفى يناير عام ١٨٨٠ ، عرض سابوروف رسميا على بسمارك إحياء اتحاد القياصرة الثلاثة . ولما كان بسمارك يخشى انتقام فرنسا رحب بتلك المبادرة ، وبعد مفاوضات طويلة بين الجانبين استطاع بسمارك أن يقنع النمسا بالاشتراك فى تحالف الأباطرة الثلاثة الذى وقع فى ١٨ يونيو عام ١٨٨١ . وقد نص هذا التحالف على الشروط التالية :

أولاً : فى حالة اشتباك أحد الأطراف المتعاقدة السامية فى حرب مع دولة عظمى رابعة ، يلتزم الطرفان المتعاقدان الآخران الحياد الودى . (ومعنى هذا أنه إذا دخلت ألمانيا فى حرب مع فرنسا فإن النمسا وروسيا تبقيان على الحياد ؛ وكذلك إذا دخلت النمسا فى حرب مع إيطاليا ، أو روسيا مع انجلترا ، فإن كلاً من ألمانيا وروسيا ، أو ألمانيا والنمسا تبقيان على الحياد) .

ثانيا : تحترم الدول المتعاقدة الثلاث حقوق النمسا فى مقاطعتى البوسنة والهرسك كما نصت عليها معاهدة برلين (١٨٧٨) .

ثالثاً : تسلم الدول الثلاث بمبدأ إغلاق المضايق (البوسفور والدردنيل) ، ويجب على الدولة العثمانية ألا تشذ عن هذه القاعدة لمصلحة دولة ما . على الدول الثلاث أن تخبر الدولة العثمانية بأنها (أى الدولة العثمانية) فى حالة حرب مع الدولة التى تمسها للمحالفة فيما إذا أرادت الدولة العثمانية أن تسمح لدولة ما أن تستخدم المضايق فى حالة الحرب ضد دولة أخرى عضوة فى المحالفة ؛ (أى أن المضايق يجب أن تغلق فى وجه كل الدول ، وإذا أرادت الدولة العثمانية فتح المضايق لانجلترا ضد روسيا ، فإن كلاً من ألمانيا والنمسا ، بالإضافة إلى روسيا ، تكون فى حالة حرب ضد الدولة العثمانية) .

وهكذا نجح بسمارك فى التوفيق بين مصالح روسيا والنمسا وقسّم البلقان إلى منطقتى نفوذ : منطقة روسية فى الشمال ، ومنطقة نمسوية فى الجنوب . ولم تتشابه كثيرا العصبة الجديدة بعصبة عام ١٨٧٣ ، وكان ذلك آخر مظهر للمقاومة من جانب العناصر المحافظة فى أوروبا . وكان اتحاد القياصرة الثلاثة نصرا للروس وربما لبسمارك أيضا ، فقد تحررت ألمانيا من اضطرارها للخيار بين الروسيا والنمسا والمجر فى البلقان . وحصلت روسيا على الأمن فى البحر الأسود فى مقابل وعدٍ باتباع السلوك السلمى الذى دفعها إليه ضعفها الداخلى لتحافظ عليه على آية حال . ولقد أدى اتحاد القياصرة الثلاثة ، الذى كان حلفا للصداقة مع روسيا بطريقة غير مباشرة ، إلى التحالف الثلاثى الذى كان تحالفا ضدها بكل وضوح .

التحالف الثلاثى Triple Alliance (١٨٨٢) :

رمى بسمارك بشباكه لاقتناص حليف آخر ، وتمكن بدهائه المنقطع النظير من أن يجمع شمل النمسا وإيطاليا فى صعيد واحد ، رغم ما كان بينهما من تضارب كبير فى المصالح الحيوية . وعلى العموم كانت الرابطة بين إيطاليا وأوروبا

الوسطى أقدم الروابط فى التاريخ الأوروبى . وكانت إيطاليا القومية أساسا لانتصار ألمانيا القومية. وكان التحالف الإيطالى حاسما فى حرب عام ١٨٦٦ ، ولولا إيطاليا لاتحدت فرنسا والنمسا والمجر ضد بسمارك عام ١٨٧٠ . ولكن فى مؤتمر برلين تجاهلت الدول الأوروبية مطالب إيطاليا وعوملت على نفس مستوى اليونان والدولة العثمانية . وحصلت النمسا والمجر على البوسنة والهرسك ، والجلترا حصلت على قبرص ، وشجعوا فرنسا على أخذ تونس ، وعاد مندوبو إيطاليا بمفردهم من المؤتمر وأياديهم نظيفة . ودعا ذلك الموقف إلى اتجاه نشاط إيطاليا إلى الشاطي الإفريقى المواجه لها، ونازعت إيطاليا كل خطوة أو مشروع فرنسى فى تلك المناطق منازعة عنيفة . وكانت فرنسا على يقين بأن ايطاليا تسعى إلى أن يكون لها مركز مساو لمركز فرنسا فى تونس ، واحتدم النزاع بين الدولتين ، وادعت إيطاليا أن وجود فرنسا فى تونس فيه تهديد خطير لإيطاليا ومستقبلها . ولكن فرنسا عزمت على ألا تتواجد دولة أوروبية بجوار الجزائر ، ورأى الفرنسيون فى النهاية سرعة التدخل الحربى فى تونس ، وكان من أكبر العاملين على تنفيذ ذلك سان ڤالير ، سفير فرنسا فى برلين، الذى بذل جهده لإقناع الحكومة الفرنسية بالتدخل قبل أن تقفز دولة أخرى فتحل محل الفرنسيين فى هذه البلاد . فاحتلت قوة فرنسية البلاد ، وفى ١٢ مايو عام ١٨٨١ وقع الباى معاهدة باردو وقبل الحماية الفرنسية .

صارت إيطاليا لا حول لها ولا قوة ، ونظرت إلى احتلال الفرنسيين لتونس كإذلال جديد لها . ووجدت ايطاليا أن كلا من انجلترا وفرنسا لا يأبه كثيراً للمصالح الإيطالية ، كما وجدت الملكية الإيطالية إزاء الفوضويين والاشتراكيين والجمهوريين الإيطاليين أن الملجأ الحقيقى هو ملكيات أوروبا الوسطى . ورأت إيطاليا ضرورة التضامن مع ألمانيا ، لا سيما عندما أخذ بسمارك يستصلح البابوية ،

فخشيت الحكومة الإيطالية أن يقوم حلف بين ألمانيا والبابوية على حساب الوحدة الإيطالية الحديثة . ولما قررت الانضمام إلى ألمانيا ذكرها بسمارك أن الطريق إلى برلين لابد أن يمر بفينا وعلى إيطاليا أن تحسن علاقاتها بالنمسا . وفى أكتوبر عام ١٨٨١ قام همبرت ، ملك إيطاليا ، بزيارة فينا ، وكان طريقاً طويلا منذ أيام كافور العظيمة . وعرض الإيطاليون على النمسا والمجر أمنا متبادلاً ، وأوضحوا أن فرنسا تهددهم ، ولكن الهدف الحقيقى من الضمان هو داخليا ، لكى يصونوا الملكية من تغيير مفاجئ يقوم به الجمهوريون ، أو من تدخل الدول الأجنبية لإعادة سلطة البابا الزمنية . ولكن هذه الزيارة لم تؤد إلى النتيجة المرجوة .

وفى فبراير عام ١٨٨٢ أحيا بسمارك المفاوضات مرة أخرى ، والسبب فى ذلك أن جمبتا Gambetta الوطنى الراديكالى الكبير قد أصبح رئيسا للوزراء فى فرنسا للمرة الأخيرة (نوفمبر عام ١٨٨١) ، وودّ فى نهاية الأمر أن يتحالف مع الروسيا وانجلترا ، كما ودّ أكثر أن يتصالح مع إيطاليا ، وانتوى أن تنهى هذه الأمور ثقل وزن ألمانيا وتجعل تسوية مسألة الألزاس واللورين بالمفاوضات أمرا ميسورا . ولم ينزعج بسمارك من هذه البادرة ، فقد تمنى شخصيا بطريقة غامضة أن يتصالح مع فرنسا ، بيد أن وصول جمبتا للحكم كان له تأثير ملحوظ على سياسة روسيا التى سعت فى هذا الوقت إلى التحالف مع فرنسا . حقيقة أن جمبتا قد سقط ولم يتحقق أمل الروسيا فى تنفيذ تلك السياسة ، ولكن موقف روسيا هذا هز إيمان بسمارك فى سياسة المحافظين الروس . وفى ٢٨ فبراير حثّ بسمارك النمسا على إحياء المفاوضات مع إيطاليا ، وأسفرت المفاوضات الثنائية بين النمسا وإيطاليا عن مخالفة ثلاثية اشتركت فيها ألمانيا ووقعت فى ٢٠ مايو عام ١٨٨٢ .

وقد نصت معاهدة التحالف الثلاثى على المواد التالية :

المادة الأولى : تعد الأطراف المتعاقدة السامية بعضها البعض بالسلم

والصداقة ، وبعدم الدخول فى أى تحالف أو التزام موجه ضد أى من هذه الدول . وتتعهد الدول المتحالفة بتبادل الآراء حول المسائل السياسية والاقتصادية ذات الصبغة العامة ، كما تتعهد أيضا بتأييد بعضها البعض فى نطاق مصالحهم الخاصة.

المادة الثانية : فى حالة تعرض إيطاليا للهجوم لأى سبب كان من جانب فرنسا دون أن تثير (إيطاليا) أى استفزاز ، فإن الطرفين الأخيرين المتعاقدين سيضطران إلى تقديم العون والمساعدة بكل قواها للطرف الذى يُهاجَم . وينطبق هذا الالتزام نفسه على إيطاليا فى حالة هجوم من جانب فرنسا ضد ألمانيا دون أن تثير أى استفزاز مباشر .

المادة الثالثة : إذا ما حدث وهوجم طرف أو طرفان من الأطراف السامية المتعاقدة دون ما استفزاز مباشر من جانبها ، وإذا ما وجدت نفسها وقد انخرطت فى حرب مع دولة أو أكثر من الدول العظمى لم توقع على المعاهدة الحالية ، فإن هناك ما يبرر قيام كل الأطراف المتعاقدة السامية بالحرب فى وقت واحد .

المادة الرابعة : إذا ما هددت دولة عظمى غير موقعة على المعاهدة الحالية سلامة الدول السامية المتعاقدة ، وإذا ما وجدت الدول المهددة نفسها على هذا النحو مدفوعة إلى شن الحرب ضد تلك الدولة ، فإن الطرفين الآخريين يلتزمان بالحياد المشوب بالعطف بجانب حليفتهما ، وتحتفظ كل منهما بحقها فى الاشتراك فى الحرب إذا ما رأت أنه من المناسب جعلها قضية عامة مع حليفتها .

المادة الخامسة : إذا ما برز أى تهديد لسلم أحد الأطراف المتعاقدة فى الأحوال المنصوص عليها فى المواد السالفة الذكر ، فإن الأطراف المتعاقدة السامية تجتمع مع بعضها البعض فى الوقت المناسب حول موضوع الاجراءات العسكرية المطلوبة لأجل تعاونهما النهائى . وتتعهد أنه من الآن فصاعدا ، وفى كافة الأحوال وفى حالة اشتراكهما فى الحرب معا ، بأنها لن تعقد هدنة أو صلحا أو

معاهدة إلا بالاتفاق المتبادل .

وكانت مدة المعاهدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، وكانت معاهدة دفاعية بحتة غايتها المحافظة على السلم فى أوروبا . وفى الظاهر ربط هذا التحالف وسط أوروبا معا وأحيا الإمبراطورية الرومانية المقدسة على أوسع نطاق يتمشى مع السياسة الخارجية . أما من الناحية العملية ، فقد أيد التحالف فقط الملكية الإيطالية ، وضمن حياد إيطاليا فى حالة نشوب حرب نمسوية مجرية ضد الروسيا . وقد وعدت ألمانيا بالدفاع عن إيطاليا ضد فرنسا ، ولما كانت المساعدة الإيطالية لا قيمة لها ، فلم تحصل ألمانيا إذا على المقابل ، وفى الواقع كان بسمارك يعلم أن الفرنسيين لا ينوون الهجوم على ايطاليا ، ولهذا السبب فلم يعتبر أن الالتزام يشكل عبئا ، كما علم بذلك الإيطاليون أيضا . وكانت حاجتهم الحقيقية هى الاعتراف بهم كدولة عظمى لا حمايتهم من فرنسا ، ولقد أعطاهم التحالف الثلاثى هذا الأمر .

وعلى أية حال ، تقوت المحالفات التى قام بها بسمارك بإتفاقيتين آخريين قامت بهما النمسا مع الصرب ورومانيا ، ففى عام ١٨٨١ وقعت النمسا معاهدة مع الصرب ، وعدت بموجبها الصرب بمساعدة العائلة المالكة هناك ، وأن تستخدم نفوذها بين الدول الأخرى لتأييد مصالح الصرب . ومن ناحية أخرى ، وعدت الصرب النمسا بعدم عقد معاهدة سياسية مع دولة أخرى دون تفاهم سابق مع النمسا . وفى عام ١٨٨٣ عقدت النمسا معاهدة مع رومانيا ، التى أجبرت على التنازل عن جزء من بسارابيا إلى الروسيا فى معاهدة برلين ؛ وتعهدت النمسا بمقتضى هذه المعاهدة بمساعدة رومانيا إذا هوجمت من قبل دولة ثالثة دون استفزاز من جانبها ، كما يجب على رومانيا التفاهم مع النمسا إذا هوجمت الأخيرة فى جزء من أراضيها المتاخمة لرومانيا . وقد انضمت ألمانيا إلى هذا التحالف ، أما إيطاليا فقد انضمت إليه عام ١٨٨٨ . وجددت المعاهدة إلى عام ١٩١٣ وهكذا أصبحت النمسا فى مركز قوى فى البلقان .

تجديد التحالف الثلاثى (١٨٨٧) :

بعد مؤتمر برلين لم تستقر الأحوال فى البلقان ، وكانت الروسيا غير راضية عن تقسيم بلغاريا ، ولكنها حاولت على الرغم من ذلك الاستفادة من شروط معاهدة برلين التى تقضى باحتلال الروس بلغاريا أشهراً معدودات . واختار القيصر بموافقة الدول أحد أقربائه وهو اسكندر أمير باتنبرج الألمانى للعرش البلغارى . ورغم إخلاء الروس لبلغاريا ، الا أنهم ظلوا يحتلون معظم الوظائف المهمة ، مؤملين أن يظلوا أصحاب النفوذ الأعلى فيها . وفى بلغاريا الجنوبية (الروملى الشرقية) ، التى تركت تحت إشراف الباب العالى ، عمل المندوب الروسى الذى كان يحكمها على إثارة الشعور ضد الباب العالى ، وعلى إيجاد نظم مماثلة لنظم بلغاريا الشمالية لتوحيد بلغاريا . ولكن البلغاريين كانوا يعملون على الاستقلال عن كل من الدولة العثمانية وروسيا ؛ وحقد البلغاريون على الروس لاحتلالهم المناصب المهمة فى الدولة . وفى ذلك الوقت أعلن بسمارك أنه ليس لألمانيا مصالح فى بلغاريا وأن مصلحتها هى إقامة علاقات السلام مع روسيا ، وكان يرى ألا تقحم النمسا نفسها فى مسائل بلغاريا ، وأن تترك الروسيا تفعل ما تشاء فى بلغاريا ، وكان دائما قلقاً لاضطراب العلاقات الروسية ـ النمسوية ، لأن النمسا ربما كانت تطمع فى أن يحل نفوذها محل الروس فى بلغاريا .

أما الروسيا فكانت ترى أنه إذا انضمت البلغاريتان فينبغى أن يكون ذلك عن طريق الروسيا لا عن طريق باتنبرج . وفى عام ١٨٨٥ قامت الثورة فى بلغاريا الجنوبية (الروملى الشرقية) وطرد الحاكم العثمانى ، واضطر باتنبرج إلى قبول التاج بعد تردد . وغضبت روسيا وطلبت من الدولة العثمانية عقد مؤتمر دولى فى الآستانة للنظر فى هذه المسألة ، ولكن الصرب استعدت لاحتلال مقدونيا وإعادة التوازن فى البلقان ، وطلبت من النمسا تأييدها . وإزاء تردد النمسا ، أعلنت الصرب الحرب على بلغاريا ، وبعد هزيمة الصرب أرسلت النمسا إلى بلغاريا

تطلب وقف الحرب وإلا فإنها ستساعد الصرب ، وفعلا عقدت الهدنة بين الطرفين فى ديسمبر عام ١٨٨٥ . أما بالنسبة لبلغاريا ، فقد اتفق باتنبرج مع العثمانيين على ضم الروملى على أن تعين الدولة « الأمير البلغارى حاكما على الروملى الشرقية » ، وتم تحقيق ذلك فى ٨ فبراير عام ١٨٨٦ لمدة خمس سنوات. ولكن روسيا عملت على طرد باتنبرج من العرش البلغارى ، وأجبروه على التنازل عنه ، وفرض القيصر على بلغاريا أميراً يوافق عليه هو . واختار البلغاريون أميراً دانمركيا فرفض القيصر ، وتقرر عقد مجلس وطنى فى بلغاريا لتقرير من يحكم البلاد ، غير أن روسيا أعلنت عدم استطاعتها الاعتراف بهذه الخطة ولا بقرارات المجلس ؛ وعندما انتخب المجلس أميراً دانمركيا قطعت الروسيا علاقاتها السياسية ببلغاريا .

وأعلنت النمسا فى ذلك الوقت أنها لا تسمح بتغيير الوضع الراهن فى البلقان مما أدى إلى تكدير العلاقات الروسية ـ النمسوية بدرجة أعلن معها السفير الروسى فى برلين « بأنه من الضرورى لنا أن نعمل على اختفاء النمسا من خريطة أوروبا » . وأصبح موقف بسمارك حرجا للغاية ، إذ قال الروس أنه لولا تأييد ألمانيا لما استطاعت النمسا أن تتحدث بهذه اللغة . وكان بسمارك حريصاً على عدم اصطدام المصالح النمسوية ـ الروسية فى البلقان ، وعلى المحافظة على اتحاد الأباطرة الثلاثة ؛ وفى نفس الوقت أعلن أنه سيقف بجانب النمسا إذا تهدد مركزها كقوة عالمية . لكنه ، من ناحية أخرى ، قال بأنه لا يعارض أى خطوة تخطوها الروسيا فى بلغاريا ما عدا الاحتلال ، وأنه لا يعارض فى أن تشرف الروسيا على المضايق . ومما دفع بسمارك إلى اتباع هذه السياسة هو علاقاته السيئة مع فرنسا فى عام ١٨٨٦ ، ففرنسا كانت مستعدة للحرب إذا ما قامت بين ألمانيا والروسيا ، فلقد قوى مركز الملكيين فى البرلمان الفرنسى وعين بولنجر وزيرا للحربية ، وأعلنت فرنسا أن سياستها ستتركز فى أوروبا .

وفى الواقع كانت الأوضاع فى فرنسا مثيرة للقلق ، فلقد شعرت فرنسا بعزلتها السياسية منذ معاهدة فرانكفورت ، ونتيجة لمسألتى تونس ومصر ، وبعد توقيع التحالف الثلاثى . فبالنسبة لمصر أعلنت انجلترا أنها لن تبقى فيها بعد استقرار النظام فى البلاد ، ولكن مرت سنوات ولم تنفذ انجلترا وعدها ، ورفضت مناقشة فرنسا فى موضوع الجلاء . كما أن العلاقات الفرنسية ـ الإيطالية لم تكن أسعد حالاً بسبب احتلال فرنسا لتونس ، وعمل ساسة فرنسا حينئذ على إيجاد وفاق فرنسى ـ روسى . ومنذ أن تولى بولنجر منصب وزير الحربية ، أصبح رمز المطالبة بالثأر والانتقام ، ومحرر الألزاس واللورين ، ومصدر فزع ألمانيا وأمل فرنسا . ولم يشعر بسمارك بالارتياح إزاء موقف فرنسا ، خصوصا وأن بولنجر اهتم بالجيش وإصلاحه ، ولقد خشى بسمارك أن تغتر فرنسا فتعلن الحرب ، وإزداد الموقف خطورة بعد التطورات السابقة التى حدثت فى بلغاريا ، واستياء الروس من سياسة النمسا واعتقادهم بأن ألمانيا تعضدها ، وهنا أصبح تحالف فرنسا مع روسيا أمرا محتمل الوقوع فى عام ١٨٨٦ .

وعلى أثر ذلك تقدم بسمارك بلائحة إلى الرايخ الألمانى فى ٢٥ نوفمبر عام ١٨٨٦ يذكر فيها نية الحكومة فى تقوية الجيش وتسليحه ، وخاصة لأن اتحاد القياصرة الثلاثة أصابه الفتور ، وأن روسيا تعطف على فرنسا التى ظهر فيها الجنرال بولنجر بطل الانتقام الفرنسى من ألمانيا . وبدأ بسمارك يهتم بتجديد التحالف الثلاثى الذى كانت مدته على وشك الانتهاء ، وذلك لبناء سد منيع فى وجه التقارب الروسى ـ الفرنسى . وكانت النتيجة المباشرة هى تجديد المحالفة التى كانت ستنتهى فى مايو ١٨٨٧ بين إيطاليا والنمسا ، ولكن ايطاليا لم ترغب فى تجديد المحالفة الأولى بحذافيرها ، وإنما رغبت فى إدخال بعض التعديلات فى قسم من موادها . ولما كان الموقف الدولى حرجا ، اضطر بسمارك إلى قبول التعديلات التى اشتملت على : تجديد المحالفة القديمة كما هى ؛ عقد معاهدة

جديدة بين ألمانيا وإيطاليا ؛ وعقد معاهدة جديدة بين النمسا وإيطاليا ؛ ووقعت المعاهدات فى برلين فى ٢٢ فبراير عام ١٨٨٧ .

وقد نصت المادة الثالثة من المعاهدة الألمانية الإيطالية على أنه « إذا حدث أن أرادت فرنسا بسط سيطرتها أو فرض حمايتها على الأراضى فى شمال أفريقيا كطرابلس أو تونس أو مراكش ، فإن للحكومة الإيطالية الحق ، كى تحافظ على وضعها فى البحر المتوسط ، أن تقوم بحركات فى شمال أفريقيا ، أو أن تتخذ إجراءات عسكرية فى الأراضى الفرنسية فى أوروبا . إن الحالة الحربية التى تنشأ من جراء ذلك بين فرنسا وإيطاليا تلزم الدولتين الحليفتين (ألمانيا وإيطاليا) التشاور فيما بينهما بطلب من إيطاليا لأجل اتخاذ المقاييس العسكرية كما لو كانت الدولتان فى تفاهم سابق بينهما ».

وجاء فى المادة الرابعة من نفس المعاهدة أنه « إذا دارت الدائرة على فرنسا من جراء الحرب التى تقوم بها ألمانيا وإيطاليا بصورة مشتركة ضدها ، وأرادت إيطاليا الضمان الإقليمى من فرنسا لأجل المحافظة على حدود المملكة ولأجل حماية أقاليمها البحرية ، وللمحافظة على سلامة البلاد واستقرارها والسلام الأوروبى ، فيجب على ألمانيا أن لا تقدم عوائق بشأن هذه المطالب ، وإذا اقتضت الحاجة ، أن تقدم ألمانيا التسهيلات اللازمة لأجل الحصول على هذه المطالب من فرنسا » .

أما المادة الأولى من المعاهدة الإيطالية ـ النمسوية فقد نصت على ربط الدولتين بالمحافظة على الوضع الراهن فى الشرق ، وأضافت : « إذا كانت المحافظة على الوضع الراهن صعبة فى البلقان أو فى بحر ايجة أو فى سواحل الدولة العثمانية وجزر الأدرياتيك ، وإذا أرادت دولة ثالثة ، أو أن النمسا أو إيطاليا وجدت أنها مضطرة إلى تعديل هذا الوضع باحتلال مؤقت أو دائم ، يجب أن يكون هذا الاحتلال نتيجة لاتفاق سابق بين الدولتين على أساس التعويض المتبادل لكل

فائدة تجنيها هاتين الدولتين ، سواء أكانت الفائدة إقليمية أو غيرها .. وأن ترضى كل منهما الأخرى من ناحية المصالح والمطالب التى تدعيها كل منهما » .

ولقد رفعت هذه المعاهدة من قيمة إيطاليا ومن مركزها فى البحر المتوسط وفى البلقان . وعلى العموم أصبح لهذا التحالف صبغة هجومية ، واعترف بحق إيطاليا فى تأسيس إمبراطورية استعمارية ؛ كما اعترف بحقها فى نيس وكورسيكا وتونس كضمانات فى حالة حرب ناجحة مع فرنسا . كذلك اعترف بحق إيطاليا فى تعويض أرضى فى حالة قيام حرب ألمانية فرنسية . ولقد وافق بسمارك على إعطاء كل تلك الامتيازات لإيطالى لأنه كما قال : « إذا أرادت دولة التخلص من شرط معاهدة لن تجد صعوبة كبيرة فى تفسيره التفسير الملائم » . ومما تجدر ملاحظته أن المادتين الأخيرتين فى المعاهدة غامضتان .

معاهدة الضمان الألمانى ـ الروسى Reinsurance Treaty (١٨٨٧) :

فى اليوم الذى تم فيه تجديد التحالف الثلاثى كتبت صحيفة نورد Nord الروسية تقول أن روسيا سترقب الأحداث على الراين باهتمام ، وأن مصلحتها تحتم عليها ألا تقف موقف الحياد كما حدث فى عام ١٨٧٠ عند وقوع الحرب الفرنسية البروسية ، وأن روسيا لن تسمح بأن تصبح فرنسا دولة ضعيفة . وقد ساعد تسرب الأخبار عن تجديد التحالف الثلاثى على التقارب بين روسيا وفرنسا . وفى تلك الأثناء أيضا وقع حادث تافه على الحدود الفرنسية الألمانية مما دفع ببولنجر إلى حشد قواته على الحدود والتهديد بالحرب ، ولكن الوزارة الفرنسية سقطت ، وسر بسمارك لخروج بولنجر ، وبدأ يعمل على استصلاح روسيا وتوجيه اهتمامها إلى الشرق وإلى المناطق التى تحتاج فيها إلى تأييد ألمانيا .

وفى ذلك الوقت تغيرت وجهة نظر السياسة الروسية تجاه ألمانيا ، وأرسل القيصر الروسى شوفالوف إلى برلين بعد أن عرضت فكرة عقد اتفاق روسى ـ

ألمانى على سفير ألمانيا فى بطرسبرج ووجدت ترحيبا منه . واشتملت التعليمات التى أصدرها القيصر إلى شوڤالوف على الموضوعات التالية :

١ـ ضمان السلام اللازم لنمو قوى روسيا الحربية والبحرية ولحماية روسيا من المخالفات الأوروبية .

٢ ـ العمل على إبقاء الوضع الراهن فى البلقان والاعتراف بتفوق النفوذ الروسى فى بلغاريا .

٣ ـ إغلاق المضايق .

وكانت روسيا ترغب فى تحقيق ذلك عن طريق التأييد الألمانى .

وقد اعترضت فكرة التحالف الروسى ـ الألمانى عدة صعوبات ، فبسمارك لم يكن على استعداد لإخراج النمسا من التحالف ؛ وعلى الرغم من ذلك بدأت المفاوضات فى ١١ مايو ١٨٨٧ وانتهت فى ١٨ من نفس الشهر ، واتفقت الدولتان (ألمانيا وروسيا) على توقيع معاهدة سرية بينهما سميت بمعاهدة الضمان الروسى ـ الألمانى . وقد نصت المادة الأولى على أنه « إذا هوجمت إحدى الدولتين المتعاقدتين من قبل دولة ثالثة تلتزم الدولة الأخرى المتعاقدة جانب الحياد الودى . إن هذا النص غير نافذ المفعول فى حالة هجوم إحدى الدولتين المتعاقدتين على النمسا أو فرنسا » . ونصت المواد الأخرى على ما يلى :

١ ـ اعتراف ألمانيا بالحقوق لروسيا فى البلقان ، وبحق الروس فى تفوق نفوذهم فى بلغاريا .

٢ ـ تتعهد الدولتان بالعمل على المحافظة على الوضع الراهن فى البلقان .

٣ ـ تتعهد الدولتان بفرض رغبتهما على الدولة العثمانية بضرورة إغلاق المضايق فى وجه أعدائهما .

وهكذا ضمنت ألمانيا حياد روسيا فى حالة إعتداء فرنسا عليها ،كما أن روسيا ضمنت حياد ألمانيا إذا ما هاجمتها النمسا ، ولم يكن بسمارك مضطرا لمساعدة النمسا فى حالة اعتدائها على روسيا . كما أنه لم يكن ينوى الهجوم على فرنسا لأن ألمانيا لا تنوى الحرب مع فرنسا . ولقد اعترف بسمارك بمصالح روسيا فى البلقان ، وأيد روسيا فى الإجراءات التى تتخذها بشأن المضايق (البوسفور والدردنيل) وذلك بوقوف ألمانيا على الحياد وتأييد روسيا دبلوماسيا ، ولكن بسمارك كان يعلم أن بنود معاهدة التحالف الثلاثى بخصوص البحر المتوسط والبلقان كانت قوية إلى درجة تمنع روسيا من تحقيق ما تريده بشأن المضايق حتى إذا وقفت ألمانيا على الحياد . وكانت مدة المعاهدة ثلاث سنوات وقد وقعت هذه المعاهدة فى عام ١٨٩٦ ، واتهم بسمارك بأنه خان النمسا فى هذه المعاهدة ، لكن الأمر غير ذلك فلقد أعلن بسمارك بأنه غير ميال لتأييد سياسة النمسا البلقانية أو الدخول فى حرب من أجلها . ولقد جاءت هذه المعاهدة وفقا لرغبته فى تقسيم البلقان إلى منطقتى نفوذ شرقية فى بلغاريا والأستانة والمضايق لروسيا وغربية للنمسا . وبتوقيع معاهدة الضمان أتم بسمارك سياسة التحالفات ، وبذلك ضمن سلامة ألمانيا نظريا على الأقل . وعمل بسمارك على عدم معارضة السياسة الروسية فى بلغاريا ، وأيد اتحاد دول البحر المتوسط ليضع حدا لمطامع الروسيا ، ولكى يمنع تحالفها (أى الروسيا) مع فرنسا .

ثانياً - التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك (١٨٩٠-١٩١٤) :

فى عام ١٨٨٨ توفى الإمبراطور الألمانى وليم الأول وخلفه حفيده وليم الثانى على العرش ، ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف بين الإمبراطور وبسمارك . وكان وليم الثانى رجلا ذكيا ونشيطا ، وعلى الرغم من إعجابه ببسمارك إلا أنه لم يرغب أن يقف مكتوف الأيدى بينما يحكم بسمارك حكما مطلقا . وكان بسمارك قد بلغ سن الشيخوخة ، وأصبح متمسكا بآرائه الأمر الذى أدى إلى

الصدام بين الطرفين . وانتهز أعداء بسمارك الفرصة لتوسيع الخلاف بينهما ، فعندما حل موعد انتهاء معاهدة الضمان الألمانى ـ الروسى فى عام ١٨٩٠ ، والتى كان بسمارك قد وعد القيصر الروسى بتجديدها ، رفض وليم الثانى ذلك ، واقتنع بآراء خصومه بأن مواد معاهدة الضمان تخالف مواد المعاهدة الثنائية بين النمسا وألمانيا فى عام ١٨٧٩ ، وحينئذ استقال بسمارك ، ولم تجدد ألمانيا المعاهدة على الرغم من رغبة روسيا فى ذلك ، ولذلك اضطرت روسيا إلى البحث عن حليفة أخرى ، وارتمت فى أحضان فرنسا .

وترجع أهمية عام ١٨٩٠ فى التاريخ الأوروبى إلى أنها سنة فاصلة فى الفترة ما بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، فلقد تخلى بسمارك فى تلك السنة ، كما رأينا، عن إدارة أمور السياسة الأوروبية ، ولقد أعلن سولزبرى أن سقوط بسمارك «مصيبة هائلة » . وكانت برلين مركز السياسة الدولية الأوروبية ، وفى الواقع كان بسمارك دعامة السلام الأوروبى ، ولكن سقوطه كان يعنى تغيير السياسة الخارجية الألمانية ، فرفضت ألمانيا تجديد معاهدة الضمان مع روسيا ، بينما كانت سياسة بسمارك بناء التحالف الثلاثى وتجديده وحفظ العلاقات الودية مع روسيا ، والعمل على كسب صداقة انجلترا ، وإبقاء فرنسا فى عزلة سياسية حتى لا تفكر جديا فى حرب مع ألمانيا .

التحالف الثنائى بين فرنسا وروسيا (١٨٩١ ـ ١٨٩٤) :

أعطى عدم تجديد معاهدة الضمان ، ورفض ألمانيا إعطاء روسيا وعدا مكتوبا ببقائها على سياستها القديمة إزاء روسيا ، أعطى الدولة الأخيرة حرية فى العمل . فلقد شعرت روسيا بعزلتها ، وعرفت أن ألمانيا تريد أن تستبدل بالتحالف الروسى التحالف الإنجليزى ، فأخذت روسيا تبحث عن حلفاءها ولذلك تعاونت مع فرنسا فى المسألة المصرية ، وتأكدت روسيا نهائيا من موقف ألمانيا التى حاولت

تقوية التحالف الثلاثى وتأييد النمسا ، بل أطلعت النمسا على معاهدة الضمان التى عقدها بسمارك معها ، وأيدت نهائيا وجهة النظر النمسوية فى البلقان .

ومن ناحية أخرى ، أخذت فرنسا ، بعد سقوط بسمارك ، تلعب دورا إيجابيا فى السياسة الأوروبية ، فحاولت إبعاد إيطاليا من التحالف الثلاثى ومن تحالف البحر المتوسط ، وتدخلت فى أمور الفاتيكان وضد مصالح إيطاليا الاستعمارية . وتعاونت فرنسا مع الروسيا فى خلق المشاكل لانجلترا فى مصر ، كما احتجتا على المعاهدة الإنجليزية الألمانية التى أعطت الإنجليز الحق فى فرض الحماية على زنزبار. وشعرت انجلترا بالقلق إزاء موقف الروسيا وفرنسا من السياسة الإنجليزية فى مصر ، ولذلك عمل سولزبرى على توثيق علاقاته مع النمسا وإيطاليا ، وفى نفس الوقت دارت محادثات بينه وبين مارشال (Marshall) ، وزير خارجية ألمانيا ، أظهرت اتفاق آراء الدولتين . وكان لذلك وقع سيئ فى كل من فرنسا والروسيا ، لا سيما بعد أن أعلنت الحكومة الانجليزية فى البرلمان عن وجود اتفاق بينهما وبين إيطاليا منذ عام ١٨٨٧ .

وكان الرد الطبيعى على ذلك هو التقارب بين فرنسا وروسيا ، وأظهرت فرنسا أنها لا تستطيع إقراض الروسيا إلا إذا عملت الأخيرة على زيادة التقارب منها . وكانت الروسيا فى أشد الحاجة إلى مساعدة فرنسا المالية لتنظيم ماليتها ولاستكمال بناء خطوطها الحديدية . وكان الرأى العام الروسى والصحافة الروسية مؤيدة للتحالف ، وهكذا بدأت المفاوضات بين الدولتين وانتهت بعقد التحالف بينهما عام ١٨٩١ . وقد نصت الاتفاقية على ما يلى :

١ ـ تتعهد الدولتان المتعاقدتان التفاوض فى كل مسألة من شأنها تهديد السلام العام .

٢ ـ إذا حدث تهديد السلم فعلا ، وخاصة فى حالة تهديد أحد الطرفين المتعاقدين من قبل الأعداء ، فإنهما يتفقان على الخطط التى تتطلبها أهدافهما .

وهكذا اتفقت الدولتان على أن تساعد كل منهما الأخرى حربيا إذا اعتدت دولة من دول التحالف الثلاثي على إحداهما ، وأن يتناقش أركان حرب الدولتين في وقت السلم ، وألا تعقد فرنسا أى معاهدة منفردة مع دول التحالف الثلاثي ، وأن تكون المعاهدة سرية . غير أن هذا التحالف كان غامضا وكان الوضع الدولى قلقا خلال عام ١٨٩٣ . فطلب الفرنسيون إكمال الحلف بميثاق عسكرى ، وقد تم ذلك فى عام ١٨٩٤ ، وبموجبه تعهدت روسيا بمساعدة فرنسا بمليون ونصف جندى إذا ما هاجمتها ألمانيا ، كما وعدت فرنسا روسيا بنفس العدد إذا ما هاجمتها النمسا تساعدها ألمانيا . وبذلك تكون ما يسمى بالتحالف الثنائى ، ووطدت دعائم الحلف زيارة القيصر نقولا الثانى لفرنسا عام ١٨٩٤ حيث استقبل بحفاوة بالغة ، ورد مسيو فور رئيس الجمهورية الفرنسية ، له الزيارة فى العام التالى .

التحالف الإنجليزى ـ اليابانى (١٩٠٢) :

تم التوازن بين دول الوفاق الثنائى (فرنسا وروسيا) والتحالف الثلاثى (ألمانيا والنمسا وإيطاليا) بعد عام ١٨٩١ ، واستمر هذا التوازن حتى عام ١٩٠٤ ، إذا انصرفت الدول الأوروبية الكبرى إلى التوسع الاستعمارى خارج القارة الأوروبية وقد سبقت انجلترا غيرها فى هذا المضمار واتبعت سياسة الانعزال عن الشئون الأوروبية ، وقد تميزت الفترة الواقعة فيما بين عامى ١٨٩٤ و ١٩٠٤ بثلاثة اتجاهات هامة :

١ ـ تخلى روسيا عن الشؤون الأوروبية واتجاهها إلى الشرق الأقصى بهدف التوسع وبسط النفوذ . ولم تهتم بالشئون الأوروبية مرة أخرى إلا بعد هزيمتها أمام اليابان عام ١٩٠٥ .

٢ ـ اتسع المجال أمام ألمانيا للتحكم فى الشئون الأوروبية والدولية ، واستغلت فى معظم الأحيان التنافس الاستعمارى بين انجلترا وفرنسا وروسيا للحصول على الأراضى ، وانتهزت الفرص لمنافسة انجلترا بشتى الطرق أو

الاشتـراك فى التنافس الاستعـمـارى والاستيـلاء على بعـض الممتلكات الأفريقية .

٣ ـ ظلت انجلترا منعزلة عن التحالفات الأوروبية ، وقد شعرت انجلترا بمنافسة ألمانيا لها لا سيما فى مجال الاستعمار ، ولذلك بدأت تتفاوض مع روسيا وألمانيا لإقامة تقارب معهما .

ومن العوامل التى شجعت على التقارب الإنجليزى ـ الألمانى مضايقات فرنسا المتتالية للاحتلال الإنجليزى لمصر ، مما جعل انجلترا فى حاجة إلى تأييد قناصل دول التحالف الثلاثى لمشروعاتها فى توطيد الاحتلال واستمراره . ولما شعرت انجلترا بخطورة عزلتها ، فاتح چوزيف تشمبرلين ، وزير المستعمرات ، السفير الألمانى فى لندن عام ١٨٨٩ فى موضوع إقامة تحالف إنجليزى ـ ألمانى . ولكن بيلوف (BüloW) ، مستشار ألمانيا ، لم يكن متحمساً لذلك التحالف خوفاً من أن تستخدمه انجلترا لأغراضها الخاصة دفاعاً عن مصالحها . وفى عام ١٨٩٩ و زار القيصر الألمانى انجلترا ، وفاوض تشمبرلين بيلوف فى الموضوع ، غير أن قيام حرب البوير * (١٨٩٩ ـ ١٩٠٢) .وعطف ألمانيا على البوير زاد من حدة الخلاف بين انجلترا وألمانيا . وعندما زار القيصر انجلترا للمرة الثانية

(١) قامت هذه الحرب بسبب الخلاف القديم بين الإنجليز والهولنديين (البوير) فى جنوب افريقيا . وكان الهولنديون قد استعمروا رأس الرجاء الصالح ، واستولت انجلترا على هذا الميناء أثناء الحروب النابليونية ، ولم يستطع المستعمرون الهولنديون البقاء تحت الحكم الإنجليزى ، فهاجرت الغالبية العظمى منهم شمالا وكونت جمهوريتين هما : الترنسفال والأورنج . وعندما اكتشف فيهما الذهب والألماس ، توافد عليهما عدد كبير من الإنجليز للبحث عن الثروة ، ونجحوا فى وضع الجمهوريتين تحت الحماية البريطانية . ولكن نشأ خلاف بين البوير وحكومة الرأس ، وبالتالى الحكومة الإنجليزية حول معاملة المهاجرين البريطانيين فى الترنسفال وخاصة فيما يتعلق بما يدفعونه من الضرائب . وتطور الخلاف إلى نزاع عنيف بين الفريقين ، وعقد كروجر زعيم الترنسفال حلفا مع جمهورية الأورنج الحرة ، وأعلن تخليه عن السيادة البريطانية وكان هذا الإعلان بمثابة إعلان الحرب بين البوير والإنجليز عام ١٨٩٩ .

عام ١٩٠١ استؤنفت المفاوضات ، وكانت ألمانيا راغبة فى الحلف ،ولكنها أرادت ضم انجلترا إلى التحالف الثلاثى . ولم توافق انجلترا لأن ذلك قد يجرها إلى الحرب ضد روسيا بسبب اختلاف المصالح بين روسيا والنمسا . وانتهت المفاوضات بالفشل ، وبدأت انجلترا تبحث عن حليف ضد الدول الاستعمارية التى كانت تنافسها فى الأسواق كألمانيا وفرنسا وروسيا ، وكانت أولى هذه الدول هى اليابان .

وشعرت انجلترا بأهمية هذا الحليف بسبب الدور الذى لعبته روسيا بعد الحرب الصينية ـ اليابانية عام ١٨٩٥ ، فقد نصت معاهدة شيمونسكى التى وقعت بين اليابان والصين عام ١٨٩٥ على تنازل الصين لليابان عن كوريا وفورموزا وشبه جزيرة لياوتنج بما فيها ميناء بورت آرثر . وقد أغضب روسيا وألمانيا وفرنسا استيلاء اليابان على هذا الميناء ، وأرسلت مذكرة شديدة اللهجة تطلب فيها من اليابان ردها . واضطرت اليابان إلى الموافقة على مذكرة الدول ، وسحبت قواتها من شبه جزيرة لياوتنج وهى ناقمة لاسيما من روسيا خصمها المباشر التى احتلت ميناء بورت آرثر . وكان استيلاء روسيا على هذا الميناء ، من وجهه النظر الإنجليزية ، ـ تغييرا لتوازن القوى ويهدد الإمبراطورية البريطانية . ولما كان الخطر الأكبر الذى يهدد انجلترا يكمن فى النشاط الروسى فى الشرق الأقصى ، اتجه الإنجليز إلى التفاهم مع اليابان على مواجهة هذا الخطر الروسى المشترك . وكانت اليابان فى حاجة إلى كسب انجلترا بالذات حتى تعد نفسها لضرب روسيا وهى مطمئنة إلى أن أكبر دولة بحرية أوروبية لا تعرقل مشروعاتها العسكرية ، وإلى أن آية دولة أخرى لن تدخل الحرب إلى جانب روسيا . ولذلك لم تكن المفاوضات بين الطرفين معقدة ، وتوصلا إلى ما عرف بالوفاق الودى الذى وقع فى ٣٠ يناير

عام ۱۹۰۲ ، ويعتبر هذا الوفاق النهاية الفعلية لعزلة انجلترا . ونصّ على مايلى :

١ ـ اعتراف انجلترا بمصالح اليابان فى كوريا .

٢ ـ اعتراف اليابان بمصالح انجلترا فى الهند .

٣ ـ اتفقت الدولتان على أنه إذا حدثت حرب بين إحداهما ودولة ثالثة فإن الأخرى تلزم جانب الحياد ، أما إذا دخلت الحرب ضدها دولة رابعة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تبادر إلى مساعدة حليفتها .

ومعنى هذا التحالف أنه إذا وقعت الحرب بين اليابان وروسيا فإن انجلترا تلزم جانب الحياد ، أما إذا دخلت فرنسا إلى جانب حليفتها الروسيا ضد اليابان ، فإن انجلترا تساعد اليابان . وإذا نشبت حرب بين انجلترا وروسيا فإن اليابان تلزم جانب الحياد ، وإذا دخلت فرنسا الحرب إلى جانب روسيا ، فإن اليابان تساعد انجلترا . وعلى هذا الأساس سحبت انجلترا أسطولها فى الشرق الأقصى إلى بحر الشمال للدفاع عن سواحلها . والواقع أن الحالة الأولى هى التى حدثت عندما اندلعت الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥) ، حيث انحصرت الحرب بين اليابان وروسيا ولزمت انجلترا وفرنسا جانب الحياد ولم تتسع الحرب . وكانت مدة هذا التحالف خمس سنوات . وفى الحرب الروسية ـ اليابانية استولت اليابان على بورت آرثر ، وفى معاهدة بورتسموث التى أعقبت الحرب (١٩٠٦) حصلت اليابان على تفوق كبير فى الشرق الأقصى ، واعترفت روسيا بتفوق المصالح الاقتصادية والعسكرية اليابانية فى كل من كوريا ومنشوريا ، كما وافقت على نقل حقوق روسيا فى شبه جزيرة لياوتنج وبورت آرثر إلى اليابان .

الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا (١٩٠٤) :

رأت انجلترا جلياً خطر سياسة العزلة على مركزها ، وأثار النمو السريع

للأسطول الألمانى قلقها ومخاوفها . فإن ألمانيا لم تكتف بمزاحمتها فى الأسواق الأجنبية ، وفى تملك المستعمرات فى مختلف أرجاء العالم ، بل صرح الإمبراطور وليم الثانى عام ١٨٩٧ بأن مستقبل بلاده مرهون بسيطرتها على أمواج البحار ، وأظهر تصميمه القاطع على خلق أسطول عظيم لألمانيا يعزز مكانتها الأولى بين الدول العظمى ، وعاونه فى تحقيق مشروعه وزير بحريته الشهير الأميرال تربتز (Tirpitz) الذى قال عنه المؤرخ لانجر (Langer) : « ربما كان أكفأ شخص ظهر فى أية دولة من دول العصر الحديث » . وقام تربتز بوضع مشروع هدفه احترام مركز ألمانيا التجارى والاقتصادى ، كما عمل على استكمال أسلحة الحرب البحرية وخاصة الطوربيد ، وأجاز الرايخشتاغ فى عام ١٨٩٧ قانونا بتعزيز الأسطول الألمانى وزيادة وحداته وبحارته زيادة كبيرة .

ولقد أعلن بيلوف أن ألمانيا لا تفكر فى الاعتداء على انجلترا ، ولكن تأكيدات ألمانيا لم تساعد على محو مخاوف انجلترا ، وذلك للاهتمام الكبير الذى أظهره الإمبراطور بالمسائل البحرية ، ولأن تربتز اهتم بألا يكون لألمانيا بحرية دفاعية فحسب بل وهجومية أيضا . وبدأت انجلترا تزيد من اهتمامها بالمسائل البحرية وذلك بإنشاء قاعدة بحرية كبيرة وبناء أربع سفن حربية كل عام ، والاهتمام بتركيز الأسطول فى المياه الإنجليزية . وهكذا زاد القلق فى كل من الدولتين بسبب المشروعات البحرية التى تضعها الدولة الأخرى ، وحاولت انجلترا تهدئة خواطر ألمانيا بأن أعلنت بأنها ستخفف قليلا الاهتمام بإنشاء سفن حربية ، وكانت تنتظر أن تقوم الحكومة الألمانية بخطوة مماثلة ، ولكن ألمانيا لم تفعل .

وهكذا قربت العداوة المشتركة لألمانيا بين انجلترا وفرنسا ، فألمانيا أصبحت الدولة الصناعية الفتية التى تنافس انجلترا فى الاستعمار ، وهى عدوة فرنسا منذ عام ١٨٧٠ . وأرادت كل من الدولتين (انجلترا وفرنسا) تصفية مصالحهما

الاستعمارية لمواجهة العدو المشترك . ووجد الساسة البريطانيون فى مليكهم إدوارد السابع وسيلة صالحة للتقرب إلى فرنسا ، فقد كان هذا العاهل يكن حبا شديدا لتلك البلاد التى قضى فى ربوعها زمنا من أمتع أيام شبابه ، وبادله الفرنسيون هذا الحب فاغتنم فرصة زيارته لوحدات الأسطول الانجليزى فى مياه البحر المتوسط ، وقام فى أثناء عودته بزيارة رسمية لباريس عام ١٩٠٣ ، واستقبله الفرنسيون بأعظم مظاهر الترحيب ، ورد رئيس الجمهورية الفرنسية له الزيارة بلندن فى العام نفسه ، واستغل ساسة الدولتين هذا التقارب بين شعبيهما للسعى إلى تسوية الخلافات التى تحول دون حسن تفاهمهما .

وفى ٨ أبريل عام ١٩٠٤ تمكنت الدولتان من عقد الاتفاق الودى (Entente Cordiale) وتضمن هذا الاتفاق مواد علنية وأخرى سرية ، ونص على ما يلى :

١ ـ تسوية المشاكل المتعلقة بمصائد الأسماك فى نيوفوندلاند بين انجلترا وفرنسا وتعديل الحدود بين المستعمرات الفرنسية الانجليزية فى أفريقيا .

٢ ـ تسوية بعض المشاكل فى سيام ومدغشقر وأفريقيا الغربية .

٣ ـ اعتراف انجلترا بمصالح فرنسا فى مراكش ، واعتراف فرنسا بمصالح انجلترا فى مصر .

وأعلنت انجلترا بمقتضى الاتفاق أنها لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسى ، وأعلنت فرنسا من جانبها أنها لن تعرقل عمل انجلترا فى مصر ، ولن تطلب تحديد أمد الاحتلال الانجليزى . وبهذا الاتفاق ثبّت الاحتلال الانجليزى أقدامه فى مصر من الناحية الفعلية ، ولم يعد هناك ما يحول دون فرض السيادة البريطانية الكاملة على البلاد سوى ذلك الخيط الشرعى الرفيع الذى كان يربط مصر بالدولة العثمانية . غير أنه لم تمر عشر سنوات أخرى حتى أعلنت انجلترا

حمايتها على مصر وأصبح مركزها مضمونا من الناحيتين الفعلية والشرعية . وأنهت هذه التسوية عوامل التنافس بين انجلترا وفرنسا ، ولكنها تختلف عن معاهدات التحالف التى سبقتها من حيث أنها لم تشر إلى التعاون فى حالة الحرب، وإنما هى اتفاقية لتسوية المشاكل المعلقة ، ولذلك سميت « بالاتفاق » ولم تسمى « بالتحالف » .

الاتفاق الانجليزى ـ الروسى (١٩٠٧) :

شعرت روسيا بعد هزيمتها أمام اليابان فى عام ١٩٠٥ أنها بحاجة إلى أصدقاء بدلا من إثارة العداوات . وأدركت روسيا أيضا أن الدول التى حالت دون توسعها هى انجلترا والنمسا والمجر وألمانيا . وأصبح مجال التوسع الروسى بعد عام ١٩٠٥ منحصرا فى الدولة العثمانية (فى اتجاه الأناضول والعراق أو فى اتجاه البلقان) وفى إيران . وكانت روسيا تدرك تماما أن انجلترا تعارض فكرة توسعها على حساب الدولة العثمانية خوفا من سيطرتها على المضايق (البوسفور والدردنيل) . كما وقفت النمسا والمجر أمام أى توسع روسى فى البلقان ، وبدأ التنافس يتصاعد بينهما هناك منذ عام ١٩٠٣ ، وهكذا لم يبق أمام روسيا سوى إيران لكى تعمل فيها وتثبت للعالم أن روسيا لا تزال دولة كبرى . ولكن منذ قرن تقريبا وروسيا تواجه مقاومه انجليزية علنية وسرية لمشروعاتها التوسعية فى إيران ، ولذلك رأت أن الوسيلة الوحيدة لفتح الطريق أمام مشروعاتها هو التوصل إلى تفاهم مع دول الحلف الثلاثى أو انجلترا . ولما كان أى تفاهم مع ألمانيا يهدد التحالف الروسى ـ الفرنسى ، أصبح التفاهم مع انجلترا أكثر واقعية .

وبعد نكبة روسيا فى عام ١٩٠٥ أخذت انجلترا تقلل من تعنتها ضدها ، وفى الواقع لعبت فرنسا دورا مهما فى فتح الطريق أمام التقارب الإنجليزى ـ الروسى . لقد كادت الحرب الروسية ـ اليابانية أن تجر كلاً من انجلترا وفرنسا إلى

حرب لا مصلحة لهما فيها ، فكانت فرنسا حليفة لروسيا منذ عام ١٨٩٤ ، والجلترا حليفة لليابان منذ عام ١٩٠٢ . ولدفع خطر حرب كهذه حرصت فرنسا على إتمام سلسلة المحالفات بعقد اتفاقية إنجليزية ـ روسية . وبعد هزيمة روسيا فى عام ١٩٠٥ كان من السهل التقرب منها لعقد اتفاقية مع انجلترا ، وفعلا وقعت الاتفاقية فى ٣٠ أغسطس عام ١٩٠٧ وقد نصت ، بالإضافة إلى التحالف ، على تسوية المشاكل الاستعمارية خارج القارة الأوروبية ولكن بشكل أوسع من تلك التى عقدت بين فرنسا وانجلترا . كما قسمت إيران إلى منطقتى نفوذ : روسية فى الشمال ، وانجليزية فى الجنوب ، وبقى قسم مستقل فى الوسط ، واعترفت روسيا بمصالح انجلترا فى الخليج العربى وفى التبت ، ووعدت انجلترا بعد عقد الاتفاقية بتسهيل السبل لفتح المضايق أمام السفن الحربية الروسية ؛ كما أصبحت أفغانستان تحت حماية انجلترا . ومع أن هذه الاتفاقية قد ضمنت مصالح انجلترا أكثر مما ضمنت مصالح روسيا ، فإن الأخيرة علقت عليها الآمال لبلوغ مآربها فى البلقان والدولة العثمانية فى المستقبل . وقد تم فى الوقت نفسه عقد اتفاقية بين روسيا واليابان اعترفت فيها كل من الدولتين بمصالح الأخرى فى الصين ومنشوريا . وكذلك عقدت فرنسا واليابان اتفاقية تعترف فيها بأن الصين وحدة لا تتجزأ وبإقرار سياسة الباب المفتوح ؛ وأذاعت كل من انجلترا وأسبانيا وفرنسا وروسيا معا تصريحات بالمحافظة على الوضع الراهن فى البحر المتوسط . وبهذا تمت سلسلة متواصلة من المحالفات والاتفاقيات السياسية التى ألفت جبهة خطيرة ضد دول التحالف الثلاثى .

وهكذا أحكم الوفاق الثلاثى Triple Entente بين فرنسا وانجلترا وروسيا الطوق حول ألمانيا . وقد زادت الأزمات الدولية التى حدثت بعد عقد هذا الوفاق من توثيق عراه ، وأهم هذه الأزمات ضم البوسنة والهرسك (فى يوغوسلافيا الحالية) إلى النمسا ، وحادثة أغادير ، والحروب البلقانية (١٩١٢ ـ ١٩١٣) .

وقد أدت هذه الأزمات إلى مفاوضات بين أركان حرب انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٦، وإلى الاتفاق بينهما فى عام ١٩١٢ على أن تسحب انجلترا أسطولها من البحر المتوسط . وبذلك يكون قد تم التعاون البحرى بأن تحافظ انجلترا على سواحل فرنسا بحرا إذا هوجمت من الشمال ، وأن يكون الأسطول الفرنسى مقابل الأسطول النمسوى فى البحر المتوسط . وقد حاولت ألمانيا فى عام ١٩١٢ الاتفاق مع انجلترا بخصوص القوة البحرية للدولتين ، ولكن المفاوضات لم تؤد إلى نتيجة . وهكذا انقسمت أوروبا إلى معسكرين كبيرين قبل عام ١٩١٤ ، فبينما كان الهدف الأساسى من التحالفات تجنب الحروب والمحافظة على السلام أصبحت باعثة على التصادم والتنازع وأنذرت بوقوع الحرب

الفصل التاسع

الحرب العالمية الأولى

١ - أسباب الحرب العالمية الأولى .

٢ - مراحل الحرب .

٣ - التسوية ونتائج الحرب .

كان هدف بسمارك الدائم بعد هزيمة فرنسا فى عام ١٨٧٠ هو إبقاء فرنسا معزولة فى أوروبا والحيلولة دون فرض أى حصار دبلوماسى على ألمانيا وكانت النتيجة فى الواقع ، كما أوضحنا فى الفصل السابق ، هو خلق نظامين متنافسين من المحالفات ، وإقامة توازن هش للقوى أعان على صيانة السلام فى أوروبا جيلا من الزمن وطالما كان وجود تكتل ما دافعا من تلقاء نفسه إلى التعجيل بإقامة تكتل منافس له ، بحيث يظل توازن القوى مصونا فى النهاية ، كان كلا الطرفين يخشى نقض السلام ، ولكن ترادف حالات التوتر والتنافس المتصلة من هذا النوع أنتج فى حد ذاته تسابقا فى التسلح ، وأشاع خوفا متسع النطاق بحيث جر جميع الدول فى النهاية إلى حرب عظمى وبدلا من أن يهدئ الشركاء الأقل اهتماما والأكثر اتزانا حلفاؤهم ، أصبح الخوف شائعا فى أوروبا ، بحيث كان الشركاء الأشد انفعالا والأكثر ميلا للحرب هم الذين سيطروا على توجيه حطوات حلفائهم ولم يكن مستطاعا إنهاء أى خلاف أو حصره فى موضعه ، لأن كل طرف فيه جرّ إلى جانبه الآخرين جميعا وهذا هو السبب فى أن مصرع الأرشيدوق النمساوى بيد فتى صربى متحمس فى مدينة سيراجيفو البلقانية الصغيرة أهاج روسيا و فرنسا إلى حرب مع النمسا والمجر وألمانيا ، وفى أن غزو ألمانيا لبلجيكا جر بريطانيا والممتلكات البريطانية إلى حلبة النزاع العامة. وقد لخص سبندر (J. A. Spender) فى كتابه " Fifty years of Europe " الموقف الأوروبى فقال :

« كانت المرحلة التى بلغتها أوروبا هى شبه الدولية التى قسمت الأمم إلى كتلتين ، لكنها لم تنشئ بينهما معبرا . وكان عسيرا أن تقوم ظروف سلم أو حرب أسوأ من هذه ــ كان التوازن بينهما واعيا لدرجة أن نفثه ريح قد تودى به ــ كما حتم تكافؤ قواهما الضخمة أن يكون النضال بينهما طويلا مريرا ، فكان نجاح توازن القوى لعنة فى حد ذاته . » .

كانت الحرب العالمية الأولى فى نواحى كثيرة ، جديدة تماما على التاريخ البشرى . حقيقة أن الحروب السابقة ، حروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية ، استمرت زمنا أطول وعمت نفس الكثرة من الشعوب . ولكن هذه كانت أول حرب للجماهير التى ازداد عددها تكاثرا منذ عام ١٨١٥ . وكانت أول صراع قام بين دول القرن التاسع عشر القومية الرفيعة التنظيم ، القديرة على التصرف فى طاقات كل مواطنيها أو رعاياها ، وعلى تعبئة القدرة الإنتاجية لصناعاتها الثقيلة ، وعلى الإفادة من كل ما لديها من علوم فنية حديثة فى إيجاد طرق للتدمير مستحدثه . كانت أيضا أول حرب واسعة النطاق بدرجة تكفى لقلقلة اقتصاد العالم الذى اشتد تداخله فى خلال القرن السابق وكان من المحتمل منذ البداية أن تبيّن مثل هذه الحرب أنها لن تكون أكثر تدميرا للحياة البشرية وللثروة المادية فحسب ، بل أن عواقبها ستكون كذلك أبعد مرمى تقديرا وضبطا وهى الحرب الكبرى فى التاريخ التى وجد فيها مثل هذا الفارق الكبير بين نتائجها وعواقبها من جهة ، وبين صريح نوايا وأغراض من بدأوا بإشعالها وضرورى لهذا السبب أن نحدد المسائل التى كانت صراحة موضوع النزاع عندما بدأت الحرب وبين المشاكل التى أصبحت موضوع النزاع فيها قبل أن تنتهى ، وبين النتائج الأخرى التى نعرف الآن أنها انبثقت منها وتميزت بدرجة متكافئة عن كلا النوعين السابقين .

١ ـ أسباب الحرب العالمية الأولى :

إن إلقاء نظرة سريعة على مصالح الدول الأوروبية الكبرى ، يؤدى إلى فهم طبيعة الخلاف الذى وجد فى مطلع القرن العشرين ، والذى انحصر فى المسائل التالية :

١ـ التنافس النمسوى ـ الروسى فى البلقان .

٢ ـ التنافس البحرى بين انجلترا وألمانيا ، ويضاف إليه التنافس التجارى الذى أثار حفيظة انجلترا وأفسد العلاقات بين الدولتين .

٣ ـ التنافس الفرنسي ـ الألمانى فى مراكش منذ عام ١٩٠٤ ، وقد أدى إلى استمراره هذه الفترة الطويلة مسألة الألزاس واللورين

ومن ذلك يتضح أن الأسباب التى أدت إلى قيام الحرب العالمية الأولى إنما ترجع فى الواقع إلى الفترة الممتدة من عام ١٩٠٤ إلى عام ١٩١٣ ، وتنقسم إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة

الأسباب غير المباشرة للحرب :

نشبت فيما بين عامى ١٩٠٤ و ١٩١٣ عدة أزمات خطيرة أدت إلى التهديد بالحرب ، ويمكن أن نجمل هذه الأزمات على النحو التالى :

أولاً : المشكلة المراكشية (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥) :

أثار الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ حنق ألمانيا [١] وسعت إلى إظهاره بمظهر العقم فى مجال السياسة الدولية . فأشارت الحكومة الألمانية على الإمبراطور وليم الثانى ، وكان يقوم بنزهة بحرية فى البحر المتوسط عام ١٩٠٥ ، أن يزور مدينة طنجة ، واستجاب الإمبراطور لطلب حكومته ، وانتهز فرصة زيارته فألقى خطابا سياسيا كان له دوى عظيم فى دوائر أوروبا السياسية . فقد أعلن فيه أن سلطان مراكش عاهل مستقل ذو سيادة ، وأعرب عن أمنيته بأن تظل مراكش مفتوحة فى وجه تجارة جميع الدول على قدم المساواة ، وصرح بأنه عزم على حماية المصالح الألمانية الكبرى بكل ما ملكت بلاده من قوة .

---

(١) نص الاتفاق الودى على أن تطلق فرنسا يد انجلترا فى مصر مقابل إطلاق حرية فرنسا فى العمل فى مراكش ، على أن تحتفظ الدولتان بالساحل الشمالى الغربى لمراكش ، لأسبانيا . ووقعت فى أكتوبر عام ١٩٠٤ معاهدة بين أسبانيا وفرنسا بهذا الخصوص ، تعترف فيها أسبانيا بمركز فرنسا الخاص فى مراكش ، فى نظير وضع يدها على شمال غربى مراكش أو ما يسمى بمنطقة الريف .

وطالبت الحكومة الألمانية بعقد مؤتمر من الدول التي يهمها الأمر لبحث هذه المسألة ، وأيدتها النمسا فى مطلبها وأذعنت الحكومة الفرنسية ، وعقد المؤتمر فى الجزيرة (Algeciras) ، وهى بلدة أسبانية صغيرة على مقربة من جبل طارق ، فى عام ١٩٠٦ ، وقرر المؤتمر ضمان استقلال بلاد المغرب والمحافظة على سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy) بالنسبة لتجارتها ، ولكن أخضع رجال الشرطة فى بلاد المغرب لإشراف فرنسا وقد أيدت بريطانيا وروسيا الحكومة الفرنسية تأييداً قويا خلال المفاوضات مما أفضى إلى إحكام أواصر الاتفاق وتوثيق الصداقة بينهما . ورخصت الحكومتان البريطانية والفرنسية لرياستى أركان جيشهما بالاتصال إحداهما بالأخرى لرسم الخطط الحربية . على اعتبار أن قيام حرب بين فرنسا وألمانيا أمر محتمل الحدوث وبتيجة لتلك الأزمة أيضا انضمت روسيا إلى الوفاق الثنائى فى عام ١٩٠٧ ، وكونت الدول الثلاث (انجلترا وفرنسا وروسيا) الوفاق الثلاثى

ثانياً : أزمة ضم البوسنة (١٩٠٨ ـ ١٩٠٩)

ضمت النمسا إلى إمبراطوريتها نهائيا ولايتى البوسنة والهرسك ، وهما الولايتان الصقلبيتان اللتان وكل إليها مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ أمر إدارتهما ؛ وكانتا ذات أهمية خاصة للنمسا ، فقد كانتا حلقة اتصال بين ممتلكاتها فى دالماشيا وموانيها على البحر الأدرياتى وشرعت مسرعة فى طبعهما بالطابع الجرمانى ، وعملت على قمع الميول التى قد يبديها أهلهما للانضمام إلى أقربائهم الصربيين . ولم يكن هذا الضم ضربة موجهة ضد الدولة العثمانية بقدر ما اعتبر ضربة قاسية لمملكة الصرب الفتية فى حركتها القومية ، وضربة غادرة لروسيا إذا حصلت النمسا على هدفها ، بينما أصبح على روسيا المطالبة بتنفيذ فكرة التعويض . ولجأت روسيا إلى فرنسا وبريطانيا ، ولكن فرنسا رفضت أن تقف إلى جانب روسيا لأنها (أى روسيا) كانت تدبر مع النمسا من وراء ظهرها أمورا

كان يجب أن يؤخذ رأيها فيها . أما بريطانيا فقد تمسكت بموقفها التقليدى وهو استمرار إغلاق المضائق فى وجه السفن الروسية الحربية . ورغم ذلك أثبت الإجراء الذى اتخذته النمسا أن دول التحالف الثلاثى هى القوة الحقيقية المهددة لروسيا ، الأمر الذى زاد من ارتباط روسيا بحليفتها فرنسا .

ثالثا : أزمة أغادير (١٩١١)

حاولت ألمانيا فصم عرى التطويق التى أحكمتها دول الوفاق الثلاثى فاتهمت ألمانيا الحكومة الفرنسية بأنها تسعى إلى إعلان الحماية على بلاد المغرب، وأرسلت فى يوليو عام ١٩١١ طرادا إلى أغادير ، وهى قرية صغيرة على ساحل بلاد المغرب على المحيط الأطلسى ، وذلك بحجة حماية مصالح الرعايا الألمان . ووقفت انجلترا من وراء فرنسا تؤيدها ، ووافقت فرنسا على عقد مؤتمر دولى فى أغادير ، واتفقت الدولتان (فرنسا وألمانيا) فى ١١ أكتوبر على حماية فرنسية على مراكش وتعويض ألمانيا فى الكونغو الفرنسى وفى ٤ نوفمبر وقعت المعاهدة ، وكانت فى صالح فرنسا إلى حد كبير ، إذ حصلت على كل ما تريد فى مراكش ولكن هذه المعاهدة لم تلق قبولا حسنا فى برلين ، فقد استقال وزير المستعمرات الألمانى احتجاجا إزاء سخط الرأى العام على الحكومة لجبنها ، وعلى انجلترا لمساندتها لفرنسا . ورأى أن أساس الأزمة اتفاق انجلترا وفرنسا فى عام ١٩٠٤ دون اشتراك ألمانيا . وهكذا أدت تلك الأزمة إلى نتيجة هامة ، وهى أن بريطانيا تعدت فى علاقتها مع فرنسا مجال الوفاق إلى مجال التحالف دون النص على ذلك فى معاهدة أو اتفاقية .

رابعا : الحروب البلقانية (١٩١٢ ـ ١٩١٣) :

فى عام ١٩١٢ أعلن حلف بلقانى مكون من اليونان والصرب وبلغاريا والجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية . فقد تمكن فينيزيلوس داهية اليونان

الأكبر من تكوين هذا الحلف ، وساعده فى ذلك روح القومية المتطرف الذى ساد شعوبه . كما شجعت الحكومة الانجليزية سرا على تأليفه ، كى تعمل على إذلال الدولة العثمانية التى كان ساستها قد ارتموا فى أحضان ألمانيا وقد تمكنت الجيوش البلقانية المتحالفة من هزيمة الدولة العثمانية ، واستطاعت العصبة البلقانية فى حملة لم تدم أكثر من ستة أسابيع انتزاع جميع أراضى الدولة العثمانية فى أوروبا ، ما عدا رقعة صغيرة من الأرض تضم استانبول وأدرنه وفى ٣٠ مايو عام ١٩١٣ أكره ممثلوا الباب العالى على أن يوقعوا معاهدة لندن ، وبمقتضاها لم يبق للدولة العثمانية من أملاكها الأوروبية سوى عاصمتها استانبول وشبه جزيرة غاليبولى .

ولكن سرعان ما دب الخلاف بين الحلفاء لتقسيم أسلاب الحرب فأعلنت بلغاريا الحرب فى ٣٠ يونيو عام ١٩١٣ على اليونان والصرب لامتلاك مقدونيا وانتهزت الدولة العثمانية ورومانيا الفرصة فأعلنتا الحرب على بلغاريا التى هزمت واضطرت إلى طلب الصلح . واجتمع ممثلوا الدول المتحاربة فى بوخارست عام ١٩١٣ ، حيث وقعوا على معاهدة قضت باستحواذ اليونان على جزء من مقدونيا وميناء سالونيكا وجزيرة كريت ، واتفق على جعل ألبانيا دولة مستقلة ، واستولت رومانيا على إقليم دوبرجة الجنوبى ، واستردت الدولة العثمانية أدرنة ، وتضاعفت رقعة كل من الصرب والجبل الأسود . أما بلغاريا فقد خرجت من الحرب صفر اليدين .

وقد أدت الحروب البلقانية إلى نتائج مهدت لقيام الحرب العالمية الأولى . فبلغاريا خرجت من الحرب مهيضة الجناح ولم تسرع روسيا إلى انقاذها ، فى حين أن النمسا هى التى وقفت إلى جانبها ، ولذلك توترت العلاقات الروسية ـ البلغارية ؛ كما أن التقارب العثمانى ـ الألمانى قد تزايدت بعد الحرب ، فطلبت

الدولة العثمانية قائدا ألمانيا لقيادة الجيش العثمانى مما أثار مخاوف روسيا من أن تتحكم ألمانيا بالتدريج فى المضايق . ومن ناحية أخرى أدت هزيمة الدولة العثمانية، وهياج الشعور القومى فى البلقان إلى تشتيت قوات النمسا والمجر التى رأت الاحتفاظ بقوات كبيرة ترقب الموقف فى البلقان ، مما حال دون أن تلقى بجيوشها ضد روسيا فى حالة وقوع حرب معها ، وقد حدث هذا فى نفس الوقت الذى زاد فيه التقارب بين دول الوفاق الثلاثى

خامسا سباق التسلح

أدت أزمة أغادير والحروب البلقانية إلى توتر فى العلاقات بين الدول مما أدى إلى التسابق على التسلح وظهر ذلك واضحا فى القانون العسكرى الألمانى الصادر فى عام ١٩١٣ ، وفى القانون الفرنسى فى نفس الوقت أيضا وقد شملت مشاريع التسليح ، خصوصا فى بريطانيا وألمانيا ، السلاحين البرى والبحرى وفيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩٠٩ قامت بريطانيا بمحاولات لإقناع ألمانيا بتحديد قوتها البحرية حتى لا تضطر إلى مجاراتها ، مما يستلزم زيادة النفقات ، ووقوع عبء ذلك على دافعى الضرائب من الإنجليز . ولما فشلت بريطانيا فى اقناع ألمانيا ، قررت زيادة قوتها البحرية ، ولكنها قامت بمحاولة أخرى فى عام ١٩١٢ فأرسلت هالدن (Haldane) وزير الحربية إلى برلين ، ووافقت ألمانيا على الإبطاء فى مشروعاتها الحربية بشرطين ، الأول أن تقف بريطانيا موقف الحياد فى حالة حدوث حرب بين ألمانيا ودولة أخرى ، والثانى أن تعد بريطانيا بعدم مهاجمة ألمانيا. وقبلت بريطانيا الشرط الثانى ورفضت الإلتزام بالشرط الأول لما فيه من تشجيع لألمانيا على العدوان ، ولذلك فشلت المفاوضات .

وفى يوليو عام ١٩١٢ ، أصدرت ألمانيا القانون العسكرى الألمانى الذى زاد من قاوتها وقت السلم من ٦٢٣,٠٠٠ إلى ٨٨٠,٠٠٠ جندى . وفى ٧ أغسطس

قابلت فرنسا هذا القانون بالمثل ، فمدت الخدمة العسكرية من سنتين إلى ثلاث سنوات ، وبذلك توفر لها عدد كبير من الجنود تحت السلاح . ولم يحدث شئ مماثل فى كل من النمسا وروسيا وإيطاليا وحتى بريطانيا (لم تشأ بريطانيا قبول الخدمة العسكرية الإلزامية) . وعلى العموم أدى السباق على التسلح إلى حدوث توتر فى العلاقات الدولية ، فهيأ الأذهان لتقبل فكرة الحرب ، وأدى ذلك بالتالى إلى محاولة كل حكومة أن تستكمل استعداداتها الحربية قبل غيرها ، وأن تستفيد من هذا السبق فى العدوان على عدوتها قبل أن تتم تسليحها وأيدت التطورات إلى حد كبير صحة النظرية القائلة بأن التسابق على التسلح يؤدى إلى الحرب

سادساً : التنافس على المصالح الاقتصادية :

يعتبر التنافس الاقتصادى بين الدول الصناعية الكبرى من أهم أسباب قيام الحرب . يفسر لنا هذا ، الكثير من الأزمات الدولية السابقة فيوضح لنا هولشتين (Holstein) ، مدير الشئون السياسية بوزارة الخارجية الألمانية ، أسباب تدخل ألمانيا فى أزمة مراكش عام ١٩٠٤ فيقول : « يجب على ألمانيا أن تتدخل فى القضية امراكشية لأسباب اقتصادية وللدفاع عن جاهها ونفوذها ويجب ألا تترك قضية كبرى تسوى خارجا عنها مهما كانت ، وفى أى جزء من العالم » وبهذه النظرة وافقت ألمانيا فى عام ١٩٠٩ أن تتفق مع فرنسا بشأن مراكش على أن تقتسم معها الأرباح الاقتصادية . ومن المؤكد أيضا أن التنافس التجارى بين ألمانيا وبريطانيا ، وقلق بريطانيا من نمو التجارة الخارجية الألمانية فى كثير من أسواق العالم (فى بلجيكا وهولندا وأمريكا اللاتينية والدولة العثمانية) قد أدى إلى زيادة التنافس البحرى بين الدولتين . ويقال بأن السبب الذى دفع ألمانيا إلى مغامرتها فى عام ١٩١٤ أزمة اقتصادية كانت تجتازها ، بالإضافة إلى حاجتها فى استغلال مشروع إفريقيا الوسطى كسوق جديدة لمنتجاتها ، وكذلك تحقيق مشروع الاتحاد الجمركى الذى يضم دول وسط أوروبا (Mitteleuropa) وجزء

من البلقان

سابعاً نمو الروح القومية .

أدى نمو الروح القومية بلا شك إلى دفع الدول إلى أتون الحرب فظهور ألمانيا كدولة قوميه موحدة فى عام ١٨٧٠ كان له أثر فى محاولة ألمانيا تحقيق أمانيها بقوة السلاح لفرض وجودها كدولة قوية يجب أن يكون لها مستعمرات أسوة بالدول الأوروبية الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والبرتغال كما أن اشتداد الحركة القومية الصربية بعد الحروب البلقانية سواء داخل الصرب أو بين الأقلية الصربية الكبيرة تحت حكم إمبراطورية النمسا والمجر ، كان من أهم العوامل التى أدت فى النهاية إلى وقوع الحرب العالمية الأولى

الأسباب المباشرة :

تتمثل الأسباب المباشرة التى أدت إلى اندلاع شرارة الحرب العالمية الأولى فى التطورات التالية ففى ٢٨ يونيو عام ١٩١٤ قام طالب من أبناء البوسنة يدعى جفريلو برسيب (Gavrilo Princip) بإطلاق الرصاص على الأرشيدوق فرديناند ، وارث عرش الإمبراطورية النمسوية وزوجته فى سراجيفو عاصمة النمسا، بينما كان ولى العهد يقوم بزيارة رسمية فأرداه وزوجته قتيلين وعرف من التحقيق أن الطالب ينتمى إلى جمعية « اليد السوداء » الصربية التى ارتكبت من قبل عدة اغتيالات سياسية واتهمت النمسا حكومة الصرب بأن هذه الجمعية تلقى تشجيعا من جانب بعض كبار موظفيها ، وأن تلك الحكومة متواطئة مع بعض الجمعيات السرية بها للقيام بعمليات إرهابية بغية القضاء على النفوذ النمسوى فى ولايتى البوسنة والهرسك ، وأن الجريمة لم تكن لترتكب إلا بإغماض كبار حفظة الأمن فى الصرب أعينهم ، إن لم يكن بتواطئهم الخفى مع مدبريها .

وكتب الإمبراطور النمسوى خطابا إلى إمبراطور ألمانيا أوضح له فيه خطر الجامعة الصقلبية وخطر حركات الروس فى البلقان . وقد أوضح إمبراطور ألمانيا لسفير النمسا فى برلين أن النمسا يمكنها الاعتماد على تأييد ألمانيا ، وأنه إذا قامت حرب بين النمسا والروسيا فإنها (أى ألمانيا) ستقف بجانب حليفتها وسلمت النمسا حكومة الصرب إنذارا طالبتها فيه بحل الجمعيات الصربية التى تنشر الدعاية ضد النمسا والبحث عن المشتركين فى جريمة الاغتيال والقبض عليهم . وردت الصرب بأنها مستعدة للموافقة على إجابة بعض هذه المطالب ، غير أنها رفضت رفضا قاطعاً المطالب النمسوية التى تمس مظاهر استقلالها وفى ٢٣ يوليو أرسلت النمسا إنذارا نهائيا إلى حكومة الصرب تطلب منها الموافقة على جميع المطالب خلال ثمان وأربعين ساعة ، ومن أهم هذه المطالب أن تتعهد الصرب بالتحقيق تحقيقا نزيها عاجلا فى الجريمة ، وأن تنزل بمقترفيها والمتواطئين عليها عقابا رادعا ، وأن تعمل على كبح الدعاية العنيفة القائمة ضد النمسا فى الصحف ودور العلم ، وحل الجمعيات السرية ، وطرد الموظفين الذين يناصرون تلك الدعاية ، وطلبت النمسا أن يسمح لموظفيها بمساعدة الحكومة الصربية فى القضاء على هذه الحركات المعادية لها ولبعض القضاة النمسويين أن يجلسوا مع القضاة الصربيين خلال محاكمات المتواطئين والشركاء فى الجريمة.

قبلت حكومة الصرب الإنذار باستثناء مطالب اشتراك النمسويين فى الإجراءات القضائية بحجة أنه يمس مظهرا هاما من مظاهر استقلال الصرب . وردت النمسا فى ٥٢ يوليو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الصرب ، وبعد ثلاثة أيام أعلنت الحرب على الصرب وكان هذا فى نظر الصرب عملية سحق لها ، وتطلعت بسرعة إلى منقذ لها ، وكانت روسيا مستعدة للقيام بهذا الدور لأنها كانت لا تقبل بأى حال من الأحوال سحق الصرب على يد النمسا لما سيترتب عن ذلك من تسلط نمسوى على البلقان ، وأعلنت روسيا تحريك جيوشها

وحاولت بريطانيا أن تنصح روسيا بالاعتدال ، ولكن الاعتدال لم يكن من سياسة روسيا في ذلك الوقت واضطرت ألمانيا إلى إرسال إنذار حربي إلى روسيا ، لاسيما أن حركة تحريك الجنود كانت ضد النمسا وألمانيا ولم تحاول فرنسا الضغط على روسيا ، وكانت ترى أنه إذا أعلنت بريطانيا أنها ستقف بجانب فرنسا لن تكون هناك حرب ومن ناحية أخرى ، أرسلت بريطانيا تطلب من ألمانيا وفرنسا ضمانا باحترام حياد بلجيكا ، فأعطت فرنسا ذلك الضمان ورفضت ألمانيا ولما طلبت ألمانيا من بريطانيا إعطاء شروطها للحياد رفضت بريطانيا

وهكذا اتسع الخلاف وأصبح أوروبيا فلم ترد روسيا على إنذار ألمانيا ، وأوضحت فرنسا لألمانيا موقفها وهو أنها ستعمل بما تمليه عليها مصالحها ، وحركت جيوشها عندما هاجمت القوات الروسية الحدود الألمانية في أول أغسطس وفي ٢ أغسطس أعلنت بريطانيا أنها ستؤيد فرنسا بحريا إذا حاول الأسطول الألماني دخول القنال الإنجليزي ومهاجمة فرنسا ، أو الاعتداء على سفنها وفي ٣ أغسطس أوضح إدوارد جراي (Grey) ، وزير خارجية بريطانيا ، سياسة بلاده بقوله

« لعدة سنوات كانت تربطنا بفرنسا أواصر الصداقة ، ولكن إذا أردنا أن نعرف مدى ما يترتب على هذه الصداقة من التزامات ، فلينظر كل منا في قرارة نفسه ومشاعره ليتوصل بنفسه إلى مدى هذه الإلتزامات إن الأسطول الفرنسي موجود الآن بالبحر المتوسط ، والسواحل الشمالية والغربية لفرنسا بدون حماية على الإطلاق بسبب شعور الثقة والصداقة بين الدولتين ، وأن شعوري الخاص أنه إذا اشتبك أسطول أجنبي مع فرنسا في حرب لم تسع إليها ، ودخل هذا الأسطول القنال الإنجليزي وضرب السواحل الفرنسية غير المحمية ، فإننا لم نقف مكتوفي اليدين لقد كان من حق فرنسا أن تعرف بشكل فوري ما إذا كان بإمكانها أن تعتمد على مساعدة بريطانيا لها في حالة ما إذا تعرضت للهجوم سواحلها غير المحمية في الشمال والغرب، ونتيجة لذلك فقد أعطيت وعدا بالأمس للسفير الفرنسي ولم يكن هذا إعلان للحرب » .

وعن حياد بلجيكا قال الوزير البريطاني :

« لقد وصلتنا أخبار إنذار ألماني ، إذا كان هذا حقيقيا ، وإذا كانت قد قبلت ، فإن استقلالها يكون قد انتهى بصرف النظر عما تمنحه لها ألمانيا في مقابل ذلك ؛ فإذا هزمت فرنسا ، وإذا وقعت بلجيكا تحت نفس السيطرة ، ثم بعد ذلك هولندا وبعدها الدانمرك ، فلنا أن نتصور مقدار الخطر الذى تتعرض له المصالح الإنجليزية . فإذا تنصلنا من التزاماتنا التى يفرضها الشرف والمصلحة فى أزمة كهذه فيما يخص المعاهدة البلجيكية ، فإنى أشك فى قيمة آية قوة مادية وقد تكون لدينا فى النهاية إذا ما قورنت بما نكون فقد فقدناه من احترام . رغم أن الأسطول على استعداد الآن وأن الجيش فى سبيل استكمال استعداداته فإننا لم نعد حتى الآن بإرسال حملة خارج البلاد . ولكن إذا اضطرنا أن نتخذ موقفا محددا فى هذه القضايا ، فاعتقادى هو أن البلاد حين تدرك كنه الخطر الذى تتعرض له ، فإننا سنحصل ، لا على مساندة مجلس العموم فحسب ، ولكن سيدعمنا فى موقفنا كذلك تصميم الأمة بأكملها وشجاعتها واحتمالها » .

وفى نفس اليوم (٣ أغسطس) أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا لأنها ردت عليها ردا لم تطمئن إلى جانبه وقالت بأنها ستعمل بما تمليه عليها مصالحها ، وفى اليوم التالى زحفت ألمانيا على بلجيكا واحتلت دوقية لكسمبرج المحايدة . وفى نفس اليوم أرسلت الحكومة الألمانية إنذارا نهائيا إلى بلجيكا أمهلتها فيه اثنتى عشرة ساعة ، وطلبت منها السماح للجيوش الألمانية بعبور أراضيها فى طريقها إلى فرنسا ، فرفضت الحكومة البلجيكية هذا المطلب ، واستصرخ مليكها الملك جورج الخامس البريطانى . فطلبت الحكومة البريطانية مشددة من ألمانيا احترام حياد بلجيكا بمقتضى معاهدة لندن عام ١٨٣٩م التى وقعت عليها بروسيا نفسها ، والتى ضمنت فيها حياد تلك المملكة الصغيرة ، ولكن القوات الألمانية شرعت تشق طريقها فى أراضى بلجيكا على أثر انتهاء موعد الإنذار النهائى ، فأعلنت

الحكومة البريطانية فى ٤ أغسطس الحرب على ألمانيا أما ايطاليا ، فى عام ١٩١٤ ، فكانت مقيدة باتفاقات مع دول الاتفاق الودى ، ولو أن علاقاتها مع ألمانيا كانت جيدة إلا أن مطامعها فى الترنتينو وجزءا من ساحل دالماشيا لا يمكن تحقيقها إلا على حساب النمسا ، ثم أن ايطاليا لن تستطيع أن تساعد المطامع النمسوية فى البلقان ولذلك رفضت فى عام ١٩١٤ دخول الحرب فى جانب حليفتيها ، غير أنها ما لبثت أن أعلنت عليهما الحرب فى مايو عام ١٩١٥ بمقتضى معاهدة سرية أبرمت بلندن فى ٢٨ أبريل ١٩١٥ ، وتعهدت فيها بريطانيا وفرنسا بإعطائها عند انتهاء الحرب نهاية مظفرة ، تريستا والترنتينو وجزءا من ساحل دالماشيا . علاوة على قسم مناسب من المستعمرات الألمانية

وفى نفس اليوم الذى أعلنت فيه ألمانيا الحرب على روسيا (أول أغسطس ١٩١٤) عقدت الحكومة العثمانية معاهدة سرية مع ألمانيا تعهدت فيها بمساعدتها ضد روسيا . وتظاهرت الدولة العثمانية بالحيدة فترة من الزمن ولكن عندما بدا لها أن استعداداتها الحربية قد اكتملت بدرجة كافية أرسلت أسطولها فضرب فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩١٤ الموانئ الروسية على البحر الأسود ، فردت روسيا على هذا الاعتداء بإعلان الحرب عليها وفى ٥ نوفمبر أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على الدولة العثمانية ، وقطعت علاقاتها بها وفى ١٨ ديسمبر أعلنت بريطانيا الحماية على مصر وقطعت بذلك أى إرتباط بينها وبين الدولة العثمانية

وبذلك غدا القتال عالميا فى فترة لم تزد على ثلاثة أشهر من ٢٨ يوليو إلى أكتوبر ، وشمل خمسا من قارات العالم الست . ووقفت الإمبراطوريات الألمانية والنمسوية والعثمانية فى جانب ، وروسيا وفرنسا وبريطانيا ومستعمراتها واليابان وبلجيكا والصرب ، والجبل الأسود فى الجانب الآخر . ودامت الحرب اثنين وخمسين شهرا طويلة ، إذا قورنت بالغارات البسماركية الخاطفة ، لكنها قصيرة

إذا قورنت بغيرها من الحروب الأوروبية العامة . ولم يكن الجديد فيها هو طول المدة بل الشدة العنيفة المركزة ، أى السرعة التى أثبتت بها الدول الصناعية الكبرى قدرتها على تحريك جيوش ومؤن ونقلها مئات الأميال ، وقذف كل دولة الأخرى بها فى انتحار مرير . كما اضطرت كل حكومة إلى أن تعتصر جهد قومها بشدة ثم تزيد اعتصاره طلبا للمزيد ، لا من القوات المسلحة فحسب ، بل من الجبهة المدنية وفى الانتاج الصناعى كذلك. لم تطبق بريطانيا نظام التجنيد الرجبارى حتى عام ١٩١٦ ، ولم تفرض فرنسا حتى عام ١٩١٧ ضريبة الدخل لتمويل الحرب ، لكن كلتيهما اضطرت فى النهاية إلى الالتجاء إلى هذه الإجراءات الضرورية للحرب الشاملة .

وهكذا كان دخول كل من الدول المتحاربة إلى الحرب مقررا باعتبارات الأمن والقوة القومية . وكان للمشاكل والمنازعات صلة كبيرة بتبادل المخاوف وفقدان الثقة فى قارة أوروبا . فحينما دخلت إمبراطورية النمسا والمجر فى حرب مع الصرب فى عام ١٩١٤ ، وحينما انحازت الروسيا إلى جانب الصرب ، بلغت المسألة الشرقية للقرن التاسع عشر ذروتها . ولم يكن بوسع إمبراطورية النمسا والمجر الوراثية والعديدة القوميات أن تتسامح فى نمو دولة الصرب دون المجازفة بزيادة تفككها هى إلى أقسامها القومية . ولم يكن بوسع إمبراطورية روسيا القيصرية الوراثية أن تتسامح فى التوسع النمسوى فى البلقان دون أن تضيع دعوتها لشعوب شرق أوروبا الصقلبية . وحين تعبأت ألمانيا بجانب النمسا والمجر ، وفرنسا بجانب روسيا والصرب فلأنه لم يكن بوسع أيهما أن تضيع عند حسابها لمقتضيات سلامتها وأمنها معونة حليفتها لها ضد الأخرى . وحين أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا ، كان السبب هو أن ألمانيا قد انتهكت تعهدا مشتركا باحترام الحياد البلجيكى من جهة . ولأن الاتفاقات البحرية المعقودة مع فرنسا والخوف من القوة البحرية الألمانية أوجبا على بريطانيا أن تقف فرنسا فى وجه هذا الهجوم . ولما

أعلنت اليابان فيما بعد الحرب على ألمانيا كانت تقصد الاستيلاء على ما للأخيرة من امتيازات فى الصين ومن جزر فى المحيط الهادى ولما انضمت الدولة العثمانية وبلغاريا إلى ألمانيا بعد تمهل قليل كان ذلك لأن أحداهما كانت خصما لروسيا ، ولأن الأخرى كانت تكن بعض الشكاوى ضد الصرب ولما انضمت إيطاليا فى عام ١٩١٥ إلى بريطانيا وفرنسا والروسيا ، كان ذلك لأنها كانت قد نالت بموجب معاهدة لندن السرية المعقودة فى ذلك العام وعدا بمغانم إقليمية على حساب الدولة العثمانية والنمسا ، كما منيت بمغانم استعمارية

٢ ـ مراحل الحرب :

كانت خطة الألمان ترمى إلى انقضاض جحافلهم على فرنسا ، فتحطم جيوشها فى العرب فى مدى أسبوعين أو ثلاثة ، ثم ينقضون على روسيا بعد ذلك فى الشرق وتنفيذا لهذه الخطة جرد الألمان أكثر قواتهم على فرنسا ، فاخترق أحد جيوشهم بلجيكا وسار آخر إلى لكسمبرج ، وهاجم جيش ثالث فرنسا من متر إلى نانسى وفى ٢٠ أغسطس احتل الألمان بروكسل وسقط فى أيديهم حصنا ليبج ونامور المنيعان ، وشق الجيش الألمانى الزاحف على فرنسا طريقه دون أن يستطيع الفرنسيون والبريطانيون وقفه ، حتى صار فى أول سبتمبر على بعد أربعين كيلو مترا من باريس ، واضطرت الحكومة الفرنسية إلى الانتقال إلى بوردو، واستعدت العاصمة الفرنسية لحصار مرير ، ولكن الجيش الفرنسى بقيادة المارشال جوفر أحرز نصرا فاصلا على الألمان فى معركة المارون التاريخية (٦ ـ ٩ سبتمبر). فاضطر الجيش الألمانى إلى التقهقر سريعا إلى نهر الأين L' Aisne ، وبذلك طاش أمل قواده فى إحراز الانتصارات فى حرب خاطفة . وما لبث القتال أن تحول إلى حرب خنادق ، تحصن فى داخلها المقاتلون من كلا الفريقين ، وامتدت المتاريس والخنادق من بحر الشمال إلى سويسرا جنوبا ، وحصنت بالأسلاك الشائكة .

وفى بداية الحرب قامت روسيا بهجوم كبير على ولاية بروسيا الشرقية الألمانية وتقدم جيشها الكبير سريعا ، غير أن القائد الألمانى الكبير هزمهم هزيمة فادحة عند تاننبرج فى ٢٧ أغسطس ، وتمكن من القضاء على الجيش الروسى وقائده سامسونوف فى معركة تشبه موقعة سيدان ، ولذا أطلق عليها إسم سيدان الروسية . وبذلك لم يكن للروس خطر كبير على ألمانيا بعد ذلك ، ولو أن الروس تمكنوا بعد ذلك من عزو أجزاء بروسيا الشرقية . ومن ناحية أخرى ، كانت مقاومة النمسا ضعيفة ، وتمكن الروس من غزو غاليسيا ، وهددوا سيليزيا كما انهزمت النمسا أمام الصرب التى طردت جنودها من بلجراد ، وقامت الصرب بغزو البوسنة .

وكان لانضمام اليابان إلى فرنسا وانجلترا وروسيا أن قامت الحرب ضد ألمانيا فى الشرق الأقصى ، ففى ٥ أغسطس وجهت اليابان إنذارا إلى ألمانيا تطالبها بتسليم كياوشاو ، كما أمدت روسيا بالذخائر والمون ، وحمت سفن الحلفاء فى الشرق الأقصى . ومن ناحية أخرى ، سرت روسيا بدخول الدولة العثمانية الحرب بجانب ألمانيا حتى تتمكن من تنفيذ مطامعها ، كما أعلنت انجلترا أن استانبول والمضايق ستكون من نصيب روسيا . وبدأت روسيا تتصل بحلفائها بخصوص تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية . وعلى العموم وازن انضمام الدولة العثمانية إلى ألمانيا انضمام إيطاليا إلى الحلفاء بعد ذلك بستة أشهر ، ولكن إيطاليا لم تسهم بشئ يذكر فى حملة الدردنيل أو فى القتال فى البلقان . ولقد زاد من حرج الموقف العسكرى العام لدول الوفاق ، وخاصة روسيا ، فشل الحملة الإنجليزية إلى الدردنيل فى سبتمبر عام ١٩١٥ ، واضطرت الحملة الانجليزية إلى الانسحاب ، وضاع أمل روسيا فى فتح الطريق لتوصيل المواد العسكرية اللازمة لها . وفى ٢٤ أكتوبر عام ١٩١٧ أنزلت حملة نمسوية ـ ألمانية هزيمة قاسية بالجيش الإيطالى

في موقعة كابوريتو (Caporetto) .

وعلى أية حال انتهت الحرب فى عام ١٩١٥ فى صالح الدول الوسطى ، فلم ينجح الحلفاء فى الغرب وانهزمت الروسيا فى الشرق ، ولم تفلح ايطاليا فى هجماتها ودخلت بلغاريا الحرب فى صالح الدول الوسطى ، وسقطت الصرب وفشلت حملة الدردنيل ولكن فى عام ١٩١٦ ، بدأت كفه الحلفاء ترجح ، فقد انكسرت حدة الهجوم الألمانى نتيجة موقعتين فاصلتين فى تاريخ الحرب العالمية الأولى ففى معركة ڤردان Verdun استطاع الفرنسيون بعد تضحيات جسيمة أن يوقفوا الزحف الألمانى وأن يستعيدوا الأراضى التى فقدوها فى الهجوم الألمانى الأول ، وبدلك استطاع الفرنسيون أن يوقفوا الغزو الألمانى لأول مرة منذ بداية الحرب وخسر الجيش الفرنسى فى هده المعركة نحو نصف مليون مقاتل ، وبلغت خسائر الألمان نحو ستمائة ألف رجل

وقبل أن تنتهى معركة ڤردان ، رد الفرنسيون والبريطانيون فى أول يوليو على هجوم الألمان بخوض غمار معركة السوم الكبرى (La Somme) . ولقد بلغ من شدة التناحر أن فقد البريطانيون فى اليوم الأول من هذا الهجوم نحو ستين ألفا بين قتيل وجريح وظل هذا الصراع الهائل محتدما إلى نوفمبر . وظهر فى ١٥ سبتمبر خلال هذه الموقعة سلاح حربى اخترعه البريطانيون : هو سلاح الدبابات الذى أدى استخدامه بالتدريج إلى انهاء حرب الخنادق فى الميدان الغربى . ولم يتقهقر الألمان سوى أميال قلائل ، وبينما كانت معركتا ڤردان والسوم دائرتين ، انقض جيش روسى بقيادة الجنرال بروسيلوف على قوات النمسا والمجر ، واستحوذ على رقعة كبيرة من الأرض على حدود المجر . وشجع هذا الانتصار الباهر رومانيا على الانضمام إلى جانب الحلفاء فأعلنت الحرب فى ٢٧ أغسطس عام ١٩١٦ على النمسا والمجر ، فردت ألمانيا فى اليوم التالى بإعلان الحرب عليها . وكان

انضمام رومانيا إلى جانب الحلفاء قد أتاح للألمان فرصة الهجوم عليها واكتساح أراضيها ، اذ استطاعت القوات الألمانية تحت قيادة المارشالين فلكنهاين وماكنزن من اكتساح الأراضى الرومانية والاستيلاء على العاصمة بوخارست فى ٦ ديسمبر عام ١٩١٦ ، وبذلك استطاع الألمان أن يستولوا على دولة غنية بثروتها الطبيعية ولا سيما البترول عصب الحرب .

ومما ضاعف من متاعب الألمان الحصار البحرى الشديد الذى فرضه الإنجليز على الألمان مما أدى إلى قلة المواد الغذائية لدى الشعب الألمانى ونظرا لتفوق بريطانيا البحرى تمكنت من القيام بعمليات بحرية فى البحر المتوسط دون أن تخشى شيئا من قوة ألمانيا البحرية ، فتمكنت من إنزال قواتها فى الدردنيل ، وكذلك فى سالونيك ، كما أنها قطعت كل صلة تربط ألمانيا بمستعمراتها ، بحيث أصبحت تلك المستعمرات مهددة بالسقوط فى أيدى الحلفاء دون أن تستطيع ألمانيا أن تفعل شيئا من أجل إنقاذها كما أن قوة البحرية الإنجليزية قد قللت إلى حد كبير خطر الحصار الألمانى الذى فرض على الجزر البريطانية عن طريق الغواصات التى قامت بحرب لا هوادة فيها فى إغراق السفن المتجهة إلى بريطانيا مهما كانت جنسيتها . ورغم تفوق بريطانيا البحرى إلا أن الأسطول الإنجليزى قد أصيب بخسائر كبيرة نتيجة لحرب الألغام والغواصات والطوربيدات . وفى ٢١ مايو عام ١٩١٦ دارت معركة جوتلند (Jutland) بين الأسطولين البريطانى والألمانى ، ولكن بريطانيا لم تحرز نصرا حاسما على العدو .

وبعد مرور حوالى عامين على اندلاع الحرب ، لم يحقق الجانبان المتحاربان نصرا حاسما يرجح كفة إحدهما على الآخر ، ويرجع ذلك فى الواقع إلى عدة عوامل هى :

أولاً : ظهر خلاف بين رغبات الشعوب ومشيئة الحكومات ، فبينما أرادت الشعوب الوصول بالحرب إلى نهايتها عن طريق حل وسط يرضاه الطرفان بسبب الخسائر الكبيرة التى نزلت بتلك الشعوب ، لم توافق الحكومات على هذا الحل وفضلت الاستمرار فى الحرب حتى نهايتها الفاصلة ولقد تكبدت الشعوب فى عام ١٩١٦ بالذات تضحيات جسيمة فى كلا المعسكرين المتحاربين ، هذا بالإضافة إلى تدهور الأحوال الإقتصادية بسبب موجه الغلاء وقلة الأجور ففى فرنسا ثار الرأى العام ضد وزارة بريانBriand لأنها لم تتخذ خطوة إيجابية لإنهاء الحرب . وفى نفس الوقت سقطت حكومة أسكويث Asquith فى انجلترا وحلت محلها وزارة لويد جورج . بل أن مستشار ألمانيا واجه صعوبات داخلية كثيرة ، وقامت أيضا صعوبات فى النمسا ضد الحكومة وخصوصا من القوميات غير الألمانية الخاضعة لحكمها ، وقتل رئيس الوزارة فى ٢١ أكتوبر عام ١٩١٦ .

ثانيا . نمت الحركة الاشتراكية الدولية فى أوروبا فى ذلك الوقت فى مختلف الدول الأوروبية ، والتقت آراء الاشتراكيين الحياديين فى سويسرا بزعامة جريم (Grimm) وحاولوا منذ عام ١٩١٤ إحياء مذهب « الدولية » من جديد مع الاشتراكيين الإيطاليين والروس البلاشفة تحت زعامة لينين ، الذى كان لاجئا فى سويسرا . ونتيجة لذلك عقد أول مؤتر اشتراكى دولى فى سبتمبر عام ١٩١٥ فى زيمر فالد (Zimmerwald) بالقرب من برن، وضم أعضاء من جميع الدول المحايدة والاشتراكية فى الحرب على السواء؛ وقد ناشد المؤتمر فى قراراته الشعوب الكادحة فى أوروبا بأن يطلبوا من حكوماتهم إبرام الصلح . وفى العام التالى تجدد هذا اللقاء فى كنتهال (Kienthal) وكان هذا النداء الذى تجدد مرة أخرى يعبر عن رأى كثير من الشعوب فى إنهاء الحرب وإقرار السلام .

وعلى الرغم من كل الصعوبات ، حاولت الحكومات أن تدفع بالحرب حتى النصر ، ففي ٢٠ ديسمبر عام ١٩١٦ وجه الرئيس ولسون ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، مذكرة إلى الدول المتحاربة طلب فيها أن يوضحوا وجهات نظرهم في شروط الصلح ، أظهرت إصرارها على الاستمرار في الحرب ، وصرحت بأن غايتها من الحرب هي تحرير الألزاس واللورين وتحرير الإيطاليين والسلافيين والرومانيين والتشيكوسلوفاكيين الخاضعين للنفوذ الأجنبي بل إن هذه الدول قد ارتبطت فيما بينها بإتفاقات سرية توضح أهدافها من الحرب ففي مارس ١٩١٥ عقدت بريطانيا وفرنسا وروسيا اتفاقا سريا يمنح الروسيا الأستانة ومضيقي البوسفور والدردنيل بعد الانتصار في الحرب ، وكذلك عقد اتفاق سرى آخر في مارس عام ١٩١٦ بين نفس الدول المذكورة وهي اتفاقية سايكس ـ بيكو لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينها وفي فبراير عام ١٩١٧ ، عقد اتفاق سري ثالث بين فرنسا وروسيا تعد فيه الأخيرة بمساعدة الأولى في استرجاع الألزاس واللورين والاستيلاء على أراضي السار ومن ناحية أخرى لم تكن ألمانيا أقل رغبة في كسب الحرب من دول الوفاق ، ففي يناير عام ١٩١٧ أوضحت في ردها على المذكرة الأمريكية قبولها استقلال بلجيكا بشروط خاصة وضمانات معينة تتلخص في تجريد بلجيكا من قواتها الحربية ، ومنح ألمانيا حق الإشراف على الخطوط الحديدية البلجيكية وتسليم حصون لييج ونامور لاحتلالها بقوات ألمانية وأشار الرد كذلك إلى رغبة ألمانيا في توسيع رقعة أراضيها من جهة الشرق ، وهكذا كانت الأطراف المتحاربة مصممة على المضي في الحرب حتى النصر .

ولكن عام ١٩١٧ يعتبر أهم أعوام الحرب ، بسبب حدثين هامين وقعا فيه وغيرا التوازن في القوى العالمية المتصارعة وهما : دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في ٢ أبريل عام ١٩١٧ ، وقيام الثورة الروسية . أما بالنسبة للتطور الأول ، وهو تدخل الولايات المتحدة في الحرب ، فلقد ظلت الولايات المتحدة تعتنق مبدأ

الحياد المشوب بالعطف على قضية الحلفاء ، ونصح الرئيس ولسن شعبه باتباع سياسة الحياد بكل دقة وقال : « يجب ألا نتحيز لأحد من الفريقين تفكيراً وعملاً» . ولكن ولسن أعلن الحرب على ألمانيا فى رسالته المشهورة بتاريخ ٣ أبريل عام ١٩١٧ ، وأعلن أن غرض الولايات المتحدة من الحرب جعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية بالقضاء على الرق الحربى الألمانى، وإنشاء نظام لاقرار السلام فى العالم ولذلك لم تطلق الولايات المتحدة على بريطانيا وفرنسا وروسيا اسم الحلفاء وإنما كانت تذكر اسم « الأصدقاء » أو «الشركاء » للدلالة عليهم . وعلى العموم أعطى دخول الولايات المتحدة الحرب قوة لها ، فهى لم تتورط فى الاتفاقات السرية التى عقدت بين الحلفاء من قبل ، كما أنها لم تشأ أن تكون طرفا فيها ، وقد منحها ذلك حرية العمل غير المقيد ، فمن حقها أن تخرج من الحرب فى أى وقت تشاء بعد أن تطمئن إلى القضاء على الروح العسكرية الألمانية

وقد يبدو من الغريب أن تقدم الولايات المتحدة على هذه الخطوة ، خصوصا أن مبدأ منرو قد رسم لها سياسة واضحة المعالم فيما يتعلق بالمشكلات الأوروبية ، فقد نص على ابتعاد الولايات المتحدة عن المنازعات الأوروبية وعن شئون أوروبا ، فسياسة الحياد هى خير وسيلة لضمان سلامة الولايات المتحدة . ولكن ما هى الدوافع التى دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ قرار الدخول فى الحرب ؟ يمكن تلخيص هذه الدوافع فى النقاط الرئيسية التالية :

أولا : أثار إطلاق حرب الغواصات الألمانية غضب الولايات المتحدة . فتكرر اعتداء الغواصات الألمانية على سفنها التجارية عبر البحار ، ورغم الإنذارات المتتالية من جانب الولايات المتحدة ، لم تهتم ألمانيا بتلك الإنذرات لأنها كانت تؤمن بأن كسب الحرب يتطلب فرض حصار بحرى على الجزر البريطانية لإماتتها جوعا . وفى عام ١٩١٥ نسفت الغواصات الألمانية عابرة المحيطات

الإنجليزية لوزيتانيا (Lusitania) وكانت تقل ١١٨ راكبا أمريكيا واحتجت الولايات المتحدة ، إلا أن ألمانيا استمرت فى سياستها . وقد استاء الرأى العام الأمريكى من حرب الغواصات ومهاجمة السفن التجارية ، وقامت الولايات المتحدة بتسليح بواخرها التجارية لمقاومة حرب الغواصات الألمانية ، وكان ذلك بطبيعة الحال مقدمة منطقية لدخول الولايات المتحدة الحرب بسبب الخسائر المادية التى لحقت بها والشلل الذى أصاب تجارتها عبر المحيط .

ثانيا : أما الدافع الثانى فهو « قضية برقية زيمرمان » ويتلخص هذا الحادث فى أن زيمرمان (Zimmermann) ، مساعد وزير الخارجية الألمانية ، أرسل إلى ممثل ألمانيا فى المكسيك برقية يقترح فيها على الحكومة المكسيكية الدخول فى حلف مع ألمانيا فى حالة دخول الأخيرة الحرب ضد الولايات المتحدة فى مقابل استرجاع المكسيك للأراضى التى استولت عليها الولايات المتحدة فى عام ١٨٤٨ ، وهى كاليفورنيا ونيو مكسيكو وقد تمكنت مخابرات بريطانيا الاستيلاء على تلك البرقية ، وأن تعرف مضمونها وتبلغها إلى الولايات المتحدة التى بدورها أعلنتها على الرأى العام الأمريكى الذى أثاره هذا العمل أيما اثارة .

ثالثا : أقرضت المصارف الأمريكية بريطانيا وفرنسا قروضا كبيرة لتمويل عملياتها الحربية ، وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى دخول الحرب إلى جانب هاتين الدولتين ضمانا لأموالها وحفاظا على مصالحها .

لقد أفاد دخول الولايات المتحدة الحرب قضية الحلفاء ، إذ ساعد فى ترجيح كفة الحلفاء على كفة دول وسط أوروبا ، ومن الناحية العسكرية انقلب ميزان القوى إلى صالح الحلفاء وظهرت نتائج ذلك فى ربيع عام ١٩١٨ ، لأن الولايات المتحدة ألقت فى أوروبا بمئات الآلاف من الجنود المزودين بأحدث

الأسلحة . كما أن دخول الولايات المتحدة الحرب أحكم الحصار حول ألمانيا ، وأنقذ بريطانيا من التسليم بعد أن خسرت عددا كبيرا من سفنها وأصبحت عاجزة عن نقل المواد الضرورية اللازمة للحرب . وعلاوة على ذلك شجع دخول الولايات المتحدة الحرب اشتراك بعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وبيرو وأورجواى وجمهوريات أمريكا الوسطى فى الحرب بجانب الحلفاء ومن ناحية أخرى ، استطاعت بريطانيا وفرنسا الحصول على ما تحتاجانه من أموال مباشرة من الحكومة الأمريكية بعد أن كانت كل منهما تلجأ إلى المصارف الأمريكية

أما التطور الثانى وهو قيام الثورة الروسية فى مارس عام ١٩١٧ ، فإن الأحوال السائدة فى روسيا القيصرية كانت تنذر بالخطر منذ الهزيمة التى تلقتها روسيا على يد اليابان فى عام ١٩٠٥ فقد قامت فى تلك السنة ثورة تهدف إلى القضاء على الحكم القيصرى الفاسد ، ولم تكن الحكومة الروسية على وفاق مع الدوما Duma(البرلمان الروسى) منذ إنشائه فى عام ١٩٠٦ ، واستمرت الأزمات بين الحكومة والدوما منذ عام ١٩٠٦ حتى عام ١٩١٤ وفى الوقت الذى وقع فيه وزير الداخلية الروسى قرار إعلان التعبئة العامة فى يوليو عام ١٩١٤ قال : «إن الشعب الروسى أنضج للقيام بالثورة أكثر من قيامه بالحرب ضد ألمانيا ولكن لا مفر من القضاء » . ولقد تحقق هذا التنبؤ ، وفيما يلى أسباب ذلك :

أولا : سوء الإدارة وانتشار الرشوة وإسناد الوظائف إلى أشخاص ليسوا فوق مستوى الشبهات ، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على إدارة الجيش ، وعلى تموين المدن الكبرى نظرا لسوء إجراءات النقل .

ثانيا : ضعف القيصر نيقولا الثانى وبعده عن الحياة العامة فى بلاده ، لم يشعر بما يدور فى نفوس الشعب من الثورة على الأوضاع الفاسدة فى الدولة وعلى رأسها القيصر وأفراد حاشيته ، وخصوصا راسبوتين الذى كان يتستر خلف

مسوح رجال الكنيسة لتنفيذ أغراضه الشريرة . واستطاع راسبوتين عن طريق صلته بالإمبراطورة التى كان له عليها تأثير لا يقاوم من التدخل فى كل شئون الدولة صغيرها وكبيرها حتى المسائل العسكرية . وقد أدت هذه الفضائح إلى احتقار الشعب للقيصر وإلى تطلعه للإطاحة بأسرة رومانوف

ثالثا : ظهرت قوة معارضة فى روسيا داخل الدوما وخارجه ، ففى داخله تكونت كتلة تقدمية طالبت بتشكيل وزارة يرضى عنها الدوما ، وتحكم وفق مصالح الشعب . أما فى خارج الدوما فقد تمثلت المعارضة فى ثلاث كتل اشتراكية هى : الاشتراكية الثورية ، والمانشفيك (١) ، والبولشفيك (٢) وكان أكثرها تطرفا كتلة البولشفيك بزعامة لينين، وكانت تؤمن بالقوة كوسيلة للوصول إلى الحكم . وتلتها كتلة المانشفيك وهى ماركسية أيضا ، شأنها فى ذلك شأن الكتلة البلشفية ، ولكنها أقل منها تطرفا ، أما الكتلة الثالثة وهى « الاشتراكية الثورية » فكانت أكثر الكتل الثلاث اعتدالا

وقامت الثورة فى ٨ مارس عام ١٩١٨ بمظاهرة قام بها العمال فى مدينة بتروجراد لعدم توفر المواد التموينية ،وتكونت منظمة تضم العمال والجنود أطلق عليها اسم « سوفيت بتروجراد » ، وأسفرت الأحداث عن قيام حكومة مؤقته من الأحرار البورجوازيين والاشتراكيين فى ١٤ مارس ١٩١٧ ، ورفض الجيش تنفيذ أوامر القيصر بإخماد الثورة ، ولذلك آثر التنازل عن العرش فى ١٥ مارس عام ١٩١٥ لأخيه الدوق ميخائيل ، الذى لم يلبث أن تنازل بدوره عن العرش بعد ذلك بيومين بعد أن أدرك أن بقاء الأسرة الحاكمة الروسية أمرا مستحيلا . فتولت الحكومة المؤقتة كل الصلاحيات فى البلاد برئاسة كيرنسكى حتى يتم تشكيل « الجمعية التأسيسية » التى ستقوم بوضع نظام الحكم الجديد .

(١) حزب الأقلية .
(٢) حزب الأغلبية .

أرادت الحكومة المؤقتة برئاسة كيرنسكى الاستمرار في الحرب ، ولكن الانقلاب الذى قاده لينين زعيم البلشفيك فى ٦ بوفمبر عام ١٩١٧ وضع الحكم فى يد هؤلاء وتشكلت حكومة جديدة برئاسة لينين ، وتولى بروتسكى منصب وزير الخارجية ، وجوريف ستالين شئون القوميات ولقد أثر هذا الانقلاب البلشفى على روسيا تأثيرا خطيرا داخليا وخارجيا ، ففى الداخل استطاع هذا الانقلاب أن يغير نظام المجتمع الروسى تغييرا جذريا ، وأن يقيم الدولة الاشتراكية عن طريق تأميم كل الأراضى الزراعية ، وحق العمال فى الإشراف على مصانعهم ثم تأميمها بعد ذلك وأقام لينين اشتراكيه روسيا على أساس توطيد دكتاتورية الطبقة الكادحة ، فحل الجمعية التأسيسية فى يناير عام ١٩١٨ ، ودعم دستور يوليو من نفس العام سلطة الطبقة الكادحة عندما حدد مؤتمر السوفيت من له حق الانتخاب من المواطنين بالذين يشتغلون بأنفسهم ، وبذلك حرمت الطبقة البورجوازية من هذا الحق وفى الخارج أعلن لينين عزمه على عقد صلح مباشر مع ألمانيا ، وأبلغ هذا القرار إلى حلفاء روسيا ، وفى ٣ مارس عام ١٩١٨ وقع مع ألمانيا معاهدة برست ليتوفسك (Brest - Litovssk) وقد نصت على ما يلى

١ ـ تنازل البلاشفة عن دويلات البلطيق (استونيا وليفونيا وكورلند ولتوانيا) ، وفنلندا وبولندا ،على أن تعطى شعوبها حق اختيار الحكومات التى تروق لها.

٢ ـ تنازلت روسيا للدولة العثمانية عن باطوم وقارص وأردهان

٣ ـ الجلاء عن أوكرانيا والاعتراف بمعاهدتها مع ألمانيا .

وهكذا خرجت روسيا من الحرب بعد أن خسرت مساحات شاسعة من أراضيها ومن الأراضى التى تسيطر عليها .

وكان لتوقيع هذه المعاهدة أثر سيئ على الحلفاء ، ففى الوقت الذى لاحت فيه بوادر النصر بدخول الولايات المتحدة الحرب بجانبهم ، أعاد خروج

الروسيا من صفوفهم التوازن الذى اختل لغير صالح ألمانيا . فقد خفف خروج روسيا من الحرب عبئا ثقيلا عن كاهل ألمانيا ، مما يتيح لها فرصة توجيه ضرباتها القوية إلى الميدان الأوروبى الغربى . وأخذت ألمانيا تعد العدة للقضاء على أعدائها قبل وصول القوات الأمريكية ، واذا كانت ألمانيا مصممة على النصر بأى ثمن مهما كانت التضحيات ، فإن بريطانيا وفرنسا كانتا لا تقلان عنها تصميما ، فقد ساعدت الظروف هاتين الدولتين على أن يتولى الحكومة فيها رجال وصفوا بقوة الاحتمال على النضال ، ففى فرنسا وصل كليمنصو إلى الحكم فى ١٣ نوفمبر عام ١٩١٧ ، وأصر على أن يجمع فى يديه كل السلطة لمواصلة الحرب . وفى انجلترا لم يأبه لويد جورج بصيحات المعارضة داخل البرلمان ، وكان يؤمن بأن من حقه أن يتخذ ما يشاء من الإجراءات فى سبيل كسب الحرب وفى إيطاليا ـ رغم موقعه كابوريتو ـ حصل أورلاندو ، رئيس الوزراء ، على تأييد العناصر المنادية بالحرب . أما الرئيس ولسن فقد عمل على إنقاذ الحلفاء وتسخير جهود الولايات المتحدة لنصرة الديموقراطيات فى العالم .

ورأت دول الوفاق والولايات المتحدة ضرورة توضيح أهداف الحرب لتعرقل بها أهداف ألمانيا التى بدأت بتحقيق برنامج الضم فى صلح برست ـ ليتوفسك . وفى ١٨ يناير عام ١٩١٨ حدد الرئيس ولسن فى رسالته إلى مجلس الشيوخ الأمريكى أهداف الولايات المتحدة لإقرار السلام فى المستقبل ، وهى ما أطلق عليها اسم « المبادئ الأربعة عشر » . وقد تضمنت هذه المبادئ أسسا عامة أهمها: حرية الملاحة فى البحار ، وتخفيض السلاح على أن يحل محل ذلك إقامة عصبة الأمم لتأمين السلم العالمى ، وكذلك القضاء أو التخفيف من القيود الاقتصادية ، وكذلك القضاء على المعاهدات السرية بين الدول ، وهناك مبادئ خاصة تتعلق بتسوية الألزاس واللورين إلى فرنسا ، وتسوية قضايا دول البلقان بالطرق الودية مع مراعاة المصالح القومية كأساس لتلك التسوية ، وكذلك

الاعتراف باستقلال بلجيكا ، وتكوين الدولة البولونية المستقلة على أن يراعى فى تشكيلها إيجاد منفذ لها على بحر البلطيق . وكذلك الاعتراف بالقوميات التى كانت تتكون منها الإمبراطورية النمسوية المجرية ككيانات لها حق النمو ومعنى هذا أن المبادئ الأربعة عشر قد تضمنت حق تقرير المصير كأساس عادل لصلح دائم

وفى ١٠ مارس عام ١٩١٨ قام الألمان بهجوم هائل كانوا قد أعدوا له العدة فى عصون الأشهر الأربعة الماضية ، فجمعوا خمسين فرقة من خيرة جنودهم وأربعة آلاف مدفع وأطلقوا كمية هائلة من النيران امتدت على جبهة طولها سبعون كيلو مترا وأمل لودندورف من وراء هذه المغامرة الكبرى أن يحرز نصرا حاسما يكره الحلفاء على طلب الصلح ، فقد شعر الألمان أن الوقت قد أصبح فى جانب الحلفاء بعد أن أخفقت حرب الغواصات المطلقة ، وتدفق الجنود الأمريكيون على فرنسا ، وتناقصت المواد الغذائية فى دولتى الوسط تناقصا كبيرا ينذر بأشد المخاطر وأحرز الألمان انتصارات أولية، فحطم الجيش البريطانى الخامس، وأرغم البريطانيون على التراجع حتى أميان تقريبا ، وكانت مركزا هاما لمواصلات الحلفاء ، وبدا كأن لودندورف يوشك أن يدرك هدفه فى فصل جيوش الحلفاء ، ولكن الفرنسيين جاءوا لغوث حليفتهم ، وصد التقدم وأنقذت أميان

ورأى الحلفاء لتنسيق جهودهم وعملياتهم الحربية أن يوحدوا قيادتهم العليا، فعين فى ٢٨ مارس المارشال فوش (Foch) الفرنسى قائدا أعلى لجميع قوات الحلفاء البرية ، وأمكن أن يصد فى براعة كبيرة هجوما ثانيا قام به الألمان فى ٢٩ أبريل بين آراس ويبرس (Ypres) ضد الخطوط البريطانية التى اضطرت إلى الارتداد إثنى عشر ميلا . وهجم الألمان هجمة ثالثة فى ٢٧ مايو فى ساحة شمان دى دام فى اتجاه باريس ، وقاموا فى ١٥ يوليو بجهد عظيم آخر للاستيلاء على ريمس ، وشق طريقهم إلى باريس ، ولكن تمكنت جيوش الحلفاء من

صدهم . وفى ٨ أغسطس قام البريطانيون بهجوم كبير مفاجئ بالقرب من أميان فانهارت خطوط الألمان ، وارتدوا تدريجيا خلال شهر سبتمبر إلى خط سيجفريد (أطلق عليه الحلفاء خط هندنبرج) وهو الخط الذى بدأ مه الألمان هجومهم الكبير فى مارس . ولقد أطلق لودندروف على هجوم يوم ٨ أغسطس « اليوم الأسود » . ومنذ تلك المعركة أحس لودندورف أن أمل ألمانيا فى الانتصار قد ضاع إلى الأبد . وقد صرح بذلك إلى الإمبراطور الألمانى الذى أبدى رغبته فى إنهاء الحرب وألمانيا ما زالت تقف على أقدامها ، قبل أن تخر صريعة

وفى سبتمبر عام ١٩١٨ ، شن فوش هجومه العام فى الوقت الذى تحركت فيه الجيوش المتحالفة على طول الجبهات الأخرى فى اليونان ، وبلغاريا والشام والعراق ، وتهاوت المقاومة فى الجبهات البلغارية والعثمانية والنمسوية والألمانية ، واتجهت دول الوسط إلى طلب الهدنة . ففى ٢٩ سبتمبر عام ١٩١٨ طلب فرديناند ملك بلغاريا عقد هدنة نصت على الشروط التالية :

١ ــ تسريح الجيش البلغارى فى الحال وتسليم أسلحته وعتاده .

٢ ــ تحتل قوات الحلفاء مراكز استراتيجية معينة داخل بلغاريا فيما عدا العاصمة.

٣ ــ طرد جميع الألمان من أراضيها .

وفى ٣١ أكتوبر قبلت الدولة العثمانية الشروط التى فرضها عليها الحلفاء لوقف القتال بعد الضربات القاسية التى كالها لها الحلفاء فى سورية والعراق ، وبعد احتلال دمشق وبيروت وحلب . وانهارت قوى إمبراطورية النمسا والمجر قبل خوض المعركة الفاصلة ، وذلك بسبب تصريحات الرئيس ولسن التى أبدى فيها عطف الولايات المتحدة على تحقيق الأمانى القومية للأقليات الخاضعة لحكمها . وبناء على ذلك لم تجد العناصر السلافية واليوغسلافية والتشيكية ، التى كانت ممثلة ، فى الجيش النمسوى مصلحة فى الدفاع عن كيان الإمبراطورية . وأمام

هذا الموقف الخطير لم تجد النمسا مفرا من طلب الهدنة والتوقيع عليها فى ڤيلاجويستى Villa Guisti فى ٣ نوفمبر عام ١٩١٨

واقتنعت ألمانيا الآن أن مواصلة القتال أمر بعيد الاحتمال ، فلقد أسر الحلفاء من الجيش الألمانى ما يقرب من ربع مليون جندى ، وخشى القواد الألمان وعلى رأسهم لودندورف أن ينقلب تقهقرهم المستمر إلى غزو الحلفاء لألمانيا ذاتها ولذلك تقدمت الحكومة الألمانية فى أول أكتوبر عام ١٩١٨ إلى الرئيس ولسن تطلب إليه السعى لعقد مؤتمر للصلح على أساس النقاط الأربع عشرة التى سبق له أن أعلنها فى خطابه لمجلس الشيوخ فى يناير من العام نفسه ، ورأت الحكومة الألمانية فيها منفذا للخلاص من مأزقها الحرج و أظهر الرئيس ولسن ترددا فى التفاوض لعقد الهدنة مع حكومة ألمانيا طالما ظل القيصر وليم الثانى جالسا على العرش ، فأبدى الألمان استعدادهم لعزله وانتشرت الثورة فى مختلف المدن الألمانية ، وقام الشعب الذى أضناه الجوع وأسقمه الشقاء وأفزعته هزيمة جيوشه وكثرة أسراه ، وانسحاب انصاره، مطالبا بعقد الصلح فورا فأكره القيصر وولى العهد على أن يلوذ بالفرار إلى هولندا فى ٩ نوفمبر عام ١٩١٨ ونودى بالجمهورية فى اليوم نفسه فى برلين واختير زعيم الاشتراكيين فردريك إيبرت ، وكان يعمل فى بادئ حياته سروجيا ، رئيسا للحكومة الجديدة

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ وقعت ألمانيا الهدنة مع ممثلى الحلفاء بغابة كومبين (Compiegne Forest) ، ومن أهم شروطها جلاء الجنود الألمان خلال خمسة عشر يوما عن جميع الأراضى التى يحتلونها فى بلجيكا وفرنسا ولكسمبرج وكذلك عن الالزاس ، والانسحاب إلى ما وراء الضفة الشرقية لنهر الراين ، على أن يحتل جنود الحلفاء تلك الرقعة من الأراضى الألمانية . كما اشترط الحلفاء أن تسلمهم ألمانيا الجانب الأكبر من أسطولها الحربى وجميع غواصاتها ، والقدر الأكبر من أسلحتها ومهماتها الحربية،

وأن تطلق سراح جميع الأسرى من جنود الحلفاء الذين وقعوا فى قبضتها ، وأن تضع جميع خطوط سككها الحديدية الواقعة على الضفة اليسرى للراين تحت تصرف الحلفاء ، وإلغاء معاهدتى برست ـ ليتوفسك وبوخارست اللتين عقدتهما ألمانيا مع روسيا ورومانيا .

٣ ـ التسوية ونتائج الحرب :

اختار الحلفاء المنتصرون باريس وضاحيتها فرساى مكانا لعقد مؤتمر الصلح بهدف الوصول إلى تسوية ترأب الصدوع المتداعية ، وتضمد الجروح الدامية ، وتوطد دعائم الرخاء والاستقرار فى ربوع العالم . واجتمع ممثلو الدول فى ١٨ يناير عام ١٩١٩ لوضع شروط الصلح ، وكان بينهم متحدثون رسميون لا للحلفاء والكبار وللدول التى انضمت إليهم فيما بعد فحسب ، بل لتلك الدول التى قطعت فى المراحل المتأخرة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الأعداء كذلك ، وهى بوليفيا وأكوادور وبيرو وأورجواى . أما الصين وسيام فقد دخلتا ضمن دول الحلفاء المحاربة نظرا لإعلانهما الحرب فى آخر لحظة . واستبعدت دول الأعداء التى خرجت من النزاع ، ولذلك أمليت كل المعاهدات عدا معاهدة لوزان مع تركيا فى عام ١٩٢٣ ، ولم يتم التفاوض فيها .

واختار المؤتمر رئيسا له وهو كليمنصو ، رئيس وزراء فرنسا ، وكان من المتعذر على المؤتمرين جميعا الوصول إلى قرارات سريعة لكثرة عددهم وتضارب مصالح دولهم . ولذلك سرعان ما انتهى الأمر إلى تركيز العمل فى أيدى « الثلاثة الكبار » ، وهكذا كان توجيه التسوية وخطوطها الرئيسية من وضع الثلاثة الكبار : ولسن ، رئيس الولايات المتحدة ، وجورج كليمنصو ، وداڤيد لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيا ، وكانت اليابان وإيطاليا فى البداية ضمن الدائرة الداخلية للدول الرئيسية ، ولكن سرعان ما تغيبتا عن الاجتماعات ، وكانت أهداف ولسن الرئيسية هى ضمان تطبيق المبادئ العامة التى أعلن ضرورتها لإقامة

صلح عادل وإنشاء عصبة الأمم ولبلوغ اتفاق عام بشأن العصبة اضطر ولسن إلى قبول أنصاف الحلول فى تطبيق المبادئ العامة بشأن التسوية الإقليمية ، وعزى نفسه بفكرة أن الأجزاء التى لم يرض عنها فى التسوية الإقليمية والسياسية كان من الممكن تحسينها فى الوقت المناسب على غير عجلة ، بواسطة عمل العصبة كأداة للتوفيق والتعديل السلمى فكانت التسوية الفعلية نتيجة سلسلة من المساومات والتوفيقات بين رغبات ولسن الخيالية الغايات ، وإن تكن عميقة الفكرة فى كثير من الأحيان ، وبين مطالب كليمنصو الوطنية العنيفة الواقعية ، وبين أهداف لويد جورج غير المستقرة والنهازة للفرص نوعا .

وقدم فى ٥ مايو ١٩١٩ فى إجتماع عام حضره ممثلو الدول المتحالفه مشروع تحضيرى لمعاهدة الصلح قبله المؤتمر فى جملته بعد مناقشات كثيرة وفى اليوم التالى قدم هذا المشروع للوفد الألمانى ، ولكن لم يسمح له بالمناقشة وإنما أذن له بأن يقدم مذكرة واحدة مكتوبة يدلى فيها برأية فى ذلك المشروع وحينما اطلع الألمان على المعاهدة ارتفعت أصواتهم إلى عنان السماء استنكارا لقسوتها البالغة ، واحتجوا بأنها ستقضى على كل أمل لهم فى مستقبل كريم ، وأنها تنطوى على استعبادهم ردحا طويلا من الدهر ، بيد أنهم اضطروا فى النهاية إلى قبولها صاغرين ففى الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩١٩ ، ذكرى مرور خمس سنوات على حادث سراجيفو ، وقع مندوباهم معاهدة الصلح فى بهو المرايا التاريخى بقصر فرساى ، وهو نفس البهو الذى شهد فى ١٨ يناير عام ١٨٧١ مولد الإمبراطورية الألمانية . وشرب الألمان كأس الذل والهوان حتى الثمالة ، فلم يسمح لمندوبيهم حتى بالجلوس على مائدة الصلح ، بل دخلا القاعة وخرجا منها محروسين كما يحرس المجرمون المقدمون للمحاكمة . وقد ولدت هذه المعاملة غير الكريمة مرارة فى نفوس الألمان بعيدة الغور شديدة الأخطار ، واعتقدوا بأن هذا « الصلح المفروض » الذى أكره مندوباهم على مهره بتوقيعهما ليس بملزم لألمانيا من الوجهه الأدبية .

ولقد تمت تسوية مشكلات الحرب فى معاهدات عدة هى : معاهدة ڤرساى (٢٨ يونيو ١٩١٩) مع ألمانيا ، ومعاهدة سان جيرمان (١٠ سبتمبر ١٩١٩) مع النمسا ، ومعاهدة نوبى (٢٧ نوفمبر ١٩١٩) مع بلغاريا ، ومعاهدة تريانون (٤ يونيو ١٩٢٠) مع المجر ، ومعاهدة سڤر (أغسطس ١٩٢٠) مع تركيا ، ووقعت معاهدة الصلح الأخيرة مع تركيا فى ٢٣ يوليو عام ١٩٢٣ فى لوزان . وبيدء تنفيذ هذه المعاهدة فى ٦ أغسطس عام ١٩٢٤ تقرر السلام من الوجهه الرسمية فى مشارق الأرض ومغاربها . ومن الضرورى فى هذا المجال توضيح أثر تلك المعاهدات وأهم ما نصت عليه وذلك على النحو التالى :

أولا : خسرت ألمانيا جزءا من سكانها ومساحة واسعة من الأرض كانت من نصيب أعدائها أو لخلق دول أوروبية جديدة . وانتزعت فرنسا منها الألزاس واللورين ، وبلجيكا أوبن ومالميدى ، وأخذت بولونيا بوسنانيا وبوميريليا لتظل على بحر البلطيق ، ومنحت كذلك مدينة دانتزج على هذا البحر لتكون منفذا لها ، واعتبرت مدينة حرة . وأخذت الدانمرك أيضا شمال شلزڤيج ؛ وخسرت ألمانيا جزءا من سيليزيا بناء على استفتاء سكانها .

ثانيا : فرض على ألمانيا دفع تعويضات عن الخسائر التى منى بها الحلفاء ، ولكن معاهدة الصلح لم تحدد مقدارها بسبب اختلاف وجهات نظر الدول المتحالفة بشأنها . ولما لم تصل الأطراف المعنية بالأمر إلى حل لهذا الموضوع لم تحدد قيمة التعويضات فى معاهدة ڤرساى ، وتركت هذه المسألة إلى مفاوضات مقبلة ، وانعقدت مؤتمرات متعددة للوصول إلى مبلغ معين تستطيع ألمانيا دفعه دون إرهاق ، ويتفق فى نفس الوقت مع مصالح الحلفاء ، وفى ١٦ يونية عام ١٩٢٣ قرر موتمر عقد فى لوزان أن تدفع ألمانيا مبلغ ألف مليون جنيه دفعة أولى، وأن تبنى للحلفاء سفنا بدل سفنها التى أغرقت زمن الحرب ، وأن تسلم لفرنسا مقادير كبيرة من الفحم لتعويضها عن التخريب الذى لحق بمناجم فحمها .

ثالثا : تولى الحلفاء احتلال منطقة الراين لمدة ١٥ سنة ، ضمانا لتنفيذ ألمانيا ما فرض عليها من شروط ، مثل دفع التعويضات ونزع السلاح ، على أن تنسحب قوات الحلفاء تدريجيا ، وبصورة جزئية كل خمسة أعوام .

رابعا : تحديد قوة ألمانيا بما لا يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ جندى يتم جمعهم عن طريق التطوع بعد إلغاء التجنيد الاجبارى ، على ألا يزود هذا الجيش بأسلحة ثقيلة أو بسلاح للطيران .

خامسا : نزع سلاح الضفة اليسرى لنهر الراين ، وكذلك منطقة أخرى تمتد على الضفة اليمنى لهذا النهر بطول ٥٠ كيلو مترا ، تأمينا لسلامة فرنسا وبلجيكا .

هذا بالنسبة لألمانيا ، أما بالنسبة لإمبراطورية النمسا والمجر فقد خسرت أجزاء واسعة من أراضيها ، فانسلخت عنها بولونيا النمسوية وضمت إلى الدولة البولونية الجديدة ، كما انتزعت منها بولونيا أقاليم ترانسلفانيا والبوكوفين . وكذلك ضمت يوغوسلافيا أجزاء أخرى ، وبذلك تضاءل حجم النمسا ، وقل عدد سكانها بحيث أصبح لا يزيد عن ستة ملايين نسمة . وفقد المجريون ثلثى أراضيهم . وكان اختفاء الامبراطورية النمسوية من أبرز نتائج الحرب العالمية الأولى ، وهكذا عجلت الدعوة باستقلال القوميات إلى تفكك إمبراطورية النمسا والمجر . فظهرت دولة يوغوسلافيا التى تكونت من الصرب والبوسنة والهرسك ودالماشيا والجبل الأسود وكرواتيا ، وظهرت كذلك تشيكوسلوفاكيا عن طريق سلخ بوهيميا ومورافيا وسيليزيا النمسوية وأجزاء من النمسا السفلى ، ولكنها لم تكن دولة متجانسة العنصر . وعلاوة على ذلك تنازلت النمسا لإيطاليا عن تريستا واستريا والتيرول وممر برنار الاستراتيجى .

أما بالنسبة للدولة العثمانية فقد حددت معاهدة سفر مصيرها وجعلتها دولة آسيوية فحسب ، وليس لها فى الشاطئ الأوروبى سوى القسطنطينية وما يحيط بها من أراضى . أما شبه جزيرة الأناضول فلم تصبح خالصة للأتراك ، فأعلن الحلفاء استقلال أرمينيا دون بيان لحدودها . وكذلك وضعت إيطاليا يدها على منطقة فى جنوب شبه جزيرة الأناضول فى أضاليا ؛ كما وضعت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسى ، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطانى ، وذلك بمقتضى اتفاقية سان ريمو . ووقع معاهدة سفر السلطان العثمانى ، ولكن الحكومة القومية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك رفضت التفريط فى أى جزء من الأراضى التركية ، وأعاد بناء الجيش التركى وهزم اليونان ، واتجه الجيش التركى بعد هذا النصر تجاه القسطنطينية التى كان الجنود الإنجليز يحتلونها . ولكن مصطفى كمال أصدر أوامره بوقف الزحف ثم أبرمت هدنة بين الدولتين مهدت الطريق لعقد مؤتمر صلح عام فى لوزان .

وفى يوليو عام ١٩٢٣ وقعت معاهدة الصلح فى لوزان بين دول الحلفاء وتركيا ، وبمقتضاها مدت حدود تركيا الأوروبية إلى ما بعد أدرنة بقليل . واعترف الحلفاء بملكية الأتراك للقسطنطينية وتراقيا الشرقية . وألغيت أحكام معاهدة سفر المتعلقة بفرض غرامة حربية ونزع سلاح الجيش التركى . ولكن قبلت الحكومة التركية تجريد المضايق من أية تحصينات ، وجعلها مفتوحة فى وجه جميع السفن. وكانت الحركة الكمالية قد تخلت عن فكرة الإمبراطورية الإسلامية ، وأخذت بالمبدأ الحديث الذى ينادى بحق كل شعب فى تقرير مصيره ، وإقامة نظام الحكم الذى يراه صالحا . فقبلت تركيا التنازل عن كل دعوى لها فى السيطرة على الأراضى التى تقطنها الشعوب العربية . ومعاهدة لوزان هذه ، هى الاتفاقية الوحيدة من بين جميع معاهدات الصلح ، التى قبلها جميع الأطراف معاهدة صحيحة ملزمة لهم ، والتى لم تعدل إلا بعد ثلاث عشرة عاما ، وبعد أن وافقت الدول المبرمة لها عن رضا واختيار على تعديلها .

أما بلغاريا ، فلم تفقد الكثير من أراضيها حيث أعيدت إلى حدودها التى كانت عليها فى عام ١٩١٤ ، على أساس أنها خسرت الكثير من الأراضى فى الحرب البلقانية الثانية عام ١٩١٣ . وكانت الخسارة الوحيدة التى نزلت بها هى تنازلها عن تراقيا الغربية لليونان . وقد أصبح توسع اليونان حائلا بينها وبين الوصول إلى بحر ايجة ، لإيجاد منفذ لها على البحر .

ولقد انتقدت هذه التسوية ، خصوصا ذلك الجزء منها المتضمن فى معاهدة فرساى ، المعقودة لكونها مجموعة موقعة من الأغراض المتضاربة ، ولكن لم يكن هذا بالضرورة هو أسوأ ما فيها . فلأى غرض آخر كان عقد مثل هذا المؤتمر الدولى العظيم ، إن لم يكن لإيجاد أعلى قدر مشترك من الاتفاق بين الدول التى تضاربت أهدافها ومصالحها من نواح كثيرة ؟ لو أن مبادئ ولسن العامة طبقت دائما لكان لها نتائج مهلكة وسخيفة فى كثير من الحالات ، ولكن مكانته الشخصية العظيمة ومثابرته أفلحتا فى بث نظرة أوسع وأكثر دواما فى التدابير ، ولو لم تعتدل المطالب المتطرفة لكليمنصو ولويد جورج لانتجت صلحا مؤديا إلى حرب أخرى بعد فترة قصيرة ، لكنها أفلحت فى تذكير ولسن بحقائق السياسة الأوروبية المتضاربة .

ومن ناحية أخرى كانت محاولات إجبار ألمانيا على قبول ما سمى « مادة مجرمى الحرب » هى محاولات غير واقعية بالمرة . فلا يمكن خلق الشعور بالمسئولية الأدبية بمجرد تضمين نص عنها فى وثيقة كان ممثلو ألمانيا مرغمين على توقيعها . وأما طلب تعويضات عن خسائر الحرب التى ألحقتها الجيوش الألمانية ، وهو الطلب الذى ارتكز على ذلك النص ، فقد حدد بأرقام من محض الخيال دون اعتبار جدى لطرق تمكين ألمانيا اقتصاديا من سداد هذا المال ، وتمكين الحلفاء من استلامه . ولم يحدد فى المعاهدة رقم للتعويضات رغم أن فرنسا وبلجيكا وبريطانيا تقدمت بمطالب ضخمة وتكونت لجنة للتعويضات

لتحديد المبلغ المطلوب ولترتيب وسائل الدفع ومواعيده ، وبهذه الطريقة أرجئ النظر فى المصاعب التى لم يمكن تجنبها ، فأصبحت فى العقد الثانى منبعا متجددا للكراهية الراسخة . وأيا كان الأمر فإن صورا أخرى من التعويضات انتزعت فى الحال ، فحرمت ألمانيا من كل ممتلكاتها الاستعمارية ومن معظم أسطولها ، ومن الجزء الأكبر من بحريتها التجارية ، ومن ممتلكات المواطنين الألمان فى الخارج . فثقب الملاحون الألمان معظم سفن الأسطول الراسية فى سكابافلو لإغراقها . وحرّم التجنيد الإجبارى فى ألمانيا ، وحدد جيشها بمائة ألف جندى ، وحرم عليها تملك مدفعية ثقيلة ، أو طيارات ، أو غواصات . ولم يكن بوسعها لعدة سنوات بعد الحرب أن تبنى مثل هذه الأسلحة بأى كيفية ، ولما جاء الوقت الذى استطاعت فيه ذلك ، كانت هناك طرق كثيرة لتفادى رقابة لجان نزع السلاح . وفى الوقت ذاته ، لما كان قد فرض عليها أن يكون جيشها الصغير مكونا بالتطوع، وأن يكون جيشا محترفا ، ظلت طائفة الضباط ذات قوة مصونة وأبيح لها أن تضع الخطط لتحقيق النمو السريع للقوة الألمانية المحاربة بأسرع ما يمكن . فكانت هذه المجموعة الكاملة من الإجراءات التأديبية والتعويضية سيئة الوضع وغير ممكنة التنفيذ ؛ فقد أفادت فى تكتل السخط الألمانى القومى دون اتخاذ ضمانات محكمة ضد قدرته على التعبير العملى عن السخط .

ومن بين الانتقادات الأخرى أن التسوية التى اتخذت المبادئ الأربعة عشر أساسا لحلول عادلة ، والتى اعترفت بحق تقرير المصير لكل الشعوب ، والتى نجحت فى تخليص عدد كبير منها من نير الحكم الأجنبى ، مثل البولونيين الذين تحرروا من سيطرة روسيا وبروسيا والنمسا ، والتشيكيين واليوغوسلافيين من النمسا، والإلزاسيين واللورينيين والدانمركيين من ألمانيا ، قد وضعت شعوبا أخرى كأقليات قومية جديدة ، أى أنها قد تخلصت من مشكلة قديمة بخلق مشكلة جديدة من نفس النوع . ومثال ذلك تشيكوسلوفاكيا التى ضمت أقليات

ألمانية بلغ عددها ثلاثة ملايين نسمة ، وأقلية مجرية وصل تعدادها إلى ٧٠٠,٠٠٠ مجرى . وكذلك الحال فى بولندا التى اشتملت على مليونين من الألمان وثلاثة ملايين من الروتينيين . كما ضمت إيطاليا عناصر من السلوفيين . ونلحظ فى يوغوسلافيا كذلك أقليات مجرية وأقليات بلغارية . وهكذا نجد أن تسوية عام ١٩١٩ كانت بعيدة عن الكمال ، ولكننا نرى أنه كان للضرورات السياسية أهمية فى بعض الأحيان تفوق حقوق القوميات فإذا سمح ، مثلا ، للألمان الذين يعيشون فى السوديت ، والألمان الموجودين فى النمسا بالانضمام إلى ألمانيا لأصبحت بعد الحرب أقوى منها قبلها .

ولكن إذا كانت هناك ضرورات دعت إلى تجاهل حقوق بعض القوميات فى أوروبا تدعيما للسلام والأمن فى أوروبا ، فما هى الضرورات التى حتمت على هذه الدول تجاهل القومية العربية تجاهلا يكاد يكون تاما . فلم يكن تجاهلها بطبيعة الحال راجع إلى دوافع تتعلق بالسلام والأمن أو أى شئ آخر سوى تحقيق المطامع الاستعمارية على حساب العرب الذين كانوا بالأمس القريب حلفاء بريطانيا . لقد حصلت كل الدول المنتصرة الكبرى ، ومن يدور فى فلكها من الدول الصغرى ، على ما أسمته حقوقا ، فيما عدا العرب ، فقد مزقوا شر ممزق . إذ ابتدع ميثاق عصبة الأمم نظاما أطلق عليه نظام الانتداب ، ويقضى بأن الأقطار التى سلخت من ألمانيا وتركيا ، والتى لا تستطيع شعوبها حكم نفسها ، يجب « أن توضع تحت إدارة بعض الدول العريقة فى مضمار الحضارة » . والحقيقة أن دول الحلفاء اتخذت من هذا النظام الجديد ستارا لتخفى وراءه مطامعها الاستعمارية القديمة ، وقسمت الانتدابات إلى ثلاثة أنواع رتبت تبعا لمرحلة رقى السكان ودرجة حضارتهم فى البلاد التى أخضعت للانتداب . فوضعت فى القسم الأول البلاد العربية التى كانت جزءا من الدولة العثمانية ، وحددت وظيفة الدولة المنتدبة لإدارة كل منطقة من هذه المناطق « بأن تقدم له

المشورة والمساعدات الادارية ... إلى أن يحين الوقت الذى يمكن فيه ذلك القطر إدارة شئونه بنفسه ، بحيث ينبغى أن يكون لرغبات الشعب الاعتبار الأول فى اختيار الدولة المنتدبة ». ولم تكن بريطانيا وفرنسا أمينتين فى تنفيذهما لهذا النظام على البلاد العربية ، واندلعت ثورات عديدة فى فلسطين وفى سورية وفى العراق ، أبانت عن كراهية العرب العميقة لهذا النظام الاستعمارى الجديد ، وللدولتين المنتدبتين .

ولكن أفضل ما اشتملت عليه تسويات ما بعد الحرب هو ميثاق عصبة الأمم الذى بذل الرئيس ولسن جهدا كبيرا لإخراجه إلى حيز الوجود . لقد بذل ولسن كل نشاطه لإنشاء سلم جديد ، وقرر الذهاب إلى مؤتمر السلام بنفسه كصديق للإنسانية كبير الأمل فى إقناع أوروبا بصلح عادل قائم على أساس عصبة من الشعوب الديمقراطية المحبة للسلام . وفى الواقع كانت فكرة عصبة الأمم ممتلكة زمام الرئيس الأمريكى ، وكلف مساعده هاوس بوضع ميثاق أو عهد لها ، ولقد تجلت فى الميثاق الذى وضعه هاوس المثل العليا الأخلاقية . وتوضح مقدمة المشروع الذى وضعه هاوس « أن الحضارة الحالية قد فشلت لعدم وجود نظام تخضع له الشعوب جميعا . ولأن الرأى العام فى العالم قد وافق على كثير من المسائل غير الأخلاقية ، ولذا فغاية الشعوب التى توافق على هذا الميثاق تكوين عصبة أمم فى العالم مرماها السلام والطمأنينة والتقدم والحكومة المنظمة ، وعلى ممثلى الدول من رجال السياسة ألا يقوموا بعمل سياسى يخالف الصدق والشرف، وألا يؤيدوا من أعمال الماضى ما خلا من الأخلاق الفاضلة » .

ولقد أصر لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيا ، على ألا تضع دستور عصبة الأمم إلا لجنة عالمية ، وبذا استبعد مشروع العصبة من مؤتمر السلام الذى يضم الدول الكبرى ، وأصر لويد جورج وكليمنصو على ضرورة اشراك الدول الصغرى فى وضع ذلك المشروع ، هذا فى الوقت الذى رفضا فيه بقوة اشراك الدول

الصغرى فى مؤتمر السلام . واضطر ولسن فى النهاية إلى أن يوافق على أن تتكون اللجنة التى تضع المشروع من ممثلين اثنين لكل من الدول الكبرى ، وممثل واحد لكل من خمس دول صغرى زيدوا فيما بعد إلى تسع ، وطلب ولسن أن ينضم هو ومساعده هاوس إلى هذه اللجنة كممثلين للولايات المتحدة . ورأس ولسن هذه اللجنة ، ولكن رئيسى حكومتى بريطانيا وفرنسا لم يشتركا فيها اشتراكا فعليا . وأوضحت المناقشات التى دارت بين أعضاء اللجنة على اختلاف الدول فى فهمها للعصبة ، وما يجب أن تكون وظائفها ، وكيف يكون تشكيلها ، ومدى صلتها بضمان السلام الذى سينشئه مؤتمر فرساى .

ونظرا لحرص ولسن الشديد على الحصول على موافقة الدول الأعضاء فى مؤتمر السلام على ضم ميثاق العصبة إلى معاهدة فرساى ، بينما كانت تلك الدول تصر على فصل الإثنين عن بعضهما ، أكثر من استرضاء المنتصرين إلى درجة تنافت مع بعض المبادئ والنقط التى نادى بها من قبل . ولذا لم يرض أوروبا ولا أمريكا ، بل أصبح مكروها فى كثير من دول أوروبا . ولكن بالرغم من ذلك نجح ولسن فى إنشاء عصبة الأمم ، وفى إقناع دول أوروبا الكبرى بالاعتراف بمبدأ منرو ، وكان هذا المبدأ قبل ذلك الوقت مجرد تعبير عن سياسة أعلنتها الولايات المتحدة من جانبها وحدها . وكان ولسن يرى أن العصبة ما هى إلا نظرية منرو مكبرة ، فالعصبة ستؤدى إلى العالم كله خدمات كبيرة مثلما تؤدى نظرية منرو للولايات المتحدة ، وخصص القسم الأول من معاهدة فرساى لميثاق عصبة الأمم .

ورغم الآمال الكبيرة التى علقت على قيام عصبة الأمم فإنها بحكم تكوينها لم تكن قادرة على حفظ السلام . فالولايات المتحدة صاحبة فكرة إنشاء العصبة لم تشترك فى عضويتها . وفيما يلى بعض الأسباب التى منعت الولايات المتحدة من الاشتراك فى العصبة وهى :

١ـ أن العصبة كانت تمثل مجموعة الدول المنتصرة ومن يدور فى فلكها ، كما أنها كانت أوروبية الصبغة ، ولم تكن تمثل دول العالم تمثيلا حقيقيا .

٢ ـ اعترض الشيوخ الأمريكيون الذين ينتسبون إلى أصل ايرلندى أو ألمانى على نص المادة العاشرة من الميثاق ، وكانت تتضمن سلامة أراضى أعضاء العصبة، ورفضوا الإبقاء على مادة تضمن تفوق بريطانيا ، فالإمبراطورية البريطانية لها خمسة أصوات ، وللولايات المتحدة صوت واحد ، وما كان هذا يرضى شيوخ الولايات المتحدة ، لأنه مهما قيل عن استقلال كندا وجنوب أفريقيا واستراليا ونيوزيلندا ، فهى جميعا أعضاء فى الإمبراطورية البريطانية لا جدال فى ذلك . وعلاوة على ذلك كان الأمريكيون يميلون إلى اتباع سياسة العزلة من جديد والاهتمام بشئونهم الخاصة .

٣ ـ لم تمثل العصبة سوى أربع وأربعين دولة معظمها أوروبية ، وظلت روسيا بعيدة عنها رغم أنها لم تكن من الدول الأعداء . كذلك أبعدت ألمانيا وتركيا وحلفائهما بحجة أنهم لم يبلغوا بعد مرتبة النضوج السياسى من الناحية الدولية .

وهكذا نفذت المعاهدة والعصبة دون اشتراك الولايات المتحدة . ولقد اتصل اسم عصبة الأمم باسم الرئيس ولسن ، فجاء امتناع الولايات المتحدة عن الانضمام إليها ضربة كبيرة لنفوذ العصبة ومستقبلها . وكان المسئول عن قتل العصبة ولسن نفسه إلى حد ما ، لأنه لم يتصرف التصرف المناسب لإنجاح المشروع ، ولعدم اعتداله ولعدم مرونته فى قبول بعض التعديلات التى أشير بها عليه . كما يقع جانب من المسئولية على مجلس الشيوخ الذى طالب بإدخال تعديلات كبيرة أفقدت مشروع العصبة قيمته . وربما كان من أسباب فشل ولسن أنه لم يبين للشعب الأمريكى حقيقة الدوافع التى جعلت الولايات المتحدة تدخل الحرب ، وهى أن للولايات المتحدة مصالح حيوية فى منع ألمانيا من قهر أوروبا والسيطرة

على الأطلنطى ، والاتحاد مع اليابان فى المحيط الهادى ، ولكن ولسن جعل لأسباب دخول الولايات المتحدة صفة شرعية أخلاقية ، وقال أن أمريكا دخلت الحرب لجعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية . وهكذا أصبحت العصبة لا تضم كل الدول الكبرى ، ومن ثم لم تنعم بنفوذ سياسى كبير ، وفقدت مظهر العالمية،وهو أهم مظهر لها . وإذا كانت الولايات المتحدة لم توافق على العصبة ، فإنها لم تقبل أيضا معاهدة فرساى ، واضطرت إلى عقد معاهدة منفردة مع ألمانيا فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٢١ .

وقد تضمن ميثاق عصبة الأمم بعض الأهداف التالية :

١ ـ الامتناع عن اللجوء إلى استخدام القوة لتسوية المشاكل القائمة بين الدول .

٢ ـ عدم عقد اتفاقات سرية .

٣ ـ تأمين حرية النقل والتجارة بين الدول .

٤ ـ تعمل الدول الكبرى المنتدبة (طبقا لنظام الانتداب) على رقى مجتمعات الدول المتخلفة .

٥ ـ الدعوة إلى رفع مستوى العامل ورفع الاستبداد عنه ، وإعطائه حدا أدنى من الأجور يجعله قادرا على الحياة الكريمة .

كما نص الميثاق على أن تتألف العصبة من الدول المستقلة استقلالا تاما ، والتى تستطيع أن تقدم ضمانات وافية على نواياها السلمية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، وكذلك قرر ألا يسمح لروسيا والمكسيك بدخول العصبة إلا بعد اقامتهما نظم حكم مستقرة . وقرر الميثاق تشكيل العصبة من هيئتين رئيسيتين إلى جانب السكرتارية هما : الجمعية العمومية ومجلس العصبة (١) . وأقام الميثاق أيضا المحكمة الدائمة للعدل الدولى ، ويطلق عليها عادة « محكمة

---

(١) انظر الملحق الخاص ببعض نصوص ميثاق عصبة الأمم .

العدل الدولية » للنظر والفصل فى أى نـزاع ذى صبغة دولية يـروم طرفاه عرضه عليها ، ولتقديم آراء استشارية فى الشئون التى يحيلها إليها مجلس العصبة أو الجمعية العمومية . وكانت هذه المحكمة الدولية تتألف من خمسة عشر قاضيا تختارهم عصبة الأمم من بين قائمة مرشحين تقدم الدول الأعضاء أسماءهم . وأنشأت معاهدة فرساى أيضا منظمة دولية للعمل ألحقت بالعصبة ، واستهدفت هذه المنظمة العمل على تحسين أحوال العمال فى جميع أنحاء العالم والظفر لهم بشروط عادلة .

وعقدت عصبة الأمم اجتماعها الأول بجنيف فى نوفمبر ١٩٢٠ ، وحضر هذا الاجتماع ممثلو اثنتين وأربعين دولة . ولكن تزايد عدد الدول الأعضاء حتى بلغ ستين دولة عام ١٩٣٤ ، وسمح لألمانيا وحليفاتها السابقات بالانضمام إلى العصبة ، وأعطيت ألمانيا عند انضمامها عام ١٩٢٦ كرسيا دائما فى مجلس العصبة ، وهو الكرسى الذى ظل شاغرا لعدم انضمام الولايات المتحدة للعصبة . وفى عام ١٩٢٢ زيد عدد الكراسى غير الدائمة من أربعة إلى ستة نتيجة لضغط الدول الأعضاء الصغرى ، ثم زيد هذا العدد إلى تسعة كراسى دائمة فى عام ١٩٢٦ . ولقد تمكنت العصبة فى بدء حياتها من حل بعض المشكلات التى هددت السلام بين بعض الدول الصغرى ، ولكن لوحظ أن نفوذ العصبة كان ضئيلا فى الخلافات التى نشبت بين بعض الدول الكبرى . وفى حقيقة الأمر فإن ضعف العصبة لم يكن ناجما عن نقص تنظيمها ، أو خلل فى صرحها ، وإنما رجع إلى حد كبير إلى عدم ولاء الدول الكبرى لتعهداتها ورغبتها فى اتخاذ عصبة الأمم وسيلة لتحقيق مراميها السياسية .

وبعد أن استعرضنا جوانب التسوية وما وجه إليها من نقد ، ننتقل إلى مناقشة النتائج والتغيرات الهامة التى نتجت عن الحرب العالمية الأولى . ومما لا شك فيه أن الحرب قد غيرت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسة فى

أوروبا بصفة خاصة وفى العالم بصفة عامة . فبالنسبة للتغيرات الاجتماعية ، كانت أهم نتيجة للحرب على المجتمع هى قوة العاطفة والانفعالات الوطنية التى لم تكن مبادئ تقرير المصير القومى المطبقة فى التسوية سوى صدى لها . تكاتفت التعبئات والخسائر الضخمة ، والانفعالات الشديدة ، والضغط المتواصل للمجهود الحربى الثقيل الحمل ، ومشاطرة أحزان الهزيمة وأفراح النصر ، على حصر أذهان البشر فى مسائل العزة القومية والحمية الوطنية . كان العدو فى كل بلد يوصف بالوحشية والاستهتار واستحقاق الكراهية التامة ، وثبت منذ البداية أن الحركة القومية كانت عاملا أقوى بكثير من الحركة الاشتراكية ، ولقد آزرت الأحزاب الاشتراكية حكوماتها البرلمانية فى كل بلد فى عام ١٩١٤ ، وصوتت مؤيدة التعبئة واعتمادات الحرب . أما حركات الاضطراب والتخريب طلبا للسلم فلم تشل الحرب إلا فى روسيا مؤخرا . فانحصرت مقاومة مجهود الحرب فى أفراد قلائل من الاشتراكيين أو أنصار السلام ، ولكن أصبحت الاشتراكية اشتراكية وطنية أساسا . وبقى دائما طوال السنوات التالية ، بأشكال أخرى عدة ، تحالف أقوى حركتين فى العالم الحديث . فإن انتصار الجماعة المتطرفة فى روسيا عام ١٩١٧ وسّع الانفصال فى صفوف الاشتراكيين وأدامه ، ولم يكن الاشتراكيون البرلمانيون أكثر قدرة على قبول أساليب البلشفية منهم على قبول دعاوى الماركسية عن حرب الطبقات ، والحفاظ عليها . ومن هنا افترقت الشيوعية والاشتراكية ، ولو أن توضيح هذا الخلاف وزيادته استغرقا أحداث العقد التالى .

واقترن تعزيز الوطنية واللون الوطنى من الاشتراكية بما يمكن تسميته « تأميم رأس المال » . فقد أصبح من واجب كل حكومة أن تمارس قدرا عظيما من التوجيه والرقابة على مجموع الحياة الاقتصادية فى بلدها . فأصبح من الواجب مراقبة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى ، وتخطيط الإنتاج الزراعى والصناعى ، أو توجيههما لسد مطالب التعبئة والامداد الحربى . وكان لا بد من

ضغط انتاج السلع المدنية والكمالية ، ومن توفير الخامات ، وتوجيه القوى العاملة فى كل أمة من الرجال (ومن النساء كذلك بدرجة متزايدة) . وأصبح الرأسماليون الذين أثروا من أزمات قلة المواد والذين كسبوا الكثير من الحرب مكروهين كراهية مرة لكونهم « مستغلين » ، وعملت الزيادة المستمرة فى أعباء الضرائب على تقريب مستويات الدخول وعلى وضع سلطة ضخمة جديدة فى أيدى الحكومات. لتحقيق هذه الأغراض جميعا ، ولتوزيع المواد الغذائية بالبطاقات ومراقبة الأسعار ، أقامت كل حكومة أجهزة جلبت عليها مزيدا من المشاكل الإدارية والسلطات المكتبية وإدارة الأعمال . ونظرا لأن الولايات المتحدة دخلت الحرب فى وقت متأخر ، ولأن اقتصادها المتوسع قلل من ضرورة الأخذ بهذه الاجراءات ، كانت هذه العملية أقصر مدى مما كانت عليه فى البلاد الأوروبية ، ولو أنها سارت هناك بدرجة ما . وأحدثت الحرب ثورة فى صلتها بأوروبا كذلك . كان لمواطنين ولشركات بريطانية وفرنسية ، كما كان لغيرهم من الأوروبيين استثمارات ضخمة فى الولايات المتحدة بلغت فى عام ١٩١٤ حوالى ٨٠٠ مليون جنيه استرلينى . وقد استولت حكوماتهم على هذه الاستثمارات أثناء الحرب وباعتها فى أمريكا لتشترى مهمات ، معوضة أصحابها بالجنيهات أو بالفرنكات . وفضلا عن هذا أصدرت الحكومات الأوروبية قروض حرب كبيرة إلى أمريكا ، لهذا خرجت الولايات المتحدة من الحرب أعظم دولة دائنة فى العالم ، وكانت البلاد الأوروبية مدينة لها بحوالى ألف مليون جنيه استرلينى ، وظل سداد قروض الحرب هذه مشكلة شائكة فى العقد التالى .

كذلك كانت التغيرات الاجتماعية التى سببتها الحرب عظيمة ، فقد اختل التوازن العادى بين الجنسين من جهة وبين مجموعات الأعمار من السكان من جهة أخرى ، بسبب تفكك الحياة العائلية أثناء التعبئة ، وقتل ملايين من الشبان ، وهبوط نسبة المواليد هبوطا حادا ثم ارتفاعها ارتفاعا شديدا مماثلا بعد

انتهاء الحرب . ودخلت النساء العاملات حبا للوطن فى المصانع والخدمات الحربية سوق العمل على نطاق لم يعرف من قبل . فلما وجدت الكثيرات بذلك أساسا اقتصاديا لمزيد من الاستقلال ظللن فيه ، وجعل الدور الذى قمن به فى مجهود الحرب خصوصا فى بريطانيا ، مطالبتهن بحق الانتخاب أمرا لا يقاوم بعد الحرب . ومن ثورات العصر الحديث الأخفض صوتا والأقل ملاحظة تغيير وضع النساء فى المجتمع فى العالم . فقد تحررن من وضع فيه الخضوع القانونى والاجتماعى للرجال على الأسوأ ، وفيه التبعية الاقتصادية والسياسة ، وكسبن ، فى بلد بعد الآخر ، مركزا فيه قدر أعظم من المساواة مع الرجال . وامتدت هذه الثورة حتى إلى آسيا ، كما أثرت أخيرا فى أفريقيا . لعبت الحرب دورا هاما فى كل هذه العمليات فى بريطانيا وغرب أوروبا ؛ وحدثت هزات اجتماعية أخرى نتيجة لتضخم الأسعار بعد الحرب ولثقل عبء الضرائب اذ عانى من هبوط مستوى المعيشة كل الذين اعتمدت معيشتهم على دخول ثابته من الاستثمارات أو المدخرات وكل الذين لم تتيسر زيادة أجورهم النقدية . فتركت الحرب بأثقالها ومشقاتها وجنونها وإنهاكها ، شعوبا ثائرة عديمة الاتزان تصارع عواقبها .

ومن ناحية أخرى كان للدمار الشامل الذى تعرضت له دول أوروبا خلال الحرب (١٩١٤ ـ ١٩١٨) أثره الواضح فى اضمحلال أوروبا اقتصاديا . فتدمير معظم المصانع الأوروبية قد أفقدت أوروبا قدرتها على الانتاج ، كذلك أفقدها تجنيد الأيدى العاملة فى الحرب خيرة شبابها من العمال المهرة الذين يقدرون بنحو ثمانية ملايين ونصف . وبالإضافة إلى ذلك فإن قيام أوروبا من كبوتها كان يتطلب وقتا غير قصير كى تستعيد كامل نشاطها وانتاجها . كما أن تحول المصانع من الانتاج الحربى إلى الانتاج المدنى كان يستلزم بعض الوقت ، زد على ذلك أن مشروعات التنمية الاقتصادية وإعادة بناء اقتصاديات تلك البلاد كان يتطلب أموالا وفيرة ، ولم تكن بحكم استدانتها فى الحرب بقادرة على إنفاق

المزيد من الأموال . هذا بالإضافة إلى أن انخفاض قيمة العملة ونقص الاحتياطى من الذهب قد أعجز تلك الدول عن شراء حاجياتها من المواد اللازمة لصناعتها من الخارج . وهكذا اضطربت الحياة الاقتصادية فى معظم دول أوروبا ، ولكن بنسب متفاوته بقدر ما أسهمت تلك الدول فى الحرب ، وبقدر ما قدمت من تضحيات . وكانت أكثر الدول استفادة من الحرب الولايات المتحدة واليابان .

وكان من أهم نتائج الحرب تغير العلاقة الاقتصادية بين أوروبا والقارات الأخرى تغييرا ثوريا . ففى عالم ما قبل الحرب كان كل بلد أوربى متقدم يستورد أكثر مما يصدر ، مؤديا الفرق من فوائد استثماراته الخارجية ومن أجور النقل والخدمات الأخرى . أما الآن فكان على البلاد الأوروبية أن تجتهد فى تصدير بضائع أكثر مما تستورد لتسديد ديون الحرب ، ولتستعيد فى فترة ارتفاع الأسعار أسواق تجارتها الخارجية ، فتأثرت مستويات حياتها تبعا لذلك . وفى عالم ما قبل الحرب ، كان الإنتاج الصناعى قد تركز فى أوروبا ، وكان قوام وارداتها من القارات الأخرى هو الخامات والأغذية ، وكانت البلاد غير الأوروبية تعتمد أساسا على صادرات أوروبا فى الحصول على السلع التامة الصنع ، كما كانت تعتمد على المستعمرات الأوروبية فى الحصول على رأس المال ، وعلى المهاجرين الأوروبيين فى التزود بالخبرة الفنية . ولم يحل عام ١٩١٤ الا وكانت هذه التبعية العضوية المتداخلة ، المتضمنة تمييز البلاد الأوروبية إزاء بقية البلاد ، قد ضاعت جزئيا بسبب عوامل غير منظورة ، لكن التوسع الصناعى السريع للولايات المتحدة واليابان ولبعض دول أمريكا الجنوبية لمواجهة مطالب فترة الحرب الشرهة ، ذهب إلى الأبد بمركز أوروبا الصناعى المتميز . والآن انضمت بلاد ما وراء البحار إلى صف المصدرين الدوليين أو أصبحت قادرة على سد نسبة عالية من حاجاتها المحلية . وأقيمت علاقات تجارية جديدة لم يقم فيها وزن للبلاد الأوروبية ، إذ ازدادت التجارة المباشرة بين الولايات المتحدة من ناحية وأمريكا الجنوبية والشرق

الأقصى من ناحية أخرى ، وبين اليابان من جانب وأمريكا الجنوبية والهند من جانب آخر . ومع هذا ظلت أحد المراكز الصناعية العظمى فى العالم ، ولكنها لم تعد بؤرة الإنتاج الصناعى وأتيح لها إلى درجة ما خلال العقدين التاليين أن تعيد بناء مركزها العالمى ، لكنها لم تستطع مطلقا معاودة بلوغ مستويات ١٩١٤ العالمية المتميزة وكما تحول ميزان الميزات الاقتصادية قبل ١٩١٤ من دولة أوروبية إلى دولة أوروبية أخرى تحول هذا الميزان الآن بين القارات ، وعانت كل الدول الأوروبية هبوطا نسبيا فى أهميتها العالمية .

أما بالنسبة للتغيرات السياسية ، فقد تهاوت الأسر الحاكمة القديمة فى انكسار وانهيار ، بينما صمدت الدول الغربية الديمقراطية فى ظفر . ففى روسيا وألمانيا والمجر وتركيا تغيرت النظم السياسية نتيجة للحرب تغييرات جوهرية ، فقامت فى روسيا حرب أهلية عنيفة بين الحكومة البلشفية والثائرين ضدها من أنصار تروتسكى ، واستمرت الحرب فترة غير قصيرة تغيرت خلالها النظم . وفى ألمانيا قامت ثورة الاشتراكيين فى برلين فى ٧ نوفمبر عام ١٩١٨ منادية بالنظام الجمهورى ، ونجحت فى تشكيل حكومة اشتراكية على رأسها إبرت (Ebert) الذى ووجه بمعارضها شديدة من العناصر البلشفية التى أطلق عليها اسم سبارتاكوس Spartakos ، وبعد مقاومة عنيفة تمكنت الحكومة من اخمادها . ولكنها لم تكن الثورة الأولى أو الأخيرة ، فقامت ثورات متعددة فى أجزاء مختلفة من ألمانيا ، وكان أخطرها محاولة الحكومة الباڤارية الاشتراكية التى تشكلت بصفة مؤقته فى إعلان الاستقلال عن ألمانيا ، ولكن بفضل جيش الأحرار الذى جندته حكومة إبرت تمكنت من السيطرة على الموقف والقضاء على كل تلك الحركات .

وفى المجر قامت ثورة فى ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ أجبرت الإمبراطور ، شارل ملك المجر ، على التنازل عن العرش وتم المناداة بالجمهورية ، وتكونت حكومة

مؤقتة برئاسة ميشيل كارولبي (Karolyi) ، الذى حاول القيام بإصلاحات اجتماعية معتمدا فى ذلك على تأيد الاشتراكيين . ولكن البؤس والبطالة ونقص التموين فى المدن الكبرى ، بسبب توقف السكك الحديدية وفقدان الفحم ، أدى إلى نمو حركة شيوعية برئاسة صحفى إسرائيلى يدعى بيلاكون (Bela Kun ١٨٨٥ ـ ١٩٣٧) الذى تمكن بمساعدة الشيوعيين من إسقاط حكومة كارولبى فى مارس عام ١٩١٩ ، وإعلان قيام دكتاتورية الطبقة الكادحة . ولم تستطع حكومة بيلاكون الشيوعية الاستمرار ، وسقطت بسبب عدم اعتراف الحلفاء بها ، وقبض على زمام الأمور فى المجر الأميرال هورتى (Horthy) بعد عودة الوصى على العرش الأرشيدوق جوزيف .

وهذه الحروب الأهلية التى سادت قسما كبيرا من أوروبا كان يناقضها الاستقرار السياسى فى الدول الديموقراطية : بريطانيا وفرنسا . فلقد خرجتا من الحرب وهما محتفظتين بنظمهما الدستورية دون أن تتعرضا للهزات العنيفة التى واجهت الدول الأخرى كما سبق الإشارة إلى ذلك . حقيقة أن حكومتى بريطانيا وفرنسا قد اضطرتا إلى الحصول على سلطات استثنائية شبه دكتاتورية خلال الحرب لمواجهة المشاكل الخاصة بتعبئة الجيوش وإعداد التموين العسكرى والمواد الغذائية ، ولكن كل هذه التطورات التى حدثت أثناء الحرب لم تستمر عندما توطد السلام ، فعادت النظم السياسية والإدارية فى عام ١٩١٩ إلى ما كانت عليه فى عام ١٩١٤ . وهكذا خرج النظام الديمقراطى سليما بعد الحرب ، ولكنه لم يكن آمنا فى حقيقة الأمر ، فالمناخ السياسى فى الدول الديمقراطية أعيد كما كان فى عام ١٩١٤ . ففى خلال الحرب اضطرت الحكومات فى العالم إلى تدريب شعوبها على تطبيق ما يسمى « تدويل الفكر » ، بمعنى آخر أنها منعت كل تعبير عن الرأى قد يؤدى إلى خفض المعنويات القومية والإصرار على الكفاح. وعلى هذا فلم تحترم خلال الحرب حرية الفكر التى هى أساس النظام

الحر والنظام الديمقراطى ، وبالتالى أدت الحرب إلى انحطاط الفكر الحر .

وفى المجال الفكر ى المذهبى ، أسفرت الحرب عن قيام النظام الشيوعى إلى جانب النظام الرأسمالى ، وظهر التباين واضحا بين النظامين أو المذهبين . وبدأ ذلك بانعقاد المؤتمر الذى دعا البلاشفة إلى عقده فى عام ١٩١٨ بهدف إيجاد دولية جديدة وهى الدولية الشيوعية ، وعقب ذلك دعا الاشتراكيون « الغربيون » فى برن إلى مؤتمر اشتراكى دولى فى عام ١٩١٩ ، وقد شجب هذا المؤتمر ، الذى سيطر فيه الاشتراكيون الفرنسيون والإنجليز بالأغلبية ، المذهب البلشفى ، وأكد اخلاصه وولاءه للمبادئ الديمقراطية ، وجاء فى بيان برن : « أن النمو الاشتراكى الحقيقى لا يمكن أن يكون إلا فى ظل قانون الديمقراطية . وهكذا حدث الانفصال فى فبراير عام ١٩١٩ بين الاشتراكيين الديمقراطيين » من جهة، والشيوعيين من جهة أخرى .

وهكذا يتضح أن الحرب العالمية الأولى قد أحدثت تغييرات جوهرية فى ميادين متعددة داخل أوروبا وخارجها ، وما كان من الممكن حدوثها بتلك السرعة لولا قيامها . وبالإضافة إلى ذلك كانت أهم ظاهرة لعالم ما بعد الحرب هى الاضطراب السياسى الذى أعقب التطبيق العملى لمعاهدات الصلح ، واختفاء إمبراطوريات أربع ظلت تملأ صفحات التاريخ الأوروبى بالحروب ، وهى : إمبراطورية النمسا والمجر ، والإمبراطورية العثمانية ، والإمبراطورية الروسية ، والإمبراطورية الألمانية .

ملحـــق

بعض نصوص عهد عصبة الأمم

الديباجة

مراعاة لتنمية التعاون بين الأمم وضمان سلامها ، وأمنها وما يفرضه ذلك من قبول بعض التزامات تقضى بعدم الالتجاء إلى الحرب ووجوب الارتباط علانية بعلاقاتنا دولية أساسها العدل والشرف ، والسهر على تطبيق أحكام القانون الدولى المعترف بها من الحكومات كقواعد للتعامل بين الدول واجبة الاحترام ، وحرصا على سيادة العدالة واحترام كافة الالتزامات الناجمة عن المعاهدات التى تبرمها الشعوب المنظمة فى علاقاتها المتبادلة . قبلت الأطراف السامية المتعاقدة هذا الميثاق الذى يؤسس عصبة الأمم .

المادة الأولى

(١) أعضاء عصبة الأمم الأصليون هم الدول الموقعة على هذا الميثاق والمبينة أسماؤهم فى الملحق المرفق بهذا الميثاق ، وكذلك الدول التى تنضم للميثاق بلا قيد ولا شرط خلال شهرين من بدء سريانه ، وتدون أسماؤها فى الملحق المذكور بعد تقديم طلب الانضمام إلى السكرتارية التى تخطر به الدول الأخرى أعضاء العصبة .

(٢) كل دولة مستعمرة كانت أو من الممتلكات ، تحكم نفسها ولم يدرج اسمها فى ملحق الميثاق ، من حقها أن تصبح عضوا فى العصبة متى وافق ثلثا أعضاء الجمعية على انضمامها ، بشرط تقديم الضمانات الكفيلة بالإفصاح عن نواياها الحميدة نحو مراعاة التزاماتها الدولية ، وقبولها نظام العصبة الخاص بقواتها وأسلحتها العسكرية والبحرية والجوية .

(٣) يحق لكل عضو فى العصبة الانسحاب منها على أن يعلن رغبته هذه قبل انسحابه بسنتين ، وبشرط أن يكون قد وفى حتى هذا التاريخ بجميع التزاماته الدولية ، بما فيها الالتزامات الناشئة عن هذا الميثاق .

المادة الثانية

تمارس عصبة الأمم ، بأوضاعها المبينة فى هذا الميثاق ، أعمالها عن طريق جمعية ومجلس يعاونهما أمانة دائمة .

المادة الثالثة

(١) تتكون الجمعية من ممثلى أعضاء عصبة الأمم .

(٢) وهى تنعقد فى فترات محددة وفى أى وقت آخر حسبما تستدعى الظروف ، ويكون انعقادها فى مقر العصبة أو فى مكان آخر يحدد للاجتماع فيه .

(٣) تختص الجمعية بالنظر فى كل مسألة تدخل ضمن اختصاص العصبة أو يكون من شأنها التأثير على السلام العالمى .

(٤) لا يحق لأى عضو فى العصبة أن يمثل فى الجمعية بأكثر من ثلاثة مندوبين، ولا أن يمنح أكثر من صوت واحد .

المادة الرابعة

(١) يشكل المجلس من ممثلى الدول العظمى المتحالفة وأنصارها من ممثلى أربع دول أخرى من أعضاء العصبة . وللجمعية أن تختار هؤلاء الأعضاء الأربعة بكل حرية كما لها مواعيد هذا الاختيار حسب رغبتها ، ولحين اتمام التعيين الأول بواسطة الجمعية ، يعين ممثلو بلجيكا والبرازيل وأسبانيا واليونان أعضاء فى المجلس .

(٢) للمجلس أن يختار أعضاء آخرين من العصبة ليمثلوا أمامه تمثيلا مستديما بعد مرفقة أغلبية أعضاء الجمعية ، كما يحق له أيضا بموافقة نفس الأغلبية أن يزيد من عدد أعضاء العصبة الذين تختارهم الجمعية ليمثلوا فى المجلس .

ـ مكرر ـ تحدد الجمعية بأغلبية ثلثى الأصوات القواعد الواجب اتباعها فى انتخاب الأعضاء غير الدائمين فى المجلس وعلى وجه خاص تلك التى تحدد مدة تمثيلهم وشروط إعادة انتخابهم .

(٣) ينعقد المجلس كلما استدعت الظروف ذلك ، على أن ينعقد مرة على الأقل كل سنة بمقر العصبة أو فى أى مكان آخر يقع عليه الاختيار .

(٤) يختص المجلس بالنظر فى كل مسألة تدخل ضمن اختصاص العصبة أو من شأنها التأثير على السلام العالمى .

(٥) يدعى كل عضو فى العصبة يكون غير ممثل فى المجلس إلى بعث مندوب ليمثله داخل المجلس كلما أثيرت فيه مسألةتهم هذا العضو بنوع خاص .

(٦) كل عضو من أعضاء العصبة الممثلين فى المجلس يمنح صوتا واحدا ولا يمثله سوى مندوب واحد .

المادة الخامسة

(١) تصدر قرارات الجمعية أو المجلس باجماع أصوات الأعضاء الممثلين فى الاجتماع ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك فى ميثاق العصبة ، أو فى نصوص المعاهدة الحالية .

(٢) جميع مسائل الإجراءات الواجب اتباعها أثناء اجتماعات الجمعية أو المجلس ، بما فى ذلك تعيين لجان للتحقيق فى موضوعات معينة ، تقررها الجمعية أو المجلس بأغلبية للأعضاء الممثلين فى الاجتماع .

(٣) تعقد الجمعية ،كذلك المجلس ، جلستهما الأولى بناء على دعوة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

المادة السادسة

(١) السكرتارية الدائمة مقرها مبنى العصبة ، وهى مكونة من السكرتير العام ومن السكرتاريين المساعدين ومن عدد كاف من الموظفين .

(٢) السكرتير العام الأول مبين اسمه فى ملحق هذا الميثاق ، أما فيما بعد فإنه يعين بواسطة المجلس بعد موافقة أغلبية الجمعية ..

(٣) السكرتاريون المساعدون وموظفو السكرتارية يعينهم السكرتير العام بعد موافقة المجلس .

(٤) يشغل السكرتير العام للعصبة بحكم وظيفته منصبى سكرتير عام الجمعية وسكرتير عام المجلس .

(٥) يتحمل أعضاء العصبة جميع نفقاتها وبالنسبة التى تقررها الجمعية .

المادة السابعة

(١) تكون مدينة جنيف مقرا للعصبة .

(٢) للمجلس أن يقرر فى أى وقت يشاء اتخاذ مكان آخر ليكون مقرا للعصبة .

(٣) جميع وظائف العصبة والإدارات التابعة لها بما فى ذلك وظائف السكرتارية مباحة للرجال والنساء على حد سواء .

(٤) ممثلو أعضاء العصبة وموظفوها يتمتعون أثناء قيامهم بمهام منصبهم بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية .

(٥) المبانى والأراضى التى تشغلها العصبة ، سواء بواسطة موظفيها أو لعقد

اجتماعات أعضائها لا يجوز انتهاك حرمتها .

المادة الرابعة عشرة

يكلف المجلس بوضع مشروع لمحكمة عدل دولية دائمة ويعرض هذا المشروع على الأعضاء . وتختص هذه المحكمة بفحص جميع المنازعات التى يعرضها عليها أطراف النزاع وتكون ذات طابع دولى ، كما أنها تختص أيضا بإبداء آراء استشارية فى كل نزاع أو موضوع يعرض عليها بواسطة المجلس أو الجمعية .

المادة الثالثة والعشرون

اتباعا ووفقا لنصوص الاتفاقات الدولية القائمة حاليا أو التى ستبرم فيما بعد اتفقت الدول أعضاء العصبة على أن :

أ ـ تسعى لتقرير وضمان بقاء شروط إنسانية عادلة لصالح العمال من رجال ونساء وأطفال فوق أراضيها وفى سائر البلاد الأخرى التى ترتبط معها بعلاقات تجارية وصناعية ، كما لها إنشاء وتدعيم المنظمات الدولية الكفيلة بتحقيق هذا الغرض .

ب ـ تتعهد بضمان معاملة عادلة للأهالى الأصليين فى الأقاليم الخاضعة لإدارة دولة العصبة .

جـ ـ تكلف العصبة بفرض رقابة عامة على تنفيذ الاتفاقات الخاصة بتجارة الرقيق من نساء وأطفال ، وعلى الاتجار بالأفيون وباقى المواد السامة .

د ـ تعهد للعصبة بفرض رقابة عامة على الاتجار بالأسلحة والذخائر على البلاد التى يحتم الصالح العام مراقبة هذه التجارة فيها .

هـ ـ تتخذ ما يلزم من اجراءات لتأمين وضمان بقاء حرية المواصلات والترانزيت

ومساواة جميع أعضاء العصبة فيما يتعلق بشئون التجارة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالأقاليم التى دمرت خلال الحرب بين عامى ١٩١٤ و ١٩١٨ .

و ـ تبذل جهدها فى المحيط الدولى لاتخاذ الاحتياطات التى تؤدى إلى الوقاية من الأمراض والعلاج منها .

المادة الرابعة والعشرون

(١) جميع المكاتب الدولية السابق تأسيسها بموجب معاهدات جماعية توضع تحت إدارة العصبة بشرط موافقة الدول المشتركة فيها على ذلك ، كما توضع أيضا تحت إدارة العصبة جميع المكاتب الدولية الأخرى وسائر اللجان التى تنشأ فيما بعد ، والتى تستهدف تسوية المسائل المتعلقة بالصالح الدولى .

(٢) تلتزم سكرتارية العصبة ـ فى جميع المسائل المتعلقة بالصالح الدولى والتى نظمت بواسطة اتفاقات عامة ولكنها غير خاضعة لإشراف مكاتب أو لجان دولية ـ بجمع ونشر كافة البيانات المطلوبة ، والقيام بأية مساعدة أخرى ضرورية كانت أو مرغوبا فيها متى طلبتها الدول المشتركة فى الاتفاقات وبعد موافقة المجلس .

(٣) للمجلس أن يقرر إدراج نفقات أى مكتب أو لجنة وضعت تحت إدارة العصبة ضمن مصروفات السكرتارية .

المادة الخامسة والعشرون

يتعهد أعضاء العصبة بتشجيع إنشاء تنظيمات وطنية مرخص بها للصليب الأحمر ، وتعضيد التطوع فيها والتعاون فيما بينها لما تهدف إليه من تحسين الصحة ، والوقاية من الأمراض ، وتخفيف الآلام فى العالم .

المادة السادسة والعشرون

(١) التعديلات التى تدخل على هذا الميثاق يعمل بها بمجرد التصديق عليها من جميع أعضاء العصبة الممثلين فى المجلس ومن أغلبية الأعضاء الممثلين فى الجمعية .

(٢) لكل عضو فى العصبة مطلق الحق فى عدم قبول التعديلات التى تدخل على الميثاق ، وفى هذه الحالة تنتهى عضويته من العصبة .

* * *

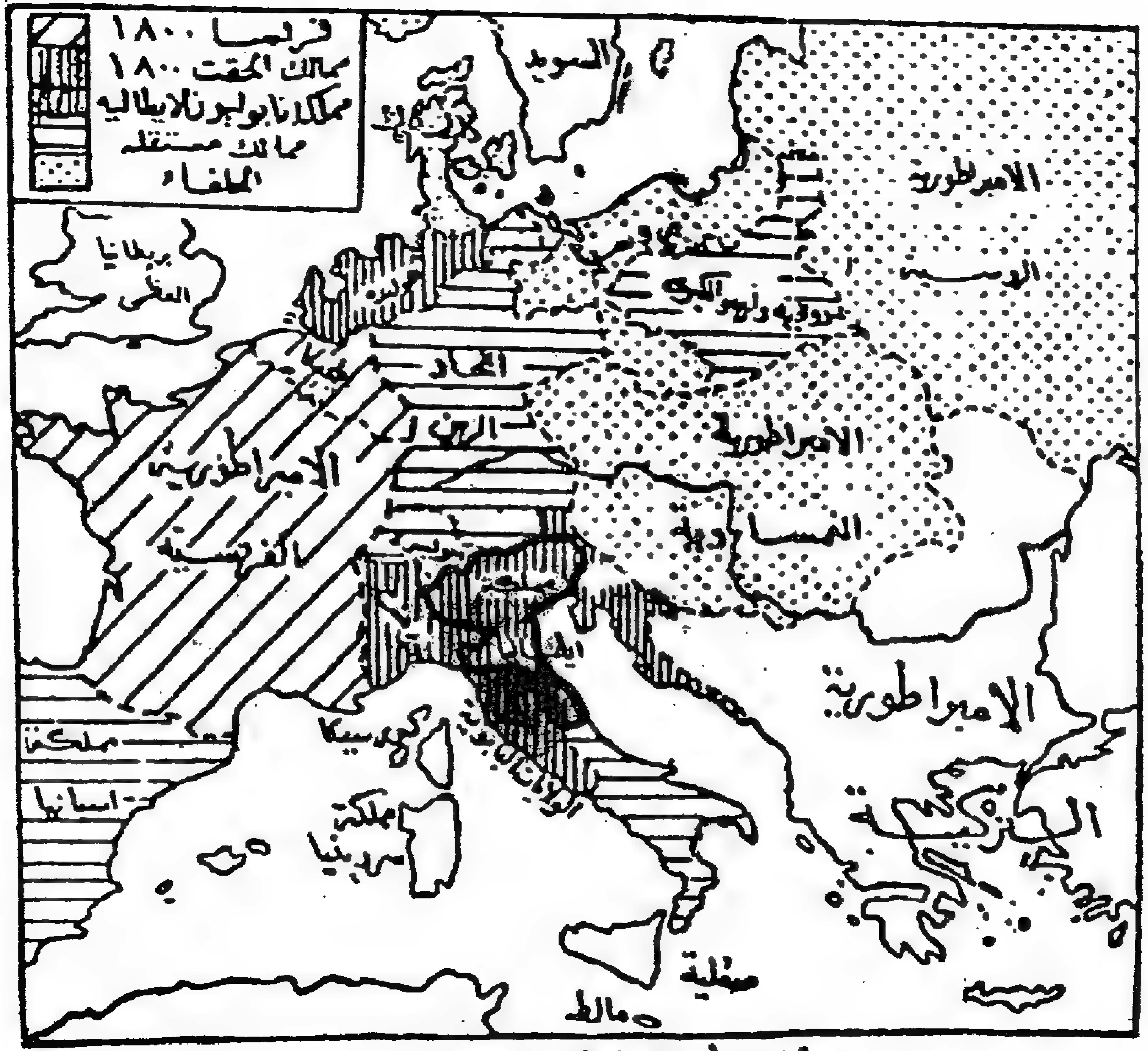

فتوحات نابليون

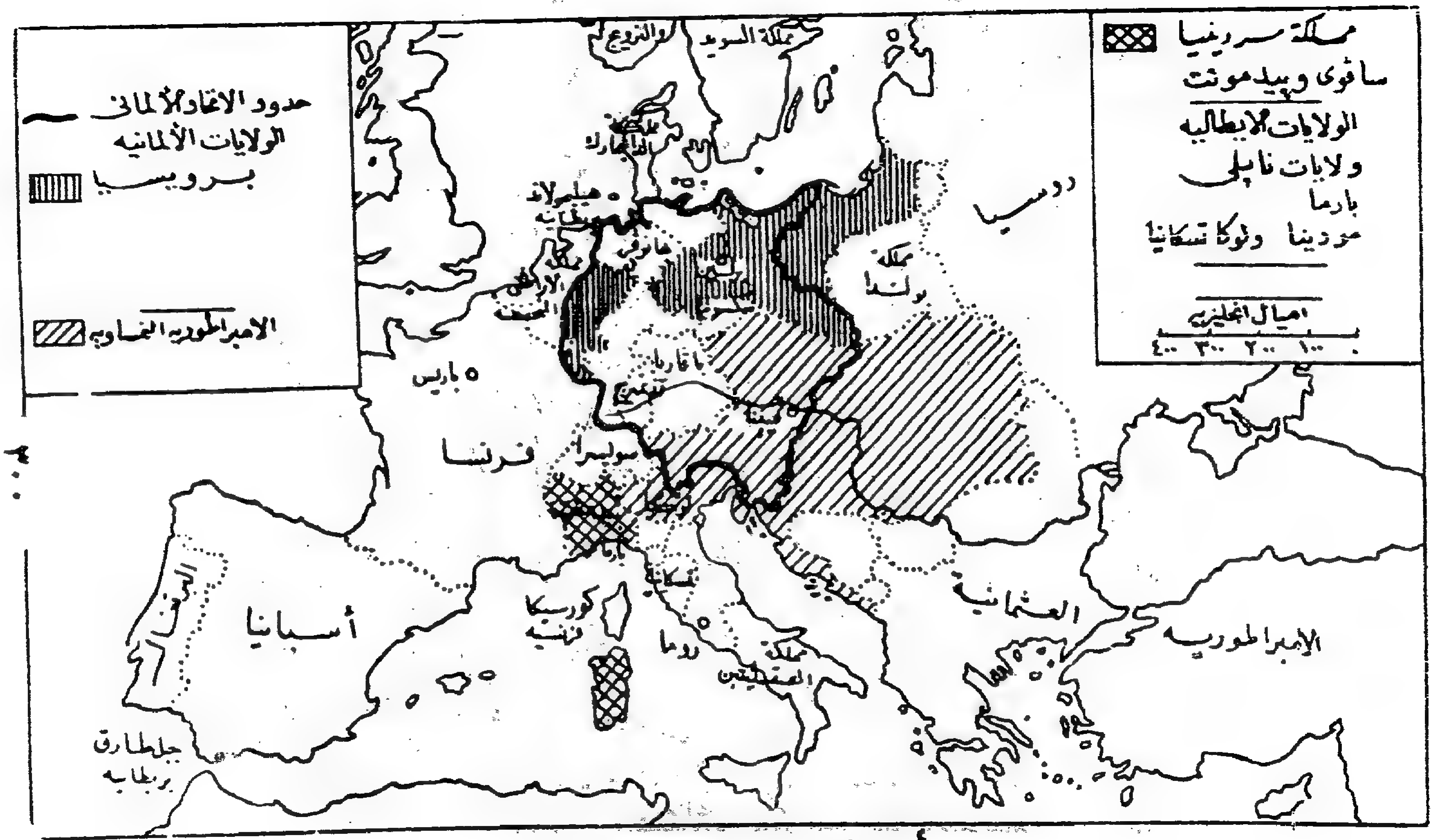

أوربا حسب تقسيم مؤتمر فينا

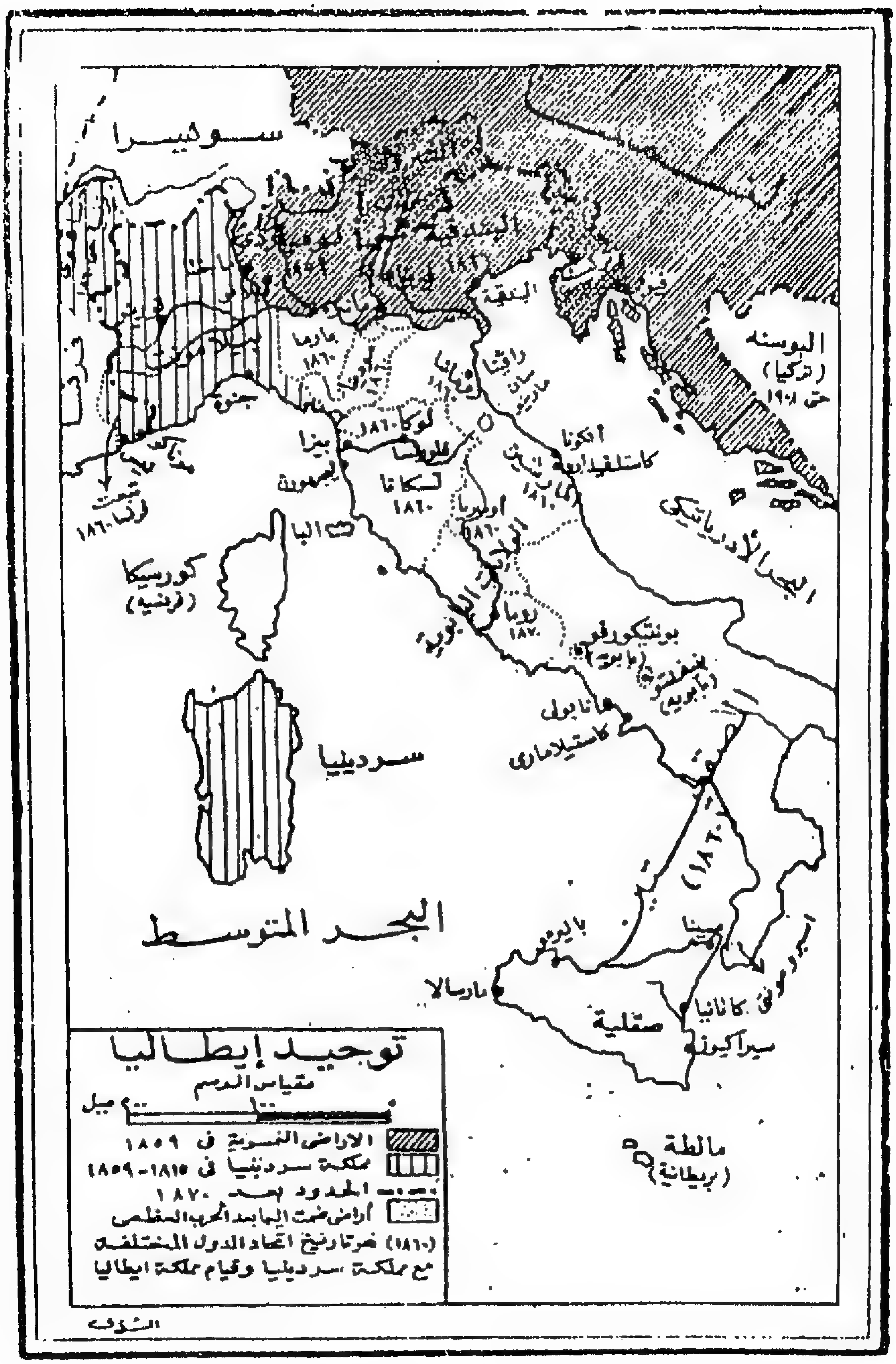

توحيد إيطاليا
مقياس الرسم
الاراضي النمسوية في ١٨٥٩
مملكة سردينيا في ١٨١٥-١٨٥٩
الحدود بعد ١٨٧٠
(١٨٦٠) تاريخ اتحاد الدول المختلفة مع مملكة سردينيا وقيام مملكة ايطاليا
سويسرا
بارما ١٨٦٠
جنوة
فرنسا ١٨٦٠
بيزا
لوكا ١٨٦٠
توسكانا ١٨٦٠
البا
كورسيكا (فرنسيه)
روما ١٨٧٠
رافنا
انكونا
كاستلفيداردو
البحر الأدرياتيكي
البوسنه (تركيا) حتى ١٩٠٨
نابولي
كاستيلاماري
سردينيا
البحر المتوسط
باليرمو
مسينا
مارسالا
كاتانيا
صقلية
سيراكيوز
مالطة (بريطانية)

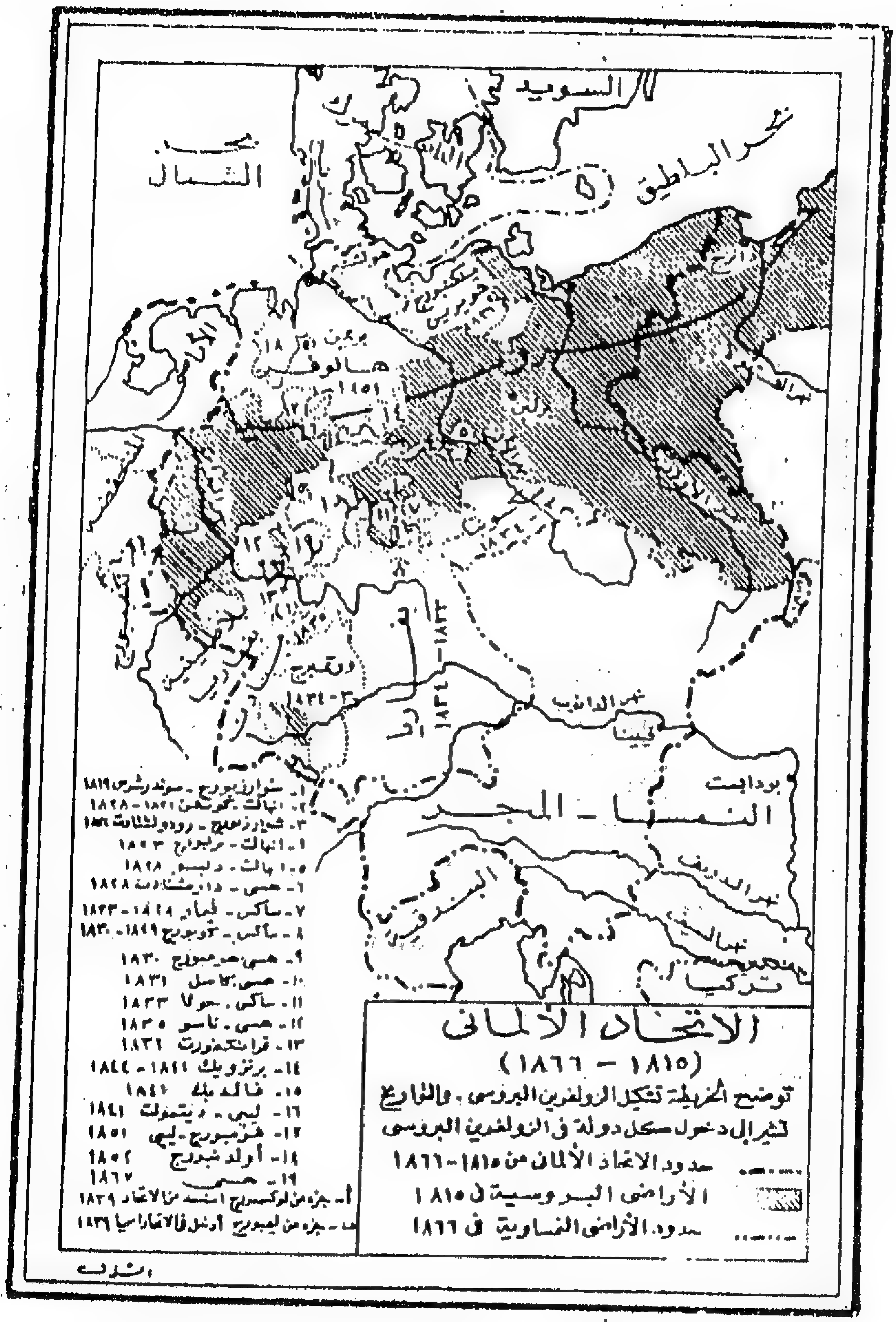
السويد
بحر البلطيق
بحر الشمال
هانوفر
١٨٥١
بودابست
النمسا - المجر
فيينا
نهر الدانوب
تركيا
الاتحاد الألماني
(١٨١٥ - ١٨٦٦)
توضح الخريطة تشكل الزولفرين البروسي ، والتاريخ
تشير إلى دخول كل دولة في الزولفرين البروسي
حدود الاتحاد الألماني من ١٨١٥ - ١٨٦٦
الأراضي البروسية في ١٨١٥
حدود الأراضي النمساوية في ١٨٦٦

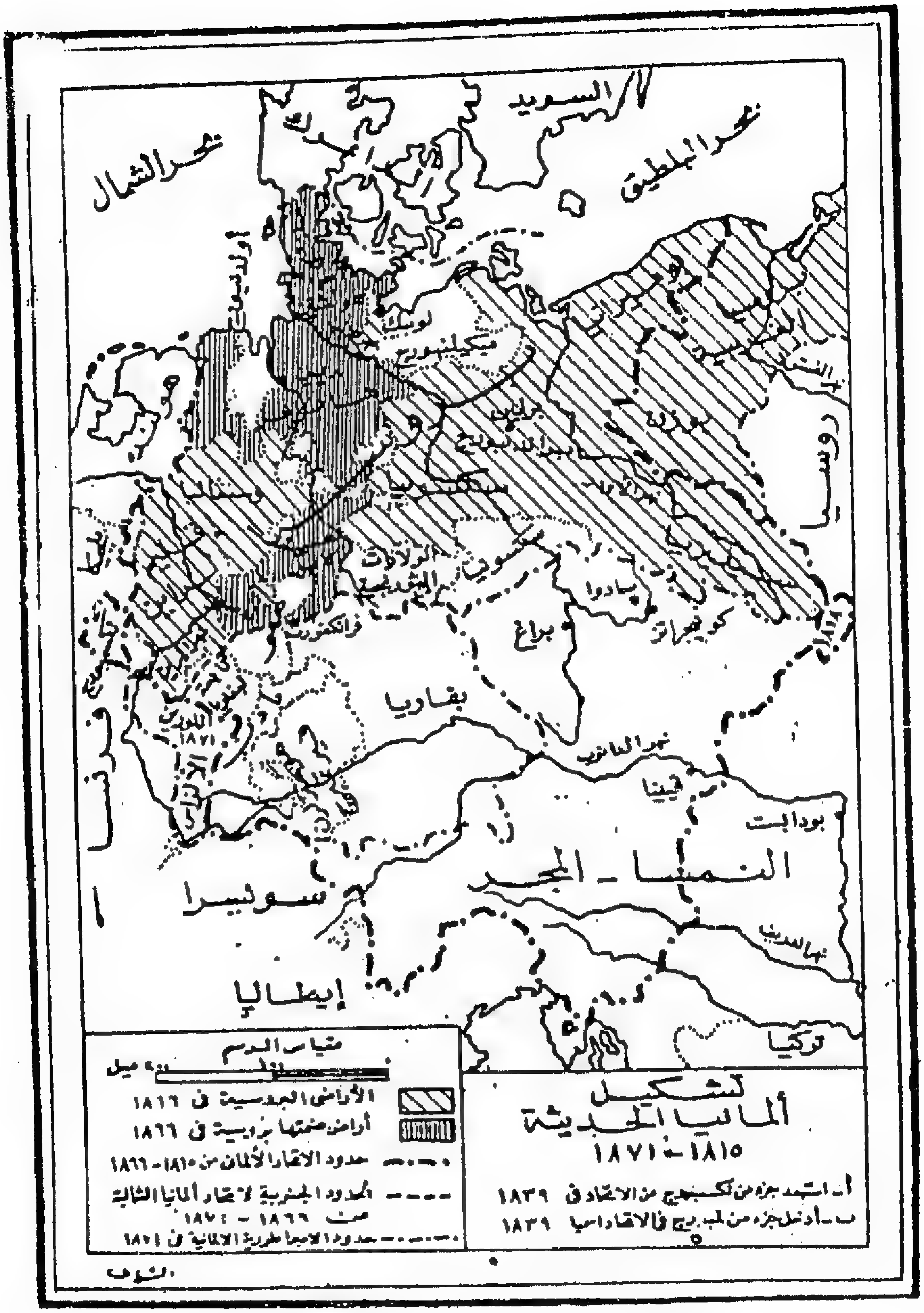

السويد
بحر البلطيق
بحر الشمال
روسيا
سكسونيا
الولايات
براغ
بادوا
بفاريا
فينا
بودابست
النمسا - المجر
سويسرا
إيطاليا
تركيا
مقياس الرسم
ميل
الأراضي البروسية في ١٨٦٦
أراض ضمتها بروسية في ١٨٦٦
حدود الاتحاد الألماني من ١٨١٥-١٨٦٦
الحدود الجنوبية لاتحاد ألمانيا الشمالية من ١٨٦٦ - ١٨٧١
تشكيل
ألمانيا الحديثة
١٨١٥-١٨٧١

أوروبا

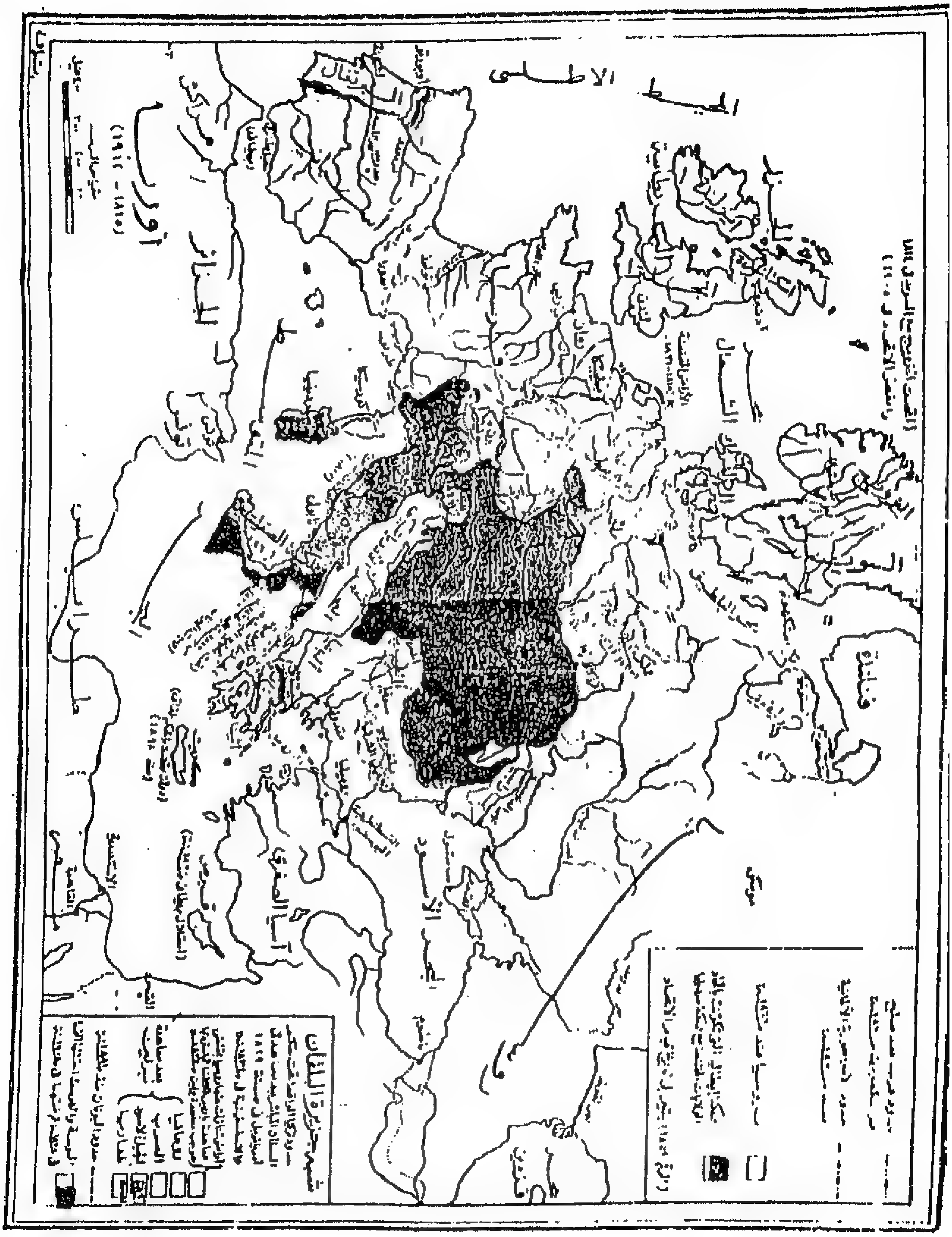
المحيط الأطلسي

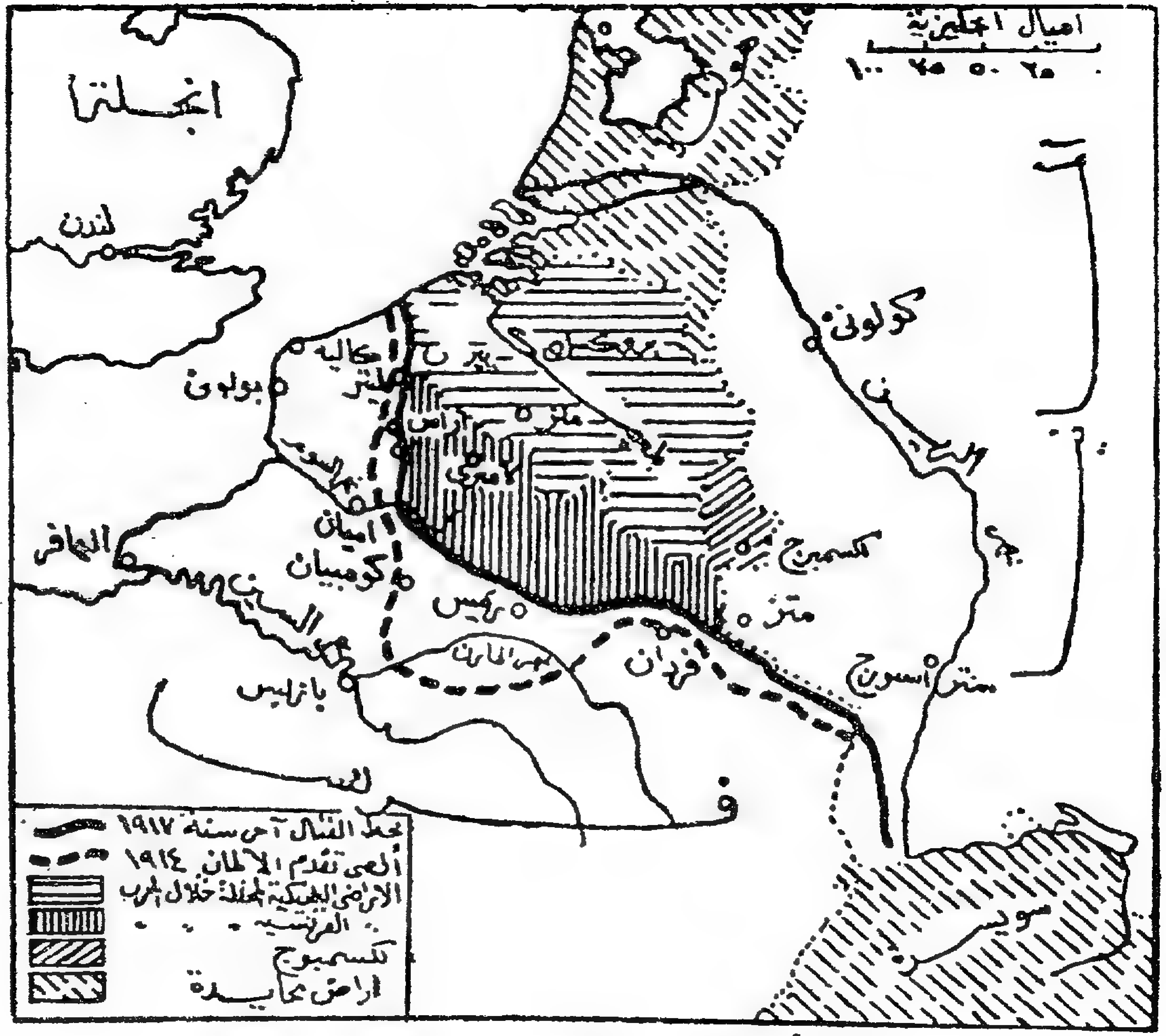

خريطة الميدان الغربي ١٩١٤ - ١٩١٨

أوروبا بعد سنة ١٩١٩

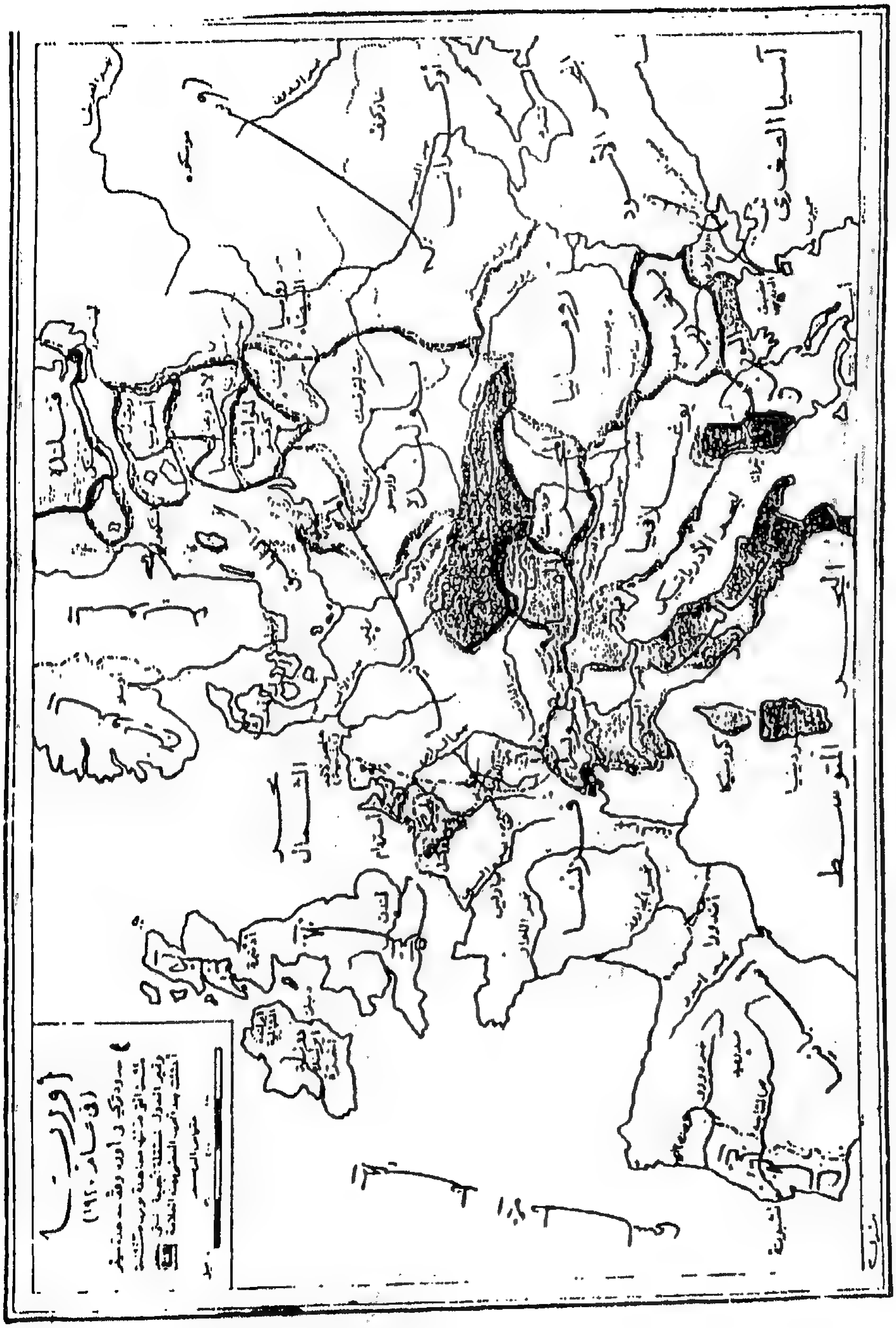
أوروبا
(في عام ١٩٢٠)

المحتوى

الصفحة

الفصل الأول : فكرة التنظيم الدولى قبل القرن التاسع عشر . ٩

الفصل الثانى : الاتحاد الأوروبى فى القرن التاسع عشر . ٢٥

ـ معاهدة باريس الأولى . ٣٠

ـ معاهدة ڤينا . ٣٢

ـ معاهدة باريس الثانية ٣٩

ـ التحالف الرباعى ٣٩

ـ الحلف المقدس ٤١

الفصل الثالث : نظام المؤتمرات . ٤٧

ـ مؤتمر إكس ـ لاشابل . ٥٠

ـ مؤتمر تربارو . ٥٤

ـ مؤتمر ليباخ . ٥٧

ـ مؤتمر ڤيرونا . ٥٩

الفصل الرابع : فرنسا من ١٨١٥ إلى ١٨٥٢ . ٦٥

ـ فرنسا وحكم البربون الجديد . ٦٨

ـ لويس فيليب وملكية الأورليان . ٧٧

ـ فرنسا من الجمهورية الثانية إلى قيام الامبراطورية . ٨٦

	الصفحة
س : المسألة الشرقية وحرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦)	٩٥
ـ المسألة الشرقية فى مطلع القرن التاسع عشر .	٩٧
ـ أسباب حرب القرم .	١٠٠
ـ بعثة منشكوف .	١٠٢
ـ قيام الحرب وتطوراتها .	١٠٨
ـ معاهدة باريس ١٨٥٦ .	١١٥
الفصل السادس : الوحدة الإيطالية .	١١٩
ـ عوامل قيام الوحدة الإيطالية .	١٢١
ـ صعوبات ظهور القومية الإيطالية .	١٢٤
ـ الثورات فى إيطاليا وظهور ماتزينى .	١٢٦
ـ حركة البعث أو الإحياء .	١٣٢
ـ ثورة ١٨٤٨ .	١٤١
ـ إنجاز الوحدة الإيطالية .	١٤٦
الفصل السابع : الوحدة الألمانية .	١٥٧
ـ مشكلة شلزفيج وهولشتين والحرب البروسية ـ النمسوية	١٨٠
ـ الحرب البروسية ـ الفرنسية .	١٨٥
الفصل الثامن : التحالفات الدولية فى أوروبا	١٩٣
أولا : بسمارك ونظام التحالفات (١٨٧١ ـ ١٨٩٠)	١٩٥
(١) الموقف الدولى فى أوروبا بعد حرب السبعين .	١٩٥

(٢) المسألة الشرقية (١٨٧٦ ـ ١٨٧٨) وسياسة ٢٠٠
الاستصلاح والتعويض . ٢١١
(٣) التحالفات الأوروبية ومعاهدات الضمان ٢١١
ـ التحالف الثنائى بين ألمانيا والنمسا ٢١٣
ـ اتحاد القياصرة الثلاثة ٢١٥
ـ التحالف الثلاثى ٢٢٠
ـ تجديد التحالف الثلاثى ٢٢٤
ـ معاهدة الضمان الألمانى ـ الروسى
ثانيا : التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك (١٨٩٠ ـ ١٩١٤ ٢٢٦
ـ التحالف الثنائى بين فرنسا وروسيا ٢٢٧
ـ التحالف الانجليزى ـ اليابانى ٢٢٩
ـ الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا ٢٣٢
ـ الاتفاق الإنجليزى ـ الروسى . ٢٣٥
الفصل التاسع : الحرب العالمية الأولى ٢٣٩
(١) أسباب الحرب العالمية الأولى . ٢٤٢
(٢) مراحل الحرب . ٢٥٥
(٣) التسوية ونتائج الحرب . ٢٧٠

الملاحق والخرائط . ٢٩١
المحتوى . ٣٠٩